

المسكوكات العربية والإسلامية
دراسة تاريخية أثرية





منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المسكوكات العربية والإسلامية دراسة تاريخية أثرية

الدكتور
محمد شعلان الطيار
أستاذ مساعد في قسم الآثار

١٤٣١ - ١٤٣٢ هـ

٢٠١٠ - ٢٠١١ م

جامعة دمشق



الفهرس

9	- مقدمة تاريخية:
13	- المسكوكات المتداولة في شبه الجزيرة العربية (مرحلة ما قبل الإسلام):
15	أ- المسكوكات البيزنطية.
25	- المسكوكات الإسلامية:
27	1- صدر الإسلام والخلافة الراشدية.
33	2- مسكوكات الخلافة الأموية.
37	3- مسكوكات الثوار والخوارج.
40	- تعريب النقد في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان:
40	- الأسباب القريبة والبعيدة للتعريب النقدي في عهد عبد الملك بن مروان.
41	- المراحل الأولى لعملية التعريب ما قبل الكامل للنقد:
46	أ- تعريب الدينار الذهبية.
50	ب- تعريب الدراهم الفضية.
57	ج- تعريب الفلوس البرونزية.
67	4- مسكوكات الخلافة الأموية الأولى في المغرب:
73	5- مسكوكات الخلافة الأموية الأولى في الأندلس:
89	6- مسكوكات الخلافة العباسية:
93	أ- العصر الذهبي (132-232 هـ./749-847 م.).
107	ب- عصر النفوذ التركي 232-334 هـ./847-946 م.).
108	٣- الإصدارات النقدية للخلفاء العباسيين في عصر النفوذ التركي.

122	*-- ظهور منصب إمرة الأمراء 322-34 هـ./932-945 م..
128	ج- عصر النفوذ البويهى 334-447 هـ./946-1055 م..
134	د- عصر النفوذ السلجوقي 447-590 هـ./1055-1195 م..
155	7- الإصدارات النقدية للممالك المستقلة عن الخلافة العباسية:
155	أ- مسكوكات الخلافة الأموية في الأندلس:
155	1- عصر الإمارة 138-316 هـ./756-928 م..
159	2- عصر الخلافة الأموية في الأندلس 300-422 هـ.
	912-1039 م..
177	ب- مسكوكات الدولة المرابطية في المغرب والأندلس.
193	ج- مسكوكات الدولة الموحدية في المغرب والأندلس.
209	د- مسكوكات الدولة الطولونية 254-292 هـ./869-905 م..
219	هـ- مسكوكات الدولة الإخشيدية 323-358 هـ./953-969 م..
227	8- مسكوكات الخلافة الفاطمية 297-567 هـ./909-1171 م.:
227	أ- المرحلة الأفرقية.
233	ب- المرحلة المصرية.
245	9- المسكوكات الزنكية والأيوبية 522-569 هـ./1128-1250 م.:
245	أ- الدولة الزنكية.
250	ب- الدولة الأيوبية.
269	- إصدارات الولايات الأيوبية المستقلة عن السلطة المركزية من الدراهم الفضية.
277	-- دور الضرب والعملة النقدي الأيوبي.
297	10- مسكوكات السلطنة المملوكية في مصر والشام 647-922 هـ./1250-1517 م.:

299	1- دولة المماليك البحرية 647-784 هـ./1250-1383 م.:
303	- المسكوكات الصادرة في عهد دولة المماليك البحرية.
320	2- دولة المماليك الجراكسة البرجية 784-922 هـ. /1383-1517 م.:
321	- المسكوكات الصادرة في عهد دولة المماليك البرجية.
341	11- مسكوكات السلطنة العثمانية:
401	- الزخارف والرسوم المتخذة على النقود الإسلامية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر العثماني.
407	12- الرتب والألقاب والكنى المتخذة على النقد الإسلامي.
413	13- الألفاظ المرمزة والأحرف المنقوشة على المسكوكات الإسلامية.
415	14- الجباية والخراج.
423	- المصادر المراجع العربية والأجنبية.



مقدمة تاريخية :

شكلت النقود أحد أقدم الذلم الاقتصادية التي أسهمت في تكوين، تشكيل وتطور الحضارة الإنسانية عبر خط سيرها الطويل. وقد عرف الاقتصاد الأمريكي ووكر النقود بأنها: "وسيلة المبادلة، وكل ما يؤدي هذه الوظيفة ويقوم بهذه المهمة يعتبر نقوداً، بصرف النظر عن المادة المصنوعة منه، وبصرف النظر أيضاً عن الكيفية التي صارت بها وسيلة للتعامل...". وأبسط تعريف للنقود هو أنها "مقياس للقيم متفق عليه في جميع أنحاء العالم لتكون واسطة التبادل بينها". هذا وعلى الرغم من تشكيل النقود لأحد أهم وسائل المبادلة والتعامل التجاري، فقد احتلت حيزاً كبيراً من حيث تشكيلها لأحد أهم الوثائق المادية، التي اعتمدها عموم الباحثين في الوصول إلى حقائق الأحداث التاريخية، بعيداً عن بهرجة الألفاظ المنمقة للسجلات الرسمية وكتابات المؤرخين، التي تأثرت في مجملها بمجرى الأحداث السياسية، وانحازت بمضمونها وفقاً للظروف السياسية، الفكرية، الثقافية والدينية التي اعتقد بها مدونها؛ لذلك فقد شكلت المسكوكات وبما تحملها على وجهيها من نقوش كتابية وزخرفية، أحد أهم الوثائق المادية غير المنحازة، التي رسمت الأبعاد التاريخية، السياسية، الدينية، الثقافية والفكرية للمجتمع؛ والتي يمكن من خلالها وبما تحملها من معلومات، تتبع مراحل تشكل الحكومات ومراكز القوى السياسية، وكذلك، تقييم الوضع الاقتصادي، الثقافي والفني للشعوب والحكام الذين قاموا بضربها عبر العصور والحقب التاريخية، هذا وقد لجأت المجموعات البشرية الأولى وقبل تعرفها على نظام التبادل النقدي، إلى اعتماد نظام المقايضة العينية بالمنتجات والموارد والخامات الطبيعية، الزراعية، الحيوانية والصناعية المختلفة، لتأمين مستلزماتها واحتياجاتها اليومية الضرورية من الأغذية، اللباس، والأدوات ذات الصلة بالخدمة التي تحتاجها في تسيير أمور حياتها؛ حيث تشير الدلائل والدراسات التاريخية والأثرية على

استخدام الصينيين القدماء لمادة المحار والأصداف البحرية، سلعة وسيطة في تسير معاملاتهم التجارية اليومية؛ وذلك على النقيض من الشعوب اليونانية القديمة التي اشتهرت بصناعاتها من الأسلحة والأدوات الحربية، واستخدمتها مادة رئيسة في عمليات التبادل والنقايض التجاري العيني مع الشعوب المجاورة؛ في حين تشير العديد من الدلائل على قيام الغالبية العظمى من الشعوب القديمة وحتى العصور الوسطى، باستخدام الرقيق والعبيد سلعة وسيطة معتمدة في نظام المقايضة على المنتجات، هذا إلى جانب قيام البعض الآخر بتأمين احتياجاته ومستلزماته اليومية من المنتجات الأخرى، عن طريق مبادلة ما كان ينتجه من مواد، طبقاً للمهنة أو الحرفة التي يمارسها كل فرد أو مجموعه، وذلك إثر ظهور نظام التخصص في الإنتاج؛ وذلك ما أكدته مجمل النصوص التشريعية الرافدية القديمة، كشرعية أورنامو السومرية، ولبت عشتار وحمورابي¹، على اعتماد سكان بلاد الرافدين لمادة الشعير المنتج لديهم، وكذلك معدن الفضة المستخرجة من مناجم بلاد فارس، سلعة وسيطة متعارف عليها في عملياتهم التجارية مع الجوار².

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أن الصعوبات الجمة الناجمة عن استخدام المواد الوسيطة في عملية التبادل التجاري، نتيجة عدم إمكانية تجهيز المخازن والمستودعات اللازمة لхран الفائض من الحبوب والمنتجات وعدم تحملها للخرن الطويل، وكذلك النفقات المادية الباهظة، الناجمة عن عملية تأمين الحظائر

1 - شريعة لبت عشتار، التي سنها لبت عشتار خلال حكم سلالة ايسن (2017 - 1794 ق.م)، أما شريعة حمورابي فهي مجمل للنصوص التشريعية التي سنها حمورابي (1894 - 1594 ق.م).

2 - على الرغم من أن البابليين هم أول من وضع التشريعات والقوانين، إلا أنهم كانوا على جمل بالنظام الذي القائم على الإقرار بالعبودية للوزن؛ حيث سمحوا إلى شعبهم المواد المتداول عليها، بقطع من الفضة ذات شكل دائري، كان الواحد منها ما يعادل ثمانية لوانت، نقل على أحد وجهيها صورة الربة شامار (عثر على نماذج عديدة منها أثناء أعمال التنقيب الأثري في السجلات العائدة للآشورين السابع والثامن قبل الميلاد، العصر الآشوري الحديث).
- لاشيك، أو التيقال؛ وزن بابل يعادل ثمانية غرامات.

للحيوانات، وضرورة تأمين الغذاء والرعاية اللازمة لها، وكذلك الصعوبات الناجمة عن صعوبة نقلها من مكان إلى آخر، وعدم إمكانية تجزئة المادة الوسيطة الحيوانية المستخدمة في المقايضة؛ والتي دفعت الإنسان إلى السعي والبحث عن سلعة وسيطة جديدة، تسهل له مهمة المقايضة دون الوقوع تحت ضغط الأعباء السابقة؛ وكان في اكتشافه لمعدني الذهب والفضة الثمينين، وإدراكه خواصهما الفيزيائية، ومسهولة تصنيعهما ونقطيتهما وقولبيتهما عند صياغة الحلبي، ومن ثم ارتفاع أثمانها، ومحافظة لهما على قيمتهما الشرائية على الرغم من تباين الوضع الاقتصادي للمجتمعات بين فئة وأخرى، مما أدى إلى اعتمادهم كأساس ومحور موثوق في عمليات التعامل، التبادل والمقايضة التجارية بين المجتمعات كافة؛ حيث تشير الدراسات التاريخية إلى اعتماد المصريين القدماء لقضبان الذهب الخام الخالي من العلامات والرموز، كمادة وسيطة مستخدمة في عمليات التبادل والمقايضة التجارية، التي كانت تتم من خلال الاتفاق بين البائع والشاري على مقدار وحجم القطعة الذهبية المعادلة للسلعة المراد مبادلتها، بحيث يقوم المشتري باقتطاع جزء من القضيب الذهبي ومقايضته بالبضاعة المراد اقتنائها³.

غير أن عملية المبادلة بالقطع والحبيبات الذهبية الخالية من العلام والرموز، التي يتم اقتطاعها من القضيب المعدني عند المقايضة، ما لبثت أن أخذت بالتراجع نتيجة الصعوبات الناجمة عن عدم تمكن كلا الطرفين من تحديد القيمة الحقيقية للقطعة، ومدى الغبن الناجم عن تلك المقايضة، وكذلك حاجة التاجر المستمرة إلى إعادة صهر الحبيبات والقطع المعدنية الناجمة عن عملية المقايضة اليومية، بعد انتهاء العمل، ومن ثم إعادة تحويلها إلى قضبان ذهبية، وتهيئتها للتعامل التجاري القادم، وإدراكهم لمقدار العبء الإضافي اليومي المفروض على التجار والمتعاملين، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن وسائل أخرى تغنيهم عن

3- نحلة، ص 106-107: علم الآثار في الوطن العربي، ص 189.

عمليات القص والقطع والصهر، وذلك من خلال تصنيعهم لبعض الحبيبات الذهبية والفضية الخالية العلام، ذات الوزن الثابت والمحدود والمثبت على الحبيبات، التي شكلت القاعدة الأساسية لاستخدام النقود.

غير أن تزايد عمليات الغش الناجمة عن عدم إمكانية تحديد الوزن والقيمة الشرائية لكل حبيبة بسبب صعوبة تقدير قيمتها الوزنية بواسطة النظر، قد دعا القائمين على تصنيع النقد إلى القيام بتثبيت الوزن الشرعي والقيمة المادية للقطعة الذهبية أو الفضية على أحد وجهيها عند سكها أو ضربها، وذلك من خلال تغطية أحد سطحي القطعة الذهبية بمجموعة النقوش، الرسوم والأرقام، التي توضح وتحدد القيمة الوزنية والشرائية لكل قطعة نقدية.

هذا ما دعا الدارسين لتاريخ المسكوكات وتطورها إلى اعتبار أن التاريخ الذي استخدمت فيه عملية النقش على الحبيبات والقطع الذهبية أحد وجهي المسكوكة، قد شكل بداية تاريخ النقد، الذي سيطر على أسلوب التعامل التجاري بين المجموعات البشرية، ليحتل المكانة الأولى في سلم التعاملات التجارية بدلاً من أسلوب التعامل العيني ومبادلة فائض الإنتاج، وشكل القاعدة الرئيسة لتقييم اقتصاديات الدول، التي أخذت تقيم قوتها الاقتصادية بمقدار ملكيتها من المسكوكات الذهبية والفضية الصحيحة السكة والضرب؛ غير أن عملية التطور الاقتصادي، قد فرضت على المتعاملين اعتماد نظام التقسيم العشري للوحدات النقدية، الذي اعتمد النظام العشري الإغريقي في تحديد الأجزاء الصغرى للوحدات النقدية ومضاعفاتها العشرية، والذي استمر التعامل به في الفترة الكلاسيكية الرومانية، البيزنطية، ومن ثم الإسلامية، مع بعض التعديلات المتوافقة مع الاحتياجات الاقتصادية لكل مجتمع، على صعيد القيم المعيارية، الوزنية، الصرفية، الزخرفية...

المسكوكات المتداولة في شبه الجزيرة العربية

(مرحلة ما قبل الإسلام)

المسكوكات البيزنطية





أ- المسكوكات البيزنطية:

أسهم الموقع الجغرافي المهم لبيزنطة، عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية المسيحية في تنشيط الفعاليات التجارية بين الشرق والغرب⁴، وذلك بسبب امتداد رقعة الإمبراطورية البيزنطية على البرين الآسيوي والأوربي، وتشكيل بيزنطة للحوالة التي تمازجت فيها كافة المؤثرات الفكرية والثقافية الشرقية والأوربية، وشكلت المعبر الرئيس للتجارة الآسيوية نحو البر الأوربي.

ويمكن تعريف الحضارة البيزنطية بأنها الوريثة الشرعية الوحيدة للحضارة والفنون الكلاسيكية التي استمدت منها أصولها الفنية الأولى، وعملت على صقلها وقولبتها وفق المفاهيم الفنية الشرقية، التي تركت بصماتها الواضحة في مفهوم الفن البيزنطي، حيث أصبحت القسطنطينية ومنذ القرن السادس الميلادي المركز الرئيس للحضارة والفن البيزنطي، الذي تأثر وبشكل مباشر بالحضارات والفنون الشرقية والمتوسطة، التي تركت بصماتها الواضحة فيه نتيجة خضوع بلاد الشام والشمال الأفريقي للسيطرة البيزنطية المباشرة.

أما على صعيد السياسة النقدية للإمبراطورية البيزنطية، فقد سعى الأباطرة البيزنطيون إلى توكيد استقلاليتهم عن الإمبراطورية الرومانية الغربية من خلال ضربهم لبعض المسكوكات النقدية الخاصة بهم، تمثلت في:

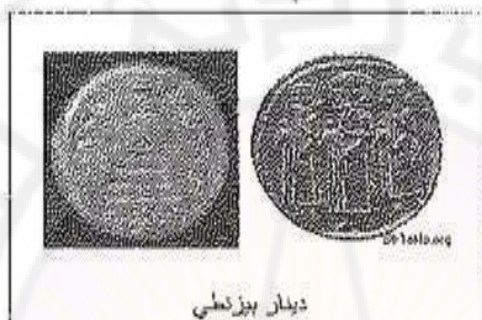
1- الديناريوس الذهبي المستدير الشكل:

والذي يعرف أحياناً باسم السوليدوس الذهبي⁵، الذي حمل على وجهه الأول

4- بيزنطة: وهي مدينة صغيرة نشأها الإغريق في العام 650 ق.م. على بحر مرمرة، اختارها قسطنطين الأول لتكون عاصمة إمبراطوريته الرومانية الشرقية المسيحية، وانتقل إليها في العام 330 م. وعمل على رفع مكانتها على حساب الإمبراطورية الرومانية الغربية للثروة والفنية وعاصمتها روما، التي كانت تعرض لغزو القبائل الجرمانية.

5- الدينار: اسم لوحدة نقدية ذهبية رومانية، مشتق من اللفظ اليوناني اللاتيني DENARIUS، ومن الرومي DENY أي عشرة.

نقشاً يتضمن صورة الإمبراطور البيزنطي هرقل لوحده، أو مع ولديه هرقليانوس وقسطنطين، وإلى جانب كل منهما رسم الصليب، إضافةً إلى الصليب الذي يتوج الرأس؛ في حين حمل الوجه الثاني، نقش الصليب القائم على أربع درجات متصاعدة، مع بعض الكتابات اللاتينية ذات الطابع الدعائي والديني، إلى جانب الكتابات اللاتينية المحددة لمكان وتاريخ الإصدار.



2- الدرهم الفضي البيزنطي⁶:

طابق في تشكيلاته النقشية والزخرفية والكتابية لمجمل النقوش والتراكيب الزخرفية والتزيينية المنفذة على وجهي الديناريوس الذهبي، غير أن إصداره وانتشاره كان محدوداً جداً بسبب عدم توفر مناجم الفضة في المناطق الخاضعة لنفوذ الإمبراطورية البيزنطية.

- أجرى أغسطس الأول إصلاحاً نقياً بين عامي 518/491 م. حيث حدد القيم الصوفية لإصداراته النقدية من خلال نقش بعض الرموز الدالة على القيم الصوفية (51-40 ليرة، K، 20 ليرة، 10 ليرة، 5 ليرة). ولأول مرة، يظهر نقش الصليب فوق ثلاث درجات كان في عهد قسطنطين الثاني 578/582 م. كما وضعه هرقل على عملائه، ونقش الثلاث درجات بعدد معين كدلالة للمهنية الإيمانية والرجاء والمحبّة.

6 بعد الدرهم الفضي البيزنطي من الوحدات النقدية النادرة لا توجد بسبب عدم توفر معدن الفضة في المناطق الخاضعة لنفوذ الإمبراطورية البيزنطية.

3- الفلاس النحاسية والبرونزية⁷ :

وحدة نقدية نحاسية أو برونزية، ذات قيمة شرائية محدودة، تستخدم للقيام بالأعمال التجارية البسيطة، شكاات أحد الأجزاء العشرية التي يتركب من مضاعفاتها كل من الدرهم الفضي الديناريوس الذهبي. ونظراً للقيمة المادية لمعدني الذهب والفضة، المستخدمين في ضرب السوليدوس الذهبي والدرهم الفضي، وسرعة انتشار وتداول المسكوكات الذهبية والفضية نتيجة صلاحيتها لعمليات التبادل التجاري الواسعة، وأهميتها في تقييم الوضع الاقتصادي للدولة، فقد حصرت عملية الإصدار النقدي لهاتين المسكوكتين في بعض دور الضرب النقدي المشيدة لهذه الغاية، والموكل عليها عدد من الموظفين الخاصين، ذوي الثقة والمقربين من الإمبراطور، الذين تولوا أمر الإشراف على دور السكة، ومراقبة العيار والوزن وسكة الضرب الرسمية المعتمدة من قبل الإمبراطور، وذلك لما تعنيه مجلس النقوش الرسمية المعتمدة، من تأكيد شرعية حكم الإمبراطور صاحب الإصدار من المسكوكات الذهبية والفضية.

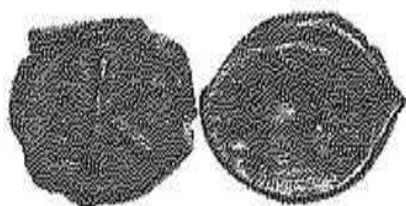
في حين ترك أمر الإصدار النقدي من الفلاس النحاسية والبرونزية ذات القيمة الشرائية الضئيلة والانتشار والتداول المحدود، إلى الحكام المحليين للمقاطعات والأقاليم والمدن، دون إلزامهم بنمط محدد من سكة الإصدار والنقش والزخرفة، وترك لهم حرية اختيار التشكيلات والزخارف والنقوش المنقذة على وجهي الفلاس، الأمر الذي أسهم وبشكل ملحوظ في تباين التشكيلات الزخرفية والكتابية بين فلاس وآخر، طبقاً لدار الضرب التي أصدرته؛ بحيث حمل البعض منها الأنماط القرينية ذات الطابع النباتي أو الحيواني المستمد من البيئة المحلية؛ في حين أن الغالبية العظمى منها كان ذا طابع تزييني وزخرفي شبه موحد، تمثل

7 الفلاس: اسم لوحه نحاسية أو برونزية، انطقت نسبة من الكلمة اليونانية FOLOS.

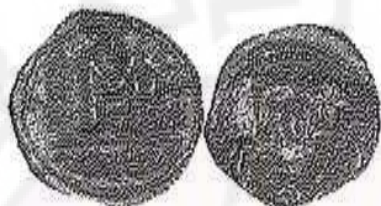
في حمله لصورة الإمبراطور البيزنطي لوحده أو مع زوجته، التي كانت تزين وجه الفلاس، في حين حمل الظهر نقشاً للحرف "M"، إلى جانب تاريخ ومكان الضرب المنقوش بالأحرف اللاتينية بشكل كامل أو مرموز؛ والذي يمكن قراءته على وجهي الفلاس النحاسي المضروب في عهد الإمبراطور جستنيان الثاني (565 - 578 م.)، الذي حمل:

- في مركز وجهه صورة نصفية جانبية للإمبراطور متدثراً بالرداء الملكي، وقد عصب رأسه بشريطه أو إكليل معقود إلى الخلف، وقد أطر التشكيل المركزي بشريط كتابي لاتيني، يشير إلى اسم الإمبراطور البيزنطي جستنيان وألقابه التي تمتع بها.

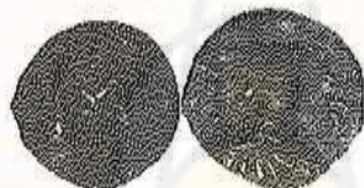
- في مركز الظهر، نقش كامل وجهي للإمبراطور متدثراً بلباسه الحربي، حاملاً بيده اليمنى الصولجان، وباليمنى الكرة، وقد نقش إلى جانبه الأيمن من الأسفل صورة لرجل جالس على الأرض، وخلف ظهره، نقش الصليب المالطي؛ في حين حمل القسم السفلي من النقد كتابة مرزمة لعبارة (const)، وهو ترميز لإصدار دار الضرب في مدينة القسطنطينية، في حين أطر المشهد المركزي بكتابة لاتينية دالة على تاريخ الإصدار؛ أما على صعيد ذكر اسم دار الضرب أو مدينة الإصدار، فقد تميزت الإصدارات النقدية البيزنطية، لا سيما الذهبية والفضية بحملها لأسماء مدن الضرب الموجودة في آسيا الصغرى، باستثناء المناطق القريبة من دائرة النزاع المسلح بين البيزنطيين والفرس، وفي ذلك إشارة واضحة إلى عدم اعتماد البيزنطيين على تشييد دور للضرب في المناطق الغير مستقرة أمنياً.



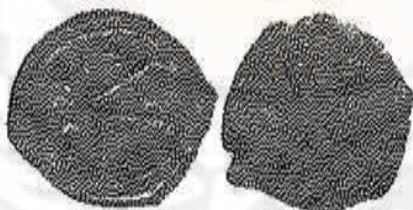
جوستالانوس الكبير 527/565 م.



تبر الثاني كونستانت. هليوبوليس 582 - 578 م.



المتابيوس 518 - 491 م.



جوستيان وزوجته صوفيا 528 - 565 م.



الإصدارات النقدية البيزنطية

ب- المسكوكات الفارسية الساسانية:

احتلت المسكوكات الفضية من الدراهم مكان الصدارة بالنسبة للمسكوكات الفارسية، لاسيما الدراهم الفضية زنة الأربعة غرامات⁸، وذلك على الرغم من إصدارهم للمسكوكات الذهبية والنحاسية التي بقيت محدودة الإصدار، في مقابل مثيلاتها من الإصدارات الرومانية والبيزنطية، التي اعتمدت وبشكل ملموس على الإصدارات من الوحدات النقدية الذهبية والنحاسية والبرونزية⁹.

وهنا يتبادر إلى الذهن نوع من التساؤل، عن الأسباب الكامنة وراء اقتصر بلاد فارس والأقاليم الشرقية على إصدار المسكوكات الفضية حصراً دون غيرها، والتزام الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية والأقاليم الغربية بالإصدارات الذهبية دون الفضية¹⁰.

8- الدراهم: وحدة نقدية فضية فارسية، ذات صورة مشابهة من الكلمة اليونانية دراخما DRACHMA، التي يقابلها في الفارسية DIRACHMA.

9- مسكوكات العالمين القديم والإسلامي. ص 41.

10- ذكرت بعض الدراسات أن سبب التفضيل في الإصدارات إنما يعود لمعادلة معقولة بين قطريين، نجد نوع الإصدار لكل إمبراطورية، غير أن هذا التعليل يخرج في كثيره عن النطاق العائلي، وذلك لاختلاف الصراخ للمسكوك بين القطرين، الأمر الذي يلقي معه نظرية أي الفأوة معقولة.

ويعود سبب تخصص كل من البيزنطيون بالإصدارات النقدية الذهبية، والفرس بالإصدارات النقدية الفضية، إلى مجموعة العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، التي فرضت نوعية محددة من الإصدارات دون أن يكون لأي من الفريقين حرية الاختيار؛ بحيث يمكن ربط أسباب التخصص النقدي بالأسباب التالية:

1- ندرة مناجم الذهب في الأقاليم الشرقية الخاضعة للسلطة والنفوذ الفارسي، وذلك على النقيض من الأقاليم الغربية التي كانت خاضعة للنفوذ الروماني البيزنطي، التي توفرت فيها مناجم الذهب وبكثرة سمحت لها باستخدام الفائض منها في إصداراتها من المسكوكات الذهبية.

2- تضاول واردات الخزينة الفارسية من الضرائب المفروضة على القوافل التجارية التي كانت تعبر بلاد فارس حاملة الحرير الصيني نحو بيزنطة والغرب الأوربي، إثر اكتشاف الصنّاع البيزنطيين لأسرار صناعة الحرير، والعمل على إنتاجه وتصديره إلى أوروبا الغربية، الأمر الذي أدى إلى إفقار الخزينة الفارسية بعد فقدانها لوارداتها من ضريبة العبور والوساطة المفروضة على القوافل التجارية، التي كانت تجبي بالعملات الذهبية.

3- تأزم الوضع العسكري على الجبهة الفارسية البيزنطية، وما نتج عنه من إفراغ الخزينة الفارسية لمخزنها من معدن الذهب والعملات الذهبية، على إعداد وتجهيز الجيوش، الأمر الذي أدى إلى إفقار الخزينة الفارسية من معدن الذهب.

ومهما كانت الأسباب والدوافع الكامنة وراء عملية تقليص واردات الدولة الفارسية من احتياطي معدن الذهب الثمين، فقد كانت الكميات الوافدة إلى خزينة الدولة، سواء منها المستخرج من مناجم الذهب الفارسية أو المجتبى من

الضرائب المفروضة على العبور والتبادل التجاري بين الشرق والغرب، غير كافية أو آمنة لاعتمادها معياراً ثابتاً في تقييم الاقتصاد الفارسي، بسبب ارتباط توفر احتياطي معدن الذهب لدى الخزينة الفارسية، بمجموعة من العوامل والظروف الخارجية، المرتبطة بالتجارة العالمية؛ الأمر الذي دفع بالفرس إلى البحث عن معيار اقتصادي آخر، مستقل عن التبعية للعوامل والظروف الخارجية، حيث أسهم على بلاد فارس بمناجم معدن الفضة النفيسة، إلى الاعتماد على ذلك المعدن واحتياطه الكبير المتوفر لديهم في تقييم الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال استخدامه في ضرب مسكوكاتهم الفضية الخاصة، التي عدلت قيمتها الشرائية بالنسبة للدينار الذهبي البيزنطي وفق نسبة محددة تراوحت فيما بين 10 - 15 درهماً فضياً لكل دينار ذهبي، وذلك طبقاً لذقاء المعدن وتوفره في الأسواق.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإصدار الفعلي للوحدات النقدية الفارسية الإخمينية الفضية قد بدأ منذ أواخر القرن السادس قبل الميلاد من قبل الكسرى الفارسي دارا الأول (داريوس الأول)¹¹، حيث قام بإصدار بعض الوحدات النقدية الفضية التذكارية، واستمر الأمر على ما هو عليه في عهد الأسرة الساسانية¹² التي أسسها الكسرى أردشير بعد فضائه على النفوذ البارشي في المنطقة، ونقل الحكم إلى الأسرة الساسانية، قبل أن تبدأ التوسعات العسكرية الخارجية في عهد الكسرى خسرو الثاني (590 - 627 م.)، الذي قاد حربه ضد الروم البيزنطيين، وفرض سيطرته على بلاد الشام، مصر ومعظم آسيا الصغرى؛ وعمد إلى تخليد

11- مجلة المسكوكات، عدد 8-9، عام 1977-1978، ص. 127.

12- «ساسان» وهو تكتان الأعظم لمبدأ لاهيا في إسفخر - تمكن من الإقمار أن ياحدى سبيلات الملوك الإخمينيين، ولحجب منها عدداً من التولاد والأحكام، برز منهم أردشير، الذي أصبح قادراً للجوش، ومن ثم حاكماً لأحد الأكاثيم، وذلك قبل أن يعود التور، ضد الحكام البارثيين، وإعلان نفسه حاكماً على بلاد فارس وحالياً للديانة الزردشتية.

انتصاراته، بإصداره لدرهمه الفضي الجديد المضروب على وزن يتراوح فيما بين (4.15 - 4.11 غ)، والتي تميزت بطرازها المستدير، الذي حمل على:

- الوجه الأول: صورة نصفية جانبية يمينى للخسرو كسرى فارس بلباسه الملكي وتاجه المرصع بالأحجار الكريمة، وقد نقش في الفراغ الأيمن في مقابل الوجه اسم الكسرى باللغة الفهلوية¹³، وفي الجهة المقابلة مأثورة تعني الدعاء له بازدهار الملك.

- الوجه الثاني: نقش لموقد النار المقدسة، المحاطة بالموبدان وهما الكاهنان أو خارسا النار المقدسة، وقد نقش على الجهة اليمنى من النقش التصويري المركزي اسم مدينة الضرب بشكل مرموز لا يتجاوز ثلاثة أحرف، وفي الجهة المقابلة سنة الإصدار طبقاً لمشي حكم الكسرى صاحب الإصدار.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن النمط التزييني التصويري الإنساني المنفذ على وجهي الدراهم الفضية خلال الحقبة الزمنية الأولى، قد تميزت بمجاراتها للواقع، وذلك من خلال وضوح المعالم الشخصية والتفصيلية للكسرى صاحب الإصدار، وبشكل الموبدان، وذلك قبل أن تبدأ هذه التشكيلات بالتحول نحو الرمزية والاختصار، والإيجاز، ويتضح ذلك من خلال تشابه صور الأكاسرة المنقوشة على مجمل الدراهم الفضية، وتباين أسمائهم وسنوات اعتلائهم لسدة السلطة، هذا إلى جانب تحول شكل الموبدان وخروجهما عن التشكيل الإنساني ليأخذا شكل عمودين محيطين بموقد النار المقدسة.

ومهما يكن من أمر فقد شاع استخدام الدرهم الفضي الفارسي بين كل الشعوب والدول والمجموعات البشرية التي كانت تقيم علاقات وصلات تجارية مع الفرس، بمن فيهم سكان الجزيرة العربية.

13- الفهلوية: لغة مكتوبة ذات أصول أرامية سورية قديمة، الفصحى استخدمتها في بلاد فارس.



المسكوكات العربية والإسلامية

1- صدر الإسلام والخلافة الراشدية





المسكوكات العربية والإسلامية

1 - صدر الإسلام والخلافة الراشدة:

عرف عرب الجزيرة العربية في فترة ما قبل الإسلام الدنانير الذهبية البيزنطية، والدراهم الفضية الفارسية الساسانية¹⁴، التي كانت تقدم على أهل مكة والمدينة عبر القوافل التجارية¹⁵، وتعاملوا بها على أساس الوزن أو العدد طبقاً لصفاء المعدن وجودة النقد عندما جاء الإسلام، أقر الرسول الكريم ص.، صحة التعامل بالدنانير البيزنطية والدراهم الفارسية، التي قبلها في جباية الزكاة والجزية، وكذلك في العمل التجاري، وذلك على "شئ من الشارات والكتابات المسيحية والرموز الوثنية التي كانت تحملها عا شحاتها؛ وذلك بعد ردها إلى قيمتها الوزنية في التعامل وليس العدديّة، وهذا ما يؤكد المقرّبي في روايته عن إقرار الرسول ص. بمسألة التعامل الوزني وليس العددي، حيث قال: "الميزان، ميزان مكة"، وفي رواية أخرى "ميزان المدينة"، ويعود سبب هذا الإقرار إلى انتشار الغش عن طريق قرض أطراف المسكوكات الذهبية والفضية وإنقاص وزنها عن الوزن المعتمد؛ ويؤكد استمرارية التعامل بالدنانير والدراهم، ورود ذكرها في القرآن الكريم في العديد من السور، منها قوله تعالى: ("..ومنهم من إن تأمنه بدينارٍ لا يؤده إليك ما دمت عليه قائماً.."¹⁶، " .. وشروه بثمن بخس

14 - الدرهم: لفظ أعجمي، مشتق من الكلمة الإغريقية دراخما DRACHMA، التي انتقلت إلى الفارسية بصيغة درهم، ووردت في العربية على درهم، وتجمع على دراهم، وهي ذات لفظ يدل على مئتين الأول؛ على أنه وحدة تقيّل السوائل، أو الثاني: على أنه وحدة نقدية للتداول أي من وحدات العملة الفضية في نظام البكة جدد للأردن، والمسلمين.

-INSTITUT DU MONDE ARABE: CHAPPEUX OMAYYAD'S DE SYRIA, COLLECTIONNE DE MOUSSE NATIONAL DE -15

DAMAS, PG. 52.

16 - قرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 3.

دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين...¹⁷). وكذلك في الحديث الشريف: "...إن هذا الدينار والدرهم قد أهلك من كان قبلكم ولا أراها إلا مهلككم..."¹⁸.

هذا وقد استمر التعامل بنلك المسكوكات في عهد الخليفة الراشدي الأول أبي بكر الصديق (11 - 13 هـ.)، الذي رفض تغيير ما أقره الرسول الكريم ص.، ويعود السبب في ذلك لقصر فترة خلافته التي لم تتجاوز العامين، وانشغاله بتوطيد أركان الدولة الإسلامية، إثر القضاء على حركات الردة، من ثم التوجه نحو الفتح الخارجي لنشر الرسالة المحمدية.

بعد وفاة أبي بكر تولى الخلافة، الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (14 - 23 هـ.): الذي تابع سياسة سلفه في نشر الرسالة المحمدية والقضاء على ملك فارس والسيطرة على بلاد الشام ومصر، ومن ثم توطيد أركان الخلافة الإسلامية، التي شهدت في عهده نوعاً من الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي، الأمر الذي دفعه إلى محاولة إبراز شخصية الدولة الإسلامية الوليدة، وذلك من خلال إقراره بصحة التعامل والتداول بالمسكوكات الفارسية والبيزنطية على الرغم مما تحمله من كتابات ورموز ورسوم غير عربية، بعد إضافته لعدد من النقوش الكتابية الإسلامية، التي حاول من خلالها التنويه والإشارة إلى تنامي

دور الدولة والشخصية العربية والإسلامية في المنطقة؛ حيث قام في العام السابع عشرة للهجرة، بإجراء أول تعديل وترميز على نقش الفلوس البرونزية

17 القرآن الكريم. سورة آل عمران، الآية 75.

18 - البلاذري، أحمد بن يحيى؛ فلاح البلدان، مش. عبد الله ومصر العليان، بيروت 1957، ج1، 17. (حدثني محمد بن سعد، قال حدثنا أبو القاسم عن سعد بن مسلم بن بكير، وعن عبد الرحمن بن سابط الجمحي، قال: كنت تقريش نوزان في الجاهلية، فدخل الإسلام، فلفت على ما كانت عليه، كانت قريش تزن الفضة بوزن شحمه درهماً، وتزن الذهب بوزن شحمه ديناراً، فكل عشرة من أوزان الداراهم سبعة أوزان الدنانير، وكان لهم وزن الشعيرة، وهو واحد من الثمانين من وزن الداراهم، وكانت لهم الأوقية، وزن أربعين درهماً، والنش "الشمس" وزن عشرين درهماً، وكانت لهم اللوة وهي وزن خمسة دراهم، فكانوا يقيسون بالخير على هذه الأوزان، فلما قدم النش من مكة، لم يعم على ذلك).

المضروبة على السكة البيزنطية، وذلك من خلال نقشه لكلمة "عمر" بالأحرف العربية، هذا إلى جانب نقشه أماكن الضرب؛ وإضافته لبعض العبارات التي تؤكد شرعية ذلك المسكوكات، حيث نقش كلمة "جائز" على الفلوس البرونزية المضروبة في دمشق، وتعني جائز التعامل بها، وكلمة "واف أو طيب" على الفلوس المضروبة في حمص، والتي تعني أن هذا النقد واف العيار أو طيب المعدن.

كما قام في العام التالي (١٨ هـ)، بإصدار دراهمه الفضية المغلفة¹⁹، على السكة الكمروية²⁰، والتي عرفت باسم البغلية²¹، التي حملت على مركز وجهها صورة الكسرى خسرو الثاني وهو بوضعية الجلوس على كرسي العرش، وبه تقبض على السيف، ونقش تحت الصورة المركزية وباللغة الفهلوية عبارة (نوش خور) أي كل هنيئاً، إضافة إلى اسم العاهل الساساني الذي ضربت في عهده وهو خسرو الثاني أو يزيدجرد الثالث؛ وتاريخ الضرب طبقاً لسنة حكمه، وذلك قبل أن يقوم الخليفة عمر بن الخطاب باعتماد التقويم الهجري²²؛ في حين

19- يعود السبب في تسمية هذه الدرام بالمغلفة، إلى إعطائها لاسم الخليفة المسلم التي ضربت في عهده. غير أن الخليفة عمر بن الخطاب ما لبث أن عمد في العام عشرين للهجرة، أي في الفترة الأخيرة من سني حكمه إلى إضافة كلمة عمر.

20- وبما يكون السبب في قيام الخليفة عمر بن الخطاب بضرب دراهم على السكة الفارسية دون البيزنطية، هو ازدياد نقوده على خاتم بن قزوين الذي ضرب أولاً باسمه على السكة البيزنطية، حيث تشير بعض المصادر إلى أن خالد بن الوليد، قد قام بضرب النقود في طبرية في العام 15 16 للهجرة، وكانت في شكلها مشابه للنقود الرومية، من حيث إيقاظه على نقوش السليب، الناج والصلبان، مع إضافة بعض الكتابات المطبقة بالأحرف اليونانية على حاشية النقد، والمتضمنة لاسم XAVED خالد، وعبارة NOX التي اختصر فيها كنية المعروف بأبي ساريان، ويعزو بعض سبب قيام الخليفة عمر بن الخطاب بعزل خالد بن الوليد عن مهام عمله، هو ضربه نقد باسمه ودون الإشارة لأمره بالامتناع عن.

21- الدرام البغلية: تسمية إلى أبو الهيثم اليهودي الذي ضرب بها للخليفة عمر بن الخطاب بسكة كمروية فارسية.

22- وقد تشير الإشارة على أن الدرام العربية الإسلامية المعروفة باسم المغلفة قد خالفت، في تشكيلها الزخرفية والكتابة الأولى على النقش المتضمن لاسم العاهل الساساني خسرو الثاني أو يزيدجرد الثالث، مع إعطائها اسم الخليفة العربي في تلك الفترة، ومطابقتها على التاريخ

خصص مركز الظهر لنقش معبد النار المجاط بالموبدان أو الحارسان، مع إضافة بعض العبارات الدينية المنقوشة باللغة العربية مثل عبارات: "الله"، "بسم الله"، "بسم الله ربي"، "ربي الله"، "الحمد لله"، "محمد رسول الله"، "لا إله إلا الله وحده"²³، هذا إلى جانب ذكر أسماء أو رموز المدن التي ضربت فيها النقود بالأحرف اليونانية أو العربية، وأهمها "دمشق، حمص، طبريا، بعلبك، إيليا، قنسرين، مجستان، مرو، نهري تيري، الري، آران، اصطخر، البصرة، هراة، همذان، داربجرد...". غير أن تباين القيم الوزنية والشرائية فيما بين الدرهمين الطبري الذي قدر وزنه بأربعة دوانق (= 2 غ.)، والبهلي الذي قدر وزنه بثمانية دوانق (= 4 غ.)، وما نجم عنهما من إرباكات وغبن في جباية مستحقات الدولة من خراج، جزية وزكاة، قد دفع بالخليفة الراشدي عمر إلى القيام بإصلاحه النقدي الأول، الذي كان يرنو من خلاله إلى توحيد نوع ووزن الدرهم المعتمد في جباية الأموال العامة، منعاً للغبن الذي كان يحيق بالخزينة عند جباية مواردها بسبب الاختلاف في القيم الوزنية والشرائية للدرهم المتداول، وذلك من خلال إصداره لدرهمه الشرعي الجديد، على وزن ستة دوانق أي 14 قيراط. (= 3 غ.)²⁴، الذي اتخذ في وزنه معياراً وسطاً فيما بين وزني الدرهمين

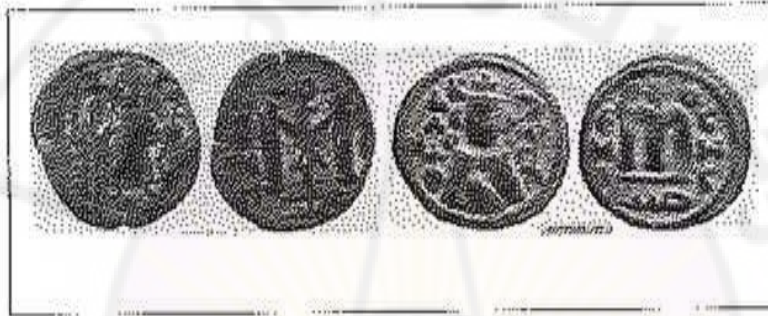
المتنوع باللغة القهلوية ذات الأصول الآرامية، القائم على حصر عدد سنوات حكم المعامل الساساني، الذي يبدأ باستلامه العرش وينتهي بوفاته. وعلى الرغم من اعتماد الخليفة المسلم للقبوم الهجري في مجال التاريخ، فقد تابع القائلون وفي كثير من الأحيان وخاصة خلال الفترة الإسلامية الأولى، بممارسة استخدام القوم للزججدي على المسكوكات على الرغم من وفاة يزيدجرد لثلاث في العام 31 هـ / 651 م. وهذه المسكوكات المغلفة هي التي أطلق عليها اسم ما بعد الزججدي، نظراً لإشباعها القوم للزججدي على الرغم من وفاة الزججدي.

23 - INSTITUTE DU MONDE ARAB; CHAPPAUX OMAYYAD'S DE SYRIA. COLLECTIONNE DE MUSSE NATIONAL DE 52 - DAMAS, PG.

24 - اختلفت قيم الأوزان بالنسبة للزججدي والدرهم، وذلك بسبب اختلاف درجات نقاء معدن الفضة وخلوه من الشوائب، وهذا ما أدى إلى تنوع استخدام عدة أنواع من الدرهم، منها:

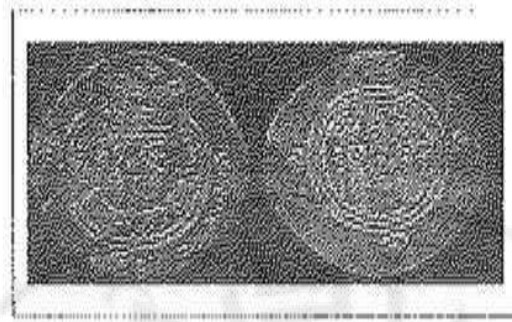
1- البهلي: وزن الواحد منها مثقال واحد أو عشرون قيراطاً.

الطبري والبغلي، واستمر التعامل بتلك النماذج في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان (23 - 35 هـ / 643 - 655 م)، الذي أصدر دراهم جديدة وفق النمط الكسروي شبه المعرب، الذي حمل في حاشيته كلمات عربية مثل "الله أكبر، بسم الله ربي، بسم الله الملك، بركة". أما في عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (35 - 40 هـ / 655 - 660 م): فقد استمر التعامل في الدراهم السابقة، مع إضافته لعبارة (ولي الله)، على الدراهم الجديدة شبه المعربة الصادرة في عهده.



- ب- الطبرية: ويزن الواحد منها اثنا عشر كيراطاً.
- ج- الدرهم الذي وزنه عشرة قرايط.
- د- الدراهم السعوية للقال: وزن الواحد منها مائة مثاقيل.
- هـ- الدراهم المسعوية الخفلة: وزن الواحد منها خمسة مثاقيل. وجميعها على السكة الفارسية.
- ومن الدنانير يتنكر القول أن وزن المتقال يساوي درهم واحد وثلاثة أرباع درهم. فثكون كل عشرة دراهم سعوية تسعة مثاقيل أو مبيعة دنانير، حيث أن القيمة الموزنية للمثقال تساوي مع القيمة الموزنية للدنانير.
- أما الدنانير، فقد عرف العرب قبل الإسلام نوعين محددين:
- ... الدنانير الهندية أو الرومية.
- الدنانير الكسروية أو الفارسية: هذا إضافة إلى الفلوس النملية وأجزائها كالخبة والذلق.





2- ... مسكوكات الخلافة الأموية الأولى:

يعتبر الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان (40 هـ / 661 م.)، المؤسس الفعلي للخلافة الأموية، التي اتخذت من دمشق عاصمةً سياسية لها، وأرسلت منها الجيوش للقضاء على الحركات المناوئة للبيت الأموي، وتوطيد أركان خلافتهم، التي بسطت نفوذها على المناطق الممتدة من حدود الصين وحتى الأندلس.

بعد أن استتب الأمر لمعاوية بن أبي سفيان، قام بإصدار دراهمه الفضية الإسلامية شبه المعربة، المعروفة باسم السود الناقصة، المضروبة على السكة الفارسية الساسانية، التي حملت على:

- الوجه الأول: وفي المركز، صورة جانبية نصفية لخسرو الثاني وهو يشيخ بوجهه نحو اليسار، وقد علا رأسه التاج المزدان بالحجارة الكريمة، والذي ينفرج من أعلاه جناحان على شكل هلال يتوسطهما كوكب أو نجمة، في حين عقد على جبهة خسرو حبل ذي صفين من اللآلئ، وتدلّى من أذنه اليمنى قرط ذي ثلاث حبيبات من اللؤلؤ؛ ويبدو شعر خسرو المجد تحت التاج متجمعاً

ومعقوداً خلف عنقه، الذي تدلى منه على صدره وفوق بزته الملكية ثلاثة عقود من اللؤلؤ المعقود، يتوسط أكبرها قلادة ذات ثلاث لآلئ كبيرة الحجم، في حين توضع فوق كتفيه ريشتين طويلتين؛ وقد نقش أمام وجه الخسرو باللغة الفهلوية عبارة "معاوية أمير روشنكان"، أي معاوية أمير المؤمنين، واحتل الفراغ خلف الرأس نقش كتابي باللغة الفهلوية، دعاء بازدهار الملك يتضمن عبارة "أفروت كاد - دام ملكه"؛ هذا وقد تمت إحاطة النقش والكتابة المركزية بإطار دائري نافر، يليه في الهامش الخارجي نقش لثلاثة أهلة ذات نجوم مركزية، في حين انبثق الهلال الرابع عن تاج الكسرى، وطوقت تشكيلة الهلال السفلي من كلا الجانبين بثلاثة نقاط مترابطة تحف بكل جانب، نقش على يمينها باللغة العربية عبارة "بسم الله".

- الوجه الثاني: احتل مركز الظهر فيه نقش لموقد النار المقدسة، المحفوف بحارسي النار (الموبدان)، وهم بوضعية التعبد، وقد ارتدبا اللباس الديني، وعلا رأس كل منهما نقش الهلال المشابه لنقوش الأهلة المنقوشة على وجه الدرهم، في حين نقش على يمين النقش التصويري المركزي، كتابه فهلوية لاسم مدينة الضرب وهي (دارجرد)، وإلى اليسار نقش للرقم (41 هـ.) وهو تاريخ الإصدار النقدي؛ هذا وقد طوق النقش المركزي والكتابة بثلاثة أطواق دائرية متتالية ذات تركيب نافر، محفوفة بأربعة أهلة ذات نجوم مركزية.

من جانب آخر فقد أرسل معاوية إلى عامله على الكوفة والبصرة زياد بن أبيه، يأمره بضرب الدراهم الجديدة وفق النمط والسكة الرسمية للخلافة؛ في حين ترك لعمال الأقاليم والولايات، أمر ضرب الفلوس البرونزية والنحاسية واختيار نقوشها وكتابتها دون التقيد بالسكة المركزية، كما سمح لهم بنقش اسمائهم على صفحاتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى استمرارية الخلفاء الأمويين بإصدار مسكوكاتهم شبه
المعربة على النمط الساساني والبيزنطي حتى خلافة عبد الملك بن مروان²⁵ الذي
قام بتعريب مرافق الدولة قاطبة، بما فيها المسكوكات التي أصبحت في عهده
عربية صرفه²⁶.



25- عبد الملك بن مروان، خلفاء بني أمية (65 - 85 هـ)، 684 - 704 م).

26- تشير بعض الروايات إلى أن الخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان قد قام بتعديل القيمة الورقية المكافئة للدينار من التزاهم بما يعادل

عشرة مثاقيل فضة لكل دينار حديث حمل وجه الدينار الجديد نقش لرجل بالزي العباسي وهو يتنطق بالسيف، وبحسب رواية أن ذلك الروايات قد

خلطت فيما بين معاوية وبين عبد الملك بن مروان بإصداره للأهلي للمعرب الأول الذي حمل صورته وهو يتنطق بالسيف.



المسكوكات العربية والإسلامية

3- مسكوكات الثوار والخوارج:

فطن العديد من الثوار الخارجين، على البيت الأموي، للأهمية البالغة في اتخاذهم لسكتهم الخاصة، وبما تحمله من نقوش كتابية، في نشر دعواهم وأفكارهم، وإعلان عصيانهم وتمردهم على الأمويين الذين استأثروا بالخلافة دون غيرهم من الصحابة والتابعين، رافضين الأخذ بمبدأ الشورى الذي أقره الدين الحنيف، لاختيار الشخص المناسب اعتلاء سدة الخلافة وإمامة المسلمين؛ حيث قام البعض من زعماء الثوار والخوارج بإعلان عصيانهم وثورتهم في مناطق نفوذهم، وجأهروا بانشقاقهم عن الخلافة الأموية، وأصدروا مسكوكاتهم الثورية والخارجية، التي تميزت بحملها لأسمائهم وشعاراتهم الخاصة بهم.

من هؤلاء الثوار عبد الله بن الزبير، الذي أعلن نفسه خليفة للمسلمين في العام 63 هـ / 638 م. بعد أن تغلب على مكة، واتخذها قاعدة لحكمه وسلطانه الذي امتد ليشمل الحجاز والعراق، وأمر بضرب دراهمه الفضية الخاصة، الصادرة على السكة الساسانية، وفق القيمة الوزنية المقدرة بعشرة مثاقيل وزنية للدرهم الفضي الواحد؛ والذي تميز بمجموعة نقوشه الكتابية الموزعة وفق الترتيب التالي:

- في مركز الوجه: صورة الكسرى، وقد نقش أمام وجهه بالغة الفهلوية عبارة "عبد الله أمير روشنكان"، أي "عبد الله أمير المؤمنين"، المؤطر بطوق نافر، محفوف بأربعة أهلة ذات نجوم مركزية، باستثناء الهلال السفلي الذي تمت إحاطته من كلا جانبيه بثلاث نقاط متراكبة، نقش على يمينها في مضمار الطوق الخارجي عبارة (بسم الله).

- في مركز الظهر: نقش لمعبد النار المحاط بالموبدان، وقد نقش في الفراغ الأيمن كلمة (طيب)، وأطر النقش المركزي بثلاثة أطواق نافرة محفوفة بأربعة أهلة ذات نجوم مركزية، وقد احتل الفراغ فيما بين الهلالين في الجهة العلوية اليسرى نقش لعبارة "أمر الله بالوفاء والعدل"، وهو الشعار الذي اتخذته الثوار.

كما قام مصعب بن الزبير الذي كلف بإدارة شؤون العراق نيابة عن أخيه عبد الله، بإصدار درهم فضي جديد في العام 70 هـ، وفق السكة المعتمدة من أخيه، مع إضافته كلمة "بركة"، وعلى الوجه الأول، و "الله" على الوجه الثاني²⁷.

كذلك قام الزعيم الخارجي قطري بن الفجاءة، الذي أعلن خروجه عن الخلافة الأموية، وبفرده بحكم شمال العراق، بتوكيد استقلاله عن طريق ضربه لدرهمه الفضي الخاص على الطراز الساساني، الذي حمل في مركز الوجه صورة الكسرى، وقد نقش أمام وجهه وباللغة الفهلوية اسم قطري بن الفجاءة ولقبه أميراً للمؤمنين؛ ثم الموطرين بحلقتين دائريتين يحدهما من الخارج نقش للأربعة أهلة مفتوحة نحو الخارج، نقش بين اثنين منهما الشعار الذي اتخذته الخوارج لأنفسهم، والمكون من عبارة "لا حكم إلا لله"، المنفذة بالكتابة العربية، في حين حافظ ظهر الدرهم على نقشه الساساني السابق دون أي تعديل.

ومهما يكن من أمر، فقد بقيت نقود الثوار والخوارج جارية في العطاء والمبايعات، حتى خلافة عبد الملك بن مروان، الذي تمكن في العام 73 هـ، من

27- ذكر الأب أنستاس الكرملي في كتابه: النقود العربية والإسلامية وعلم المصنات، ط. 2، القاهرة 1987، ص. 40.

ذكر الكرملي أن عبد الله بن الزبير قد أصدر دراهم فضية مستديرة وعظيمة، حملت على الوجه الأول محمد رسول الله وعلى الوجه الآخر أمر الله بالوفاء والعدل، وهذا الرأي غير صحيح بسبب عدم وجود دار للضرب في مكة، وعدم إمكانية عبد الله بن الزبير من إصدار دراهم جديدة وإنما اعتمد الإصدارات السابقة بعد إضافة اسمه ولقبه وشعار الثوار.

القضاء على الحركات الثورية والخارجية، وتوطيد نفوذ الخلافة الأموية في العراق والحجاز، إثر توليته الحجاج بن يوسف الثقفي أمر العراق، وتمكنه من القضاء على ثورة ابن الزبير وأخيه، وإزالة ذكراهما من الوجود، قائلاً: "ما بقي من سنة المنافق شيئاً"، حيث أمر بسحب المسكوكات الثورية والخارجية من الأسواق، وعمد إلى صهرها واستخدام معدنها في إصداراته من الدراهم الفضية الأموية المغفلة الجديدة، الصادرة على السكة الساسانية، على وزن خمسة عشر قيراطاً للدرهم الواحد، التي حملت في مركز وجهها صورة العاهل الساساني، الذي نقش في مقابل وجهه بالعربية اسم "الحجاج بن يوسف"، وفي الجهة الخلفية كتابة فهلوية غير واضحة، لعلها كانت تشير إلى اسم يزيد بن الثالث، في حين احتل الفراغ الخارجي للطلوق بين تشكيلة الأهلة نقش لكلمة "بسم الله"؛ أما ظهر النقد فقد احتله نقش موقد النار المقدسة المحفوف بالموبدان والمنقوش على يمينه كلمة "طبيب"، المؤطرين بثلاثة أطواق نافرة محفوفة بأربعة أهلة ذات نجوم مركزية.

كما قام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بإصدار درهمه الدمشقي الأول في العام 74 هـ، المضروب على السكة الساسانية، الذي نقش عليه في الفراغات ما بين الأهلة الموزعة على الطوق الخارجي للوجه عبارات: "بسم الله - لا إله إلا الله وحده - محمد رسول الله"؛ في حين حمل مركز الظهر نقش لموقد النار المقدسة المحاطة بالموبدان؛ وقد نقش على يمين الموقد وباللغة العربية اسم مدينة "دمشق"، إشارة إلى مكان الضرب، وإلى اليسار "سنة أربع وسبعين". وفي ذلك إشارة إلى تاريخ الإصدار، في حين طوقت مجموعة المأثورات والنقوش المركزية بثلاثة أطر دائرية متتالية ذات تشكيل نافر، محفوفة من الخارج بأربعة أهلة مفتوحة ذات نجوم مركزية.

- تعريب النقد في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان:

- الأسباب القريبة والبعيدة للتعريب النقدي في عهد عبد الملك بن مروان:

تذكر مجموعة المصادر والمراجع العربية على أن الأسباب الرئيسة الكامنة وراء عملية التعريب التي قام بها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، بعد القضاء على الثورات الداخلية المناوئة لسلطانه إنما ترجع إلى مجموعة من الأسباب منها:

1- رغبة الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان في إعادة حق ضرب النقود إلى الخلافة المتمثلة في شخص الخليفة الأموي، وذلك بعد أن قام العديد من المناوئين للبيت الأموي بضرب نقدهم الخاص بهم الذي عبروا من خلاله عن استقلاليتهم وتمردهم على السلطة المركزية.

2- الاختلاف الواضح في النظم المالية السائدة في الدولة الإسلامية، من ساسانية وبيزنطية، شكل سبباً واضحاً في اختلاف أحكام الجزية، الخراج، عشور الأرض والضرائب المفروضة على التجارة، التي تباينت بين كل من بلاد فارس والعراق التي اتبعت النظام النقدي الساساني، وبين مصر والشام المتبعة للنظام النقدي البيزنطي، وهذا ما أدى إلى العديد من الإرباكات عند جباية استحقاقات الدولة والتزاماتها المالية.

3- شيوع الزيوف والغش في العملات المضروبة ولاسيما الفارسية منها، وما نجم عنه من هبوط في قيمة العملات وارتفاع أسعار الحاجيات، هذا إلى جانب زوال الثقة في النقد المستخدم؛ وهذا ما حدا بالخليفة الأموي عبد الملك بن مروان إلى القيام بعملية تعريب النقد والإشراف على ضربه، بهدف تحقيق نوع من الرقابة على النقد المتداول، والمضروب بإشراف الدولة.

4- تأزم الأوضاع على الجبهة البيزنطية العربية، وما نجم عنه من نقص في الموارد النقدية، بحيث أصبح المتوفر منها في الأسواق غير قادر على تلبية احتياجات الدولة المتزايدة، ومواكبة نشاطها الاقتصادي المتطور، لذلك فقد وجد عبد الملك في ضربه للنقود العربية البديل الوحيد، القادر على سد العجز من الوحدات النقدية الذهبية والفضية ونلبية وتدعيم الاقتصاد المتطور للدولة العربية.

5- محاولة عبد الملك بن مروان العمل على صيغ الدولة بطابع عربي، يهدف إلى إرضاء الشعور الديني والسياسي للشعوب العربية والإسلامية، وذلك من خلال تخليص النقد والطرارز من العبارات المسيحية التي كانت تحملها، واستبدالها بعبارات التوحيد والبسمة، التي تدل على الشخصية الحقيقية للدولة الإسلامية؛ وتؤكد قوتها واستقلاليتها عن الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية.

6- رغبة عبد الملك بن مروان بنقض المعاهدة، المعقودة بين الخلافة الأموية والإمبراطور البيزنطي، التي كانت مدتها عشر سنوات بدءاً من سنة 67 هـ.../ 686 م. والتي تقضى بوقف الاعتداءات التي كان يشنها البيزنطيون ومرترقتهم من المردة على حدود الدولة الأموية، لقاء دفع الخلافة الأموية لجزية سنوية مقدارها 365000 قطعة ذهبية و 360 عبداً و 300 جواد، تدفع سنوياً للإمبراطور البيزنطي بالوحدات النقدية الرسمية الصادرة عن دور الضرب البيزنطية، والمحملة بصورة الإمبراطور والشارات والرموز البيزنطية المسيحية.

- المراحل الأولى لعملية التعريب ما قبل الكامل للنقد:

بالرغم من قيام عبد الملك بن مروان بإجراء بعض التحويرات والإضافات الجزئية على صعيد التشكيلات الكتابية التي اتخذت طابعاً دينياً، والتي تم تنفيذها على وجه الدينار الذهبي المحور المضروب في عهده، والتي تجلت بإضافته

لعبارات التوحيد والبسلة لتأطير النقش التصويري المشخص للإمبراطور البيزنطي وحده أو مع واديه، والتي سعى بموجبها إلى إرضاء الشعور السياسي والديني للشعوب الإسلامية، من خلال إبراز السمة والانتماء الديني الخاص بالخلافة الإسلامية، التي أخذت تحتل مكانها الريادي على المستويين الإقليمي والدولي، غير أن عملية الإضافات قد رافقها وبشكل تدريجي نوع من التحريض المبطن، الذي سعى إليه عبد الملك من خلال عمليات الإضافة والتحوير التدريجي، الهادف إلى إلغاء كل الرموز والشارات المسيحية المنقوشة على وجهي النقد، بهدف دفع الإمبراطور البيزنطي إلى نقض المعاهدة من خلال رفضه قبول الجزية بالنقد الجديد.

حيث عمد عبد الملك في بادئ إلى استخدام أسلوب الضغط العقائدي والديني من خلال تحويل شكل الصليب الذي كان يحتل مركز ظهر المسكوكة، وذلك من خلال حذفه للقسم العلوي منه، وتحويل تشكيلته التركيبية، التي أصبحت تأخذ شكل الحرف (T) اللاتيني، أو شكل السيف المغروس في أربع درجات متصاعدة، وذلك قبل أن تتم عملية التحوير الكامل له، واتخاذة لشكل الكرات الثلاث المترابطة المرفوعة على أربع درجات؛ هذا إلى جانب قيامه في العام 74 هـ، بقلب طريقة توضع الأرقام الكتابية في الإصدارات الذهبية الصادرة عن دار ضرب الإسكندرية على نمط الفلوس النحاسية البيزنطية، وذلك بقلبه للحرفين (IB)، المحيطين بتشكيلة الصليب المحور المرفوع على أربع درجات متصاعدة (I+B)، اللذان يرمزان إلى الرقم (12)، الدال على القيمة الصرفية المعدل باثنتي عشر نميه، لتصبح (B+I)، ولتخرج عن مضمونها الرقمي المحدد، لتتخذ الصيغة التزيينية الزخرفية، غير أن الإمبراطور البيزنطي الذي كان قد فطن إلى ما يرونو إليه عبد الملك من تحفيزه، لرفض قبول الجزية بالمسكوكات الجديدة، ومن ثم نقض الاتفاقية.

غير أن الإمبراطور البيزنطي الذي لم تفتنه هذه الخدعة، ورغبة منه في تفويت الفرصة على عبد الملك، فقد قرر قبول الجزية السنوية بالمسكة الجديدة، دونما اعتراض على عمليات التحويل والتبديل، طالما أن يد التغيير والتعديل لم تطل صورة الإمبراطور البيزنطي، التي بقيت تحتل مركز وجه المسكوكة الذهبية شبه المعربة، وفي ذلك اعتراف غير مباشر بتبعية الخليفة الأموي والخلافة الإسلامية للإمبراطورية البيزنطية.

يجمع العديد من المؤرخين على أن السبب المباشر لعملية التعريب، كان لما كان يحاك من نقوش كتابية دينية مسيحية على الطرز والقراطيس المنتجة من قبل العمال الأقباط في مصر، ذات التراكيب القائمة على التثليث والتصلب، والتي كانت تصدر إلى بلاد الروم والعالم الإسلامي²⁸؛ (".. وكانت القراطيس للروم، وكان أكثر من بمصر نصرانياً على دين الملك، ملك الروم، وكانت تطرز بالرومية، وكان طرازها "أباً وابناً وروحاً قدساً"، فلم يزل كذلك صدر الإسلام كله يمضي على ما كان عليه، إلى أن ملك عبد الملك، فكتبه عليه، وكان فطناً فبينما هو ذات يوم، إذ مرّ به قرطاس، فنظر إلى طرازه، فأمر أن يترجم بالعربية، ففعل ذلك، فأكرهه قائلاً: ما أغلظ هذا في أمر الدين والإسلام أن يكون طراز القراطيس وهي تحمل في الأواني والثياب - وهما يعملان بمصر - وغير ذلك مما يطرز من ستور وغيرها من عمل هذا البلد، على سعته وكثرة ماله وأهله تخرج منه هذه القراطيس فتدور في الأفاق والبلاد وقد طرزت بشرك مثبت عليها، فأمر بالكتاب إلى عبد العزيز بن مروان - وكان عامله على مصر - بإبطال ذلك الطراز على ما كان يطرز به، من ثوب وقرطاس وستر وغير ذلك، وأن يأخذ صناع القراطيس بتطريزها بصورة التوحيد {شهد الله أنه لا إله إلا

28- البلاتري (أنشوح البلدان)، الهروي (المجاسن والسنان)، ابن نوري بردي (النجوم الزاهرة)، قديمي (الحيوان)، المقريزي (إرشاد الأمة

في كنف النما).

هو}. وهذا طراز القراطيس خاصة إلى هذا الوقت لم ينقص ولم يزد ولم يتغير.²⁹

وعندما وصلت القراطيس والطرز الجديدة المحاكاة والمطرزة بالعبارات الإسلامية إلى بلاد الروم، استشاط جستنيان الثاني غضباً، وأرسل إلى عبد الملك بن مروان جواباً مقروناً بهدية فاخرة، يطلب منه فيه العودة إلى طرز النكتات السابقة، قائلاً: "...فإن كان من تقدمك من الخلفاء قد أصاب فقد أخطأت، وإن كنت قد أصبت فقد أخطئوا، فاختر من هاتين الخليتين أيهما شئت وأحببت...". وأنكم أحدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه، فإن تركتموه وإلا أتاكم في الدناير من ذكر نبيكم ما تكرهون.³⁰، "وإذا ما قرأته فض جبينك له عرقاً...".³¹؛ فما كان من عبد الملك وبعد اطلاعه على رسالة جستنيان وتهديده باستخدام المسكوكات وسيلة ضغط، إلا أن يستشير فقهاء المدينة، في التدابير المستوجب اتخاذها للرد على تهديد الإمبراطور البيزنطي³²، حيث أشار عليه محمد بن علي بن الحسين الباقر بضرب النقود الإسلامية، والاستغناء عن المسكوكات البيزنطية الساسانية، واستبدال نقوشها بأخرى تحمل سورة التوحيد وذكر الرسول الكريم ص. وأن يضرب في مدار الدرهم والدينار، اسم مدينة الضرب وسنة الضرب.³³

في حين يجمع البعض الآخر، على أن عبد الملك، كان قد استشار خالد بن يزيد بن معاوية في هذا الأمر، وهو الذي أشار عليه بضرب النقود الإسلامية

29- البيهقي: المسحون والمساوي، ج 2، ص 232-233، مطبعة النهضة مصر، القاهرة 1961.

30- البلاذري: فتوح البلدان، ص 236، السوطي: تاريخ الأتقاء، ص 218.

31- البيهقي: المسحون والمساوي، ص 234.

32- مجلة المسكوكات، م 10-11، 1979-1980، ص 21.

33- البيهقي: المسحون والمساوي، ص 235.

وعدم التعامل بالبيزنطية قائلاً له: (... حرم دنانيرهم، واضرب للناس سككاً فيها
ذكر الله وذكر رسوله، ولا تعفهم مما يكرهون في الطوامير، فاضرب الدنانير
للناس سنة خمس ومبعين...)³⁴،

كما أشار عليه بتوحيد نوع وعيار ووزن الدراهم المستخدمة، حيث كان يسود
 قبل ذلك استخدام ثلاثة أنواع من الدراهم ذات المناقيل الوزنية المتباينة وهي:

1- درهم الفضية التي قدر وزن العشرة منها بعشرة مناقيل.

2- درهم الفضية التي قدر وزن العشرة منها بستة مناقيل.

3- درهم الفضية التي قدر وزن العشرة منها بخمسة مناقيل.

بذلك يكون المجموع العام لمناقيل الدراهم الدارجة واحداً وعشرين مثقالاً³⁵.

عمد عبد الملك إلى توحيد وزن الدرهم وإبطال التعامل بالدراهم السابقة، بعد
 إصداره لدرهمه الجديد، الذي اعتمد في تحديد وزنه على الأخذ نسبة الثلث
بالنسبة لمجموع مناقيل الدراهم السابقة (واحد وعشرون مثقالاً)، محدداً وزن كل
عشرة دراهم بسبعة مناقيل، وهذا يعني تعديل القيمة المكافئة بالنسبة للدراهم
 الفضية في مقابل الدنانير الذهبية، بحيث تعادل كل عشرة دراهم فضية سبعة
 دنانير ذهبية.

34- يجمع بعض الآخر من المؤرخين أمثال البلاذري، ابن خوري تردى، السيوطي والمغربي، على أن عبد الملك
 بن مروان كان قد استشار خالد بن يزيد بن معاوية في أمر الرد على جستجبان الثاني.

35- البلاذري: فوج الملاح، ص 15. (حدثنا الحسين بن الأسود، قال: حدثني الحسن بن صالح، قال: كانت
 الدراهم من ضرب الأعاجم، مختلفة كباراً وصغاراً، فكانوا يصرون منها مثقالاً وهو وزن عشرين قيراطاً، ويضرون منها
 وزن اثنين عشر قيراطاً، ويضرون وزن عشرة قيراط، وهي أنصاف المناقل، فلما جاء الإسلام، واحتج في أداء
 الزكاة إلى الأمر الوسط: أخذوا عشرين قيراطاً وانتهى عشر قيراطاً وعشرة قيراط، فوجدوا ذلك اثنين وأربعين
 قيراطاً، فاضربوا على وزن الثلث من ذلك وهو 14 قيراطاً، فوزن الدرهم العربي 14 قيراطاً من قيراط الدينار العزيز،
 فصار وزن كل عشرة دراهم سبع مناقيل (دنانير)، وذلك أربع عشر قيراطاً وزن السبعة (دنانير).

36- هناك من يقول إن عبد الملك بن مروان قد كتب إلى الحجاج بن يوسف الثقفي بأمره بضرب الدراهم على
 خمسة عشر قيراطاً من قيراط الدنانير، وضرب هو الدنانير الذهبية. المرجع السابق، ص 16.

كما أمر عبد الملك بتوحيد الصنح المستخدمة في وزن النقد، منعاً للغش أو الغبن في الموازين؛ وأرسل إلى عماله على الأقاليم كافة، يأمرهم بحسب النقد القديم من التداول، والاستفادة من معدنه في إصدار النقد الإسلامي الجديد، المضروب على السكة العربية ذات السمات والنقوش الإسلامية الخالصة، الخالية من المؤثرات الساسانية والبيزنطية. درهم أموي شبه معرب مضروب على النمط الساساني

/- تعريب الدينار الذهبية:

باشير عبد الملك بن مروان أمر تعريب السكة وتوحيدها في كل الأقاليم التابعة لنفوذه وخلافته؛ محدداً وزن الدينار الذهبي باثنين وعشرين قيراطاً شامياً ينقص حبة واحدة، أي ما يعادل (4.248 غ.)³⁶، وقطر يتراوح فيما بين (18 - 21.5 ملم.)، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر قيراطاً، أي ما يعادل (2.930 غ.)، وقطر يتراوح فيما بين (24 - 30 ملم.)³⁷.

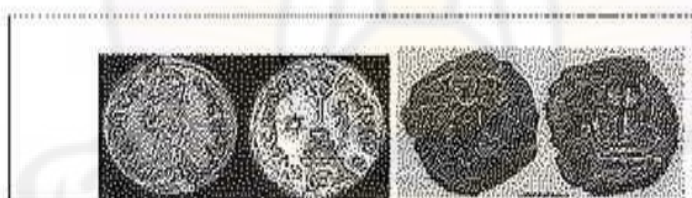
مرت عملية تعريب الدينار الذهبية، بمجموعة من المراحل الانتقالية قبل أن تصبح عربية صرفة، وهذا ما أدى إلى اختلاف الباحثين في علم النميات حول العام الذي بدأ فيه بضرب النقود المعربة؛ حيث تم العثور على دينار ذهبي شبه معرب، يعود تاريخ ضربه إلى العام 74 هـ/ 693 م. وهو العام الذي بدأ فيه

36- قدر وزن القيراط الشامي بما يعادل 0.1953414 غم، أي أن وزن حبة الفصح تعادل 0.048835 غم.

37- يمكن التنبه إلى أن القيمة الوزنية للحبة قد تبين بسبب عدم تحديد النساج لنوع الحبة المعتمدة في الوزن ومهما يكن من أمر، فإن القيراط كان يعادل أربع حبات، أي أن وزن القيراط كان يعادل طبقاً لوزن حبة الفصح 0.0647932 غم، كان يعادل 0.2591 فإذا اعتمدنا القيمة الوزنية للقيراط الشامي وهو 0.1953414 غم، يكون وزن حبة المعتمدة في البغيم هو 0.0488353 غم.

- الحبة هي حبة الخططة أو الخردل، ووزن حبة الخططة بشكل عام هو نحو جزء واحد من عشرين جزءاً من ألفرام العرنسي، في حين أن البعض قدروها بوزن حبة شعير ممثلة، مقطوعة الأطراف وكل خمس حبة واثان على خمسه من الحبة تقابل مثقال واحد.

عبد الملك بإجراء بعض التحويرات على الدنانير الذهبية الصادرة في عهده، بغية مخالفة نمط السكة البيزنطية، وذلك من خلال نقشه في مركز الوجه: صوره كاملة لعبد الملك بوضعية الوقوف، متمثلاً بلحيته الطويلة، وثيابه المزركشة، وقد اعتمر الكوفية المتدلّية على كتفيه، وتمنطق بالسيف الذي قبض بيده اليمنى على ناصيته كرمز الإمامة والجهاد في سبيل الله؛ وقد أحيط التشكيل التصويري بطوق كتابي عربي غير منقوط لعبارة التوحيد "بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله"، في حين خصص مركز الظهر لنقش الصليب المحور القائم على أربع درجات، الذي اتخذ شكل السيف المغروس، وذلك بعد حذف القائمة العلوية للصليب، وتحوير طرفي القائمة الأفقية المعارضة، ليأخذ الصليب المحور شكل الحرف اللاتيني (T)، ومن ثم إحاطة النقش المركزي، بطوق كتابي يتضمن عبارة: "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة أربع وسبعين هجرية"³⁸، المنقوشة بالخط العربي القديم غير المنقوط.



هذا وقد بقي الأمر على ما هو عليه حتى العام 77 هـ/ 696 م.³⁹، وهو العام الذي استطاع فيه عبد الملك إنجاز تعريبه التام للدنانير العربية الإسلامية، وتخليصها من كافة التأثيرات والرموز المسيحية؛ التي تم الاستعاضة عنها بمجموعة النقوش والكتابات العربية الإسلامية، المركبة من عبارات التوحيد

³⁸ - يعتبر هذا الدينار فريد من نوعه لكونه النسخة الوحيدة الموجودة في العالم، وهو محفوظ في متحف كرانسبي.

³⁹ - Institut du Monde Arabe; Chappaux Omeyyades de Syria, Collection de Musée Nationale de

Damas, Pg. 45.

والبسمة وسنة الضرب مطبقاً للتاريخ الهجري، والتي عرفت باسم الدينار الدمشقي أو المشرقي، وذلك لاختصار عملية إصدارها على دار السكة والضرب بدمشق، التي أصدرتها وفق الوزن الشرعي للدينار، الذي قدر بمئقال واحد، أي ما يعادل وبشكل تقريبي لوزن 4.25 غ، والذي تميز بنقوشه الكتابية العربية الصرفة، المستمدة من القرآن الكريم، والموزعة على وجهي الدينار وفق الترتيب التالي:

- في مركز الوجه: نقش كتابي مدون على ثلاثة تضمن عبارات التوحيد: "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بالآية القرآنية: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله".

- في مركز الظهر: نقش لسورة الإخلاص الموزعة على ثلاثة أسطر وفق الترتيب التالي: "الله أحد الله - الصمد لم يلد - ولم يولد"، المؤطرة بعبارة: "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة سبع وسبعين".

كما قام عدد الملك بإصلاح نقدي جديد يهدف إلى تسهيل المبيعات، وذلك من خلال إصداره لنصف الدينار، المضروب وفق الوزن الشرعي المقرر بـ (2.13 غ)؛ وكذلك لثالث الدينار، المضروب وفق الوزن الشرعي المقرر بـ (1.40 غ)، الذين تشابها في مآثوراتهما الكتابية، باستثناء العبارة المحددة لقيمة النقد، والأذان حملاً:

- في مركز الوجه: عبارات التوحيد الموزعة على ثلاثة أسطر "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له" المؤطرة بالآية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله".

- في مركز الظهر: عبارة البسمة الموزعة على ثلاثة أسطر "بسم الله - الرحمن - الرحيم"، المؤطرة بعبارة: "ضرب هذا (النصف أو الثالث) سنة

(كذا)....". دون إدراج أي ذكر لاسم مدينة الضرب، وذلك لاختصار ضربيهما على دار السكة في دمشق، عاصمة الخلافة الأموية، وتحت الإشراف المباشر للخليفة والعمال الثقة، الذي أوكل إليهم مهمة مراقبة جودة العيار والموازين، والتفقد بنص السكة الموحدة قبل أن يتم إرسال وتعميم استخدام الصناديق، من المسكوكات الذهبية على كل الأقاليم، التي حظرت على دور الضرب فيها، تصنيع وسك العملات الذهبية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من توالي العديد من أفراد البيت الأموي على سدة الخلافة بعد عبد الملك، وقيام كلاً منهم بإصدار نقده الخاص، فقد تمت المحافظة خلال هذه الحقبة، على أشكال وأنماط وأساليب توزيع المآثورات الكتابية التي اعتمدها عبد الملك في مسكوكاته المعربة، مع إحداث بعض التغيرات، التي طالت أشكال الأطر النافرة المحيطة بالمآثورات الكتابية ذات الطابع الديني، وهذا ما يتضح من نقوش الدينار، الصادر بدمشق في العام مئة الهجرة، من قبل الخليفة عمر بن عبد العزيز، الذي توافق في مآثوراته الكتابية مع دينار عبد الملك، وتباين معه من حيث خاوه من الأطر والأطواق النافرة الموطورة لمجموعة الكتابات المركزية.

على الرغم من حصر عملية الإصدار الذهبي من الدنانير وأجزائها في مقر الخلافة الأموية في دمشق، فقد منح ولاية المغرب والأندلس⁴⁰ امتياز حق إصدار تلك النوعية من المسكوكات، ودون التفيد بالنمط الرسمي لسكة الخلافة، حيث جاءت نقوش المسكوكات الأموية المغربية والأندلسية موزعة وفق الترتيب التالي:

.....
[INSTITUT DU MONDE ARABE: C40] تذكر بعض المراجع على أن عبد الملك بن مروان قد أعفى المناطق البعيدة الأقاليم الموحدة عن عاصمة الخلافة من التفيد بنفس السكة الموحدة من حيث النطاق العام مثل الحجاز والمغرب والأندلس، شريطة التفيد بالمضمون العام للسكة الرسمية.

HARPAUX OMCYADES DE SYRIA, COLLECTION DE MOUSSE NATIONALE DE DAMAS, PG. 46.

- في مركز الوجه: نقش لعبارات التوحيد: "لا إله إلا - الله وحده"، الموزعة على سطرين أفقيين، المؤطرة بعبارة: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق".

في مركز الظهر: نقش البسلة: "بسم الله الرحمن الرحيم". المؤطرة بالكتابة الكوفية الدالة على تاريخ الضرب: "ضرب هذا الدينار سنة .. كذا..".

ويعود سبب هذا التباين فيما بين المأثورات الكتابية المنفذة على الدنانير المشرقية والمغربية والأندلسية، إلى عدم تشديد الخلافة في ضبط أمر إصدار المسكوكات الموحدة في شرقي المغرب والأندلس، بسبب بعدهما عن مقر الخلافة، وانشغال ولائها في أعمال الفتح وتوطيد نفوذ الخلافة الأموية في كل أرجاء شبه الجزيرة الأيبيرية كافة، الأمر الذي أدى إلى تأخير عملية تعريب النقدي في تلك الأقاليم والشعور البعيدة عن مقر الخلافة، حيث تشير الوثائق المادية على أن عملية تعريب النقد في شرقي المغرب والأندلس، لم يتسن البدء بتنفيذها وفرضها على حيز الوجود قبل نهاية القرن الأول الهجري، وذلك بعد انتهاء أعمال الفتوحات في منطقة شبه الجزيرة الأيبيرية، والثقات الولاة في تلك المناطق إلى العمل على تنظيم أمور ولاياتهم الإدارية والمالية، وليس قبل ذلك كما يظن البعض.

ب- تعريب الدراهم الفضية:

يجمع المؤرخون على أن عبد الملك بن مروان، هو أول من أمر بضرب الدراهم المعربة، بعد اتخاذ القرار بتعريب مرافق الدولة كافة بما فيها المسكوكات، حيث أرسل السكة الخاصة بالدراهم المعربة، إلى الحجاج بن يوسف الثقفي عامله على العراق، وأمره بضرب النقد الجديد وفق السكة المرسلة من

مقر الخلافة، على أن يتم سحب كل المسكوكات الغير عربية من الأسواق بشكل تدريجي وإلغاء التداول بها، والعمل على صهرها والاستفادة من معدنها في ضرب النقد المعرب الجديد، وفق المسكة الرسمية للدولة.

وهنا تجدر الإشارة إلى قيام الحجاج بن يوسف الثقفي بعد توليته أمر العراق، وقضائه على الحركات والثورات الخارجة عن سلطة الخلافة والدولة المركزية، بإصدار التعليمات المانعة للإصدارات النقدية الخاصة، والعمل على حصر عملية سك وضرب الدراهم والفلوس بمختلف أنواعه وأشكالها، في السلطات الرسمية والتشريعية المعنية من قبله وتحت إشرافه، وذلك تأكيداً منه على وحدة الخلافة الأموية، إثر القضاء على الحركات الخارجية؛ وتدعيم الاقتصاد المحلي من خلال توحيد وضبط نوعية الإصدارات النقدية ومراقبة أوزانها وجودة عيارها ومعدنها، منعاً للغش والتزييف الذي انتشر، نتيجة قيام العديد من الجهات غير الرسمية بإصدار المسكوكات الخاصة بها، دون وجود أي إشراف أو رقابة للسلطة التنفيذية على جودة الصادرات من المسكوكات، الأمر أسهم وبشكل ملموس في تداعي الاقتصاد، نتيجة فقدان الثقة بالنقد المحلي.

غير أنه وبالرغم من تشدد الحجاج في ملاحقة ضاربي النقد الخاص، فقد حاول البعض منهم تجاهل ذلك، حيث قام سمير اليهودي في العام 73 هـ، بضرب الدراهم الفضية الخاصة المعروفة باسم السميرية الخفاف والنقال الجيدة الضرب، التي ازدانت بنقش لفارس، وهذا ما دعا الحجاج إلى القبض عليه والأمر بقتله، على الرغم من جودة عيار الدراهم التي أصدرها سمير، حيث جادل الحجاج في ذلك قائلاً: ".. عيار دراهمي أجود من عيار دراهمك فلم نقتلني..؟ فلم يتركه، فوضع للناس سنج الأوزان ليتركه فلم يفعل، وكان الناس قبل ذلك الوقت لا يعرفون الوزن، وإنما يتعاملون بوزن النقد بعضه ببعض،

وعندما وضع سميح المذبح، كف الناس عن الغبن والغش في موازين النقد...⁴¹.

وتنفيذاً لأمر الخليفة عبد الملك بن مروان، قام الحجاج بن يوسف الثقفي في العام خمس وسبعين للهجرة، بالسحب التدريجي للمسكوكات البيزنطية، الساسانية، الزبيرية والخارجية، وأمر بصهرها واستخدام معدنها في إصدار وضرب الدرهم العربي الساساني الفضي الأول شبه المعرب، الذي صدر بنفس العام، والذي حمل على مركز وجهه صورة نصفية الكسرى الفارسي، الذي أغفل ذكر اسمه عن وجه الدرهم؛ في حين نقش على الوجه الثاني للدرهم صورة كاملة لعبد الملك بن مروان وهو بوضعية الوقوف وقد ارتدى العمامة وتمنطق بالسيف الذي وضع يده اليمنى على قبضته، رمزاً للجهاد والفتح، وقد نقش على يمين الرسم عبارة "أمير المؤمنين"، وعلى يساره عبارة: "خليفة (..رسول).. الله".

كما قام في العام 76 - 77 هـ / 695 - 696 م، باستخدام دار الضرب في مدينة أريثير، لإصدار دراهمه الفضية المعربة، المعروفة باسم البغلية، التي نقش عليها عبارة "بسم الله الحجاج"، والتي أتبعها فيما بعد بإصدار دراهمه الفضية الجديدة، التي نقش على أحد وجهيها سورة الإخلاص "قل هو الله أحد"؛ المعروفة باسم المكروهة⁴²، وذلك لاعتراض الفقهاء عليها بسبب ما تحمله من لفظ الجلالة وبعض السور المقتبسة من القرآن الكريم، وتداول الوحدات النقدية بما تحمله من كتابات في بعض الأعمال الغير شرعية، ومن قبل بعض الأفراد في بعض الحالات التي لا يحق لهم فيها لمس القرآن أو تلاوته، حيث اعتبر المعارضون أن في ذلك الإقرار نوعاً من الجرأة والتماذي على الذات الإلهية والقرآن الكريم.

41- ابن نفعي بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص 177، المؤسسة المصرية لطباعة والنشر القاهرة 1963م -

المقبري: إشاعة الأمة في كشف الغمة، ص 54.

42- هناك من يقول على أنها سميت مكروهة بسبب كره الأعمام للنقصان في ورنها.

غير أن ذلك التمتع والرفض لم يثن الحجاج عن عزمه في متابعة إصداراته من الدراهم الفضية، المنقوشة بالكتابات والجمال ذات الطابع الديني المستمد من القرآن، حيث ضرب في العام التالي في مدينة بيشاور درهمه الفضي الجديد، الذي نقش عليه عبارات "بسم الله - لا إله إلا الله وحده - محمد رسول الله"، وأردفه بإصدار درهم فضي آخر نقش عليه جزء من سورة الإخلاص "الله أحد - الله الصمد"، وذلك قبل أن يقوم بتشييد دار الضرب الحكومية، التي أوكل إليها مهمة إصدار الدراهم الفضية الرسمية الموحدة، المضروبة وفق السكة النظامية الدائرية، المتميزة بنقوشها الكتابية ذات الطابع الديني، التي تحمل في مركز الوجه، نقش لجزء من سورة الإخلاص: "قل هو الله أحد"، المؤطرة بعبارة: "ضرب هذا درهم بمدينة...". في حين خصص مركز الظهر، لنقش عبارة: "لا إله إلا الله وحده"، المؤطرة بالآية القرآنية: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. الحجاج".

كما ضرب بأرمينية في العام ثمانية وسبعين للهجرة درهم فضي جديد، تم إصداره وفق السكة الرسمية للخلافة، تميز بعباراته الكتابية المكتملة الموزعة على وجهيه وفق الترتيب التالي:

- في مركز الوجه عبارة التوحيد: "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بعبارة: "بسم الله ضرب هذا درهم بأرمينية سنة ثمان وسبعين".

- في مركز الوجه نقش لسورة الإخلاص: "الله أحد - الله الصمد لم - يلد ولم يولد - ولم يكن له - كفواً أحد"، المؤطرة بعبارة: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

وهنا تجدر الإشارة إلى قيام عبد الملك، بمنح تفويض إصدار الدراهم الفضية

المعربة إلى ولاية العراق ومصر دون غيرهما، وذلك بعد أن حدد القيمة الوزنية للدرهم الجديد المعرب، بخمسة عشر قيراطاً ينقص حبه، أي ما يعادل (2.11 - 3.05 غ، ويقطر 24 - 30 ملم.)، على أن يكون شكله مطابقاً للسكة النظامية الموحدة، المقررة من قبل الخليفة أمير المؤمنين، الذي حدد فيها نوعية النقوش والعبارات المستوجب ضربها على كل إصدارات الدراهم⁴³، وهذا ما يتضح في نقوش الدرهم الفضي المضروب في مدينة دمشق في العام تسعة وسبعين للهجرة، الذي جاءت نقوشه الكتابية موزعة وفق الشكل التالي:

- في مركز الوجه: نقش لعبارة التوحيد: "لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بطوق كتابي تضمن عبارات: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بدمشق في سنة تسع وسبعين"⁴⁴. المطوقة بثلاثة أطر نافرة متتالية، مزدانة بنقش لخمس دوائر مفرغة الشكل (o)، موزعة بشكل إفرادي وفق أبعاد ثابتة على الإطار الرابع المكون لحافة النقد.

- في مركز الظهر: نقش لسورة الإخلاص: "الله أحد الله - الصمد لم يلد و - لم يولد ولم يكن - له كفوا أحد". المطوقة بإطار نافر يليه شريط كتابي لآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون". المحفوفة بطوق خارجي نافر، مزدان بخمسة دوائر موزعة على أبعاد متساوية.

43- يعود السبب في نابي الزخارف والكتابات المطبقة على سطوح الدراهم والدنانير، على الرغم من اعتماد العنارب لنفس السور القرآنية، التي جاءت كاملة، على الدرهم ومطوفاً بالأطر الزخرفية، في اجتزأ قسم منها عند تطبيقها على الدنانير وذلك لضيق رافعتها وسطوحها.

44- إن أول من تغيرت كلمة درهم وديار على النفود هو الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، بحيث أصبح وجودهما على النقد سنة غير ثابتة للتفسير؛ وقد بقي الأمر على ما هو عليه حتى سقوط الدولة العباسية، حيث اختفى ذكرهما عن النقد المضروب ببغداد في العام 661 هـ. وعن النقد المضروب في مصر خلال حكم السلطان المملوكي سيف الدين الحنفي، الذي تولى الحكم في العام 748 هـ.

كما أصدر عبد العزيز بن مروان والي مصر، درهماً فضياً معرباً موافقاً للسكة النظامية، صادر عن دار الضرب القديمة في الإسكندرية، التي أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات السوق المحلية من الدراهم الفضية، الأمر الذي أجبر والي مصر على تشيد داراً ثانية في القسطنطينية بمصر، لتلبية احتياجات السوق الاقتصادية من السيولة النقدية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كل إصدارات الخلافة الأموية من الدراهم قد حافظت على أشكال وتوزع مآثوراتها الكتابية ذات الطابع الديني دون أي تعديل، غير أن تزايد دور الإصدار قد أدى إلى حدوث نوع من التلاعب في أوزان وبعيارات الدراهم، الأمر الذي دفع بالخليفة الأموي هشام بن عبد الملك، أن يصدر أوامره في العام 106 هـ، إلى عامله على العراق خالد بن عبد الله القسري، يطلب إليه إغلاق كل دور الضرب العراقية؛ وحصر عملية إصدار الدراهم الفضية المضروبة على وزن سبعة من عشرة من المتقال، بدار الضرب في مدينة واسط، التي توبع العمل في إصداراتها النقدية من الدراهم الفضية حتى العام 120 هـ، وعرفت إصدارات هذه الدار بالخالدية نسبة إلى خالد بن عبد الله القسري، والتي تباينت مع سابقتها من الدراهم الفضية من حيث اتساع رقعتها.

هذا وقد توبع العمل في دار الضرب الواسطية خلال الفترة الأموية اللاحقة، حيث قام والي العراق يوسف بن عمر الثقفي، بضرب الدرهم الأموي الجديد على وزن ستة أجزاء من المتقال في دار الضرب الواسطية، الذي شاع استخدامه في العراق حتى مقتل الخليفة الوليد بن يزيد في العام 126 هـ. واعتلاء منصب الخلافة من قبل مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، الذي أمر بنقل دار الضرب من مدينة واسط إلى مدينة حران.

ويعود السبب الرئيس للكامن خلف إلغاء التعددية في دور الضرب، إلى رغبة الخفاء في تحقيق نوع من الرقابة الشديدة على نوعية الإصدارات من الدراهم، والتشدد في ملاحقة المزيفين وضاربي النقد الخاص⁴⁵، وحظر عملية الإصدار في دور الضرب الرسمية، وملاحقة كل من تسول له نفسه نخذي أمر المنع، أو التلاعب بنوعية المسكوكات المطروحة عن طريق دار الضرب الرسمية؛ وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها: أمر الخليفة عبد الملك بقطع يد أحد ضاربي النقد المخالف للسكة الرسمية، ومن ثم تخفيف العقوبة إلى الجلد والسجن؛ كذلك قيام الحجاج بن يوسف الثقفي بقتل سمير اليهودي الذي قام بضرب النقود السميرية على الرغم من جودتها وصحة وزنها؛ وقيام الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز بسجن أحد ضاربي النقد على السكة غير الإسلامية؛ هذا إلى جانب تشدد ولاية العراق ولانسيما خالد بن عبد الله القسري، يوسف بن عمر وعمر بن هبيرة في مراقبة الإصدارات النقدية المضروبة في دور السكة الحكومية في العراق، وقيامهم بالجولات التفتيشية المفاجئة على دور الضرب والعيار، للتأكد من جودة العيار والوزن المستخدم في إصدار المسكوكات الفضية الصادرة عن دور الضرب التابعة لهم، ومطابقتها للوزن الشرعي المحدد من قبل السلطات

45- نحدد أشكال وأساليب التزييف النقدي، لاسيما الدراهم النضية، التي جرت العادة على عسها وتزييفها من قبل عمال الصرب العرس، الذين خيروا أساليب العس والتزييف والتدليس في مجال الصناعات النقدية. والتي كانت تتم من خلال استخدام المعادن الرديئة العيار، أو من خلال استخدام معدن النحاس في إصدار الدراهم، ومن ثم تغليف وتطلي السطوح الخارجية للدراهم بطبقة رقيقة من النضة الخالصة؛ هذا إلى جانب قيام بعض الممارين والصائغ، بتفريغ المسكوكات الذهبية أو الفضية عن طريق الحفر الجانبي، ومن ثم ملئ التلقب بمعدن، وبما يساوي الوزن الميعود، وإخفاء مكان الحشو، وذلك من خلال طلي فوهة النقب بفسرة رقيقة من نفس المعدن المزاج؛ ونتج عن تزايد أعداد المورث الخاصة التي كانت تقوم بضرب وتزييف، النقد الذهبي والفضي ومن ثم طرحه في الأسواق، ووضعه قيد التداول، الأثر الأكبر في فقدان التجار لتفهم بنوعية المسكوكات المطروحة، والعمل على تداولها على أساس الوزن بعد التأكد من صحة ونقاء معدنها، أو العكوف عن تداولها في أعمالهم التجارية والتحول نحو مسكوكات أخرى أكثر نفاً منها؛ الأمر الذي أسفر عن جمود حركة التعامل التجاري نتيجة اتخاذ المتعاملين مبدأ الحذر في معاملات البيع والشراء عسدية العس والتفنن، واللجوء إلى مبدأ المفاضلة العينية، وهذا وما أدى، تراجع واردات الخزينة المركزية، نتيجة انخفاض نسبة القيم المادية من الحماية الضرائبية المفروضة على العمل التجاري والحرفي.

المستولة، وتشددهم في معاقبة المخالفين والمقصرين؛ حيث يروى عن تشدد وإفراط والي العراق يوسف بن عمر في مراقبة ومحاسبة العيارين في دار السكة عن أي نقص أو خطأ في أوزان المسكوكات الصادرة، "أنه امتحن العيار يوماً فوجد درهماً ينقص حبة، فضرب كل صانع في دار السكة مئة موط، وكان عددهم مئة صانع.."، وهذا ما أدى إلى تندر الناس وتحذتهم عن شدته وجلده لعمال الضرب بسبب نقص مقداره حبة واحدة (0.05 غ.)؛ وقد أدى هذا التشدد إلى تحسن نوعية الإصدارات، الأمر الذي حدا بالخلفاء العباسيين الأوائل الذين اعتلوا سدة الخلافة بعد إسقاطهم للبيت الأموي، إلى رفض التعامل بمختلف المسكوكات الفضية الصادرة خلال الحقبة الأموية، عدى الخالدية، البوسفية والهيبرية، وذلك لجودة معدنها ودقة وزنها، وما وصل لعمالهم من تشدد هؤلاء الولاة في الضرب على أيدي مزيفي أوزان النقد.

ج- تعريب الفلوس النحاسية والبرونزية:

أقر المسلمون في بداية عهدهم وتأسيس دولتهم سياسة التعامل والتداول بالفلوس النحاسية والبرونزية البيزنطية، التي شاع تداولها في عمليات البيع والشراء البسيطة، وتم إقرار وضعها خلال الحقبة الإسلامية الأولى حتى فترة التعريب الكامل في عهد عبد الملك بن مروان، الذي أمر بتعريب كل مرافق الدولة بما فيها النقد، هذا وقد تميزت الفلوس النحاسية والبرونزية الأولى المستخدمة خلال فترة ما قبل التعريب الكامل، بنقش وجهها الذي حمل صورة الإمبراطور البيزنطي وحده أو مع زوجته، في حين حمل مركز ظهر الفلاس نقشاً للحرف (M)، الذي كان يعطوه نقش الصليب، وفي القسم الأسفل منه، نقش كتابي مرموز لمدينة الضرب.

وعلى الرغم من إقرار العرب المسلمين شرعية التعامل في تلك المسكوكات،

فقد حاولوا ومنذ عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب، إدراج بعض التعديلات، الدالة على نظامي دور الدولة الإسلامية، واستمر الأمر على ما هو عليه حتى عهد عبد الملك الذي بدأ بعملية التعريب الجزئي قبل انتقاله إلى مرحلة التعريب الكامل، بحيث مرت عملية الانتقال ومن ثم التعريب بمجموعة من المراحل الانتقالية، التي ساد فيه بعض الأنماط الخاصة من الفلوس، والتي يمكن ترتيبها وفق التالي:

1- النمط البيزنطي: وهو النمط الخاص من الفلوس البيزنطية الصرفة، المضروبة في مدن بلاد الشام، تحت النفوذ البيزنطي أو خلال الفترة الأموية الأولى؛ والذي تميز بتشكيلاته الزخرفية المكونة من نقش مركزي جانبي للإمبراطور جستنيان الثاني (565 - 578 م.)، المؤطرة بمجموعة الكتابات اللاتينية الدالة على اسمه وألقابه التي تمتع بها، في حين حمل مركز الظهر نقش كامل للإمبراطور بلباسه العسكري، وهو يحمل الكرة والصولجان، ويحف بها من اليمن نقش لرجل بوضعية الجلوس على الأرض، وإلى اليسار منه نقش الصليب، الذيكرر نقشه في الجزء العلوي الأيمن، وإلى الأسفل نقش كتابي لمدينة الضرب وهي القسطنطينية، المختصرة بعبارة CONST، وقد أحيط التشكيل المركزي بكتابة لاتينية غير واضحة، ربما تشير إلى تاريخ الإصدار لهذا الفلمس.

هذا إلى جانب انتشار تشكيلات أخرى مضروبة وفق النمط البيزنطي الذي حمل صورة الإمبراطور لوحده أو مع ولديه، والتي وزعت مآثوراتها الكتابية طبقاً للنمط السابق، مع بعض الاختلاف في تاريخ الإصدار واسماء المدن التي نقشت بشكل مرموز كدمشق التي أشير إليها بعبارة DAM، ويعلبك بعبارة .HILIOPOL

2- النمط المزدوج البيزنطي العربي: وهي مجموعة الفلوس البيزنطية الأولى التي نقش عليها بعض العبارات العربية، الهادفة إلى إبراز دور الدولة العربية الوليدة، وذلك من خلال تحميل الفلوس النحاسية البرونزية المضروبة على الطراز البيزنطي بالكتابات المزدوجة، بحيث نقش على الفلوس ذات النمط المزدوج، أسماء مدن الضرب، المنقذة بالأحرف اليونانية والعربية. (DAMAGR)، و إلى اليسار منها حرف B، في حين حمل الجزء السفلي الأيمن، نقش لاسم مدينة الإصدار دمشق، حمص، أو طبرية..).

تتميز الفلوس النحاسية البيزنطية الصادرة في العام (30 هـ. / 650 م)، بنقش مركز الوجه الذي حمل صورة الإمبراطور البيزنطي هرقل بوضعية الوقوف، وهو يرتدي التاج الذي يعلوه الصليب، ويحمل بيده اليمنى عصا المطرانية المنتهية برسم الصليب، وباليسرى الكرة التي يعلوها الصليب، في حين نقش على يمين رأس هرقل رسم الهلال، وإلى اليسار منه يوجد نثر غير منتظم لكلمة "طبيب"، المنقوشة بالأحرف اليونانية، وإلى اليسار منها نقش البسملة "بسم الله" الموجودة وسط مجموعة من التراكيب الزخرفية التي تتمازج فيها التراكيب والنقوش المسيحية البيزنطية مع الإسلامية، الأمر الذي يدل على أن المسلمين قد قاموا بمسح بعض العبارات الكتابية اللاتينية ونقشوا فوقها بعض العبارات ذات الطابع العربي.

في حين توسط ظهر النقد الحرف اللاتيني (M) أو (m)، الذي يشير إلى القيمة الصرفية لتلك المسكوكة، المقدرة بأربعين نمياً، وقد علا الحرف (M) رسم الصليب ذي القسم العلوي الحلقي الشكل وهو رمز هرقل، الذي نقش على يمينه رسم نافر لنجمة سداسية، وإلى اليسار منه نقش الهلال؛ في حين احتل القسم الأوسط الأيمن من أعلى الظهر نقش لدائرة جانبية يتوسطها رمز غير

واضح المعالم شبيه بالكأس ثلاثي الأرجل؛ وإلى اليسار من الدائرة كتابه عمودية مكونة من الأحرف C I C، وإلى اليسار من النقش المركزي، كتابة عمودية مرمزة أخرى مكونة من الأحرف EMF، التي ترمز إلى اسم مدينة ايميسا "حمص"؛ في حين نقش تحت الحرف M الذي توسط مركز الظهر خط أفقي ناظر، كتب تحته كلمة طيب.

3- النمط المزدوج العربي البيزنطي: تميز هذا النمط بتراجع النقوش الكتابية اللاتينية واليونانية عن وجهي الفلس، حيث تم استبدالها بالنقوش الكتابية العربية، وذلك بالرغم من سيطرة صورة الإمبراطور البيزنطي والشارات المسيحية على وجهي الفلس.

4- النمط شبه المعرب: والذي تميز باختفاء صورة الإمبراطور البيزنطي وولديه عن مركز وجه الفلس، لسيطر على مركز الوجه نقش لصورة الخليفة بلباسه العربي، منقاداً سيفه الذي قبض على ناصيته رمزاً للجهاد، وقد أحيط النقش المركزي بنقش كتابي لعبارة "...عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين"، في حين حمل مركز الظهر، نقشاً للصليب المحور الذي أخذ شكل السيف القائم فوق أربع درجات، ونقش إلى يمينه كلمة "واف" وإلى يساره اسم مدينة الضرب، "بقنسرين"، في حين طوقت نقوش الظهر بطوق كتابي لعبارة التوحيد " لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله".

5- النمط المعرب: وهو النمط الذي أخذ بالظهور إثر قيام عبد الملك بن مروان بعملية التعريب الكامل للنقد، والذي ابتدأ بإصداره لمجموعة الفلوس النحاسية والبرونزية المعربة، التي حمل وجهيها عبارات الشهادة والتوحيد، والتي صدرت وفق أشكال متباينة نتيجة تكليف حكام المدن بإصدار حاجتهم من الفلوس، دون التقيد بسكة محددة.

ويعود السبب الرئيس الكامن وراء عدم اهتمام عبد الملك بتوحيد سكة الفلوس كما حدث مع الدينار والدرهم، إلى تدني القيمة المادية لتلك الوحدة، سواءً على صعيد قيمة معدنها، أو قيمتها الصرفية والتجارية التي اقتصرت على نطاق التعامل الاستهلاكي ضمن نطاق المدينة والإقليم، الأمر الذي يحد من انتشارها، ويفقدها قيمتها الدعائية والمؤثرة على الرأي العام، في حال استخدامها لترويج أفكار معارضة للنظام؛ فقد أوكل أمر سكها إلى كل الولاة،حكام المدن، القضاة وقادة الجيش في الأقاليم البعيدة، مع إعطائهم حرية اختيار وتوزيع النقوش الكتابية التزيينية، دون التقيد بنمط أو وزن محدد، الأمر الذي أدى إلى تباين أوزانها، أقطارها، نقوشها الزخرفية وأسلوب توزيع المآثورات الكتابية على وجهي الفلوس، الذي اختلف في شكله العام من مكان إلى آخر، مع نوع من الالتزام الأدبي في ماهية المآثورات الكتابية المنقوشة على وجهي الفلوس، والتي حمل القسم الأكبر منها في مركز الوجه عبارة التوحيد: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، وفي في مركز الظهر عبارة: "محمد رسول الله".

في حين أغفل ضاربي النقد وفي كثير من الأحيان ذكر أسماء الولاة الذين قاموا بضربها، أو مكان الضرب وتاريخه؛ في حين حمل البعض منها اسم مدينة الضرب، ودون تدوين أي رقم يشير إلى العام الذي ضربت في المسكوكة البرونزية أو النحاسية؛ هذا ما يشير إليه:

1- الفلوس المضروب بطبريا: الذي نقش على وجهه عبارات التوحيد: "لا إله إلا الله- وحده"، الموزعة على ثلاثة أسطر أفقية، المؤطرة بثلاث حلقات دائرية متتالية، ذات تشكيل نافر.

في حين نقش على مركز ظهر الفلوس عبارة: "ص. - محمد رسول الله"، الموزعة على سطرين أفقيين، المؤطرة بعبارة البسملة والكتابة الدالة على مكان

الضرب "بسم الله ضرب هذا الفلّس بطبرية"، المحاطة بطوق خارجي ذي تشكيل نافر، بحيط بالكتابة المركزية وبالطوق الكتابي المحيط بها.

2- الفلّس المضروب بحلب: الذي حمل في مركز وجهه نقش كتابي متضمن عبارة التوحيد الموزعة على الشكل التالي: "لا إله - إلا الله - وحده"، المحاطة بطوقين من النقاط النافرة المتتالية.

في حين نقش على مركز الظهر عبارة: "محمد - رسول - الله"، الموزعة على ثلاث أسطر أفقية متتالية، المؤطرة بطوق كتابي يتضمن عبارة: "بسم الله ضرب هذا الفلّس بحلب.."، المحصورة بين طوقين نافرين، أطر الخارجي منها بتشكيلات زخرفية لبعض الدوائر الصغيرة ذات النقطة المركزية.

3- الفلّس المضروب بواسطة في العام 120 هـ. في عهد هشام بن عبد الملك، والذي حمل على مركز وجهه نقش لعبارة التوحيد: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، الموزعة على ثلاثة أسطر أفقية، مؤطرة بطوقين نافرين متتاليين، ازدانت حواف الطوق الخارجي منها، بنقش لخمس دوائر صغيرة، ذات نقطة مركزي موزعة على الحاشية الخارجية للطوق وفق أبعاد متساوية.

في حين حمل مركز الظهر نقش لعبارة: "محمد - رسول - الله"، الموزعة على ثلاثة أسطر أفقية، مؤطرة بطوق دائري نافر، حفر من الخارج بشرط كتابي كوفي يتضمن عبارة: "بسم الله ضرب هذا الفلّس بواسطة سنة عشرين ومائة"، المؤطرة بطوق خارجي رفيع ونافر، محفور بعدة دوائر صغيرة، يليها طوق دائري عريض مسطح.

4- الفلّس المضروب بمدينة الرملة: الذي نقش على مركز وجهه عبارة التوحيد "لا إله إلا الله - وحده"، المؤطرة بطوق كتابي لعبارة "الله الملك فليس وأف"، المحصورة ضمن طوقين نافرين.

في حين حمل مركز الظهر: نقش مركزي لعبارة "محمد- رسول- الله"،
المؤطرة بعبارة "ضرب بالرملة ★"، المحصورة ضمن طوقين نافرين.

5- الفلّس المضروب بالموصل من قبل الأمير الوليد: الذي حمل في مركز
الوجه نقش لنجمة ثمانية نافرة محصورة ضمن إطار دائري نافر، نقش في
مركزه عبارة التوحيد "لا إله - إلا الله - وحده"، في حين حمل مركز الظهر نقش
لمربع نافر نقش في مركزه عبارة "محمد - رسول - الله"، المؤطرة بكتابه
موزعة على أضلاع المربع مركبه من عبارات "بسم الله أمر - بضربه الأمير -
الوليد بن... بالموصل".

6- الفلّس المضروب بدمشق في العام 126 هـ.: والذي نقش على وجهه
"ضرب - بدمشق - سنة"، وعلى الظهر "ست - وعشرون - ومائة".

7- الفلّس بحمص في العام 126 هـ.: والذي حمل في مركز وجهه وضمن
إطار دائري عبارة التوحيد "لا إله - إلا الله - وحده"، المؤطرة بعبارة "بسم الله
ضرب هذا الفلّس سنة ست وعشرين ومائة"، المحفوفة ضمن طوقين نافرين، في
حين نقش على مركز الظهر عبارة "محمد رسول الله"، المؤطرة بعبارة "بسم الله
ضرب هذا الفلّس بحمص"، المنقوشة ضمن طوقين نافرين.

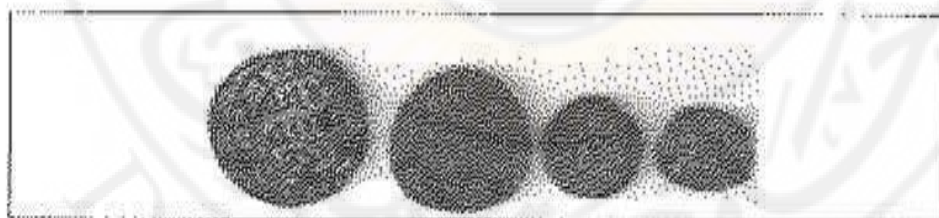
هذا وقد كان من نتائج تعميم عملية التعريب على مختلف أقاليم الخلافة
الأموية الأثر الأكبر الذي دفع الولاة والعمال والقائمين بإدارة شؤون الأقاليم إلى
التفنن في ابتداع واستخدام أنماطاً مختلفة من التشكيلات الزخرفية ذات الطبيعة
النباتية، الهندسية، الكتابية والحيوانية المستمدة من البيئة والتراث العربي،
والمعبرة عن خصائص الإقليم والمدينة التي أصدرت الفلّوس، التي كانت تترافق
في وجودها على وجهي الفلّس مع الكتابات التي كانت تشير إلى مكان وتاريخ

ضرب السكة، هذا إلى جانب ذكر اسم الأمير أو الحاكم المكلف بإدارة أمور المدينة أو المشرفين على دار الضرب، والسكة؛ الذين كانوا يهتمون بامتياز إصدار الفلوس النحاسية بالشكل والأسلوب، الذي يرويه مناسياً، وذلك بعد الاتفاق مع مشرف السكة المندب من مقر الخلافة في دمشق، الذي كان يشغل في أغلب الأحيان من القضاة الثقة، التي تكمن مهمتهم في إضفاء الشرعية على الإصدارات النقدية النحاسية ومراقبة جودتها، مع ترك مطلق الحرية لأحكام الأقاليم في اختيار التشكيلات الزخرفية شريطة أن تكون عربية صرفة، هذا إلى جانب السماح للقائمين على أمور ضرب الفلوس من أمراء أو مشرفين، بنقش اسمائهم على الفلوس، التي كانت تنقش بشكلها الصريح أو المرموز، إلى جانب مجموعة التشكيلات الزخرفية المعبرة عن البيئة المحلية الدالة على خصائص الإقليم⁴⁶؛ وهذا ما يتضح من خلال النقوش الكتابية والتزيينية للفلوس النحاسي المضروب بدمشق في العام 126 هـ. الذي نقش على مركز وجهه عبارة "ضرب - بدمشق - سنة" المؤطرة بعروق كتابي غير مقروء، في حين نقش على ظهر الفلاس عبارة "ست - وعشرين - ومائة"، المؤطرة بحاشية زخرفية غير واضحة المعالم، مستمدة في أصولها من المقومات الطبيعية والحضارية للمنطقة.

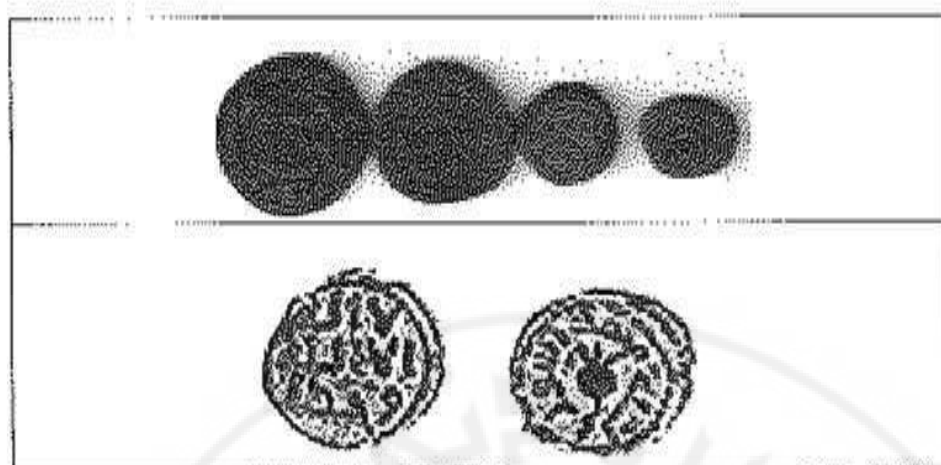
على الرغم من تدني القيمة الصرفية لتلك الوحدة النقدية، فإن تعددية أشكالها، وبما تحملها من نقوش وزخارف ومعلومات هامة، نتيجة عدم تقيدها بنمط محدد، قد أكد أهميتها على الصعيدين التاريخي والأثري، بما تحملها من معلومات موثقة عن المدن والأجناد التي أصدرتها وشاع تداولها فيها، مشكلةً خير معين للمؤرخين والآثاريين والباحثين عن معرفة وتحديد أسماء وألقاب وفترات تولي

القادة والقضاة⁴⁷، لبعض المناصب الإدارية والسياسية في الدولة، هذا إلى جانب إسهامها في تحديد وتاريخ السويات والطبقات الأثرية للمدن والقرى التي يتم التنقيب فيها.

وكختام للمسكوكات الأموية لابد لنا من الحديث عن نهاية هذه الخلافة التي حكمت ما يقارب التسعين سنة ونيف من الزمن، أسسوا فيها دولة عربية صرفة، سارت مع المدنية والحضارة أشواطاً مع اشتغالها بالفتوحات الحربية والقضاء على الحركات الخارجية المتسردة على البيت الأموي وخلافته؛ التي لم تلهمهم عن إعمار البلاد وتنظيم شؤونها الداخلية، ووضع أسس النظام في الممالك المفتوحة من خلال سياستهم الإدارية القائمة على النظام الشبه لا مركزي في الحكم، حيث كان الخلفاء يرسلون بالعمال على الأقاليم، ويوكلون إليهم حرية التصرف في حل مشاكله، مستندين في تحقيق ذلك على الخطوط العامة التي تزودهم بها السلطة المركزية من أجل إدارة شؤون الأقاليم بشكل عام، مع إفساح المجال لعمالهم للقيام بحل الصعوبات التي تواجههم في الإدارة والحكم بالاعتماد على الاجتهاد الشخصي لكل منهم بعد مداولتهم الرأي والمشورة لكبار رجالات الوالي من أهل الرأي والمكانة في مقر ولايته، ودون الحاجة إلى مراسلة الخليفة أو استشارته سوى في العويص والشائك من الأمور.



47- أسفرت الحفائر الأثرية في مدينة الفسطاط إلى العثور على مجموعة من الفئوس البيزنطية التي حملت اسم الفاسم بن عبد الله والي خراج مصر في العام 116-124هـ. وكذلك العثور على مجموعة من الفئوس البيزنطية التي نقش عليها اسم عبد الملك بن مروان والي خراج مصر في العام 131-132هـ.



المسكوكات العربية والإسلامية

4. مسكوكات الخلافة الأموية الأولى في المغرب

خضعت المنطقة الساحلية من المغرب قبل الفتح العربي، للسيطرة البيزنطية، التي بسطت نفوذها على ولاية أفريقيا القديمة والشريط الساحلي الذي يصلها بالولايات الطنجية، وتقلص هذا النفوذ ليقصر على طنجة وسبته منذ العام 533 م. وذلك قبل أن يستخلصها العرب المسلمون الذين تمكنوا من بسط نفوذهم على منطقة المغرب الأقصى ومن ثم الأندلس.

على الرغم من تهيئ أسباب متابعة الفتح العسكري في أفريقيا للقائد عمر بن العاص الذي تمكن من بسط نفوذ الخلافة الإسلامية على الساحل الليبي حتى صبراتة، وفي المناطق الداخلية حتى واحة فزان، دون القيام بأي محاولة للتوغل والتوسع في إفريقيا، وذلك بسبب تزايد خطر الحملات البيزنطية، التي أخذت تحتشد للانقضاض على مصر وإعادتها إلى حظيرة الإمبراطورية البيزنطية؛ لذلك فقد اكتفى الحكام والقادة المسلمين الذين ولوا مصر خلال تلك الفترة، بشن بعض الحملات السريعة والخاطفة على المعاقل البيزنطية في أفريقيا، والعودة إلى مصر محملين بالغنائم والأسلاب، دون التفكير بتشييد نقاط ارتكاز تمكنهم من حشد قواتهم لمتابعة أعمال الفتح؛ وذلك بالرغم من تحقيق تلك الحملات الخاطفة على المعاقل البيزنطية في العمق الأفريقي للغاية المرجوة منها، لاسيما الحملة العسكرية التي قادها والي مصر عبد الله بن أبي السرح في العام 27-29 هـ. / 647-649 م.، وإحاقه هزيمة نكراء بالقوات البيزنطية في موقعة سببلة بعد قتل قائدهم جرجير، ونشرت الرعب في صفوف القوات البيزنطية التي عجزت عن تحقيق أي انتصار على القوات الإسلامية، الأمر الذي دفع بالبيزنطيين إلى طلب الصلح والمصالحة مع والي مصر، وتعهدهم بدفع جزية سنوية باهظة مقابل

انسحاب الجيش الإسلامي من المواقع التي سيطر عليها، وتوقف الأعمال العسكرية.

غير أن هذا الاتفاق ما لبث أن نقض من قبل البيزنطيين، الذين تمنعوا عن دفع الجزية، مستغلين الفوضى الداخلية للخلافة الإسلامية إثر مقتل الخليفة الراشدي عثمان بن عفان، الأمر الذي دفع بالخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان⁴⁸ بعد أن استتب له الأمر، إلى إيكال أمر متابعة الفتح العسكري في أفريقيا لقائده عقبة بن نافع، لمعرفته بواقع وظروف الإقليم؛ حيث تمكن من التوغل في أفريقيا، والسيطرة على المنطقة الساحلية دون مقاومة تذكر، ومن ثم تشييده لمدينة القيروان التي اتخذها قاعدة حربية له، مكنته من بسط نفوذه على أفريقيا مخترباً المغرب حتى أقصاه، وصولاً إلى المحيط الأطلسي، ومن ثم متابعة زحفه نحو الجنوب والداخل لإخضاع القبائل البربرية، ملتقاً حول جبال الأطلس إلى سجلماسة، عائدٌ منها إلى المغرب الأوسط عبر ممر تازا وصولاً إلى القيروان، محاولاً تحرير ما تبقى في أيدي البيزنطيين من حصون خلال عودته، وذلك بعد أن عجل بإرسال بعض فرق الجيش إلى القيروان، وفي الطريق وبالقرب من مدينة تهودة، اشتبك مع تحالف القوى البيزنطية البربرية الذي كان على رأسه القائد كسيله البربري، وكان من نتيجة المعركة أن استشهد عقبة بن نافع⁴⁹، وتمكن كسيله من دخول القيروان وحكمها طيلة أربع سنوات، مستغلاً حالة الفوضى التي دبت في الخلافة إثر وفاة يزيد بن معاوية، وانتقال الخلافة من البيت السفيناني إلى البيت المرواني، وتولي عبد الملك بن مروان زمام السلطة،

48- تمكن معاوية بن أبي سفيان والي الشام من السيطرة على زمام الأمور واستخلاص الخلافة لنفسه ولبنى أمية في العام 40 هـ.

49- أدى استعجال عقبة بن نافع في إرسال بعض قواته إلى القيروان دون تحسب، إلى إضعاف قواته، الأمر الذي مكّن كسيله قائد التحالف البربري البيزنطي من تحقيق انتصار حاسم على الجيش الإسلامي، وسقط عقبة بن نافع شهيداً في العام 65 هـ/684 م، حيث دفن في تهودة.

والعمل على إعادة ضبط أمور الخلافة، ومن ثم متابعة أعمال الفتح العسكري في شمال أفريقيا، حيث أوكل إلى قائده زهير بن قيس البلوي، أمر إعادة السيطرة على القيروان، وقيادة الحملة العسكرية، التي تمكنت من ضرب قوى التحالف في معركة ممس (عام 69 هـ. / 688 م.)، التي قتل فيها كسيلة، حيث استغل البيزنطيون روف المعركة، للإغارة على مقر القيادة الإسلامية في برقة، وتهديد الجيش الإسلامي من الخلف، مستعينين بأسطولهم البحري وقواتهم المربطة عند أحد الممرات الساحلية الضيقة التي لم تكن تسمح بعبور القوات الإسلامية كاملة، الأمر الذي أوقع زهير وقواته في الكمين الذي نصب لهم، وسقط شهيداً مع عدد كبير من جنده؛ الأمر حدا بعبد الملك بن مروان، إلى تكليف حسان بن النعمان الغساني بمتابعة أعمال الفتح والانتقام لسلفه، والذي قام بالسيطرة على مدينة قرطاجة العاصمة الإدارية ومقر قيادة الأسطول البيزنطي، وتابع زحفه للقضاء على تحالف القبائل البربرية بزعامه الكاهنة، حيث تمكن من إخماد حركتهم والعودة إلى القيروان، لتوطيد سلطان الفتح وإرساء أسس التنظيم الإداري، المالي والعسكري للولاية، الذي أدخل فيه البربر بغية ضمان ولائهم له، واستجلابهم إلى جانبه ضد الروم البيزنطيين، الذين سعوا إلى حشد قواهم من جديد في مدينة قرطاجة تاهباً لمواصلة الحرب، الأمر الذي أجبر القائد حسان بن النعمان الغساني إلى تسير حملة عسكرية عاجلة، تمكنت من دخول قرطاجة للمرة الثانية، وتدمير مقومات دفاعها، منعاً لعودة البيزنطيين إليها، وقيامه بتشييد مدينة تونس بالقرب منها، واتخاذها قاعدة عسكرية جديدة للفتاحين العرب، الذين انطلقوا منها خلال فترة ولاية موسى بن نصير لمتابعة الفتح، ونشر الدين الإسلامي، وتوطيد نفوذ الخلافة الأموية في أرجاء المغرب العربي كافة.

أما على صعيد التنظيم الإداري والمالي في المغرب، يمكن القول أن تأزم الوضع العسكري في أفريقيا والمغرب ومتابعة أعمال الفتح، لم تمكن ولاية

المغرب من مواكبة سياسة التعريب التي أقرها عبد الملك، نتيجة انشغال ولاية المغرب في توطيد أركان الخلافة الإسلامية، والقضاء على الحركات الثورية في المغرب؛ الأمر الذي ألزم القادة الفاتحين بضرورة إقرار شرعية التعامل بالمسكوكات البيزنطية ذات الشارات المسيحية، التي انتشر استخدامها في إقليم المغرب بعد الفتح الإسلامي، واستمرت قيد التداول حتى استلام موسى بن نصير أمر ولاية أفريقيا، وتوطيده لنفوذ وسلطان الخلافة الأموية فيها، ومن ثم الالتفات نحو تنظيم أمورها الداخلية من إدارية ومالية، حيث قام موسى بن نصير في بداية حكمه بإجراء بعض التحويلات على المسكوكات البيزنطية المعتمدة، حيث قام بحذف لخط الأفقي من الصليب القرطاجي، واستبدل نقوش الطوق المسيحية، بنقوش وأختارات لاتينية، ذات مضامين إسلامية، نقشت بشقيها المرمز أو الكامل:

(INDIII = 87 هـ.)؛

=(INNDNIM...SLFRINAFR)

(IN NAMINNE DOMINI MISER CORDIS SOLIDUS
FERITUS IN ARICD)

وفي مركز النقد نقش CINDIII

وهي الترجمة اللاتينية المرمزة لعبارة:

"بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بأفريقيا سنة 3، أي ما بين سنة 87 و 88 هـ."

غير أن موسى بن نصير، مالبث أن بدأ بعملية الإصلاح والتعريب النقدي

شبه الكامل، من خلال إصداره مسكوكاته شبه المعربة، الصادرة على النمط المزدوج البيزنطي العربي، وذلك بعد استبعاده لمجمل الشارات والرموز والنقوش ذات الصبغة الدينية البيزنطية المسيحية، التي كانت تزين وجهي الممسوكة، التي استعاض عنها بنقشه لبعض العبارات الكتابية العربية المركزية ذات الصبغة الدينية، المطوقة بمجموعة النقوش الكتابية اللاتينية الدالة على مكان وتاريخ الضرب؛ ومنها الدينار الذهبي المزدوج، الصادر في العام 97 هـ./ 716 م، عن دار الضرب بأفريقيا، الذي نقش عليه:

.. في مركز الوجه عبارة التوحيد "لا إله إلا - لا الله"، المنقذة بالخط العربي المغربي، والمؤطرة بطوق كتابي مدون بالأحرف اللاتينية، يشير إلى نوع الممسوكة الجديدة ومكان الإصدار وفق التقويم الهجري:

.' norus solidos feritut in Africa anno xcvII'

أي سوليدوس جديد ضرب في أفريقيا سنة 97.

- في مركز الظهر: نقش لعبارة "محمد ر - سول الله"، المدونة بالخط العربي المغربي، المؤطرة بكتابات لاتينية غير واضحة نتيجة تآكل حواف النقد، تضمنت بعض العبارات الدعائية العربية المنقوشة بالأحرف اللاتينية المرمزة:

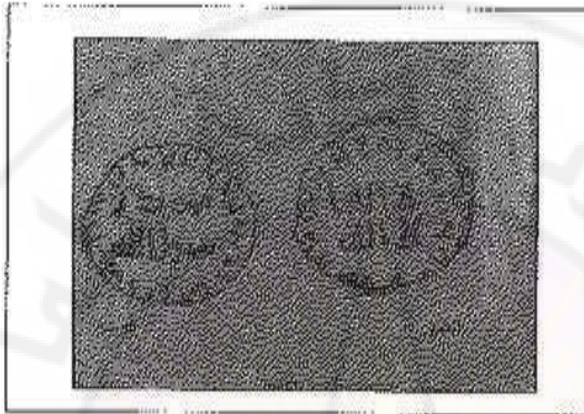
(DSTERNSDMAGNSDS)، وهي اختصار للجملة

(DEUS ETERN US DEUS MAGNUS DEUS ONNIUM
.CREATOR).

والتي تعني "الله العظيم القادر على كل شيء". أو الله الخالد، القادر الخالق.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الطراز من الدنانير المزدوجة اللغة، بقي قيد

التداول في أفريقيا حتى العام 102 هـ..، وهو العام الذي تم سحبه فيه من التداول، وتعميم استخدام الدينار المعرب الجديد، ومن ثم تم تعريب الدرهم في العام 104 هـ..، والفلوس في العام 108 هـ..



المسكوكات العربية والإسلامية

5. مسكوكات الخلافة الأموية الأولى في الأندلس:

عرفت شبه الجزيرة الأيبيرية باسماء مختلفة أطلقها عليها الأقوام التي استوطنتها عبر العصور، حيث أطلق عليها الإغريق اسم أبيرييا، والرومان هيسبانيا، في حين أطلق عليها سكان المغرب الأقصى اسم واندالوس أو أندلس، نسبة إلى شعوب الوندال الذين كانوا يسيطرون عليها قبل الفتح الإسلامي.

تمكن الرومان من إخضاع شبه الجزيرة الأيبيرية لسيطرتهم الفعلية في العام 205 ق.م، لتبقى تحت سيطرتهم قرابة سبعة قرون ونصف، سقطت بعدها تحت نفوذ القبائل القوطية الغربية، التي استغلت بها إثر سقوط الإمبراطورية الرومانية في العام 476 م.، وتبع ذلك نوع من التمازج الثقافي والاجتماعي والمذهبي بين الحكام الجدد والمكان المحليين، وذلك إثر اعتناق القوط الغربيين للمذهب الكاثوليكي؛ غير أن ذلك لم يمنع تفاقم الأزمة الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية والسياسية التي شهدتها البلاد في نهاية القرن السابع وبداية الثامن، والتي تجلت في نقمة طبقة الفلاحين على تردي الأوضاع الاقتصادية، وتشدد رجال الإكليروس الكاثوليك، واضطهادهم المخالفين لهم دينياً أو مذهبياً، وكذلك نشوب الأزمة السياسية التي تجلت في الصراع على العرش بين ولاة الوريث الشرعي للعرش الذي انحسر سلطانه ونفوذه إلى الشمال، واغتصاب العرش من قبل لذريق (رودريغو) زعيم النبلاء، الذي دخل مدينة طليطلة عاصمة المملكة وأقام فيها، وحكم البلاد بشكل إفرادي.

كان الجيش الإسلامي بقيادة موسى بن نصير، قد أكمل فتح المغرب، باستثناء سبتة، التي كانت تحت نفوذ يوليان، الموالي لوقلة الوريث الشرعي لعرش

أسبانيا، والذي كان ينقم على لذريق وجماعته من النبلاء، الأمر الذي دفعه إلى التحالف مع موسى بن نصير وترغيبه بالعبور إلى البر الأسباني، وتقديمه السفن اللازمة لذلك، حيث تمكن الجيش الإسلامي بقيادة طارق بن زياد من العبور، والقضاء على قوى لذريق العسكرية إثر المعركة التي جرت في وادي لكّة في العام 92 هـ / 711 م. ومن ثم متابعة الجيش الإسلامي لزحفه السريع، وفرضه الحصار على المعقل والحصون التي عبر بها، في حين توجه طارق بن زياد على رأس الكتلة الرئيسية من الجيش نحو عاصمة البلاد طليطلة، التي سقطت بيده دون مقاومة تذكر، وذلك لاعتماده تكتيك الضربة الخاطفة التي لم تمكن الأسبان من حشد قواهم العسكرية للدفاع عن عاصمتهم. بعد مضي ما يقرب العام على بدء أعمال الفتح، نزل موسى بن نصير على رأس جيش آخر كان جلّه من القبائل العربية، متوجّهاً به نحو المناطق الغربية من شبه الجزيرة الأيبيرية، بغية الاستيلاء على المعقل الحصينة للقوات الأسبانية، التي كانت تشكل خطراً كبيراً على متابعة أعمال الفتح بسبب قوة حامياتها ومناعة حصونها، تمكن خلالها من السيطرة على أشبيلية وماردة، مكملين فتح الأندلس فاطبة، وذلك قبل أن يصدر إليهم أمر الخليفة الوليد بن عبد الملك بالقدوم إلى الشام لملاقاته، حيث تركا الأندلس في العام 95 هـ / 715 م.، متوجهين إلى الشام لتلبية لطلب الوليد، الذي توفي في العام نفسه قبل ملاقاته، ومن ثم سوء المعاملة التي لقيها من الخليفة الجديد سليمان بن عبد الملك بسبب عدم إطاعتها لأوامره للتريث بالقدوم إلى دمشق في محاولة منعهما من مقابلة أخيه الوليد الذي كان يصارع المرض، ورغبة منه باستلام حصة الخلافة من غنائم الفتح، الأمر الذي جعلهم عرضة للانتقام، حيث قام بإتهامهم باحتجاز الأموال وعدم اتباعهم الشرع في توزيع الغنائم، ومن ثم قيامه بعزلهما عن منصبيهما وتعريضهم للذل والإهانة.

كان موسى بن نصير قبل مغادرته للأندلس متوجّهاً إلى بلاد الشام قد أوكل

إلى ابنه عبد العزيز أمر ولاية الأندلس، حيث اتخذ العزيز من مدينة أشبيلية عاصمة له، وأرسل منها الجيوش للقضاء على باقي جيوب المقاومة الإسبانية في شبه الجزيرة الأيبيرية، غير أن جنود ما لبثوا أن دبروا مؤامرة اغتياله مستغلين الوضع المأسوي الذي أصاب والده موسى بن نصير على يد الخليفة سليمان بن عبد الملك، الأمر الذي أشعل نار الفوضى في الولاية لعدة أشهر بسبب شغور منصب الولاية، وبقي الأمر كذلك إلى أن تم الاتفاق على تنصيب أيوب بن حبيب ابن أخت موسى بن نصير والياً على الأندلس، الذي بدأ عهده بنقل حاضرة الولاية إلى مدينة قرطبة التي ستصبح قاعدة الولاية، وعاصمة الدولة الأموية التي عاشت في الأندلس تابعة وبشكل رسمي للخلافة في المركز.

هذا وقد تميز عصر الولاية في الأندلس الذي استمر ما يقارب السبعة عشر عاماً (97 - 138 هـ. / 716 - 756 م.)، بالسعي الدؤوب الذي قام به الولاية للتوسع في أراضي إقليم بلاد الغال المجاورة، حيث وصلت جيوش عبد الرحمن الغافقي إلى منطقة اللوار، المكان الذي دارت فيه موقعة بواتية بينه وبين شارل مارتيال (شارلمان)، الذي تمكن من تحقيق النصر على العرب المسلمين وقتل قائدهم مع أعداد كبيرة من الجند في معركة بلاط الشهداء في العام 114 هـ. / 732 م.

وبعود السبب الرئيس الكامن خلف تلك الهزيمة إلى الفوضى السياسية والصراعات العرقية والقبلية والفتوية التي نشبت نتيجة الصراع الذي دب بين صفوف الفاتحين، نتيجة عدم تطبيق الشريعة في توزيع أراضي الأندلس على الفاتحين، واعتماد قانون الغلبة، ومن ثم تغاضي الخلافة الأموية عن التدخل في حل ذلك النزاع خشية تنفيذ الفاتحين لوعيدهم بترك تلك الأراضي البعيدة، معتبرين أرض الأندلس ثغراً من الثغور، أجازوا قسمتها بين الفاتحين والمقيمين فيها.

أما على صعيد السياسة المالية المتبعة في الأندلس، فقد أجاز الفاتحون الأوائل صحة التعامل بالمسكوكات القوطية المحملة بالصور والنقوش الكتابية المسجبة، التي تم التداول بها إلى جانب الدينار المضروبة على النمط الشمال أفريقي، التي اصطحبها الفاتحون الأوائل معهم عند مشاركتهم بأعمال الفتح، والتي بقيت قيد التداول، إلى جانب الإصدارات النقدية الأولى التي أُنشئت على نمط الشمال أفريقية الأولى من حيث تحميله بالرموز الكتابية اللاتينية ذات المضامين الإسلامية، كعبارات:

(DEUSSACI PEINNS MAGNUS OMINA ESNET PLASMAG) وتعني الله العليم القادر على كل شيء، إضافة إلى استخدام مجموعة الأحرف (NNDNIMSR)، وهي اختصار للنقش اللاتيني المؤطر للنقد الذهبي

(IN NOMINE DMINI MISERICORDIS..FAK TUS IN
(PAINCE).

والتي تعني بالعربية (بسم الله الرحمن الرحيم. ضرب اسبانيا)، والتي بقيت قيد التداول حتى انتهاء الفتوحات وبداية عهد الاستقرار المعروف بعصر الولاة، الذين ضربوا دنانيرهم الذهبية الأندلسية المزدوجة اللغة، الصادرة عن دار الضرب في الأندلس بدءاً من العام 98 هـ، والتي توافقت مع سابقتها الشمال أفريقية من حيث أسلوب ونمط توزيع العبارات والجمل الكتابية العربية واللاتينية، التي وزعت على وجهي الدينار وفق الترتيب التالي:

... - في مركز الوجه: نقش لعبارة: "محمد رسول الله"، المنقذة بالخط المغربي، والمؤطرة بمجموعة العبارات العربية الدالة على نوع ومكان وتاريخ الإصدار وفق التقويم الهجري "ضرب هذا الدينار بالأندلس سنة 98 هجرية".

- في مركز الظهر: نقش لنجمة (١٤) مؤطرة بكتابات لاتينية تشير إلى نوع الوحدة النقدية ومكان وتاريخ إصدارها وفق التقويم الهجري:

"norus solidos feritut in Espana anno xcvIII"

أي سوليدوس جديد ضرب في أسبانيا عام 98؛ حيث استمر التداول بذلك، المسكوكات حتى العام 100 - 102 هـ، قبل أن يتم سحبها من التداول، واستخدام معديها في إصدار الدينانير الجديدة المعربة، الصادرة وفق النمط الرسمي للخلافة، الذي تميز بعباراته الدينية المنقوشة بالخط المغربي، والموزعة على وجهي الدينار وفق الترتيب التالي:

- في مركز الوجه: "لا إله إلا الله وحده"، المؤطرة بطوق كتابي لعبارة "محمد رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق".

- في مركز الظهر: "بسم الله الرحمن الرحيم"، المؤطرة بعبارة "ضرب هذا الدينار بالأندلس سنة مائه واثنان".

ومن الجدير بالذكر أن القول على أن الصيغة الكتابية العامة المعتمدة في نقوش وجهي الدينار الأندلسي، قد توافقت مع مضمون العبارات المعتمدة في المسكة النظامية للخلافة الأموية الشرقية باستثناء ذكر اسم مكان الضرب، تميزاً لها عن الشرقية، في حين توافقت في توزيع عباراتها مع المأثورات المعتمدة في نصف وثلاث الدينار الأموي الشرقي.

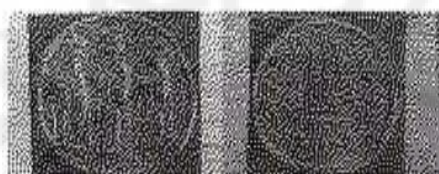
أما على صعيد الإصدارات من الدراهم، فيلاحظ أن الغالبية العظمى من الدراهم المعربة التي تم العثور عليها، أُرخت على الأعوام (114 - 124 هـ)، وتميزت بنقوشها العربية الصرفة، الموزعة على وجهي الدرهم وفق التسلسل التالي:

- في مركز الوجه نقش: " لا إله إلا الله"، المؤطرة بالكتابات الدالة على مكان وتاريخ الإصدار "بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة مائة وست عشر".

- في مركز الظهر: نقش لمسورة الإخلاص "الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد"، المؤطرة بعبارة "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

ومهما يكن من أمر، فقد حافظت الأندلس على إصداراتها النقدية الخاصة، المتوافقة مع الصيغ الكتابية المشرقية، طوال فترة التبعية لنفوذ الخلافة الأموية في دمشق، ومن ثم استمرت على نهجها في إصدارها من المسكوكات في فترة الاستقلال والمناقسة مع الخلافة العباسية، التي تمكنت إنهاء الخلافة الأموية، وحلت مكانها بعد نقل مقر الخلافة من بلاد الشام إلى بلاد الرافدين.



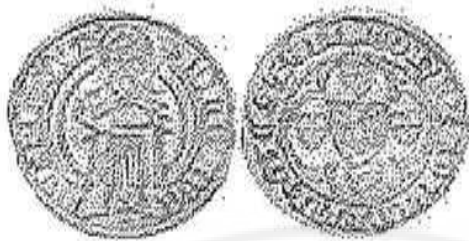


فلوس بيزنطية

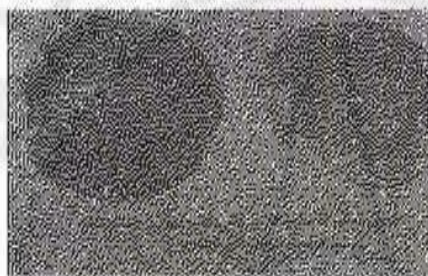


مسكوكة بيزنطية

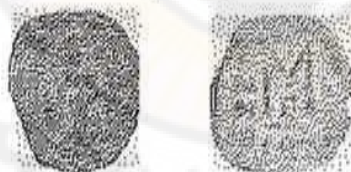
الوجه صورة الإمبراطور البيزنطي ٨٠٠ راف بين ولديه جرافيانوس
وقسطنطين. الظهر نقش الصليب المحور القائم على أربع درجات
متصاعدة، مؤطرة بكتابة لاتينية تحدد مكان الإصدار وتاريخه مع بعض
العبارات الدعائية.



نوبلور بوزر قطاني

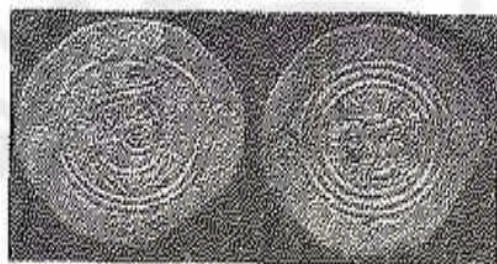
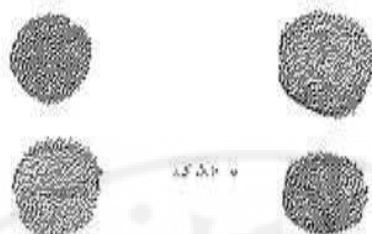


التي تسمى النوبلور قطاني في كتابه



- النوبلور
- النوبلور
- النوبلور
- النوبلور

سنة ٥٢٧ - ٥٦٥ هـ و ١٠٦٥ - ١٠٦٧ م



در هم فتنی امیر، بنیه مهر بی





إصدارات أموية شبيهة معربة منضوبة على النكبة الساسانية



درهم أموي ضرب دمشق



درهم اموي شريف دمشق



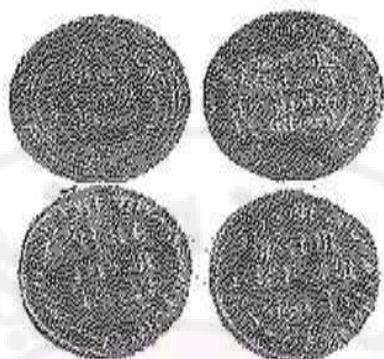
درهم اموي شريف الکوفه



درهم سوني شريف واسطه

النفقود الأموية

• نفقود أموي استثنائية
دمشق

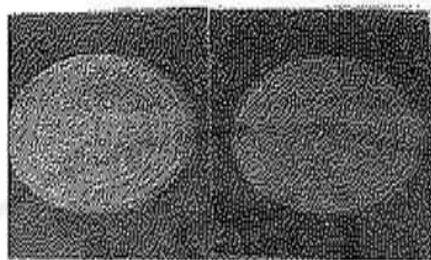


دنانير ذهبية ضربت بدمشق

النفقود الأموية - دراهم ذهبية



• دراهم ذهبية
• دراهم ذهبية



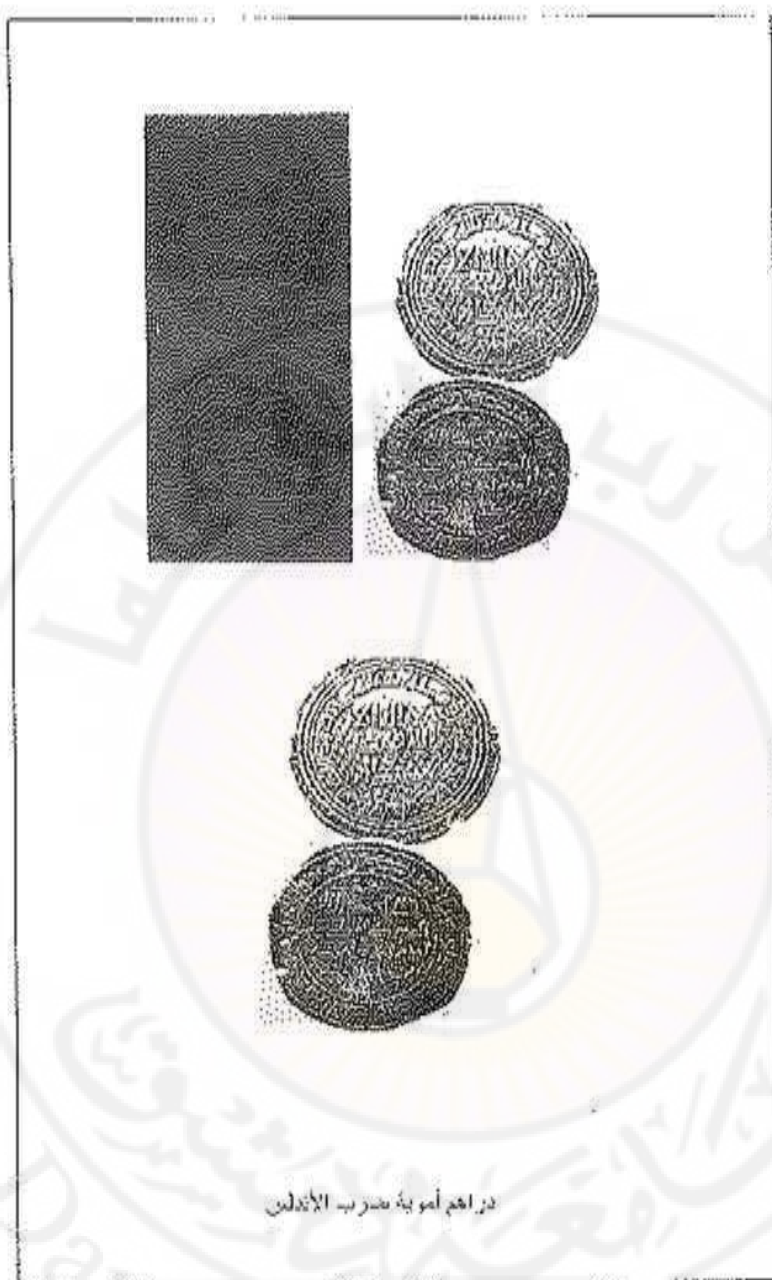
درهم فضی ضرب مرو - العام 100 هـ، الوليد بن عبد الملک



دینار اموی دمشق معز بن الحنفیة ١٠٠ هـ بن عبد العزيز



درهم من ضربت في سنة ١٢٨ هـ / درهم من ضربت في سنة ١٣٢ هـ.





المسكوكات العربية والإسلامية

6. مسكوكات الخلافة العباسية 132 - 590 هـ / 750 - 1195 م.

واجه خلفاء بني أمية خلال فترة خلافتهم العديد من الحركات المعارضة لحكمهم، كان على رأسها الحركة الشيعية التي كانت تدعو بالخلافة لبني هاشم بصفة عامة ولعلي وأبنائه من بعده بصفة خاصة، وقد قام أتباع هذه الحركة بثورات عديدة خلال العصر الأموي، باغت جميعها بالإخفاق، في حين لم يرفع بنو العباس وأحفادهم سلاحاً في وجه الأمويين، وإنما أظهروا تعاطفهم مع الحركات الثائرة، إلى أن ظهر أول مطالب بالخلافة لأل العباس وهو محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، الذي بوبع بالإمامة من قبل أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب، حيث بدأ محمد بن علي بتنظيم أمور الدعوة منذ العام 100 - 101 هـ / 719 - 720 م، متخذاً من الحميمة قاعدة له، وبث دعائه في العراق وخراسان، وأمرهم بنشر الدعوة برفق وتستر، متخفين بزي التجار، داعين من يتقون بهم للدخول في الدعوة؛ وبعد وفاة محمد ابن علي الإمام، انتقل أمر الدعوة من بعده إلى ابنه إبراهيم، الذي عمل على دفع أمرها قدماً، بمؤازرة عدد من رجاله، كأي سلمة الخلال الذي تسلم رئاسة الدعوة في الكوفة، وأبي مسلم الخراساني، الذي أخذت مكانته القيادية بالارتفاع منذ العام 128 هـ / 746 م، وأوكلت إليه مهمة الإشراف على تنظيم أمور الدعوة السرية، إلى أن أمر من قبل الإمام إبراهيم بن محمد بن علي، بالجهر بذلك الدعوة وإعلان الثورة على الخلافة الأموية في خراسان والمناطق الشرقية من الخلافة، وتمكن أبي مسلم من السيطرة على المنطقة الشرقية من بلاد فارس بعد طرد عمالها وولاتها الموالين للبيت الأموي، والاستفادة من دار الضرب في مدينة جي في إقليم فارس، لإصدار أولى الدراهم الفضية العباسية، المضروبة

على النمط الأموي، وذلك بعد إضافته على نقش السكة لبعض العبارات الدينية، التي كانت تهدف إلى استقطاب الأنصار وحثهم على مساعدة العباسيين باعتبارهم من آل البيت ضد أعدائهم الأمويين، الذي سلبوهم الحق في الخلافة وإمامة المسلمين.

وقام في العام 129 هـ. باستخدام دار الضرب بمدينة الري التي أضحيت تحت نفوذه، لإصدار درهم عباسي جديد، صادر وفق النمط الأموي، وذلك بعد تعديل النقوش الكتابية في مأثرة طوق الظهر، لتحمل بعض العبارات الدينية الداعية إلى موالة آل البيت، والذي وزعت على وجهيه وفق الترتيب التالي:

- في مركز الوجه: نقش لسورة الإخلاص "الله أحد الله - الصمد لم يلد - ولم يولد، المؤطرة بعبارة "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

- في مركز الظهر: "لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بالآية القرآنية: "قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى"، المحفوفة من الخارج بطوق كتابي يتضمن عبارة البسملة وتاريخ الضرب: "بسم الله 0 ضرب 0 في 0 سنة 0 تسع 0 وعشرين 0 ومائة".

ما إن استقر أمر الدعوى لأبي العباس، حتى أمر بنقل مقر الخلافة من دمشق إلى الكوفة، التي دخلها في العام 132 هـ/750 م، وأرسل منها قواته لملاحقة فلول الأمويين ومؤيديهم؛ وسعى إلى توطيد أركان ومظاهر السلطة الجديدة الحاكمة، وبالرغم من قيام دعاة العباسيين بالاستفادة من دور الضرب في بلاد فارس، لإصدار المسكوكات العباسية الأولى في مرحلة إعلان الثورة، فقد أقر أبو العباس السفاح وبشكل مبدئي شرعية التعامل بالمسكوكات الأموية، ريثما يتم

سحبها واستثمار معدنها في إصدار المسكوكات العباسية البديلة، والذي لم يتم في عهده نظراً لوفاته، ومن ثم اعتلاء أبي جعفر المنصور لسدة الخلافة، وحظره سياسة التعامل بالمسكوكات الأموية فاطبة للتردي نوعية إصداراتها، مستثنياً من ذلك الحظر وبشكل مبدئي، الدراهم الهبيرية، الخالدية واليوسفية، التي اشتهرت بجودة معدنها وعيارها، وذلك ريثما يتم إصدار المسكوكات العباسية الجديدة، التي أخذت بالظهور بعد فترة وجيزة، وتميزت عن سابقتها الأموية من حيث الاستعاضة عن سورة الإخلاص التي كانت تزين مركز ظهر الدرهم، بعبارة "محمد رسول الله"، المؤطرة بالآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، هذا إلى جانب اعتماد نقش اسم الخليفة العباسي وولي عهده، الذي بدأ يظهر بشكل متقطع على أهم والدنانير العباسية منذ عهد الخليفة هارون الرشيد، ولم يتخذ صفة الثبات حتى خلافة المعتصم، الذي أكد نقش اسمه ولقبه على المسكوكات الصادرة في عهده، بحيث أضحت سنة ملزمة، عمل بها طوال الفترة العباسية وما تلاها⁵⁰.

أما بالنسبة إلى تحديد مكان الضرب على الدراهم والفلوس، فقد كان ثابتاً ومنذ الفترة الأموية، وذلك على العكس الدنانير، التي أغفلت من ذكر مكان الضرب لاقتصار عملية إصدارها على مقر الخلافة في دمشق⁵¹، واستمرت هذه السنة طوال فترة الخلافة الأموية وبداية العباسية، حتى خلافة المأمون، الذي منح حق إصدار الدنانير الذهبية للعديد من دور الضرب، الأمر الذي تطلب تثبيت اسم دار الضرب على الدنانير الذهبية، لتحقيق نوع من الرقابة على جودة العيار والوزن

50- نظراً لضعف السلطة المركزية في بغداد. خلال الأعوام 362-550 هجرية، أي منذ عهد الخليفة الطائع لله وحنى المقتدي للأمر الله، قام الحكام المستقلون عن السلطة المركزية، بإصدارهم لنفود كانت تحمل في نقوشها أسماء حكام الأقاليم إلى جانب اسم الخليفة العباسي.

51- استثنى من هذا الحظر ولايات أفريقيا والأندلس الذين منحوا حق الإصدار الذهبي لاعتبارات خاصة. الأمر الذي أوجب تثبيت مكان الإصدار على حاشية الدنانير الأفريقي والأندلسي نميراً له عن الإصدار المشرقي.

والسكة؛ وذلك بعد أن أخذت أوزان وعتارات الإصدارات الذهبية بالتأرجح زيادة أو نقصاناً، نتيجة تعدد مدن الضرب التي منحت حق الإصدار، وصعوبة تسديد دار الضرب المخالفة في حال إغفال ذكر اسم مدينة الضرب على حاشية النقد؛ غير أن التأثير الفعلي للقيمة الوزنية والعتارية للإصدارات الذهبية، قد نجم وبشكل فعلي عن تداعي الأوضاع الاقتصادية للخلافة العباسية، إبان سيطرة الأمراء من غير العرب على زمام الأمور، وسعيهم إلى تكديس الثروات على حساب المال العام، والتلاعب في عتارات وأوزان الإصدارات الذهبية، التي أخذت قيمها الصرفية بالتراجع نتيجة زيادة وزنها وتدني نسبة المعدن النفيس فيها، هذا إلى جانب اتساع رقعتها التي أضحت الوسيلة الدعائية التي استخدمها المسيطرون على الخلافة لإعلان سيطرتهم، وذلك من خلال نقشهم لأسمائهم وألقابهم على وجه الدينار إلى جانب اسم الخليفة العباسي.

أما بالنسبة للدرهم العباسي، فقد شابهت سابقتها من الدراهم الأموية، من حيث اتخاذها لنفس السكة التي حملت في تركيبها الكتابية مجموعة العتارات والآيات القرآنية، هذا إلى جانب نقش أسماء الولاة والأمراء الذين قاموا بالضرب، مع إضافة بعض التعديلات الجديدة التي تمثلت في ذكر:

1- أسماء بعض مدن الضرب الجديدة (مصر، صنعاء، مكة، إنطاكية والرافقة).

2- ذكر اسم ولي العهد على الدراهم العباسية منذ عهد المنصور.

3- ذكر أسماء الولاة والمشرفين على الضرب.

في حين تباينت الفلوس العباسية، في قياساتها وأوزانها ومأثوراتها طبقاً لمكان ضربها، غير أن الذي شغل عليها هو ذكر اسم الخليفة والمشرف على دار

الضرب، والتي جاءت في بداية الأمر متباينة في أساليب وأنماط توزيع المآثورات الكتابية على وجهيها، إلى أن اتخذت الصفة والنمط الموحد في عهد الخليفة العباسي المنصور، الذي وحد أنماط العبارات الكتابية المنقوشة على الطوق الخارجي للفلس وفق الشكل التالي: 'مما أمر به - أمير المؤمنين علي يدي..' مع ذكر اسم مدينة الضرب والتاريخ، بحيث تختتم المآثورة الكتابية أحياناً بدعاء للخليفة.

وهنا تجدر الإشارة إلى عدم تقيد الغالبية العظمى من حكام الولايات والأقاليم في نقش اسم الخليفة العباسي على الفلوس المضروبة من قبلهم، مما يدل على عدم وجود سكة رسمية معتمدة للفلوس، التي ترك أمر اختيار نقوشها وزخارفها لحكام الولايات والأقاليم للقائمين على أمر ضربها.

على الرغم من التعديلات الرئيسة التي طرأت على نقوش المسكوكات الصادرة إثر انتقال الخلافة إلى البيت العباسي، الذي امتد حكمه زهاء القرنين من الزمن، مرت خلالها الخلافة العباسية بعدد من العصور والمراحل الانتقالية، التي ابتدأت في العصر الذهبي، وهو العصر الذي شهد استقلالية الخليفة العباسي، الذي اعتمد في إدارة شؤون الخلافة على العناصر العربية، ومن ثم تلاه عصر سيطرة الأتراك، فالبويهيون ومن ثم السلاجقة، الذين تمكنوا من فرض نفوذهم على الخلافة والخليفة، ومشاركتهم إياه في مظاهر السلطة والحكم، من حيث نقش اسمائهم على وجهي المسكوكات الصادرة خلال تلك العصور.

أ- العصر الذهبي (132 - 232 هـ / 749 - 847 م):

امتد العصر الذهبي للخلافة العباسية، ما يقارب القرن من الزمن، حيث توالى على عرش الخلافة فيه تسعة من الخلفاء الأقوياء، الذين تمكنوا من فرض هيبة الخلافة والدولة الإسلامية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وسعوا إلى

تحقيق سياسة التمازج الثقافي والاجتماعي بين الشعوب والقوميات الخاضعة لسلطانهم ونفوذهم؛ هذا إلى جانب توطيدهم لمظاهر الأمن الاستقرار الاقتصادي في كل أنحاء الخلافة والدولة العباسية، من خلال ضربهم لمسكوكاتهم الذهبية، الفضية والنحاسية، المنقوشة باسمائهم وألقابهم، إلى جانب المأثورات الكتابية والدعائية التي تؤكد شرعية خلافتهم وإمامتهم للمسلمين، معتمدين في تدعيم خلافتهم على العنصر العربي، الذي ساندتهم في دعواهم وتسلم زمام السلطة التي انتقلت بالقوة من البيت الأموي إلى البيت العباسي، الذي تولى على كرسي الخلافة فيه كلاً من:

1- أبو العباس السفاح 132-136هـ. / 749-754م:

وهو أول خلفاء بني العباس الذي اعتلى سدة الخلافة إثر نجاح الثورة على البيت الأموي، حيث اتخذ من الكوفة عاصمة له، بدلاً من دمشق عاصمة الخلافة الأموية السابقة، غير أن مهمة أبي العباس كانت شاقة وعسيرة، إذا توجب السعي لتثبيت أقدام العباسيين في الخلافة وتوطيد أركان الدولة بالقضاء على الحركات المناوئة لبني العباس، حيث تمكن من تحقيق النجاح، إثر قضائه على منافسه مروان بن محمد، وملاحقة فلول الأمويين والقضاء عليهم، ومن ثم الالتفات للتلخيص من خصومه السياسيين، الذين لعبوا دوراً رئيساً في إنجاح الدعوة العباسية، حيث دبر لقتل أبي سلمة الخلال، وكاد أن يفنك بأبي مسلم الخراساني لولا أن عاجلته المنية، وبذلك اجتازت الدولة الناشئة هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها، لتصبح أشد مناعة وقوة في عهد أخيه أبي جعفر المنصور.

ونظراً لما تعنيه السكة من تأكيد هيبة الخلافة الجديدة، فقد قام الخليفة أبو العباس السفاح، بضرب الدنانير والدراهم العباسية الأولى بالكوفة في العام 132 هـ، متبعاً في نقشه للأصول والتقاليد التي استنتها الخلفاء الأمويون من قبل،

وبالرغم من إقرار أبي العباس السفاح، لشرعية التعامل بالدرهم الفضية الأموية، لاسيما اليوسفية والهيبيرية والعمرية، فقد أصدر عن دار الضرب بالأنبار نمط من الدراهم الفضية العباسية، التي ضربها على نفس نقش الدنانير الذهبية، وذلك بعد استبداله لنقش سورة الإخلاص الذي كان يتوضع على مركز ظهر الدرهم الأموي، بعبارة محمد رسول الله، التي أخذت تميز الإصدارات العباسية عن سابقتها الأموية، ويتضح ذلك من مجموعة النقوش الكتابية الموزعة على وجهي الدرهم، الصادر عن دار الضرب بالكوفة في العام 132 هـ، الذي حمل:

- في مركز الوجه نقش لعبارة التوحيد: "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بعبارة: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بالكوفة سنة ثنتين وثلاثين ومئة"، المحفوفة بثلاثة أطواق نافرة، يليها من الخارج بعض الشارات والعبارات الغير واضحة المعالم.

- في مركز الظهر: نقش لعبارة "محمد رسول الله"، المحفوفة بثلاثة أطواق نافرة، يليها نقش كتابي مكمل لنقش آية المركز "أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

أما على صعيد السياسة الوزنية للدراهم العباسية الجديدة، والتي اعتمدت فيها القيمة الوزنية الحقيقية، بحيث تم توحيد وزن الدرهم الصرفي مع درهم الكيل الذي قدر وزنه بما يعادل (2.930 غ.)؛ فقد عمد أبو العباس السفاح، إلى إنقاص وزن دراهمه الفضية الأولى مقدار حبه واحدة الوزن الشرعي، ليصبح وزنه (2.881 غ.)، وادفعه بإصدار آخر ينقص حبتان عن الوزن الشرعي، ليصدر بوزن (2.832 غ.). ويمكن تبين ذلك من خلال درهما الصادر عن دار الضرب في أدد شيرخره في العام 136 هـ. على وزن (2.738 غ.)، وقطر (25 ملم.)، والذي حمل بنفس النقوش السابقة باستثناء تعديل مكان تاريخ الإصدار.

أما على صعيد الإصدارات الذهبية للمفتاح، فقد تميزت إصداراته من الدنانير الذهبية، بمحافظته على نقوش وجه الدينار الأموي في إصداراته، حيث حمل عبارات التوحيد لا إله إلا الله وحده لا شريك له، المؤطرة بالآية القرآنية محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، في حين استبدل صورة الإخلاص التي تزين ظهر الدينار الأموي بعبرة محمد رسول الله، المؤطرة بعبرة بسم الله ضرب هذا الدينار سنة ثنتين وثلاثين ومئة.

2- أبو جعفر المنصور 136 - 158 هـ / 754 - 775 م.

وهو المؤسس الفعلي للخلافة العباسية وباني مجدها وعاصمتها بغداد، تولى سدة الخلافة بعد أخيه أبو العباس السفاح، واشتهر بتدينه وورعه، وجديته وميله إلى الانظام والتنسيق في أعماله وتدبير أمور دولته، ومراقبته الشديدة واليومية لعماله وقضااته ورجال دولته على الأقاليم والولايات، حيث أوكل إلى ولاية البريد في الأقاليم أن يكتبوا له ويشكل يومي ومفصل لكل ما يجري في الولايات، من أحداث صغيرة تتناول أسعار الحبوب والأغذية، لتطال الأوامر والقرارات الصادرة عن والي وكذلك الأحكام الشرعية للقضاة، هذا إلى جانب تحديد واردات بيوت الأموال في الولايات والأقاليم من واردات الجبايات اليومية.

أما على صعيد السياسة النقدية، فقد عمد إلى إصدار دنانيره الذهبية الجديدة بدءاً من العام 140 هـ والتي تراوحت أوزانها فيما بين 4.2 - 3.8 غ، متخذاً في تشكيلاتها الزخرفية ونقوش سكاتها الكتابية، نفس العبارات والآيات القرآنية المعتمدة في سكة سلفه دون تعديل باستثناء تاريخ الإصدار.

وكان قد أقر قبل ذلك صحة التعامل بمسكوكات سلفه، وكذلك مشروعية التعامل المؤقت بالدرهم اليوسفي والهبيرية والعمرية، التي أمر بسحبها من

التداول في العام 152 هـ... إثر قيامه بإصداره دراهمه الجديدة، الذي أمر بإنقاص وزنها عن المقدار الوزني الدرهم الشرعي بما يعادل ثلاث حبات، أو ثلاثة أرباع القيراط (0.146 غ.)، بحيث أصبح وزن درهم المنصور يعادل (2.783 غ.)⁵².

غير أنه وعلى الرغم من قيام أبي جعفر المنصور بتعديل القيم الوزنية الدراهم الصادرة في عهد سلفه، فقد حافظ في سكته الجديدة على نفس التشكيلات النقشية الكتابية والزخرفية المستعمدة سابقاً، دون إدخال أي تعديل عليها سوى نقشه لاسمه، أو أسماء بعض عماله الثقة على الولايات والأقاليم، الذي كان قد منحهم حق ضرب الدراهم الفضية، ونقشهم لاسمائهم عليها، بعد ذكرهم لاسم الخليفة المنصور؛ هذا ما تؤكد النقوش الكتابية الدرهم الفضي الصادر في العام 146 هـ، من قبل والي البصرة مسلم بن قتيبة، الذي نقش اسمه على الدرهم بعد اسم المنصور؛ وكذلك في النقوش الكتابية المتخذة على الدرهم الفضي الصادر في العام 147 هـ، من قبل ولي العهد الأمير محمد المهدي والي البصرة، الذي نقش لقبه على درهماه الفضي بعد اسم الخليفة المنصور، وذلك على العكس من الدراهم الفضية التي ضربها الأمير محمد المهدي في مدينتي الري والمحمدية⁵³، التي تميزت بذكرها لاسمه على أنه ابن أمير المؤمنين، دون ذكر اسم أبيه المنصور على صفحات الدرهم، الذي رتبت نقوشه الكتابية وفق التشكيل التالي:

- في مركز الوجه نقش لعبارة التوحيد: "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له"، المحاطة بعلوق كتابي تضمن عبارة: "بسم الله ضرب هذا الدرهم في المحمدية

52- عندما تولى زمام الأمر الخليفة أبو جعفر المنصور، قام بإنقاص وزن الدرهم مقدار ثلاث حبات أو ما يعادل ثلاث أرباع القيراط 0.15 غ. وذلك على العكس من الدراهم الهاشمية، المضروبة في مدينة الهاشمية في العراق على الوزن الشرعي الدرهم 3.2 غ. والتي بقيت قيد الاستخدام حتى العام 158 هـ.

53- المحمدية وهي إحدى ضواحي منطقة الري.

سنة تسع وأربعين ومائة. وتعود أهميه هذا الدرهم، لحمله ولأول مرة عبارة "أمير المؤمنين"، التي لم تذكر على النقود السابقة.

- في حين مركز الظهر نقش لعبارة "مما أمر به - المهدي محمد بن - أمير المؤمنين"، المؤطرة بطوقين نافرين متتاليين، يفصلان نقوش مركز الوجه عن مأثورة الطوق الخارجي، المنقوش بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

في حين نجد أن نقوش الدراهم الفضية الصادرة عن دار الضرب في العباسية بالقرب من بغداد، في العام 152 هـ. / 769 م. قد حملت اسم واليها عمر بن حفص، الذي منح حق إصدار الدراهم الفضية ونقش اسمه عليها.

2- المهدي محمد جعفر بن عبد الله المنصور 158-169 هـ. / 775-786 م.:

تولى الخلافة بعد وفاة والده المنصور، كان شديداً على أهل الإلحاد والزندقة، افتتح عهده بالنظر في المظالم، وبسط يده في العطاء، ورد الأموال التي صادرها أبوه إلى أهلها؛ تميز المهدي بتفرده في الحكم وعدم السماح لأي شخص مهما كانت درجة قرابته أن يتدخل في شؤونه أو قراراته.

تابع المهدي سياسة سلفه النقدية في إصدار الدينار والدراهم، وذلك من خلال المحافظة على النظام الوزني، والتقييد في نقوش إصداراته بالنمط الكتابي المتبع في سكة أسلافه، مع تعديل شكل الطوق النافر المؤطر لمجموعة النقوش الكتابية المركزية، الذي استبدله بالطوق المركب من مجموعة النقاط النافرة المتتابعة.

غير أن البدعة الجديدة التي أوجدها المهدي، هو نقشه لاسمه ولقبه كاملاً على

المسكوكات التي ضربها في فترة الولاية والإمارة ومن ثم الخلافة، كما أتبع ذلك بذكر اسم ولديه موسى الهادي وهارون الرشيد؛ مع السماح لعدد من الولاة الثقة على الأقاليم بنقش اسمائهم على الدراهم المضروبة في مراكز ولاياتهم بعد نقش اسم الخليفة العباسي في صدر النقد.

4- موسى الهادي 169 - 170 هـ. / 779 - 780 م.:

وهو أقصر خلفاء بني العباس حكماً، حيث تولى الخلافة وهو ابن ست وعشرين عاماً، ودامت خلافته ما يقارب السنة والثلاثة أشهر، وبالرغم من قصر مدة خلافته، فقد عرفت مجموعة من الإصدارات الذهبية والفضية التي حملت اسم موسى الهادي، منها الدرهم والدينار المضروبان بمدينة الهارونية في العام 169 هـ.، وكذلك مجموعة المسكوكات الذهبية والفضية الصادرة بمصر بأمر الخليفة الهادي، والتي حملت في مركز الوجه اسم والي مصر علي بن ساهان، في حين حمل البعض الآخر اسمه واسم أخيه هارون الرشيد.

كما أصدر في العام 170 هـ.، دينار جديد صادر وفق السكة الذهبية السابقة، غير أنه تميز عنها بحمله في أسفل نقش مأثورة الظهر اسم ابنه جعفر، الذي نصبه ولياً للعهد من بعده بدلاً من أخيه هارون.

5- هارون الرشيد 170 - 193 هـ. / 787 - 809 م.:

يذكر المقرئزي، أن الخليفة الرشيد هو أول من ترفع عن النظر بأمر العيار والسكة بعد أن كانت مسؤولية الخلفاء من قبله، حيث أولى أمر الإشراف عليها وضربها إلى وزرائه، الذين سمح لهم بنقش اسمائهم على الدينار والدراهم إلى جانب اسم الخليفة الرشيد؛ مع تعديل بعض النقوش الزخرفية المحيطة بالتشكيلات الكتابية المركزية أو المحيطة، هذا ما تؤكد النقوش الكتابية

والزخرفية المثبتة على وجهي الدينارين الذهبيّة والدراهم الفضية، الصادرة خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 176 - 186هـ، والتي تتجلى في مجموعة التشكيلات الكتابية والزخرفية المنقوشة على الدرهم الفضي الصادر عن دار الضرب بمدينة السلام في العام 170 هـ، والتي تباينت في توزيعاتها مع الإصدارات السابقة، من حيث اعتماد نقش الأهلة على الحواف الخارجية للمسكوكة، التي وزعت عليها النقوش الكتابية وفق الترتيب التالي:

- في مركز الوجه نقش لسورة التوحيد: "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له"، المطوقة بشريط كتابي نقش عليه: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة السلام في العام سبعين ومائه"، المؤطرة بثلاثة أطواق منقطة نافرة، محفوفة من الخارج بستة أهلة موضعه ضمن ستة حلقات دائرية.

- في حين حمل مركز الظهر نقش لعبارة "محمد - رسول - الله - ع"، المؤطرة بطوق منقط نافر، يليه شريط كتابي أول لعبارة: "مما أمر به عبد الله هرون أمير المؤمنين"، المحفوف بطوق منقط نافر، يفصل بينه وبين الشريط الكتابي الخارجي الذي حمل نقش للآية القرآنية: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"، المفصولة عن الحافة الخارجية بطوق منقط نافر.

وذلك على النقيض من ديناراه الذهبي الصادر في العام 172 هـ، على نفس السكة السابقة، والذي حمل في أسفل ماثورة مركز الظهر اسم ولي عهده موسى.

كما أوكل الخليفة الرشيد إلى وزيره جعفر بن يحيى البرمكي، الذي تربطه أخوة الرضاة بالخليفة الرشيد، مهمة الإنابة عنه في الإشراف على دور السكة والعيار وسمح له بنقش اسمه على صفحت الدراهم والدينارين بعد نقش اسم الخليفة

وولي العهد، الأمر الذي دفعه في العام 179 هـ، إلى إصدار نموذج جديد من الدراهم الفضية على وزن (3.05)، والمنقوصة عن الوزن الشرعي للدرهم بما يعادل قيراطاً ينقص حبة (= 0.15 غ.)، والذي حمله بالنقش الكتابي المتضمن اسمه بعد ذكر اسم ولي العهد الأمير الأمين، "مما أمر به الأمير الأمين محمد بن أمير المؤمنين . جعفر"، المؤطرة لمأثورة مركز الوجه، المكونة من عبارة: "محمد رسول الله".

كما أصدر في العام 181 هـ. ديناراً ذهبياً على وزن (4.2 غ) وقطر (17 ملم.)، نقش عليه في مركز الوجه عبارة "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بعبارة "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، في حين تضمن النقش الكتابي لمركز الظهر عبارة "محمد - رسول - الله - جعفر"، المؤطرة بالنقش الكتابي المتضمن عبارة البسملة وتاريخ الإصدار "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة إحدى وثمانين ومائة"⁵⁴.

عمد الوزير جعفر بن يحيى البرمكي وبموجب التفويض الذي منحه إياه الخليفة الرشيد، إلى إنقاص الوزن الشرعي للدرهم بما يعادل الأربعة قرايط وحبة ونصف الحبة (= 0.275 غ.)، أي على وزن (2.925 غ.). والذي بقي جارياً في التداول حتى مقتل الوزير جعفر على يد الخليفة الرشيد، الذي أوكل إلى وزيره السندي بن هاشك أمر الإشراف على دور العيار والضرب، وأوعز إليه بالعودة إلى الوز الخليفة. القديم للمسكوكات

كما أصدر الأمير الأمين في العام 185 هـ، ديناراً ذهبياً جديداً على وزن (4 غ.)، وقطر (19 ملم.)، نقش عليه في مركز الوجه "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له". المؤطرة بعبارة "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق

54- هناك مجموعة من الإصدارات الذهبية للخليفة هارون الرشيد، والتي حملت اسم وزيره جعفر البرمكي منها إصدار العام 178 و 180.

ليظهره على الدين كله". في حين حمل مركز الظهر نقش لعبارة "محمد - رسول الله؛" المؤطرة بالنقوش الكتابية المتضمنة عبارات البسملة وتاريخ الإصدار "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة خمس وثمانين ومئة"، والمحفوظة بطوق كتابي خارجي يشير على أن الإصدار قد تم من قبل الأمير الأمين وبأمر من الخليفة الرشيد "مما أمر به الأمير الأمين محمد بن أمير المؤمنين".

في حين حملت بعض الإصدارات النقدية للخليفة الرشيد (العام 190 و 191 هـ.) وفي أسفل الظهر الحرف (ا، أو د)، في حين حمل إصدار العام 193 نقش لكلمة الخليفة⁵⁵.

6- الأمين محمد بن هارون الرشيد 193 - 198 هـ. / 809 - 814 م.:

بعد الخليفة الأمين، أول من قام بنقش اسمه الصريح على إصداراته الذهبية، واستبدل عملية التدوين الكتابي لتاريخ الإصدار بالتدوين الرقمي، الذي يتضح من خلال النقوش الكتابية المدونة على دينارهِ الصادر في العام 195 هـ. (وزن 4.2 غ. وقطر 19 ملم.)، الذي حمل في مركز الوجه عبارة "لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة لعبارة "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، في حين حمل مركز الظهر النقش الكتابي المتضمن اسم الخليفة الأمين "الخليفة - محمد رسول الله - الأمين"، المؤطرة لعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة 195".

وكان قبل ذلك قد أصدر في العام 194 هـ.، درهمه الفضي الصادر في مدينة السلام، الذي حمل في مركز الوجه نقش لعبارة "لا إله إلا - الله وحده -

55- ربما يشير الحرفين D و د إلى كلمة دينار، أما كلمة الخليفة فيمكن أب تشير إلى أن هذا الدينار قد ضرب بإشراف من الخليفة الرشيد شخصاً، في محاولة منه لإعادة القيم الورقية الشرعية للنقد، التي كانت قد خففت على يد وزيره البرمكي.

لا شريك له"، المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة السلام في العام أربعة وتسعين ومائه"، في حين حمل مركز الوجه نقش لعبارة "ربي الله - محمد رسول الله - مما أمر به عبد الله الأمين - محمد أمير المؤمنين - العباسي"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخليفة الأمين كان قد أولى أمر الإشراف على دور الضرب لوزير الفضل بن الربيع، وأذن له بنقش اسمه في أسفل ماثورة الوجه "العباس ابن الفضل"، بعد ذكر اسم الخليفة، في حين نقش في أعلى ماثورة الوجه عبارة "ربي الله".

هذا وقد عمد الخليفة الأمين وخلال فترة خلافته، إلى استخلاص ولاية العهد من أخيه المأمون، إلى ابنه موسى بن الأمين الملقب الناطق بالحق المظفر بالله، وضرب الدنانير والدراهم باسمه؛ غير أن أمر ولايته لم يتم بسبب مقتل أبيه الأمين، وتسلم المأمون لشؤون الخلافة.

7- المأمون عبد الله بن هارون الرشيد 198-218 هـ / 814-834 م.:

قام الخليفة المأمون بعد توليه الحكم، بإصدار أنواع مختلفة من الدنانير الذهبية، التي حملت اسمه واسم وزرائه وعماله، ومنها الدينار الصادر في مصر على يد واليها المطلب بن عبد الله بن جعفر الخزاعي⁵⁶ في العام 198 هـ، على (وزن 4.2 غ، وقطر 19 ملم)، الذي حمل في مركز وجهه نقش "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له - المطلب" المؤطرة بعبارة "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، في حين حمل مركز الظهر نقش

56- عبس والياً على مصر من قبل الخليفة المأمون منذ العام 198-200 هـ / 814-834 م.

لعبارة "الإمام - محمد - رسول - الله - المأمون"، المؤطرة لعبارة "بسم الله ضارب هذا الدينار سنة ثمان وتسعين ومئة". وذلك على النقيض من الدينار الذهبي الصادر في العام 198 هـ، الذي حمل في أسفل مأثورة مركز الوجه بعد عبارات التوحيد كلمة العراق، وفي أسفل مأثورة مركز الظهر بعد نقش عبارات الله - محمد - رسول - الله كلمة ذو الرياستين، في حين حملت بعض الإصدارات الذهبية للخليفة المأمون الصادرة في نفس العام نقش لقب "ذو الرياستين"، في أعلى مأثورة مركز الظهر ونقش كلمة "الفضل" في أسفلها، والمقصود بذلك إدراج لقب واسم وزير الخليفة المأمون الفضل بن عبد الله بن سهل.

وكان الخليفة المأمون قبل ذلك بعام قد أمر بإجراء بعض التعديلات على مضمون النقوش الكتابية المعتمدة على إصداراته، منها تثبيت وتحديد مكان الضرب على دنانيره الذهبية، هذا إلى جانب تعديل مضمون الآية القرآنية المعتمدة سابقاً في تطويق النقش المركزي، واستبدالها بالآية القرآنية "وَلله الأمر من قبل ومن بعد، يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، كما قام في العام 201 هـ.../ 815 م. بإجراء تعديل آخر، على نقوش وجهي الدينار الصادر عن دار الضرب المصرية، التي تميزت إصداراتها الذهبية بنقش اسم "الله" في مبتدأ نقوش مركز الوجه، وانتهاء نقوش مركز الظهر لعبارة "الله الأمر"، بحيث أُنْتُتِ النقوش الكتابية موزعة على وجهي الدينار وفق الترتيب التالي:

- في مركز الوجه: "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له - لله الأمر"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله".

- في مركز الظهر: "الله - الفضل - محمد - رسول - الله - ذو الرياستين"، المؤطرة لعبارة "بسم الله ضارب هذا الدينار بمصر سنة واحد ومئتين".

في حين تميز الإصدار الذهبي المضروب في العام 207 هـ./ 822 م، من قبل والي مصر عبيد الله بن المبري، بمحافظته على النقوش الكتابية المركزية الرسمية المعتمدة، بعد إضافة نقش كلمة "ال خليفة" ففي بداية ماثورة مركز الوجه وختمها بنقش لكلمة "المأمون"، في حين حمل أسفل نقش ماثورة مركز الظهر اسم والي مصر "عبيد الله بن المبري".

كما قام الخليفة المأمون في الأعوام 208 - 209 هـ./ 823 - 824 م، بتعديل نقوش السكة بالنسبة للدرهم الصادرة عن دار الضرب في مدينة السلام، وذلك من خلال إلغائه لاسمه واسم وزرائه وعمله عن وجهي الدرهم، والحفاظ على النقوش ذات الطابع الديني، وتعديل نقوش الطوق الكتابي الخارجي الذي حمل بالآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، بحيث وزعت النقوش الكتابية على وجهي الدرهم وفق الترتيب التالي:

" في مركز الوجه نقش لعبارة التوحيد " لا إله إلا - الله وحده " لا شريك له"، المؤطرة بالنقش الكتابي "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة السلام سنة ثمان ومئتين"، المحفوفة بطوق خارجي نافر يليه نقش كتابي للآية الكريمة "والله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، المحفوفة من الخارج بنطاقين بارزين.

- في مركز الظهر نقش لعبارة "الله - محمد - رسول - الله"، المؤطرة بنقش للآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"، المحصورة ضمن أربعة أطواق نافرة، اثنان من كل جانب.

كما أجرى تعديلاً آخر على مضمون النقوش الكتابية لإصداراته الذهبية للعام 214 هـ./ 829 م. وذلك من خلال استكمالها لنص الآية القرآنية "محمد رسول

الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، التي كانت تزين حاشية الدينار، بعبارة "ولو كره المشركون"، بحيث عمد إلى توحيد نقش الآية في الدراهم والدنانير.

8- المعتصم بالله أبو اسحق محمد 218 - 227 هـ. / 834 - 842 م.:

تسلم الخلافة بعد أخيه المأمون، فكان شديد الرأي، موصوفاً بالشجاعة والقوة، قضى على عدد من الثورات الداخلية، ودفع باسم الدولة الإسلامية قدماً، إثر انتصاره على الروم البيزنطيين في معركة عمورية، التي خلدت اسمه؛ غير أن ما يؤخذ عليه كثرة اعتماده على العنصر التركي في جيشه، وإسقاطه لاسم العرب من ديوان العطاء.

قام الخليفة المعتصم بعد اعتلائه سدة الخلافة بضرب الدنانير الذهبية المنقوشة باسمه، دون تعديل نقش السكة المعتمد من قبل أخيه المأمون، باستثناء تعديل الاسم على السكة الجديدة، التي ضرب عليها ديناره الذهبي الصادر في العام 222 هـ. / 838 م.، والذي حمل في مركز الوجه نقش لعبارة التوحيد "لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بالنقش الكتابي الأول "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام سنة اثنين وعشرين ومئتين"، والمؤطر بطوق كتابي ثاني للآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله".

في حين حمل مركز الظهر نقش "الله - محمد رسول الله - المعتصم بالله"، المؤطر بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"؛ في حين تميز ديناره الصادر في العام 224 هـ عن دار الضرب في صنعاء باستكمال نقوش الآية القرآنية للطوق الخارجي في الظهر بعبارة ولو كره المشركون، بحيث تشابهت من نقوش الدراهم الفضية.

كما أصدر الخليفة المعتصم دينار الصلة المضروب على السكة الساسانية المصورة، الذي حمل على أحد وجهيه نقش الخليفة وهو جالس على كرسي العرش..

9- الوثائق بالله أبو جعفر هرون 227 - 232 هـ / 844 - 849 م.:

تميز عصره بتزايد نفوذ القادة الأتراك وتدخلهم في شؤون الخلافة والحكم، على حساب سلطة الخليفة، الذي بدأ نفوذه بالتداعي أمام تزايد ضغط القادة من العنصر التركي؛ مع احتفاظه بحق الإصدار النقدي الذي اعتمد فيه سكة أخيه المعتصم بعد تعديل نقش الاسم تخليداً لفترة خلافته "محمد رسول الله الوثائق بالله".

ب- عصر النفوذ التركي 232 - 334 هـ / 847 - 946 م.:

بدأ ظهور الأتراك على مسرح الأحداث إثر اعتلاء الخليفة العباسي المعتصم لسدة الخلافة، ورغبته في البحث عن عنصر جديد يمكنه الاعتماد عليه في تدعيم سلطانه ونفوذه، وعدم تمكنه من الاعتماد على العنصر العربي، وعدم ثقته بهم لخشيته العصبية القبلية، واعتزاز ذلك العنصر بدوره في الإسلام؛ وكذلك خشيته من الاعتماد على العنصر الفارسي الذي كان يسعى لتحقيق مصلحته القومية، والتي تجلت بحركتي البرامكة وبنو سهل، الذين سعوا إلى جعل الخلافة للعباس بن المأمون دون المعتصم، بغية تحقيق مطامع قومية على حساب الخلافة العباسية، وكذلك تنافسهم مع العنصر العربي منذ حدوث الخلاف بين الأمين والمأمون، الأمر الذي دفع بالخليفة العباسي المعتصم للبحث عن عنصر جديد يمكنه الاعتماد عليه في تدعيم سلطانه، دون الخشية من مطامعه، حيث وجد ضالته المنشود بالاستكثار من العنصر التركي الذي ينسب إليه من جهة

أمه، حيث عمد على استقدامهم والاستئثار منهم في الجيش، وجعل منهم عماد جيشه وحرسه الخاص، وفلدهم المناصب السياسية والعسكرية المهمة، وثبت اسمائهم في الدواوين وأدر عليهم الهبات والأرزاق وفضلهم على العرب والفرس، الأمر الذي جعلهم يعبثون بالأمن في بغداد، والإساءة إلى الأهالي الذين جأروا بالشكوى إلى الخليفة، معلنين تأذيبهم منهم، مما دفع بالخليفة المعتصم إلى إخراجهم من بغداد إلى موقع القاطول، ومن ثم تشييده لمدينة سامراء في العام 220 هـ / 834 م، التي خصص فيها معسكرات لجنده من الترك، بعيدة عن الأسواق؛ غير أن شغب الجند لم ينقطع، فكانوا كلما وقعت البلاد بأزمة مالية وتأخر دفع مرتباتهم، شاعبوا وسلبوا وقتلوا الناس، ثم شرع كبار قادتهم للمطالبة بولايات كاملة كاقطاعات يتصرفون بأموالها كيفما يشاؤون؛ إلى أن تمكنوا من السيطرة على شؤون الخلافة المهمة، وتدخلوا في تولية وعزل الخلفاء، لاسيما إثر وفاة الخليفة الواثق دون أن يعهد بالخلافة لأحد من بعده، ومن ثم نهوضهم بالأمر وتنصيبهم للخليفة جعفر بن المعتصم الملقب بالمتوكل، الذي حاول التخلص منهم، مما دعاهم للتأمر عليه واغتياله، ومبايعة المنتصر في العام 247 هـ / 861 م، الذي أدرك قوتهم ودورهم في تنصيبه، مما جعله يستكين لهم ويذعن لطلباتهم ورغباتهم، الأمر الذي مكنهم من إحكام قبضتهم على شؤون الحكم والإدارة والجيش، وتجريدهم للخليفة من كافة وسلطاته ومنعه من حق إصدار الأوامر واتخاذ القرار، أو التدخل في شؤون الإدارة والجيش؛ والاكتفاء بسلطته الاسمية كخليفة للمسلمين، مع حق الإصدار النقدي والدعوة على المنابر، وتوقيع على القرارات والأوامر التي يرسلونها إليه، لتتخذ صفتها الشرعية.

- الإصدارات النقدية للخلفاء العباسيين في عصر النفوذ التركي:

اعتلى سدة الخلافة خلال فترة عصر النفوذ التركي، عشرة من الخلفاء العباسيين الذين لم يمتلكوا من مظاهر الحكم سوى اللقب والسكة والدعاء على

المنابر، في حين تفرد القادة من الترك بتسيير كل أمور الخلافة من سياسية، إدارية وعسكرية، حيث توالى على سدة الخلافة خلال هذه الحقبة كلاً من:

1- المتوكل على الله أبو الفضل جعفر بن المعتصم 232-247هـ. / 847-

861 م.:

تمكن الخليفة المتوكل على الله من الوصول إلى سدة الخلافة، بدعم وتأييد من القائد التركي أيتاخ، الذي كان قد تسلم أعلى المناصب في قيادة الجيش والإشراف على دار الإمارة، مما مكنه من لعب دور رئيس في إيصال المتوكل إلى سدة الخلافة، ومن ثم العمل على تجريد الخليفة العباسي من سلطة اتخاذ القرار وتهميش دوره، الأمر الذي دفع بالخليفة العباسي المتوكل إلى تدبير مؤامرة للتخلص من القائد التركي أيتاخ بالقتل، والذي نتج عنه تزايد حقد العنصر التركي وتدبير المؤامرات للتخلص من الخليفة المتوكل، خشية أن يلاقوا مصير القائد أيتاخ، ومن ثم إدراك الخليفة العباسي لما يكنه له العنصر التركي من حقد وكراهية، ونظراً لإدراكه صعوبة التخلص منهم قبل تأمين العنصر البديل، فقد سعى إلى نقل عاصمة ملكه من بغداد إلى دمشق، لعله يجد في العنصر العربي الدعم الكافي للحد من تسلط العنصر لتركى، وما أن بدأ بتنفيذ مخططه حتى ثار عليه العنصر التركي مطالبين بالعودة إلى بغداد، وكذلك شغب عليه جند الشام مطالبين برد أعطياتهم وامتيازاتهم التي حرّموا منها، مما اضطره للعودة إلى بغداد، حيث تمّ تدبير أمر اغتياله على يد الترك في العام 247 هـ. / 861 م. ومبايعة ابنه المنتصر خليفة للمسلمين.

أصدر الخليفة العباسي المتوكل خلال فترة خلافته التي استمرت ما يقارب الخمسة عشر عاماً، مجموعة من الدنانير الذهبية التي حملت اسمه، والتي

ضربت في مراكز الولايات والمدن التابعة لخلافته⁵⁷؛ والصادرة على نفس نمط إصدارات المأمون، وذلك بعد نقشه اسمه في أسفل مأثورة مركز الوجه، ونقش اسم ولي عهده ولده المعتز بالله، في أسفل مأثورة مركز الظهر، بحيث حمل مركز الوجه الأول نقشاً "الله - محمد رسول الله - المتوكل على الله"⁵⁸، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"؛ ويخصص مركز الظهر لنقش عبارات "لا إله إلا الله - الله وحده - لا شريك له - المعتز بالله"، المؤطرة بالكتابات الدالة على مكان وتاريخ الإصدار "بسم الله ضرب هذا الدينار ب... سنة ..."، و المحفوظة بطوق كتابي خارجي تضمن الآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله".

2- المنتصر بالله أبو جعفر محمد 247 - 248 هـ / 861 - 862 م.:

شكلت عملية اغتيال الخليفة العباسي المتوكل أول سابقة اعتداء على الخليفة، فتحت الأبواب بعدها لسلسلة من عمليات الاغتيال، التي أفقدت الخلفاء حصانتهم، وأضحت حياتهم معرضة للخطر، في حال تجرئهم ومطالبتهم بحقهم في ممارسة سلطاتهم، الأمر الذي دفعهم إلى الإذعان والخضوع لسياسة الأمر الراهن، والاكتفاء بما بقي لهم من مظاهر السلطة الاسمية، التي تجلت في اللقب، السكة والخطبة، إلا من تمكن منهم على إثبات وجوده ومقدرته على تصريف الأمور بعزم وحزم للحد من تسلط القادة والأمراء من الترك.

57- أصدر الخليفة المتوكل خلال فترة خلافته مجموعة من الإصدارات الذهبية، منها: الدينار الصادر عن دار الضرب المصرية في العام 235 هـ (وزن 3.9 غ. وقطر 21 مم)، دينار مدينة السلام الصادر في العام 240 هـ/ 855 م (وزن 2.4 غ. وقطر 20 مم)، دينار سمرقند الصادر في العام 244 هـ/ 859 م (وزن 4.2 غ. وقطر 18 مم)، والدينار الدمشقي الصادر في العام 247 هـ.

58- نحدد الإشارة إلى أن المسكوكة التي كانت تحمل لفظ الجلالة في مبدأ نفس مأثورة مركز الوجه، إنما تشير إلى أب هذه الوحدة النقدية قد ضربت لصالح بيت مال المسلمين.

على الرغم من السيطرة الفعلية التي مارسها الأمراء والقادة من الترك على الخليفة العباسي المنتصر، فقد سعى خلال فترة خلافته القصيرة الأمد، التي لم تتجاوز الستة أشهر من التقرب إلى العامة من الناس، والإحسان إلى العلويين بإزالة الظلم الذي حاق بهم في عهد أبيه، والعمل على تشكيل قاعدة شعبيه تمكنه من الوقوف في وجه العنصر التركي، الذي أدرك غايتهم فسعوا إلى التخلص منه بالقتل، ولم يكن لهم من عذر في ذلك سوى زلة لسانه ومجاهرته بالقول واصفاً إياهم بأنهم قتلة الخلفاء.

أما على صعيد الإصدارات النقدية للخليفة المنتصر بالله، فقد أصدر خلال فترة خلافته مجموعة من الإصدارات الذهبية والفضية على نفس سكة والده بعد نقش اسمه عليها⁵⁹.

3- المستعين بالله أحمد بن المعتصم 248 - 252 هـ / 862 - 866 م.:

عمل قادة الترك أمثال بغا الكبير وبغا الصغير وأتامش ووصيف بعد تخلصهم من الخليفة المتوكل، على مبايعة إثر أحمد بن المعتصم المستعين بالله للخلافة، بهدف الاستئثار بالسلطة من دونه، حيث أجبروه على تقديم ما يستطيع من تنازلات، حتى أصبح أسيراً بين أيديهم، الأمر الذي دعا بأحد الشعراء إلى وصف الوضع الراهن قائلاً:

خليفة في قفص بين وصيف وبغا

يقول ما قال له كما تقول البيغا

غير أن تزايد ضغط الأتراك على الخليفة العباسي والشعور الكامن لدى بالانتقام منهم، إضافة إلى جشعهم المتنامي في جمع الأموال بالطرق كافة، قد

59- أصدر الخليفة المنتصر بعض الدراهم الفضية منها الدرهم الصادر عن دار الضرب في سامراء (ورت 3 غ، و قطر 19.5 مم)، والدرهم الصادر عن دار الضرب في مدينة السلام (ورت 2.900 غ، و قطر 23 مم).

دفعته الخليفة المستعين إلى الانتقام منهم بتدبيره لعملية اغتيال باغر التركي قاتل الخليفة المتوكل، وهذا ما دفع الأتراك إلى تدبير المؤامرات للتخلص منه، الأمر الذي دفعه على ترك سامراء والالتجاء إلى بغداد عاصمة الخلافة القديمة للبحث عن دعم له (251 هـ. / 865 م.)، الأمر الذي أترك القادة من الترك، خطورته على وجودهم، مما دفعهم إلى مطالبته بالعودة إلى عاصمة الخلافة سامراء، ومن ثم رفضه القبول نتيجة تأكده من غدرهم به، الأمر الذي دفع بالقادة من الترك إلى عزل المستعين ومبايعه ابن عمه المعتز بالله للخلافة، وما نجم عن ذلك من انقسام الجند بين الخائفين وقوع الحرب، التي لم تكن متكافئة نظراً لكون الغالبية العظمى من القوى العسكرية في يد القادة من الترك الذين ناصروا بني جلدتهم المؤيدين للخليفة الجديد المعتز بالله، الأمر الذي أجبر المستعين في العام (252 هـ. / 866 م.)، بالتنازل عن الخلافة والرحيل إلى واسط، حيث دبر الأتراك عملية اغتياله على يد سعيد الحلاب، كعقوبة له على تمرده وتأديباً لغيره من الخلفاء.

أما على مسعيد الإصدارات النقدية للخليفة المستعين بالله التي لم تتجاوز الثلاث سنوات، والتي تم من خلالها تأكيد شرعية خلافته بإصداره لمجموعة الدينار الذهبية (وزن 4.4، وقطر 21 ملم.)، المضروبة على السكة النظامية المعتمدة سابقاً، والمحلاة باسم الخليفة المستعين، وذلك بعد إضافة اسم ولي العهد (الحباس بن أمير المؤمنين) في نهاية نقش مأثورة مركز الظهر.

4- - المعتز بالله أبو عبد الله محمد 252-255 هـ. / 866-869 م.:

بويح بالخلافة في مدينة سامراء من قبل القادة الترك بدلاً عن ابن عمه الخليفة المستعين الذي هجر سامراء إلى بغداد خشية الدسائس والمؤامرات التي كان يحيكها له القادة من الترك إثر تدبيره لعملية اغتيال باغر التركي قاتل الخليفة

المعز، حيث أجبر المستعين بالتخلي عن الخلافة لصالح المعز بالله، الذي تميز عهده باختلال توازن القوى بين القادة من الترك الذين تنازعوا المصالح فيما بينهم، وعدم تمكن الخليفة المعز من كبح جماحهم أو الحد من نفوذهم، الأمر الذي دفعه إلى مسابقتهم تارة، وتدبير الدسائس والمؤامرات للتخلص منهم تارة أخرى من خلال استغلال اختلاف المصالح فيما بينهم لضرب بعضهم ببعض دون أن يظهر إلى حيز الوجود، الأمر الذي جعل الأتراك يدركون من خلاله خطورة العاقبة، مما دفعهم إلى البحث عن وسيلة للتخلص منه، بتحريض جندهم على التمرد والعصيان، مدالبين بزيادة بما تأخر من مرتباتهم وزيادة خمسين ألف دينار عليها، الأمر الذي لم يتمكن المعز من تلبيتها، مما جعله عرضةً لشغب الجنود من الترك، الذين أخرجوه من قصره عنوةً وأنزلوا به أروع ضروب الإهانة، وألزموه بالتنازل عن الخلافة، بعد أن صادروا أمواله وأموال أمه.

أما على الصعيد السياسي المالية للخليفة المعز الذي لم تتجاوز فترة خلافته ثلاث سنوات، والتي أصدر فيها مجموعة من الإصدارات، منها درهمه القضي الصادر عن دار الضرب في مدينة سامراء، الذي حمل في أسفل مركز الوجه، النقش الكتابي المتضمن عبارة: (المعز بالله أمير المؤمنين)، وكذلك الدنانير الصادرة عن دار الضرب المصرية في العام 254 هـ، (وزن 4 غ، وقطر 22 ملم)، التي تميزت بحملها اسمه واسم ابنه وولي عهده عبد الله.

5- المهدي بالله محمد بن الواثق بالله 255-256 هـ / 869-870 م.:

بعد أن تم للقادة من الترك أمر عزل الخليفة المعز بالله، أعلنوا مبايعتهم بالخلافة للأمير محمد بن الواثق الملقب بالمهدي بالله خليفة المسلمين، آمين أن يسيطروا من خلاله على زمام الخلافة والسلطة، غير أن خيبة آمالهم قد أدت بأسرع مما توقعوا، نتيجة سعي المهدي إلى استعادة زمام الأمور والسلطة من

خلال التصدي لنفوذ الترك وضربهم ببعضهم البعض والحد من نفوذهم وسلطانهم، معتمداً في ذلك على قوة شخصيته وشجاعته ومقدرته الممتازة، وكفافته المنقطعة النظير في إدارة شؤون الحكم، وكذلك مساندة الشعب له، الأمر الذي جعله هدفاً صريحاً لقادة الترك الذين حشدوا له قواهم العسكرية، ودارت رحى الحرب بين الطرفين، دون أن يتمكن المهندي من تحقيق النصر، نتيجة انحياز الجند التركي إلى بني جلدتهم، والذي نجم عنه وقوعه أسيراً في يد أعدائه من الترك، حيث تم خلعُه من الخلافة قبل أن يكمل عامه الأول فيها، ومن ثم تدبير أمر اغتياله في العام 256 هـ. / 870 م. دون أن يتاح له من الوقت الكافي خلال فترة خلافته القصيرة ما يمكنه من ضرب إصداراته النقدية الخاصة به، باستثناء الدرهم الفضي الصادر عن دار الضرب بالرافقة وفق السكة السابقة والمؤرخ على العام 256 هـ..

6- المعتمد على الله أبو العباس أحمد 256 - 278 هـ. / 870 - 891 م.:

بعد أن تمكن القادة من الترك من خلع الخليفة المهندي بالله عن سدة الخلافة في مدينة سامراء، أعلنوا مبايعتهم بالخلافة للمعتمد على الله أحمد بن المتوكل، الذي باشر مهام حكمه، مبتدئاً باستدعائه لأخيه الموفق بالله أبا أحمد طلحة من مكة لتولي أمر القضاء على حركة الزنج التي أخذت تهدد عاصمة الخلافة، كما قام في العام (261 هـ. / 875 م.) بتسمية أخيه الموفق بالله ولياً ثانياً للعهد بعد ابنه المفوض إلى الله جعفر بن المعتمد؛ الأمر الذي أدى إلى تنامي دور الموفق بالله في إدارة شؤون الدولة على حساب دور أخيه المعتمد الذي انشغل بملاذاته واكتفى من أمر الخلافة بالخطبة والسكة والتسمي بأمر المؤمنين، مستخلصاً لنفسه سلطة الأمر والنهي في الدولة، وقيادة الجيوش، ومرابطة الثغور وترتيب الأمراء والوزراء، معتمداً في إدارته ونفوذه على ما كان يتمتع به من حزم وقوة ومقدرة عسكرية ممتازة، مكنته من إعادة الهيبة للخلافة والخليفة، بعد أجبر

الأمراء والقادة من الترك على التزام الهدوء والتخفيف من غلوائهم وتسلطهم
وتدخلهم في شؤون الحكم.

أما على صعيد السياسة المالية للخليفة المعتمد، فقد كان لتعيين الخليفة المعتمد
كلًا من ابنه المفوض جعفر وأخيه الموفق طلحة ولين للعهد من بعده، الأكثر
الأكبر في حمل المسكوكات الصادرة عن دور الضرب في الأقاليم والمدن
الخاضعة لنفوذ الخلافة العباسية اسم الخليفة العباسي وولي العهد⁶⁰، والتي
تشابهت مآثوراتها الكتابية مع الأنماط السابقة، من حيث نقش عبارات التوحيد
على مركز وجه النقد "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له - جعفر"، المؤطرة
بعبارة البسملة ومكان وتاريخ الإصدار "بسم الله ضرب هذا الدرهم سنة ..."،
والمحاطة بنقش كتابي خارجي للآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ
يفرح المؤمنون بنصر الله".

- في حين حمل مركز الظهر نقش لعبارة "محمد - رسول - الله - المعتمد
على الله"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق
ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

كما أصدر ولي العهد الأمير المفوض في العام 277 هـ، درهماً جديداً وفق
السكة المعدلة الصادرة عن دار الضرب في سامراء، التي أضاف فيها على
نقوش السكة السابقة كلمة "الله"، التي احتلت أعلى كتابة نقش المركز، التي حفت
عن يمينها بنقش لكلمة "القوة"، وإلى اليسار منها نقش لكلمة "جميعاً"، المنقوشين

60- تظهر أسماء ولي العهد في الإصدارات النقدية لدرهمي البصرة والأهواز لعام 257 هـ على وزن
(2.900 غ، قطر 25 مم)، ودرهم مدينة السلام الصادر في العام 258 هـ على وزن (2.800 غ، قطر 22 مم)،
وكذلك درهم الأهواز الصادر في العام 259 هـ على وزن (3.200 غ، قطر 26 مم)، درهم واسط الصادر في العام
259 هـ على وزن (3.100 غ، قطر 22.5 مم)، درهم سرمن رأى "سامراء" الصادر في العام 260 هـ على
وزن (3 غ، قطر 22.5 مم)، وكذلك الدرهم الصادر عن دار الضرب المصرية في العام 263 هـ على وزن (3.100
غ، قطر 22 مم).

وفق تشكيل كتابي عمودي قائم على جانبي مأثورة مركز الوجه والظهر في الدرهم.

من جانب آخر فقد كان للوضع المتأزم للخلافة العباسية الأثر الأكبر في نشوب العديد من الثورات والحركات الانفصالية، كان أخطرها على الإطلاق حركة الزنج التي اتخذت من مدينة المختارة قاعدة لها، وأخذت تهدد المناطق الجنوبية الشرقية من الخلافة العباسية، مهددة عاصمتها بغداد، مما اضطر الخليفة المعتمد إلى تكليف أخيه الموفق الحاكم العام للأقاليم الشرقية بمهمة القضاء على الحركة؛ حيث تمكن الموفق من قيادة حملة عسكرية تمكنت من القضاء على المتمردين وتدمير مدينة المختارة التي شكلت مركز تجمعهم، وتشيده لمدينة الموفقية القريبة منها، واعتمادها قاعدة عسكرية ونقطة مراقبة ميدانية، مهمتها منع الزنج من العودة والتجمع في المختارة المدمرة لمتابعة نشاطهم؛ الأمر الذي وطد الأمن في المنطقة، وتقديراً من المعتمد للدور الذي قام به أخيه وولي عهده الموفق في توطيد أركان الخلافة بالقضاء على حركة الزنج، فقد أمر بضرب درهم جديد على وزن (2.900 غ.) وقطر (24.5 ملم.)، صادر عن دار الضرب الرسمية في عاصمة الخلافة في العام 262 هـ. ، تميز بنقوشه الكتابية التي حملت اسم الخليفة العباسي وولي عهده الثاني أخيه الموفق بالله طاحه، الذي كان يسيطر على زمام الأمور في الخلافة، والذي قام في العام 267 هـ. باستخدام دار الضرب بمدينة السلام، لإصدار درهم جديد تميز بحمله لاسم ولي العهد الأمير الموفق المنقوش في أسفل مأثورة مركز الوجه، و اسم الخليفة المعتمد على الله، المنقوش في أسفل مأثورة مركز الظهر الكتابية؛ كما أذن الأمير الموفق بنفس العام لثانيه على الولايات الشرقية، عمر بن الليث الصفاري⁶¹، باستخدام

61- أعلن عمر بن الليث الصفاري، نائب الأمير الموفق بالله على الولايات الشرقية نمرده وعصيانه على الخليفة العباسية واستقل بحكم خراسان، فارس، أصفهان، سجستان، كرمان والصغد في العام 271 هـ، مما دفع بالخطبة العباسية إلى عزله عن منصبه؛ ومن ثم إرسال الحملات العسكرية لتأديبه.

دار الضرب بفارس لإصدار درهم (وزن 4.100 غ.، وقطر 24 ملم.)، والذي تميز بحمله لاسم ولي العهد ونائبه على الولايات الشرقية، بعد نقش العبارات الدينية التقليدية وفق الترتيب التالي: "لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له - الموفق بالله ... عمر".

كما أمر الخليفة المعتمد في العام 273 هـ، بإصدار درهم فضي جديد صادر عن دار الضرب بمدينة السلام، حمل بالنقش الكتابي المتضمن اسم وليي عهده، ابنه المفوض وأخيه الموفق، وذلك حسب تسلسلهم في ولاية العهد.

غير أن الوفاة المفاجئة للأمير الموفق في العام 278 هـ / 891 م. في حياة أخيه الخليفة المعتمد، الذي فقد بذلك سنده الأكبر، على الرغم من اجتماع كبار القادة ورجال الدولة ومبايعتهم لابنه أبو العباس أحمد المعتضد بالله بن الموفق، لولاية العهد مكان أبيه، على أن يأتي تسلسله في الولاية بعد المفوض على الله بن المعتمد، غير أن أي منهم لم يكن قادراً على كبح جماح القادة من الترك الذين عادوا إلى التدخل في شؤون الخلافة من جديد، مما دفع بالخليفة المعتمد إلى محاولة السعي للتخلص من ضغطهم في العام 279 هـ، وذلك من خلال نقله مقر الخلافة من سامراء إلى بغداد، ومن ثم خلعه ابنه المفوض من ولاية العهد، وإسقاط اسمه من السكة والخطبة، وإسنادها لابن أخيه المعتضد بالله أحمد بن الموفق، الذي قام باستخدام دار الضرب بمدينة السلام لإصدار درهماه الجديد (وزن 2.953 غ.، وقطر 23.5 ملم.)، الذي حملته باسمه بعد ذكر اسم الخليفة المعتمد، الذي توفي بنفس العام.

7- المعتضد بالله أبو العباس بن الموفق 279-289 هـ / 892-902 م.:

اعتلى المعتضد بن الموفق سدة الخلافة بعد وفاة عمه الخليفة المعتمد، وكان عاقلاً شهماً وفاضلاً، ولي الخلافة وهي بحاجة إلى رجل قوي السياسة شديد على

أهل الفساد، فقام بما يتطلبه منه مركزه أحسن قيام، وعمل على تأكيد هيبة الخليفة والخلافة والرفع من شأنهما، وإعادة ضبط الأمور والحد من سلطة ونفوذ الأتراك قدر المستطاع، غير أنه لم يتمكن من إعادة الخلافة إلى سابق عهدها ومجدها القديم في عصر القوة، على الرغم من الجهود المبذولة، نظراً لتراكم الفساد خلال الفترات السابقة، هذا إلى جانب تنامي خطر الثورات الاجتماعية والحركات الانفصالية التي ظهرت في عهده، لاسيما حركة عمر بن الليث الصفاري حاكم الأقاليم الشرقية، الذي تنامت قوته ونفوذه وثروته، إلى الحد الذي مكنه من السيطرة على أكثر بلاد العجم، وكذلك حركة نصر بن أحمد الساماني في ما وراء النهر، وحركات القرامطة التي قادها كلاً حمدان قرمط وأبي سعيد الجنابي، وحركة بن حوشب الذي تصدر الدعوة للمهدي في اليمن، وحركة أبي عبد الله الشيعي في المغرب، تلك الحركات التي ألزمت الخليفة العباسي تجنيد قواه للقاء عليها أو التخفيف من خطرها دون أن يتم له ذلك خلال فترة خلافته التي استمرت عشر سنوات، أصدر خلالها العديد من الإصدارات النقدية التي توافقت مع سابقتها من حيث نمط توزيع النقوش الكتابية والدعائية على وجهيها.

8- المكتفي بالله أبو محمد علي 289 - 295 هـ / 902 - 908 م.:

تولى سدة الخلافة بعد أبيه المعتضد، حيث تابع سياسة والده في الإصدارات النقدية دون إجراء أي تعديل على مضمونها، ووجه اهتمامه لدرء خطر الحركات الانفصالية مع التركيز على الحركة القرمطية التي نشبت في البحرين والشام، حيث عمدوا إلى الإغارة على القرى والمدن وقطع طرق التجارة ونهب قوافل التجار والحجاج، مما ألزمه إرسال الحملات العسكرية لمتابعة تحركاتهم وضربهم، وحماية الطرق التجارية، كما جاهد للقضاء على الدولة الطولونية، واستعادة السيطرة على مصر والشام والنجف، غير أن المنية وافته قبل تحقيق كامل طموحاته بالقضاء على كل الحركات الانفصالية وتوحيد الخلافة العباسية.

9- المقتدر بالله أبي الفضل جعفر 295 - 320 هـ. / 907 - 932 م.:

أدرك القادة من الترك والمتنفذين في الخلافة بعد وفاة المكنفي مدى الضرر الذي حاق بهم نتيجة وصول عدد من الخلفاء الأقوياء إلى سدة الخلافة، ومباشرتهم مهام أعمالهم بأنفسهم، والسعي إلى الحد من تزايد نفوذ العنصر التركي وغيره في تسيير شؤون الخلافة، الأمر الذي دفعهم إلى الاجتماع والتشاور فيما بينهم لاختيار من يرضون عنه لتولي أمر الخلافة، حيث اجتمع الرأي على مبايعة الأمير جعفر بن المعتضد، الصبي ذي الثلاثة عشر ربيعاً ليكون خليفة للمسلمين تحت لقب المقتدر، الذي انشغل باللعب واللهو، تاركاً زمام إدارة شؤون الخلافة لرجال الحاشية ونساء القصر، الذين ذهبوا بما في الخزائن من أموال وهدايا، وتزايد نفوذ الأتراك في إدارة شؤون الدولة، تضاربت مصالحهم مما أدى إلى انقسامهم فيما بينهم بين مؤيد للخليفة المقتدر أو الأمير ابن المعتز أو غيره طبقاً لمصالحهم، الأمر الذي نتج عنه عزل المقتدر ومبايعة أخيه القاهر بالله.

أما على صعيد السياسة المالية للخليفة المقتدر خلال فترة خلافته التي استمرت خمسة وعشرين عاماً، والتي أصدر فيها مجموعة من الدينار والدرهم، التي أنت متوافقة في نقوشها مع الشكل العام للسكة العباسية، ومتباينة من حيث تاريخ الإصدار ونمط المآثورات الكتابية، والتي تتضح بشكل خاص في مآثورات الدينار الصادر عن مدينة السلام في العام 298 هـ. (وزن 4.21 غ.، وقطر 24 ملم.)، وكذلك الدرهم الصادر عن دار الضرب بفلسطين عام 296 هـ. (وزن 2.80 غ.، قطر 24 ملم.)⁶²، اللذين حملا بالنقش الكتابي المضمن اسم الخليفة

62- توالت الإصدارات الفضية للخليفة المقتدر والتي شابهت في مآثوراتها وعباراتها مع الإصدارات الذهبية، من حيث حملها اسم الخليفة ووكي عهده؛ منها الدرهم الصادر في العام 300 هـ. على وزن 30.04 غ.، وقطر 27 مم؛ والدرهم الصادر بالكوفة في العام 304 هـ. على نفس الوزن والقياس.

المقتدر واسم ابنه وولي عهده الملقب أبو العباس، الذي لم يكن قد تجاوز الثانية من العمر⁶³، هذا إلى جانب النقوش الدينية التقليدية الموزعة على وجهي الدرهم الذي حمل في مركز وجهه نقش "الله - محمد - رسول - الله - المقتدر بالله"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"؛ في حين خصص الظهر لنقش عبارة "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له - أبو العباس بن - أمير المؤمنين"، المؤطرة بنقش "بسم الله ضرب هذا الدينار في بمدينة السلام سنة ثمان وتسعين ومائتين".

كما توالى إصدارات الخليفة المقتدر بالله من الدراهم الدمشقية، وبشكل متصل منذ توليه زمام الخلافة، وحتى العام 315 هـ، وبشكل منقطع حتى نهاية حكمه في العام 320 هـ، مع محافظتها على نمط وتوزيع النقوش والعبارات الكتابية أمكنته السابقة، بعد تعديل النقش الكتابي المتضمن اسم وزيره الحسين بن القاسم الملقب بعميد الدولة، والتي تتضح على إصداراته الدمشقية للعامين 303 و 308 هـ؛ كما أصدر المقتدر نمط جديد من الدراهم عرفت باسم دراهم الصلة والدعمية، منها الدرهم الفضي المحفوظ بمتحف برلين، الذي حمل في مركز وجهه نقشاً تصويرياً يمثل الخليفة المقتدر بثيابه المزركشة، جالساً على إحدى الطرائف بوضعية تصالب القدمين، وقد وضع يده اليسرى على خصره ورفع باليمين كأس الشراب، ويحف بالنقش المركزي وفي الثلث العلوي منه إلى يمين الرأس كلمة "المقتدر"، وإلى يساره "بالله"، كما طوقت الصورة والكتابة بإطار ناقر، ثلثه حافة خارجية ذات زخارف نباتية متداخلة، في حين حمل مركز الظهر نقش تصويري آخر للخليفة الجالس على طريفة بوضعية تصالب القدمين وهو يعزف على العود، وإلى يساره نقش لسعفه نخيل أو مروحة؛ محاطين بإطار ناقر وحواف ذات زخارف نباتية متداخلة.

63: ولد للخليفة المعتمد في العام 297 هـ، أحد الأبناء، الذي لقبه بأبي العباس، وأمر أن يكتب اسمه على الأعلام، الترس، وأن يضرب على الدنانير والدراهم.

هذا ويحتفظ المتحف العراقي بأحد دراهم الصلة الفضية، حمل على وجهه نقش لفارس يمثل "ال خليفة ؟" بلباس الحرب وهو يمتطي فرسه، وقد نقش على جانبي الرأس كلمتي (الله ... جعفر)، في حين حمل الوجه الآخر للدرهم نقش لرأس ثور وجسم حصان، وقد نقش في أعلاه اسم "المقتدر بالله".



10- القاهرة بالله أبو منصور محمد 320 - 322 هـ / 932 - 934 م.:

تولى الخلافة بعد أخيه المقتدر، ولم يكن أفضل حالاً منه، من حيث قسوته وقبح سيرته وإدمانه الخمر، وكثرة تلونه وسفكه الدماء، بحيث لم تمض سنة على خلافته حتى شغب الجند عليه، واتفق بعضهم على خلعه، غير أن القاهرة بالله الذي كشف المؤامرة، عمد إلى مبادرتهم والتخلص منهم، وبعد أن استقرت الأحوال، أعطى الجند أرزاقهم وقبض على زمام الأمور بحزم، بيد أن المؤامرات ضده لم تنته، بسبب خشية القادة من الترك أن يبطش بهم، مما دفعهم إلى القبض عليه وسمل عينييه قبل زجه في السجن، الذي ترك فيه حتى وفاته في العام 339 هـ / 950 م.، في فترة خلافة الطائع لله؛ وهنا تجدر الإشارة إلى عدم إجراء أي تعديلات تذكر على المسكوكات الصادرة في عهد الخليفة القاهرة بالله سوى إضافته للقبه الجديد وهو "المنتقم من أعداء دين الله"، الذي نقشه إلى جانب اسمه ولقبه على سكته الصادرة في العام 321 هـ.

- ظهور منصب إمرة الأمراء 322-334 هـ / 932-945 م :-

اعتلى سدة الخلافة العباسية خلال هذا العصر ثلاثة من الخلفاء العباسيين وهم الراضي بالله، المتقي لله، والمستكفي بالله، الذي تميز عهدهم وبفقدان الخلفاء العباسيين لكل سلطاتهم المدنية والدينية بما فيها الخطبة والسكة، التي شوركوا فيها من قبل أمير الأمراء، الذي أضحى نقش اسمه إلى جانب اسم الخليفة على السكة، إن لم يكن قبله، كذلك مقاسمته الخليفة في الدعاء له على المنابر،

ويكمن السبب الرئيسي في ظهور منصب أمير الأمراء إلى الوضع المتردي الذي ساد الخلافة إثر قيام القادة من الترك بعزل الخليفة الفاهر بالله، ومبايعة الراضي بالله أبو العباس أحمد بن المقتدر (322 - 329 هـ / 932-937 م)، بعد تجريه من صلاحياته وسلطاته، وتأجج نار الفتنة فيما بين الأمراء والوزراء من الترك نتيجة تضارب مصالحهم الشخصية، ومن ثم الفشل الذريع في إصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور نتيجة تزايد نفوذ القادة من الترك نتيجة عدم وجود من يضبط تصرفاتهم، الأمر الذي دفع بالخليفة الراضي إلى البحث عن شخصية قوية من الأمراء الأتراك يمكنه الاعتماد عليه في إعادة تنظيم شؤون الخلافة وفرض نفوذه على القادة الأتراك؛ حيث وجد ضالته في محمد ابن رائق الذي كان يلى أعمال واسط والبصرة، حيث استقدمه إليه ومنحه لقب أمير الأمراء، وأوكل إليه منصب الوزارة وقيادة الجيش (324 هـ / 935 م)، وطلب منه إعادة تنظيم أسور الدولة؛ حيث أخذ نفوذ ابن رائق بالتنامي إلى حد التفرد بزمام الأمور والسلطة، على حساب الخليفة الراضي، الذي أجبر على السماح بذكر اسم بن رائق في الخطبة والدعاء والسكة بعد ذكر اسم الخليفة الراضي⁶⁴؛ ومن ثم

64- بلغ تدهور وضع الخلافة السياسي والاقتصادي وكذلك ضاع هيبة الخليفة، التي أصبحت سلطته اسمية، إلى الحد الذي مكن أمير الأمراء ابن رائق في العام 326 هـ، من وضع يده على كافة ممتلكات الخليفة الراضي من الآنية الفضة والذهبية، لقاء الديون المترتبة له بذمة الخليفة؛ وذلك بعد كف يده عن التدخل أو التصرف بشؤون

تتامي دور ابن رائق ليصبح صاحب اليد الطولى في إدارة شؤون الخلافة وإصدار القرارات، وجباية الأموال، بعد تجريد الخليفة من كافة مظاهر السطة، التي لم يبق له منها سوى مهر الأوامر والقرارات والمراسيم التي يصدرها ابن رائق بخاتم الخلافة لإكسابها الصبغة الشرعية؛ الأمر الذي جعل من هذا المنصب الذي أوجده الخليفة الراضي للحد من تسلط القادة الترك وضبط أمور الدولة، مصدر قلق وفوضى للأوضاع السياسية والإدارية نتيجة التنافس الشديد الذي نشب بين الأمراء للوصول إلى هذا المنصب.

ومن ثم استغلال حكام الولايات والأقاليم للفوضى الناشئة في مقر الخلافة لإعلان استقلالهم وتفردهم في شؤون ولاياتهم⁶⁵، بحيث لم يبق للخليفة العباسي سوى السلطة الاسمية في بغداد وأعمالها، على تمكن ابن رائق من تولي زمام شؤون الحل والربط وإدارة شؤون الحكم والسلطة والقرار، الأمر الذي شجع على نمو بذور التنافس على ذلك المنصب الحساس فيما بين الأمراء، الذين أخذوا يتسابقون للوصول إليه، والذي بدأ بتتامي النزاع بين بحكم التركي وسيد ابن رائق، وتمكن بحكم من دخول بغداد عنوة في العام 327 هـ، والسيطرة على زمام الأمور فيها، ومن ثم محاولة ابن رائق استعادة منصبه، الأمر الذي أوقع البلاد في فوضى عارمة، دفعت بالخليفة الراضي إلى التدخل لحل الخلاف بينهما، من خلال الاتفاق على توليه ابن رائق ولاية الشام، وبقاء الأمير بحكم في

وموارد بيت مال المسلمين، وفرض له عطاء يسيراً، ثم يكن تكفي الخليفة في تسديد نفقات بيته أو دفع أرواق حرسه وخدمه الخاص.

65- قسمت أملاك الخلافة العباسية في فترة أمرة الأمراء بين القادة والحكام، حيث كانت البصرة في يد ابن رائق، واستقل البربردي بإقليم خوزستان والأهواز، ووقعت فارس تحت نفوذ وسلطة عماد الدولة بن بويه، وكerman في يد أبي علي محمد بن الناس، والري والجيل وأصبهان في يد ركن الدولة ابن بويه، في حين حكمت الموصل وديار بكر وريغة من قبل بني حمدان، ومصر والشام في يد محمد بن طمع، والمغرب وأفريقية بيد أبي القاسم القائم بأمر الله المهدي العلوي، والأندلس في يد عبد الرحمن بن محمد المنقب بالناصر الأموي، وخراسان وما وراء النهر في يد نصر بن أحمد الساماني، وطبرستان وخرجات في يد الديلم، والبحرين واليمامة في يد أبي طاهر القرمطي.

بغداد، واحتفاظه بمنصب أمير الأمراء⁶⁶؛ وسيطرة كلا منهما على ما تحت يده متفرداً بتسيير أمور ما نصب عليه بعد حجب الخليفة عن ممارسة شؤون الحكم، غير أنه وعلى الرغم سيطرة الأمراء على مقاليد الخلافة وإضافة اسمائهم على المسكوكات الصادرة في مناطق نفوذهم خلال تلك الفترة، غير أننا لم نتمكن من العثور على أي من الإصدارات الفضية التي حملت اسم أمير الأمراء إلى جانب اسم الخليفة الراضي، في حين تم العثور على العيد من الإصدارات الفضية المنقوشة باسم الخليفة الراضي لوحده أو مع ولي عهده الأمير أبي الفضل⁶⁷، حيث حملت في مركز الوجه النقش الكتابي المتضمن عبارات التوحيد " لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بالطوق الكتابي المتضمن عبارات البسملة والتأريخ "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة ... سنة..."، في حين احتل مركز الوجه الثاني النقش لكتابي المتضمن عبارات "الله - محمد- رسول الله - الراضي بالله"، المؤطرة بالآية الكريمة "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"؛ هذا إلى جانب الإصدارات من الدراهم الفضية المضروبة وفق النمط السابق والمنقوشة باسم ولي العهد أبي الفضل في أسفل النصف " لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له - أبو الفضل بن - أمير المؤمنين"، والتي بقيت قيد التداول حتى وفاة الخليفة الراضي بالله (329 هـ. / 940 م.)، ومبايعة الأمراء المتقي إبراهيم بن المقتدر، الذي اعتلى سدة الخلافة من العام (329 - 333 هـ. / 940 - 944 م.) في نفس العام الذي تولى فيها بحكم التركي منصب إمرة الأمراء، ومن ثم قيام الخليفة المتقي بإصدار دراهمه الفضية التي نقش عليها اسم ولي عهده أبو منصور إلى جانب اسمه، كما

66 - احتفظ بن بحكم بمنصب أمير الأمراء حتى وفاة الخليفة الراضي بالله في العام 329 هـ. / 962 م.

67 - من هذه الإصدارات الدرهم المضروب في البصرة عام 322 هـ. (وزن 3.400 غ، وقطر 26 مم)، درهم مدينة السلام الصادر في العام 322 هـ (وزن 3.570 غ، وقطر 27 مم)، درهم الكوفة الصادر في العام 322 هـ (وزن 4.500 غ، وقطر 27 مم)، وكذلك إصدارات دار الضرب في الأهواز ورأس العين.

قام أمير الأمراء بإصدار دراهم جديدة عن دار الضرب بواسطة (329 و 332 هـ)، نقشت بعبارة: أمير الأمراء أبو الحسن بجكم مولى أمير المؤمنين، الموضحة على وجه الدرهم في المكان الذي كان يحتله نقش اسم ولي العهد أبو منصور بالنسبة للدرهم الصادرة عن دار الضرب في مقر الخلافة ببغداد؛ والتي بقيت قيد التداول حتى اغتياله من قبل بعض القادة من الأكراد في خلافة المتقي، الذي أمر بتعيين الأمير كورنكين الديلمي أميراً للأمراء بسبب شغور المنصب، غير أن فترة إمارته لم تطل، نتيجة تمكن ابن رائق من دخول بغداد وخلق كورنكين والسيطرة على المنصب من جديد، والذي بقي فيه حتى العام 330 هـ، حين تمكن أبو عبد الله البريدي من دول بغداد ونهبها، والسيطرة على زمام الأمور فيها بعد فرار الخليفة المتقي وأمير الأمراء بن رائق إلى الموصل ومن ثم تكريت، الخاضعتين لنفوذ الحسن بن عبد الله بن حمدان وأخيه أبا الحسين علي بن عبد الله؛ الذي أمرا بقتل بن رائق بتهمة تأمره على الخليفة، ومن ثم العمل على تشكيل حملة عسكرية بقيادتهم والتوجه إلى بغداد لاستردادها من يد البريدي، حيث تمكنت قواتهم من فرض نفوذها على بغداد وإعادة الخليفة المتقي إلى عاصمة ملكه، حيث توج عودته بإسناده منصب إمرة الأمراء إلى الحسن الذي منحه لقب ناصر الدولة الحمداني وأخيه الحسين الذي منحه لقب سيف الدولة الحمداني، الذين فرضوا سيطرتهم على زمام الأمور في الخلافة، وأخذوا بالاستئثار بمظاهر الحكم دون الخليفة العباسي، وضرب العديد من الدراهم الفضية الصادرة عن دار الضرب في نصيبين، واسط ودار السلام، التي حملت النقش المتضمن اسميهما ولقبيهما إلى جانب اسم الخليفة العباسي المتقي⁶⁸، الذي

68- الدرهم الصادر عن دار الضرب في نصيبين في العام 330 هـ، (وزن 4.880 غ، قطر 24 مم)، وكذلك درهم صادر في العام 331 هـ (وزن 4.200 غ، قطر 24 مم)، وكذلك الدرهم الصادر عن دار الضرب بمدينة السلام (بغداد) بنفس العام (وزن 3.500 غ، قطر 24 مم)، والذي شابه في نوره نقوشه الكتابية مع الأنماط السابقة على مكان وتاريخ الإصدار.

حمل في مركز الوجه نقش لعبارة التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له - أبو منصور بن - أمير المؤمنين - سيف الدولة - أبو الحسن - الله"، المؤطرة بالآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، في حين خصص مركز الظهر للنقش الكتابي المتضمن "محمد رسول الله - صلى الله عليه - المتقي الله - ناصر الدولة - أبو محمد"، المؤطرة بطوقين كتابيين متتاليين حمل الأول نقشاً الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"، في حين خصص الطوق الثاني الخارجي لنقش عبارات البسملة والتأريخ "بسم الله ضرب هذا الدرهم بواسطة سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة".

غير أنه وعلى الرغم من المكانة والنفوذ والسلطة التي وصل إليها بنو حمدان خلال فترة إقامتهم ببغداد، ونتيجة عدم قدرتهما على الدخول في مجال الصراع الخفي بين المتنافسين على منصب إمرة الأمراء، فقد قررا هجر بغداد والعودة إلى الموصل قاعدة نفوذهما، تاركين منصب إمرة الأمراء شاغراً، مما اضطر الخليفة المتقي وأمام خشيته من معاودة البريدي هجومه على بغداد، إلى الاستجداء بالأمير توزون وتمكينه من دخول عاصمة الخلافة في العام 331 هـ/ 942 م، ونقريه منه ومن وتكليفه بمنصب إمرة الأمراء، غير أن توزون ما لبث أن أخذ بالسعي للاستئثار بمظاهر الحكم والتضييق على الخليفة وتجريده من سلطاته، وفشل الخليفة المتقي بالحد من تنامي نفوذ توزون والقادة العسكريين، الأمر الذي اضطره إلى الفرار من بغداد للمرة الثانية واللجوء إلى بني حمدان في نصيبين، حاملاً معه شارات الحكم والخلافة، الأمر الذي أفقد توزن الشرعية في خلع المتقي وتولية البديل، مما دفعه إلى التدبير والتحايل لاستعادة شارات الحكم والخلافة من خلال مراسلته الخليفة المتقي الذي كان يقيم في الرقة، محاولاً إقناعه بالعودة إلى بغداد بحجة مصالحته وإعادة الأمر إليه، الأمر الذي وجد أنذا

صاغية من قبل الخليفة المتقي الذي وقع في الفخ الذي نصب له من قبل توزون الذي استغل استياء الخليفة من الضغوط التي كان يمارسها عليه الحمدانيون في الرقة، للتعجيل في عودته إلى بغداد، التي وصلها في العام 333 هـ، حيث قبض عليه توزون وسجنه بعد تجريبه من شارات الحكم (البردة والخاتم)، ومبايعته المستنكفي بالله عبد المهيم بن المكتفي بالله للخلافة (333 - 334 هـ). مسيطراً من خلاله على زمام الحكم والسلطة التي بقي يمارسها بشكل مطلق حتى وفاته في العام 334 هـ. / 945 م.، حيث تولى مكانه في منصبه كاتبه بن شيرزاد، الذي لم يكن أحسن حالاً من سيده، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في بغداد نتيجة سياسته المالية القائمة على مصادرة الأموال وفرض الضرائب الباهظة على السكان والمهين والحرف، بغية الزيادة في أرزاق الجند من الأتراك والديلم دون غيرهم، وتدمير بعض القادة من تروذي الأوضاع وسوء أحوالهم نتيجة استئثار فئات محددة بمظاهر السلطة والنفوذ والمغانم، الأمر الذي دفعهم إلى مراسلة أحمد بن بويه طالبين منه القدوم إلى بغداد للقبض على زمام الأمور فيها، ميسرين له أمر دخولها الذي تم في العام 334 هـ. / 946 م.، ومقابلته للخليفة العباسي الذي قربته منه وخلع عليه لقب معز الدولة، ومنحه منصب إمرة الأمراء، منهياً بذلك عصر نفوذ القادة الترك، فاتحاً المجال لعصر السيطرة البويهية على زمام أمور في الخلافة العباسية.

ج- عصر النفوذ البويعي 334 - 447 هـ. / 946 - 1055 م.:

لم يتسن للعرب الفاتحين إثر التوسع شرقاً التوغل في منطقة شمال الهضبة الإيرانية التي كان يقطنها شعب الديلم، الذي تميز بقسوته وحب القتال والاستقلال، الأمر الذي لم يتيح للعرب الفاتحين نشر الإسلام بينهم بقوة السلاح، وإنما تم نشر الإسلام بينهم من خلال التغلغل السلمي في المنطقة، وبهذا فقد كانوا

آخر شعوب المنطقة التي اعتنقت الإسلام ، وأول من أعادوا تأكيد شخصيتهم الذاتية ضمن إطار هذا الدين سياسياً وذلك من خلال ظهور أسر حاكمة مستقلة عقائدياً تبنت المذاهب غير السنية؛ كما وجد العديد من أفراد البيت العلوي الفاربيين من ملاحقة العباسيين لهم خلال الحقبة الأخيرة من القرن الثامن الميلادي، ملجأً وملاذاً لهم في بلاد الديلم المستقلة ذاتياً، والتي أصبحت مأوى ومركزاً لنشاطهم، نتيجة سعي حكام الديلم للحفاظ على استقلاليتهم ورفضهم الخضوع لسلطة الخلافة العباسية في بغداد أو غيرها، وسعوا لتوسيع رقعة نفوذهم مستغلين تداعي الوضع في قاعدة الخلافة الأمر الذي مكّنهم مع بدايات القرن العاشر الميلادي من بسط نفوذهم على إيران والعراق، لاسيما في عهد البويهيين⁶⁹، حيث تمكن أحمد بن بويه حاكم الأهواز من بسط نفوذه على العراق، مستفيداً من الوضع السياسي والاقتصادي المتدهور لخلافة العباسية لاسيما في ظل إخفاق نظام إمرة الأمراء لإنهاء الصراع الناشب بين الأتراك والوزراء والخليفة، والذي تأجج سعيه بعد وفاة توزون أمير الأمراء، وتولي بن شيرزاد بدلاً عنه، ومن ثم سعيه لكسب ود القادة والجند الأتراك من خلال مضاعفة أعطياتهم ورواتبهم دون سواهم، الأمر الذي أوقع الخزينة المركزية بعجز مالي كبير، حاول تغطيته من خلال فرض الضرائب الباهظة على التجار والحرفيين، الذين توقفت أعمالهم وهجروا أسواق بغداد نتيجة عجزهم عن تسديد الالتزامات الضريبية الجديدة المفروضة لصالح الخزينة، الأمر الذي دفع بالقادة والأمراء من غير الترك على

69- تنسب الأسرة البويهية إلى بويه، الذي كان يعمل ضابطاً على شواطئ بحر قزوين، وكان له من الأولاد ثلاثة هم عثم والحسن وأحمد، الذين دخلوا في خدمة مرداويج بن زيار مؤسس الدولة الزيرية في خراسان (315 هـ/ 927 م)، وظهروا كفاءة ومقدرة في تسيير أمور الدولة، الأمر الذي سهل لهم عملية الارتقاء في مناصبهم، إلى الحد الذي دفع بمرداويج بن زيار إلى تولية علي بن بويه أمور بلاد الكرخ؛ غير أن مقتل مرداويج في العام 323 هـ/ 934 م، قد فصح المجال لابناء بويه في السيطرة على زمام الأمور في الدولة الزيرية، حيث سيطر الحسن بن بويه على أصفهان والري وهمدان، وتمكن علي بن بويه من بسط نفوذه على الكرمات، في حين خضعت الأهواز لسلطة ونفوذ أحمد بن بويه.

الاستشهاد بأحمد بن بويه في الأهواز، وتمكينه من دخول بغداد، حيث استقبله الخليفة المستكفي، وقبل البيعة منه، وخلع عليه لقب معز الدولة، وعلى أخويه علي لقب عماد الدولة والحسن لقب ركن الدولة، كما أمر بضرب ألقابهم وكناهم على السكة.

بدأ تزايد نفوذ البويهيين وتدخلهم في شؤون الحكم والخلافة منذ اعتلاء الخليفة العباسي المستكفي بالله أبي القاسم عبد الله بن المستكفي لسدة الخلافة في العام 333-334 هـ. / 944 - 945 م، الذي عمل خلال فترة اعتلائه لسدة الخلافة على ضرب ثلاثة أنماط من الدنانير والدراهم الصادرة عن دار السكة والضرب بمدينة دار السلام، وفق نمط والشكل النظامي للسكة العباسية:

- الأولى: وهي الصادرة قبل وفاة توزون في شهر محرم من العام 334 هـ، التي نقش عليها اسم الخليفة المستكفي وولي عهده أبي الحسن محمد إلى جانب اسم أمير الأمراء توزون الملقب (المظهر أبو الوفاء).

- الثانية: وهي الصادرة في الفترة الواقعة ما بين 24 محرم و 19 جمادى الأولى، والتي نقش عليها اسم المستكفي بالله وابنه أبي الحسن محمد.

- الثالثة: وهي الصادرة في مدينة بغداد بعد دخول أحمد بن بويه إليها، واجتماعه بالخليفة الذي ولاه إمرة الأمراء، وخلع عليه لقب معز الدولة، وعلى أخيه علي لقب عماد الدولة وعلي الحسن لقب ركن الدولة، وأمر بضرب ألقابهم وكناهم على السكة.

رأى معز الدولة أحمد بن بويه بعدما أصبح سيّداً جديداً لبغداد، أن يقوم بتصفية النظام القديم بكل عناصره بدءاً بالخليفة المستكفي؛ الذي أمر بعزله عن منصبه بعد دخوله بغداد بخمسة أسابيع، ومن ثم أهانته وسجنه قبل أن يأمر بقتله ويعزل استلابه واستئثاره بالسلطة والنفوذ لنفسه.

غير أنه وعلى الرغم من استيلاء معز الدولة أحمد بن بويه الشيعي المذهب على شؤون الخلافة، وتمكنه بعد قتله الخليفة المستكفي من تعيين خليفة شيعي لإعتلاء سدة الخلافة والعرش، أو الاعتراف بالخليفة الفاطمي الذي كانت خلافته آنذاك قائمة في أفريقية، وتتطلع نحو المشرق للسيطرة عليه؛ وإدراكه أنه وفي حال تعيينه لخليفة علوي أو اعترافه بالخلافة الشيعية، إنما يعني الاعتراف بتبعيته لسلطة أعلى منه والخضوع لأوامرها، وهذا ما كان يرفض القبول به؛ لذلك فقد عمد إلى إجلاس المطيع لله أبي الفضل بن المقتدر بالله العباسي على سدة الخلافة (334 - 363 هـ / 945 - 970 م)، بعد تجريده من كافة صلاحياته السياسية، العسكرية، والمالية، ومنعه من التدخل أو البت بأي أمر من أمور الدولة مهما صغر شأنه؛ وبذلك تحول الخليفة العباسي إلى رمز وواجهة تحمي شرعية تسلط معز الدولة أحمد بن بويه على أمور الدولة، وتحول الخليفة العباسي المطيع إلى موظف تابع لمشيئة معز الدولة، الذي فرض له ولموظفيه جارية يومية قدرها ألفا درهم.

كما قام معز الدولة قبيل وفاته التي كانت في العام 356 هـ / 966 م، بتعيين ابنه عز الدولة باختيار لخلافته في منصبه، غير أن عز الدولة لم يحسن إحكام قبضته على زمام الأمور في الخلافة العباسية، نظراً لانشغاله بحياة القصور واللهو ومعاشرة النساء، وتقريبه للعناصر التركية التي أخذ نفوذها يتزايد في الجيش والإدارة، ولاسيما إثر تنحيته لعدد كبير من الضباط الديالمة عن مراكز القيادة الهامة في الجيش، الأمر الذي أدى إلى نشوب الصراع فيما بين العنصرين الديلمي والتركي، وتدهورت الأوضاع في بغداد نتيجة محاولة الضباط من الأتراك الاستئثار بالسلطة إلى الحد الذي كاد فيه عز الدولة يفقد سيطرته الفعلية على زمام السلطة، الأمر الذي دفع بابن عمه عضد الدولة إلى التوجه رأس جيشه ودخول بغداد في العام 367 هـ / 977 م، ومن ثم إعادته الأمور

إلى نصابها واستخلاص زمام الإدارة والحكم لنفسه، وإصدار أوامره لخطباء بغداد بذكر اسمه على المنابر، معلناً بذلك مشاركته الخليفة العباسي في كل مظاهر النفوذ والسلطة، عدا لقب الخلافة، ومن ثم إحكام قبضته على كافة الأصقاع الخاضعة للخلافة العباسية، التي بقيت تحت سلطانه ونفوذه حتى وفاته في العام 372 هـ / 983 م.

أخذت بوادر الضعف والانحطاط تدب في أرجاء الدولة البويهية إثر وفاة عضد الدولة، وذلك نتيجة للصراع الذي نشب بين الأمراء البويهيين الطامحين لتولي زمام الأمور، وانشغالهم في صراعاتهم المحلية التي هدفت إلى تأمين مصالحهم، مما أفقد السلطة المركزية قدرتها على ضبط الأمور في كل أصقاع الدولة البويهية، الأمر الذي شجع بعض الزعامات المحلية في منطقة أعالي بلاد الرافدين، على استغلال الظروف المحيطة، وإعلان استقلالهم بمناطق حكمهم وسلطانهم عن التبعية للسلطة المركزية في بغداد، الأمر الذي أسفر عن تقسيم أملاك الدولة البويهية إلى خمس ممالك مستقلة في كل من العراق، البصرة، الأهواز وفارس وكرمان، الري، وجرجان.

توالى على سدة الخلافة العباسية خلال العصر البويهي خمسة من الخلفاء العباسيين هم: المستكفي، المطيع، الطائع، القادر وأخيراً القائم، الذين كانوا قد جربوا من كافة مظاهر السلطة والحكم عدى ألقابهم، وتعرضوا لكافة ضروب الذل والاحتقار والعزل على يد المتنفذين من الأمراء البويهيين، الذين كانوا ينظرون إلى الخلفاء العباسيين على أنهم مغتصبين للخلافة دون وجه حق، ويتوجب خلعهم عنها، لولا بعض الظروف السياسية المحيطة، والمكانة الدينية التي كان يحظى بها الخليفة العباسي لدى العراقيين، الأمر الذي أجبر البويهيين إلى المحافظة على الشخصية الاسمية للخليفة العباسي، وإظهار الطاعة والولاء

له أمام العامة وفي المناسبات الدينية والخاصة فقط على أنه الحاكم الفعلي والأمر الناهي في شؤون الخلافة، وذلك على النقيض من واقع الحال، حيث كان الأمراء البويهيين هم أصحاب الحل والربط فيها، حيث كانوا يقومون بالإشراف على كافة شؤون الخلافة، وإصدار القرارات والخطط والأوامر والمشاريع المسيرة لشؤونها، وبما يتلاءم مع مصالحهم الخاصة، ومن يوعزون للخليفة العباسي للعمل على مهرها بخاتمته، وذلك حرصاً منهم على تأكيد شرعيته تلك القرارات والأوامر، دون أن يكون للخليفة أي حق في إبداء الرأي فيها أو الاعتراض عليها.

أما على الصعيد السياسي المالية للخلافة العباسية خلال عصر النفوذ البويهي، فقد عمل أصحاب الأمر من بني بويه بعد استئثارهم بالسلطة والنفوذ دون الخليفة العباسي، إلى إصدار المسكوكات الفضية الخاصة بهم، المميزة بمآثوراتها الكتابية المنقوشة بأسمائهم وألقابهم، التي احتلت مركزي وجه النقد، في حين تراجع النقش الذي كان يحمل اسم الخليفة العباسي الحاكم ولقبه، ليحتل المكانة الثانوية والهامشية، ضمن مجمل الكتابات الفرعية المنقوشة على الطوق الخارجي للمسكوكة؛ هذا ما تؤكد مجمل المآثورات الكتابية المنقوشة على وجهي الدرهم الفضي، الصادر عن دار الضرب بمدينة أركان في العام 336 هـ، خلال فترة حكم الخليفة الطائع لله العباسي، الذي تراجع ذكر اسمه عن نقش مركز الوجه في الدرهم، ليتم إدراجه ضمن مجمل النقوش الكتابية الموزعة على الطوق الخارجي، في حين خصص مركزي وجه الدرهم لذكر النقش الكتابي المتضمن مأثورة التوحيد ومن ثم نقش أسماء وألقاب الأميرين البويهيين ركن الدولة أبي علي بويه وعضد الدولة أبي شجاع بويه، المنقوشين على الوجه الأول للدرهم، الذي حمل في مركزه عبارات التوحيد "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له - ركن الدولة أبو علي بويه، المؤطرة بطوقين كتابيين، حمل الأول منها النقش

المتضمن مكان وتاريخ الإصدار. المنفذ بطريقة متداخلة أضحي من الصعب معها فك رموز الكتابة المنقوشة، والتي يتضح من سياقها العام أنها قد حملت عبارات "بسم الله ضرب هذا الدرهم في أرخان سنة ست وثلاثين وثلاثمائة"، في حين خصص الطوق الثاني الخارجي لبعض النقوش الكتابية الغير واضحة، والتي يتضح من سياقها أنها حملت اسم الخليفة العباسي الطائع لله وألقابه.

أما وجه الآخر للدرهم فقد خصص مركزه للنقش الكتابي المتضمن عبارات "الله - محمد - رسول الله - مداح الملة - وعضد الدولة (أبو شجاع)..."، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

كما أصدر الأمير البويهري رامهرمز المرزبان بن عضد الدولة الذي تولى الإمارة بعد أبيه في العام 370 هـ، درهماً جديداً صادراً طبقاً لنسخته السابقة، بعد إضافته للقبه إلى جانب لقب والده، حيث حمل مركز الوجه عبارات التوحيد "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له - عضد الدولة - مداح الملة (تاج الملة؟)" - أبو شجاع علي...، المؤطرة بطوق كتابي غير مقروء، في حين نقش على مركز الظهر عبارة "الله - محمد رسول الله - الطائع لله - مداح الملة - وعضد الدولة..."، المؤطرة بطوق كتابي غير واضح المعالم.

ومهما يكن من أمر فقد تميز عصر الضعف العباسي الذي عثر الخليفة الطائع لله من آخر الخلفاء العباسيين الذين حكموا فيه، والذي سيطر فيه على زمام الأمور القادة والأمراء من غير العرب وبسطوا سلطانهم، ونفوذهم إلى الحد الذي أخذت تحتل فيه نقوش اسمائهم مركز الإصدارات النقدية، وتحول نقش اسم الخليفة العباسي ليذرج في الهامش الخارجي للإصدار النقدي، الأمر الذي يشير إلى تراجع مكانته إلى حد التنحية، بحيث أضحت الغاية المرجوة من وجوده، هو إسباغ الشرعية على قرارات ورغبات وأوامر القادة والأمراء من غير العرب؛

الأمر الذي أدى إلى استياء بعض الوزراء الذين فقدوا سلطاتهم، وهذا ما دفع بالوزير ابن المسلمة، إلى الاستجداء بالسلاجقة السنة، لطلب العون والدعم للحد من تسلط الأمراء البويهيين.

د- عصر النفوذ السلجوقي 447-590 هـ. / 1055 - 1195 م.:

ينتسب السلاجقة إلى مجموعة القبائل البدوية التركية المعروفة باسم الغز أو التركمان، التي كانت تقيم في منطقة السهوب الواقعة فيما وراء نهر جيحون، والذين تمكنوا في نهاية القرن الخامس الهجري من تأسيس دولتهم، ومن ثم التوسع وبسط نفوذهم على بلاد فارس في العام (431 هـ. / 1039 م.)، ومن الزحف نحو بغداد ودخلوها في العام (447 هـ. / 1055 م.)، وذلك إثر قيام الوزير ابن المسلمة بطلب النجدة من طغرل بك السلجوقي لتخليص بغداد والخلافة العباسية من تسلط الأمراء البويهيين؛ حيث تمكن طغرل بك من دخول المدينة دون مقاومة تذكر، نتيجة تهيئة الظروف من قبل الوزير ابن المسلمة، حيث تم إنهاء نفوذ الدولة البويهية الشيعية، وتأسيس الدولة السلجوقية السنية، ومن ثم العمل على إحياء الخلافة العباسية التي قويت بوجودهم، وذلك بالرغم من محاولة السلاجقة فرض نفوذهم على الخليفة والحد من صلاحياته؛ حيث عمل طغرل بك إلى رفع مكانته في الدولة بعد تخليصه الخلافة العباسية من تسلط الأسرة البويهية، وذلك من خلال إجباره الخليفة العباسي القائم بأمر الله، على منحه لقب المسلطان⁷⁰، كما حاول توطيد علاقاته بالخلافة العباسية من خلال إجبار الخليفة العباسي أن يزوجه والذي تم تحت الضغط والتهديد، غير أن طغرل بك لم ينعم بهذا الزواج، حيث توفي بعد ثلاثة أشهر (العام 455 هـ. / 1063 م.) دون أن يعقب ولداً يرثه في مركزه، الأمر يسر على ابن أخيه ألب أرسلان بن جفري بك تولي منصب السلطنة 455-465 هـ. / 1063-

70- طلب طغرل بك من الخليفة العباسي منحه لقب سلطان، وهو منصب أرفع وأعلى من منصب أمير الأمراء.

1072 م.، وسعيه إلى توسيع دائرة نفوذه لتشمل آسيا الصغرى وبلاد الشام، اللتين ضمّهما لنفوذه إثر انتصاره على البيزنطيين في معركة ملاذكرد، والتي بسرت للتركمانيين الانسحاب بحرية تامة في منطقة آسيا الصغرى وبلاد الشام؛ غير أن وفاة ألب أرسلان في العام (464 هـ / 1072 م.)، سهلت لابنه ملك شاه الوصول إلى منصب السلطنة، ومتابعته لسياسة والده العسكرية التوسعية العسكرية لتوطيد نفوذ السلاجقة في خراسان، العراق، آسيا الصغرى وبلاد الشام، لم تستمر في التنامي، حيث أخذت بالتراجع بعد وفاة ملك شاه في العام (485 هـ / 1092 م.)، حيث دب الصراع بين أبناء ملك شاه المتنازعين على السلطة والحكم، الأمر الذي نجم عنه إلى حسم النزاع في العام (489 هـ / 1096 م.)، بانقسام دولة السلاجقة إلى خمسة ممالك متنافسة هي: سلطنة فارس وعلى رأسها السلطان بركياروق، الذي كان له السيطرة على بغداد نفسها؛ مملكة خراسان وما وراء النهر وعلى رأسها سنجر؛ مملكة حلب وعلى رأسها رضوان بن تنش، مملكة دمشق وعلى رأسها دقاق بن تنش؛ وأخيراً سلطنة سلاجقة الروم وعلى رأسها قلع أرسلان بن سليمان بن قتلش، حيث سعى كل منهم للإيقاع بالآخر، الأمر الذي دفع بالقوى المحيطة إلى استغلال تفكك البيت السلجوقي والصراعات القائمة بين سلاطينه لإعلان استقلالهم عن دائرة النفوذ السلجوقي بما تحت أيديهم من إمارات وإقطاعات، والتي ابتدئها الخليفة العباسي في بغداد بتحرير نفسه من دائرة التبعية لنفوذهم؛ كما استقلت قبيلة بني مزيد العربية في منطقة الحلة على الضفة الغربية لنهر الفرات وأعلنت نفسها إمارة (بني مزيد) الشيعية، التي أخذت بالتوسع، وبسطت نفوذها وسيطرتها على منطقة هيت، الكوفة و واسط، وشكلت خطراً هدد الأتراك السلاجقة، وحال دون استمرار توسعهم وسيطرتهم التامة على العراق.

أما في بلاد الشام، فقد انحسرت قوى السلاجقة بشكل متسارع، نتيجة الصراع

الذي وقع على السلطة والنفوذ بين رضوان صاحب حلب، وأخيه دقاق صاحب دمشق، وسعى كل منهما إلى جمع الأنصار والأحلاف من حوله، حيث تحالف رضوان مع قبيلة كلاب العربية ومع صاحب مدينة مردوح سكما الأرمني، وتحالف دقاق مع الغازي الأرمني وصاحب إنطاكية، اللذان ما لبثا أن تحولوا إلى جانب رضوان، وجرت الاستعدادات لمهاجمة دمشق، غير أن ظهور الخطر الصليبي قد أجبرهم على فك الحلف وإنهاء النزاع بسبب اضطراب كل واحد منهم للعودة إلى إمارته للدفاع عنها وحمايتها من الخطر الصليبي.

أما على صعيد الإصدارات النقدية، فقد عمل كل من السلاطين السلاجقة على تأكيد شرعية حكمه في مملكته، من خلال تنويع هذه الفترة بإصداره النقدي الخاص الذي يعلن من خلاله، السلطان الأكبر والوريث الشرعي لملك شاه، مع التأكيد على نقش اسم الخليفة العباس لإكساب حكمهم الصفة الشرعية، الأمر الذي يبدو ومن خلال ما تعكسه الإصدارات النقدية لتلك الفترة، على أن الخليفة العباسي قد أجبر على الاعتراف بأكثر من سلطان سلجوقي بوقت واحد.

1- سلاجقة بلاد فارس والعراق 429-552 هـ. / 1037-1157 م:

اتخذت هذه السلطنة من مدينة أصفهان عاصمة لها، وتوالى على سلطنتها سبعة من السلاطين السلاجقة الكبار برز منهم:

1- ركن الدين أبو طالب طغرل بك 429-455 هـ. / 1037-1063 م:

وهو أول سلاطين السلاجقة، الذي تمكن من تأسيس سلطنة قوية تمكنت من فرض نفوذها وهيمنتها في المنطقة، وقام بإصدار عدد كبير من الدينار الذهبية⁷¹، والتي أتت متوافقة من حيث الشكل العام مع السكة العباسية ومتباينة من خلال تحميلها بالألقاب المختلفة للسلطان طغرل بك، حيث حمل ديناره

71- ضرب طغرل بك عدداً من الدينار الذهبية الصادرة عن دور الضرب في أصفهان، الأهواز، البصرة، الري، مدينة السلام ونيسابور خلال الأعوام 433 - 449 هـ. / 1077-1093 م.

الذهبي الصادر عن دار الضرب في مدينة الري للعام 432 هـ، الذي حمل على مركز الوجه نقش لعبارة "القائم بأمر الله - أبو طالب - الأمير السيد طغرل بك" في حمل الظهر نقش لاسم "محمد بن ميكائيل".

أما ديناره الذهبي الصادر عن دار الضرب في مدينة نيسابور عام 433 هـ، فقد حمل في مركز الوجه نقش لعبارة "لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار بنيسابور سنة ثلاث وثلاثين وأربع مائة"، يليه طوق آخر حمل الآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، في حين خصص مركز الظهر لنقش عبارة "الله - محمد رسول الله - القائم بأمر الله - الأمير الأجل - طغرل بك". المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون"⁷².

هذا وقد تشابهت نقوش وجه الدينارين الصادرة عن دار الضرب في مدينة الري مع النقد السابق، وتباينت في أسلوب توزيع المأثورات والنقوش والألقاب المتخذة على النقد، من حيث حمله في بعضها للقب السلطان المعظم، أو لقب شاهنشاه، كما هو الأمر في نقوش ديناره الذهبي الصادر في العام "447 هـ". عن دار الضرب في مدينة الري، والذي حمل في مركز الظهر نقش "الله - أبو طالب - شاهنشاه - طغرل بك"، المحفوفة بكتابه عمودية على يمين ويسار النقش لاسم "ركن - الدين"، وحمل دينار أصفهان الصادر في العام 448 هـ على مركز الوجه عبارات التوحيد الملحقة باسم الخليفة القائم بأمر الله، التي أضيف إلى اليسار منها نقش لاسم أحمد، والمؤطرة بالعبارات التقليدية، في حين حمل مركز الظهر نقش "الله - محمد رسول الله - السلطان المعظم - شاهنشاه ركن - الدين طغرل بك - أبو طالب"، المؤطرة بالآية القرآنية محمد رسول الله أرسله بالهدى و..... ولو كره المشركون.

72- يوجد أحد الإصدارات المميزة لطغرل بك، تميزت بحملها على مركز الوجه نقش "القائم بأمر الله - أبو طالب، الأمير السيد طغرل بك"، أما مركز الظهر فقد حمل نقش "محمد بن ميكائيل".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن طغرل بك، كان قد واجه في فترة حكمه مشكلة تمرد البساسيري⁷³ وسيطرته على مدينة دار السلام في العام 450 هـ، وإعلانه الخطبة للخليفة المستنصر بالله الفاطمي بدلاً من القائم بأمر الله العباسي، وإصداره لديناره الذهبي الذي خلد فيه انتصاره، حيث حمل مركز وجه الدينار نقش "علي - لا إله إلا الله - وحده لا شريك له - محمد رسول الله - ولي الله" المؤطرة بالآية "محمد رسول الله... ولو كره المشركون"، أما مركز الظهر فقد حمل نقش "عبد الله ووليه - الإمام أبو تميم - المستنصر بالله - أمير المؤمنين"؛ المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام في شهر رمضان سنة خمسين وأربعماية". ولعل هذه النمطية من التأريخ من خلال استخدام توثيق الشهر الهجري هي الأولى من نوعها خلال الفترة الإسلامية؛ وهو الدينار الوحيد الصادر على هذا النمط، والذي تم سحبه من التداول في نفس العام، بعد تمكن طغرل بك من القضاء على ثورة البساسيري، حيث تمت العودة إلى النمط السابق بعد إضافة كلمة عدل في أعلى ماثورة مركز الوجه.

أما على صعيد النقوش الكتابية، فتجدر الإشارة إلى تشابه النصوص الكتابية على إصدارات طغرل بك الذهبية، باستثناء تنوع وتعدد الألقاب التي حملها ونقشها على نقده، منها "السلطان المعظم، شاهنشاه، سيف الله"، في حين حملت إصدارات خليفته ألب أرسلان ومعر الدين أبو الفتح ملك شاه، نفس الألقاب السابقة إضافة إلى لقب ملك الإسلام⁷⁴.

73 - البساسيري: أحد مماليك بهاء الدولة. يمكن من الوصول إلى منصب قائد الجند التركي في العهد البويهى، وأعلن ثورته على الخلافة العباسية في العام 450 هـ، وقتل على يد طغرل بك في العام 441 هـ.

74 - تعددت الألقاب التي اتخذها السلاجقة والتي برز منها لقب "عبات الدنيا والدين، سيف الإسلام، عمدة الدين، رحب الدين، جلال الدولة، ركن الدولة، الملك المعظم، الملك العادل، سلطان المسلمين، ناصر الدين، ملك المسرف، فخر الدين والدولة..

2- ألب أرسلان محمد بن جغري بك داوود 455 - 465 هـ./1063-

1072 م.:

الذي عين والياً على خراسان في عهد عمه طغرل بك، وتمكن من توطيد نفوذه وحكمه، وتكليفه بولاية العهد بعد عمه طغرل بك، الذي لم يكن له ذرية تعقبه.

قام ألب أرسلان خلال تسلمه السلطة كوالي ومن ثم سلطان، بإصدار عدد من الوحدات النقدية، منها درهمه الصادر عن دار الضرب بنيسابور في العام 460 هـ.، والتي حملت على مركز الوجه عبارات "لا إله إلا الله - وحده لا شريك له - الإمام القائم بأمر - الله أمير المؤمنين - وولي عهده عون الدولة"، المؤطرة بطوقين كتابيين حمل الأول نقشاً "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام سنة ستين وأربع مائة"، في حين خصص الطوق الثاني لنقش الآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد...."؛ أما مركز الظهر فقد حمل نقش "محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السلطان المعظم - شاهنشاه - محمد بن طغرل بك - سيف الله"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"؛ ومن الملاحظ أن محمد بن جغري قد نسب نفسه لعمه طغرل بك الذي لم ينجب بسبب عقمه.

كما أصدر عدداً من الدراهم الفضية منها الدرهم الصادر عن دار الضرب بأرمينية، الذي حمل في مركز الوجه نقش هندسي سداسي الشكل، المؤطر بنقش "لا إله إلا الله محمد رسول الله القائم بأمر الله" في نقش في الفراغ فيما بين الطوق والنقش المركزي "محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم السلطان"، يليها من الداخل نقش لعبارة "المعظم ملك الإسلام ألب أرسلان".

3- ملكشاه بن ألب أرسلان 465-485 هـ./1072-192 م.:

تولى زمام السلطة بعد وفاة أبيه، وقام بضرب دنانيره الذهبية التي أُنِت موافقة لسكة أبيه، منها ديناراه الصادر عن دار الضرب بأصفهان، الذي حمل:

- في مركز الوجه: عدل - الله وحده - لاشريك له - المقتدي بالله.

ط1: بسم الله ضرب هذا الدينار بأصفهان سنة خمس و..

ط2: لله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

- مركز الظهر: محمد رسول الله - السلطان المعظم - شاهنشاه - معز الدين - أبو الفتح ملك شاه.

الطوق: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

4- محمود بن ملك شاه 485-487 هـ./1092-1094 م.:

بعد وفاة ملكشاه، دبّ الخلاف بين ولده الكبير بركياروق وأخيه غير الشقيق محمود ابن خاتون، التي تمكنت وبمساعدة الوزير تاج الدين الشيرازي من الحصول على اعتراف الخليفة العباسي بسلطنة محمود وسجن بركياروق:

قام السلطان محمود خلال ولايته القصيرة الأمد بضرب دينارين ذهبيين صناديرين الأول عن دار الضرب بأصفهان، والمؤرخ على العام 486 هـ.، الذي حمل على:

مركز الوجه: لاله الا الله - المقتدي بأمر الله - السلطان المعظم - محمود بن ملك شاه، التي يجدها من الأعلى نقش "فتح"، ومن اليمين "الدنيا"، ومن اليسار "والدين".

- ط 1: بسم الله ضرب هذا الدينار بأصفهان سنة ست وثمانين وأربع مائه.
- ط 2: لله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.
- مركز الظهر: أيل ارسلان - محمد رسول الله - السلطان الأعظم - محي الدنيا والدين - اسمعيل بن السب - سنقر بك.
- الطوق: محمد رسول الله ارسله... ولو كره المشركون.
- والثاني الصادر عن دار الضرب بمدينة السلام والمؤرخ على العام 486 هـ. / 1093 م. الذي حمل على:
- مركز الوجه: القائم بأمر الله - السلطان المعظم - شاهنشاه - ركن الدين أبو العباس - بك.

- وفي مركز الظهر نقش الله - محمد - رسول الله - صلى الله عليه، المحفوفة من اليمين بنقش ركن الدين، ومن اليسار نقش لعبارة أبي العباس، في حين تشابهت مأثورات الأطواق في كلا الدينارين، باستثناء مكان وتاريخ الإصدار.

5- بركياروق بن ملك شاه 487-498 هـ. / 1094-1104 م.:

أدت حركة الثورة الشعبية والتمرد الذي نشب في أصفهان ضد الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في العام 487 هـ. / 1094 م.، إلى تمكن بعض الثائرين من إطلاق بركياروق من سجنه، ومن ثم تنصيبه سلطاناً على أصفهان إلى جانب أخيه محمود الذي كان سلطاناً على بغداد؛ وما نجم عن ذلك من استعار الحرب بين الأخين، وتمكن بركياروق من دخول بغداد، وإقصاء أخيه عن الحكم، وإجبار الخليفة العباسي المستظهر بالله على الاعتراف به سلطاناً على السلاجقة، والأمر له بالخطبة والدعاء، ومن ثم تمكنه من إصدار دنانيره الذهبية التي حملت عدداً من الألقاب التي اتخذها لنفسه منها: "ركن الدين، عمدة

الدين، عمدة الدولة، القاهر، ملك الإسلام والمسلمين..."، والتي تمثلت بعض نقوشها في الدينار الذهبي الصادر عن مدينة السلام، الذي حمل على مركز وجهه نقش "الإمام - لا إله إلا الله - وحده لا شريك له - المنتظر بالله - أمير المؤمنين"، المؤطرة بطوقين كتابيين، حمل الأول منها نقش "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام سنة سبع وثمانين وأربعمائة"، المؤطرة بنقش الآية القرآنية "لله الأمر من قبل... يفرح المؤمنون بنصر الله"، في حين حمل مركز الظهر نقش "الله - محمد رسول الله - صلى الله عليه - معز الدولة - القاهر - بركياروق"، المؤطرة بنقش "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون".

وكذلك ديناره الصادر في نفس العام دون تحديد مكان الإصدار، الذي حمل في مركز الوجه: ركن - المنتظر بالله - السلطان المعظم - بركياروق - الدين، المحفوفة من اليمين بنقش ملك الإسلام، ومن اليسار والمسلمين. في حين حمل مركز الظهر نقش: الله - محمد - رسول الله - سيف الدولة - سنيح بك، في حين تشابهت مآثورات الأطواق مع الإصدارات السابقة من حيث المضمون.

6- غياث الدين محمد بن ملك شاه 498-511 هـ. / 1104-1117 م.:

تولى سدة السلطنة بعد بركياروق أخيه محمد بن ملكشاه، الملقب بغياث الدنيا والدين، الذي أصدر دنانيره الذهبية في العام 503 هـ. / 1109 م.، والتي حملت في مركز الوجه نقش "بالله - لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له - المنتظر"، المؤطرة بنقش الآية "لله الأمر من قبل ومن... يفرح المؤمنون بنصر الله"، في حين حمل مركز الظهر نقش "أبو شجاع - محمد - محمد رسول الله - غياث الدنيا و - الدين".

غير أن ما يميز الإصدارات النقدية لغياث الدين، هو غياب مآثورات الأطواق

فيها، وذلك بسبب كبر مساحة مأثورة المركز، حيث حمل إصداره المؤرخ على العام 511 هـ.

- في مركز الوجه نقش: "محمد - المستظهر بالله".

- أما مركز الظهر فقد حمل نقش: "الله - محمد رسول الله - السلطان المعظم - أبو شجاع - بن ملك شاه" المحفوفة من اليمين بنقش غياث الدنيا، ومن اليسار والدين.

وهناك إصدار آخر صادر عن دار الضرب بسرخس، حمل على مركز الوجه نقش "الله - لا إله إلا الله - محمد رسول الله - المستظهر بالله - غياث الدنيا والدين - السلطان المعظم - أبو شجاع محمد بن - "ملك شاه". المحفوفة من اليمين بنقش "حسينا الله"، ومن اليسار .. ونعم الوكيل؟"، أما الظهر فقد حمل نقش آية الكرسي كاملة، المحفوفة من اليمين بنقش السلطان الله، ومن اليسار بكتابة غير واضحة.

هذا وقد خلف محمد بن ملكشاه أخيه أحمد الذي جاءت إصداراته النقدية مشابهة لمن سبقه من حيث المضمون.

7- مسعود بن محمد بن ملك شاه 527 هـ. / 1132 م.:

تمكن السلطان مسعود بن محمد من الوصول إلى سدة السلطنة، والحصول على موافقة الخليفة العباسي في أن يخطب له في المساجد في فترة سادت بها الفوضى، وأصبح للدولة السلجوقية ثلاثة سلاطين، هم مسعود بن محمد، وسنجر بن ملكشاه في دمشق وطغرل بن محمد في العراق، الذين أمروا بضرب دنانيرهم الذهبية، منها الدينار الذهبي الصادر عن دار الضرب الدمشقية في العام 536 هـ. / 1141 م.، من قبل السلطان سنجر ومسعود، الذي حمل في مركز الوجه النقش الكتابي المتضمن عبارات "الله - المقتفي - لأمر"، المؤطرة بعبارة "لا إله إلا الله محمد رسول..."، المحفوفة بطوق كتابي خارجي لعبارات البسملة

والتأريخ "بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بدمشق سنة ست وثلثين وخمسمائة"؛ في حين حمل مركز الظهر نقش "الإمام أمير المؤمنين"، المؤطرة بنقش "معز الدنيا والدين غياث الدنيا والدين سنجر ومسعود"، والمحفوفة بطوق خارجي تضمن نقش الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله".

في حين تميز الدينار الذهبي الصادر عن دار الضرب الدمشقية في العام (540 هـ / 1145 م) بنقش مركز الوجه الذي حمل اسم الخليفة العباسي "المقتفي"، المؤطرة بطوق كتابي أول لعبارات التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، المحفوفة بالنقش الكتابي المتضمن الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، أما مركز الظهر، فقد حمل نقش لكلمة "الإمام"، المطوقة بالنقش الكتابي المتضمن اسم "السلطان سنجر ومسعود الأمير أرتق.."، والمؤطرة بطوق خارجي تضمن عبارات التأريخ "ضرب هذا الدينار بدمشق سنة أربعين وخمسمائة".

2- سلاجقة الروم 470 - 700 هـ / 1077 - 1300 م:

نشأت هذه السلطنة في منطقة الأناضول، حيث أطلق عليها اسم سلاجقة الروم نتيجة توسعها على حساب ممتلكات الإمبراطورية البيزنطية في آسيا الصغرى، حيث توالى على حكم هذه السلطنة ثمانية عشر سلطاناً، قاموا خلال فترة حكمهم بضرب العديد من الإصدارات النقدية، التي غلب عليها الفضية والنحاسية، مع ندرة الإصدارات الذهبية التي تميزت بتباين نقوشها الكتابية عن المألوف، حيث حمل دينار السلطان كيكاوس بن كيخسرو (606 - 616 هـ / 1209 - 1219 م)، الصادر عن دار الضرب في قونية على وزن 5.3 غ، والذي حمل على كامل وجهه نقش بسم الله الرحمن الرحيم - لا إله إلا الله محمد رسول الله - سنة تسع وستمائه ضرب قونية، وعلى كامل الظهر نقش "السلطان الأعظم ظل

الله في العالم - عز الدين أبو الفتح كيكلاس بن كيخسرو".

وكان قد أصدر السلطان كيخسرو بن كيقباز في العام 604 هـ/1207 م، درهما فضياً، صادراً عن دار الضرب في قونية، تميز بنقوشه التصويرية، المركبة من قرص الشمس الذي يحتل مركز الوجه فوق نقش الأسد المتجه إلى اليمين، والذي يحف بها من الأعلى نقش كتابي تضمن عبارة الإمام المستنصر بالله أمير المؤمنين، وعلى مركز الوجه نقش السلطان الأعظم - عماد الدنيا والدين - كيخسرو بن كيقباز، محاطة بنقش ضرب بقونية سنة أربع وستماية.

أما على الصعيد التنظيم الإداري للسلطنات، فقد سعى السلاجقة إلى تحديث النظم الإدارية والسياسية في مناطق نفوذهم، وذلك من خلال اعتمادهم في إدارتهم على طبقة الإداريين الفرس، الذين استندوا في تحديثهم مجموعة النظم الإدارية ذات التقاليد التركية الفارسية طورت في عهد الدولة السامانية والغزنوية، كما عملوا على تطوير نظام الإقطاع العسكري ونظام الأتابكيات، وفرضوا نفوذهم على مناطق شاسعة تم إخضاعها لسلطة الخليفة العباسي الاسمية، غير أن عوامل الضعف التي أخذت تندب في جسم السلطنة السلجوقية بعد وفاة ملك شاه، قد مكنت الخلافة العباسية من السعي إلى التحرر من رتبة الخضوع للقوى الخارجية، ولأسيما في عهد الخليفة العباسي الناصر لدين الله (575 - 622 هـ/ 1180 - 1225 م)، الذي شجع حركة الفتوة وأراد أن يجعل من مبادئها رابطاً يوحد كل ممالك الدول العباسية، من خلال السعي لتشكيل بعض التحالفات الداخلية والخارجية، التي كانت تهدف لاستعادة سلطانه الفعلي على كافة أرجاء الخلافة العباسية؛ غير أن الأمر لم يتم له كما كان يرجو نتيجة الحركات التي كانت تشهدها منطقة السهوب فيما وراء النهر، وتمكن الأمير المغولي تيموجين (جنكيز خان)، من توحيد صفوف القبائل من بني قومه، وإخضاع قبائل التتر لنفوذه وإعلان نفسه سيداً على شعوب سهوب ما وراء

النهر، التي انضوت في عداد جيشه الذي قاده للقضاء على دولة خوارزم شاه المسلمة، التي حطمها بعد دخول جيوشه الغازية مدينتي بخارى وسمرقند في العام 617 هـ. / 1220 م.، ومن ثم متابعة الزحف لعبور النهر واحتلال خراسان قبل السير نحو بغداد، التي لم يدخلها بسبب وفاته في العام (624 هـ. / 1227 م.)، والتي أخرجت عملية الزحف نحوها ثلاثة أعوام، عندما تمكن هولاكو من تحطيم الدويلات السلجوقية وقواها، وضرب حصاره على بغداد التي دخلها عنوة، وقام بتدميرها والقبض على الخليفة العباسي المستعصم وقتله مع معظم أفراد أسرته، معلناً انتهاء الخلافة العباسية، ومن ثم متابعة زحفه للسيطرة على بلاد الشام والسيطرة على حلب ودمشق قبل أن يتابع زحفه نحو مصر، التي فشل في دخولها إثر هزيمته الساحقة في معركة عين جالوت.

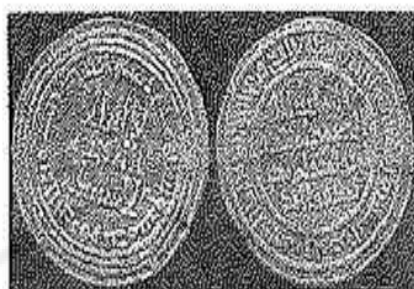
- التراكيب الزخرفية الكتابية والتصويرية على المسكوكات السلجوقية:

من الجدير ذكره، هو قيام النقاشين خلال الفترة السلجوقية باستخدام كلاً من الخطين الكوفي القاسي واللين في نقش العبارات الكتابية والعائية على المسكوكات الصادرة من قبلهم، هذا إلى جانب إبداعهم نمط جديد من الخطوط الكوفية، وهو الخط ذو النهايات البارزة المنتهية بخط أو خطين صغيرين، نقطة، دائرة صغيرة مميزة عن الحرف أو بمثلث صغير، هذا إلى جانب الخط الكوفي المورق، النخيلي أو المفصص أو المزهر، المنفذ على أرضي نباتية.

من جانب آخر، فقد توسع السلاجقة باستخدام التراكيب الزخرفية الإنسانية والحيوانية التي سادت في فترة ما قبل الإسلام، والمقتبسة من الفنون الساسانية، والهنسية والبيزنطية، وذلك بهدف تسهيل التعامل مع الاقتصادي مع الدول المجاورة، وكذلك تثبيت مكانتهم السياسية شبه المستقلة عن الخلافة العباسية، حيث اتخذوا نقش النسر المجنح ذي الرأسين، الذي نقش على صدره عبارة الأمام

أحمد" الخليفة العباسي الناصر لدين الله"، في حمل الظهر نقش لعبارة بن زنكي،"الملك العادل العالم عماد الدين والدنيا زنكي بن مودود"، هذا إلى جانب تأثر السلاجة بالمسكوكات البيزنطية، حيث حملت بعض إصداراتهم على الوجهة نقش جانبي مشخص، في حين حمل الظهر نقش تصويري لملك مجنح مؤطر لعبارة "إلا إله إلا الله محمد رسول الله" ؛ هذا إلى جانب تأثر بعض الإصدارات النقدية السلجوقية بالإصدارات الإغريقية، من حيث حملها لنقش مشخص جانبي شبيه برأس الربة أثينا بشعرها المجعد وخوذتها الحربية، أو بنقش الإسكندر المؤطر لعبارة التوحيد.

إلى جانب المؤثرات الفنية السابقة، نجد التأثير الكبير للفكر والمعتقد الفارسي القديم في الفن السلجوقي، وذلك عندما حملة إصداراتهم نقش لشخص يركب على الهلال، وقد اعتمد بالتاج الكسروي، هذا إلى جانب النقوش المنثرة بالنمط الاقتصادي الماساني والأعياد المرتبطة بها، هذا إلى جانب نقش النجوم والكواكب والأجرام السماوية وعلوم السيمياء والتنجيم التي ارتبطت بحياتهم الخاصة من ولادة، وفاة، سعد، حرب، سلام،...، ولعل من أبرز الإصدارات النقدية المصورة، ما أصدره السلطان كيخسرو بن كيقياذ، والذي حمل نقش الأسدتين المتدبرين وفوقهما قرص للشمس بوجه إنسان، المؤطر لعبارة الإمام بالله مير المؤمنين.



درهم عباسي صادر عن دار النضرب في دمشق سنة 100 هـ



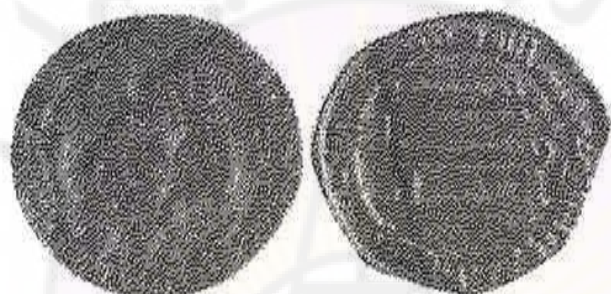
درهم عباسي صادر عن دار النضرب في واسط سنة 128 هـ



درهم عباسي صادر عن دار النضرب بالكوفة سنة 132 هـ

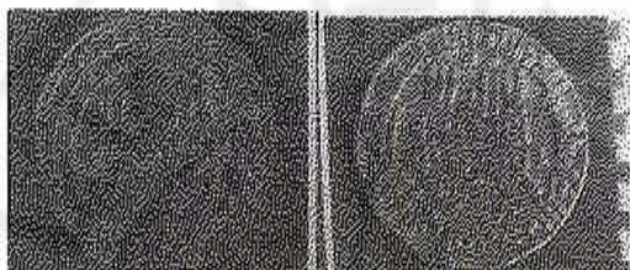


المعتمد بالله





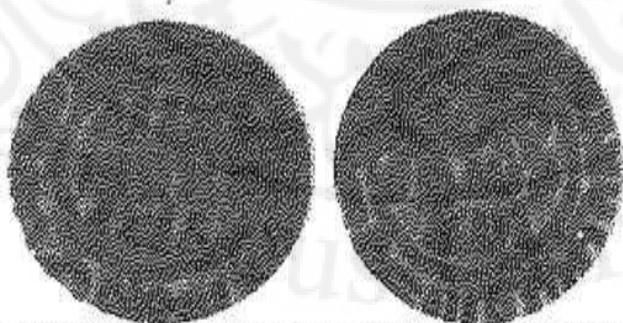
المعتمد على الله أبو العباس



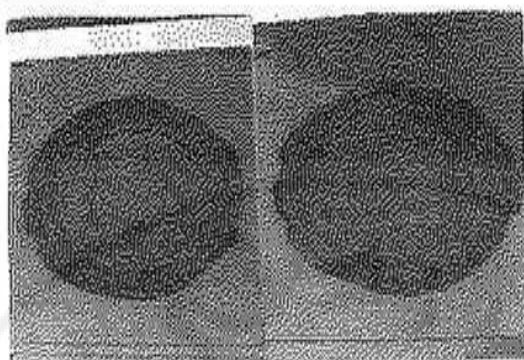
دينار الخليفة المأمون



دينار الخليفة المعتز بالله



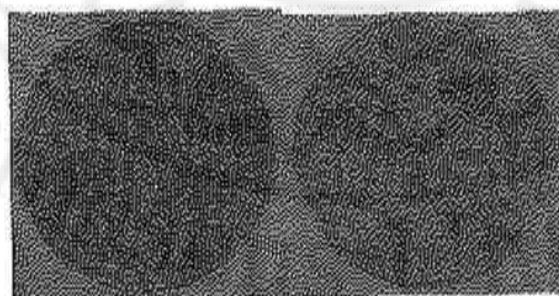
فلوس درونزیه عباسیه



درهم بوجهی ضرب الشام 366 هـ.



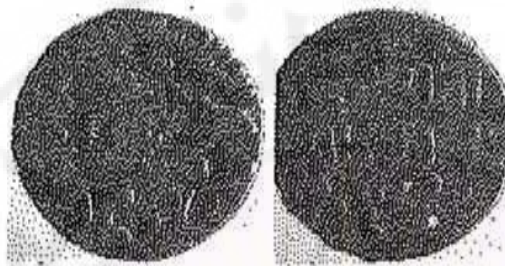
نقد سلجوقی مصور للملکان طغرل یک



دينار ذهبي ضرب قونية، كيكاروس بن كيكسرو، وزن 5.30 غ.

الوجه: بسم الله الرحمن الرحيم، لا اله الا الله - محمد رسول الله -... ضرب في قونية

للظهر: السلطان الأعظم - ظل الله في العالم - أبو الفتح كيكاروس



درهم فضي سلجوقي، كيكسرو بن كيقباد

الوجه: صورة حيوان يعلوه وجه ذي طوق مشع، وفوقه نقش لعبارة الإمام المستنصر
أمير المؤمنين.

الظهر: السلطان الأعظم - غياث الدنيا والدين - كيكسرو بن كيقباد..

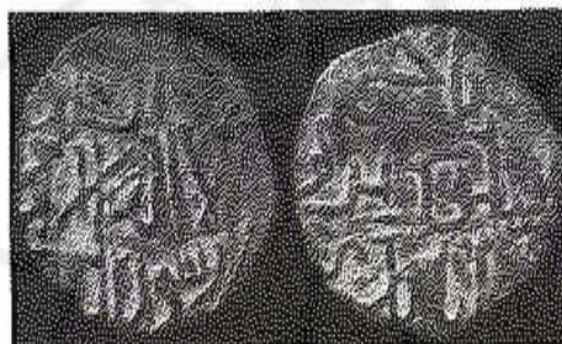




مبوكات سلجوقية مصورة ذات نقوش إسلامية وخرسانية وشخصية



مسكوكة سلجوقية مضروبة على النمط المشهور



الإصدارات النقدية السلجوقية

المسكوكات العربية والإسلامية

الإصدارات النقدية للممالك المستقلة عن الخلافة العباسية

أ- الإصدارات النقدية الأموية في الأندلس:

ساد الأندلس في المراحل الأخيرة من عصر الخلافة الأموية الشرقية حالة من الفوضى والإرباك تجلت معالمها في نشوب الفتنة بين البلديين والشاميين، واضطرار الخلافة المشرقية لتعيين الولاة وتبديلهن، مرور لدرء الفتنة وتأمين الإستقرار، حيث تعاقب على الحكم ما يقارب مائة رين واليا، بحيث عرف هذا العصر بعصر الولاة، ومن ثم الإمارة، وصولاً إلى عصر الخلافة الأموية في الأندلس الذي بدأ أثر سقوط الخلافة الأموية المشرقية، وتمكن عبد الرحمن الداخل من عبور مضيق جبل طارق إلى البر الأندلسي وتأسيس الخلافة الأموية الثانية في الأندلس، التي سقطت في العام 422 هـ، فاسحة المجال لظهور دويلات ملوك الطوائف.

1- عصر الإمارة 138 - 316 هـ./756-928م.:

أدى عدم تدخل الخلافة المركزية في دمشق في حل النزاعات والصراعات التي نشبت في بلاد الأندلس، والتي ظهرت أولى بوادرها بعد أربعة أعوام من الهزيمة التي مني بها الجيش الإسلامي في معركة بواتيه "بلاط الشهداء" (118 هـ./736 م.)، وذلك إثر المحاولة التي قامت بها القبائل المغربية في الأندلس فرض سلطانها وسطوتها على القبائل العربية هناك، مستغلة ثورة القبائل البربرية في الشمال الأفريقي على الخلافة المركزية، ومن ثم قيام الخلافة بإرسال حملة

عسكرية تمكنت من القضاء على التمرد في شمال أفريقيا، وأمرت بعبور عشرة آلاف مقاتل من الجند الشامي إلى البر الأندلسي بغية تدعيم قوى القبائل العربية وتمكينها من إخماد جذوة الثورة القبلية المغربية البربرية.

غير أن عوامل النزاع ما لبثت أن أخذت تتحكم فيما بين عرب المشرق القدماء في الأندلس (البلديون)، ومن أنقذوهم من الجند الشامي (الشاميون)، حيث خشي البلديون من مشاركة الشاميين لهم بما حصلوا عليه من الأراضي فيما لو استقر الجند الشامي في الأندلس، الأمر الذي دفعهم إلى مطالبتهم بالخروج من الأندلس بعد أن حققوا النصر على المغاربة، غير أن الجند رفضوا الإذعان لمطالبهم الأمر الذي أدى إلى اشتباكات مسلحة فيما بين البلديين والشاميين، حيث تمكن الشاميون من الانتصار ورفع قائدهم إلى سدة الولاية، ومن ثم الإجهاز على ما تبقى من مقاومة للبلديين؛ وهذا ما دفع الخليفة إلى التدخل بإرساله والياً من قبله وتكليفه بحل النزاع وإرضاء كلا الطرفين، والذي تم من خلال السماح للشاميين بالإقامة في الأندلس ومنحهم ثلث واردات أهل الذمة ليعتاشوا منها، وطمأننة البلديين إلى عدم مشاركة القادمين الجدد لهم في نعمهم وأموالهم.

غير أن الصراع مالم يثبت أن احتدم من جديد فيما بين القبائل القيسية واليمينية المتصارعة على منصب الولاية، الأمر الذي أوجب التبدل المتكرر للولاة الذين بلغ عددهم عشرون والياً خلال فترة عصر الولاة التي لم تدم أكثر من أربعين عاماً، والتي انتهت بقدوم عبد الرحمن بن معاوية بن هشام الملقب بالداخل إلى الأندلس إثر سقوط الخلافة الأموية المشرقية على يد العباسيين، حيث استطاع الإفلات من تعقب العباسيين له والتوجه نحو مصر ومن ثم إلى أفريقيا، حيث استقر برهة من الزمن بالقرب من المضيق، وذلك قبل أن تتاح له الفرصة للعبور إلى البر الأندلسي في العام (138 هـ / 756 م)، حيث تمكن مع أتباعه من السيطرة على زمام الأمور ودخول قرطبة وأخذ البيعة بالإمارة لنفسه،

والعمل على تنظيم أمور الأندلس، من حيث قيامه بإلغاء بعض الأجناد العربية، وأعاد إدخال البربر في ديوان العطاء، وقام بتنظيم العلاقة فيما بين السلطة المركزية وسكان البلاد الأصليين الذين منحوا نوع من الاستقلال الإداري الخاص.

بعد وفاة عبد الرحمن الداخل في العام (172 هـ / 788 م)، اعتلى سدة الخلافة من بعد ابنه هشام بن عبد الرحمن (172-180 هـ / 788-796 م)، الذي عمل على توطيد نظام الإمارة المتوارث وفقاً لرغبة الأمير الحاكم في تعيين ولياً للعهد من بعده.

تميز عهد هشام بتزايد نفوذ مكانة فقهاء المالكية الذي أصبح سلطانهم يفوق سلطان الأمير الحاكم، وذلك بسبب سيطرتهم على العامة وإمكانية تحريكهم لهم.

أما في عهد خليفته الحكم الربضي (180-206 هـ / 788-796 م)، فقد اصطدمت السلطانان الدينية والمدنية، لاسيما إثر قيام الحكم بمحاولة تشكيل قوات عسكرية الخاصة الموالية، وشرائه العبيد الصفالبة بغية تحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي أوجب فرض العديد من الضرائب الجديدة الباهظة، التي كان منها فرض ضريبة على المواد الغذائية المباعة في الأسواق، التي اعتبرها الفقهاء غير شرعية، وكذلك تعديل العديد من طرق جباية الموارد المالية الأخرى، بحيث لم يعد دفع الناس لزكاتهم متروكاً لأماناتهم، بل عين الحكم موظفين حكوميين لذلك الغرض، الأمر الذي أسفر عن انتقال المعارضة من مرحلة الكلام إلى العنف، التي تمثلت في هجة عوام ربض قرطبة، وهو الحي الذي يسكنه صغار التجار والحرفيين، وقيام الحكم بتدمير الحي وتهجير من تبقى من أهله كعقوبة على تمردهم، ومن ثم العمل على توطيد الأمن والاستقرار، الذي حافظ عليه كلاً من خليفتيه عبد الرحمن الثاني "الأوسط" (206-238 هـ / 822-852 م)، ومن بعده ابنه الأمير محمد (238-273 هـ / 852-886 م)، الأمر الذي

أسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الأندلس نتيجة استتباب الأمن والاستقرار، الذي أسفر عن عودة الحياة التجارية إلى الطرق القديمة، حيث استفاد التجار من المكانة الجغرافية المرموقة التي احتلتها الأندلس، بوصفها نهاية لطريق التجارة الأفريقية بما فيها تجارة الذهب، وقيام الأندلسيين بلعب دور الوسيط التجاري فيما بين شمال أفريقيا وأوروبا، وما نتج عن تزايد الحركة التجارية من تزايد واردات الخزينة المركزية وتحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

أما في عهد الأميرين الأمويين المنذر بن محمد (273-275 هـ) / 886-888 م)، وأخيه الأمير عبد الله بن محمد (275-300 هـ) / 888-912 م)، فقد شهدت البلاد نشوب العديد من الثورات الشعبية في منطقة الثغور الشمالية والأكوار الجنوبية، حيث أعلن السكان المحليون من مولدين ومستعربين، رفضهم لسياسة الاستعلاء التي مارسها العرب ضدهم ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية.

ولعل أحد أهم هذه الثورات، هي التي قادها عمر بن حفصون الذي اتخذ من حصن بيتشر في سيرا نيفادا "جبال الثلج"، مركزاً له، وتمكن من تحقيق العديد من الانتصارات على قوات الإمارة الأموية، مما شجع المولدين في باقي أنحاء الأندلس على تأجيج ثوراتهم، مما زاد في عجز الجند الأموي، وسمح لقوى المولدين، بإنشاء سلالات حاكمة مستقلة، تحكم دويلات تشمل كل منها ثغراً من الثغور، كما سمح لبعض القبائل العربية التي أدركت عجز الأمير عبد الله في الدفاع عن وحدة البلاد، بتأسيس دويلات مستقلة عن سلطنة الأمير الأموي، الذي اعترف باستقلال تلك الدويلات، في مقابل مبالغ محددة من المال تدفعها الدويلات له، حيث قام الأمير عبد الله باستغلال تلك الأموال في بناء القوة العسكرية التي

خصصها لمجابهة أكثر الشائرين خطراً عليه وهو عمر بن حفصون، حيث تمكن من إضعاف قوته ولجم جماح توسعه دون التمكن من القضاء عليه، تاركاً شرف تحقيق هذه الغاية لحفيده عبد الرحمن الناصر لدين الله، الذي تمكن من القضاء عليه بسهولة نسبية.

2- عصر الخلافة الأموية في الأندلس 300 - 422 هـ. / 912 - 1039 م.:

استمر هذا العصر ما يقارب القرن من الزمن، بلغت فيه الخلافة الأموية شأواً عظيماً بين دول تلك الحقبة، ويعود الفضل في ذلك إلى الأمير عبد الرحمن الثالث (300-350 هـ. / 912-962 م.)، الذي كان قد ورث عن جده الأمير عبد الله، إمارة الأندلس التي كانت تمرقها الصراعات والثورات، مما دفعه إلى استبدال سياسة سلفه في إقرار أصحاب الثغور المستقلة على ما تحت أيديهم من أملاك مقابل خراج سنوي؛ واستبدالها بالسياسة الهادفة إلى القضاء على عرى التحالف بين أمراء الثغور وقادة الثورات المولية، وذلك من خلال إقراره بعض القادة المستقلين على ما تحت أيديهم، في مقابل تخليهم عن دعم الحركات الثورية والعصيان والتمرد والفتن التي نشبت ضده، مما مكنه من القضاء عليها واحدة إثر أخرى وتشتيت شمل زعاماتها، ومن ثم الالتفات للقضاء على حركة بن حفصون في حصن بيشتر، وتمكنه من اقتحامه وإخماد نار الفتنة في العام 315 هـ. / 928 م؛ وبينما كان عبد الرحمن الثالث ينجز عملية توحيد الأندلس، كانت الخلافة العباسية آخذة بالتمزق نتيجة فقدان الخليفة لسلطوته على الأقاليم والولايات التي أخذ حكامها بإعلان استقلالهم الذاتي بما تحت أيديهم من أقاليم، في حين كان الفاطميون في المغرب يعملون على توحيد أقاليم المغرب تحت نفوذهم مدعين أحقيتهم في الخلافة والسيادة وحكم العالم الإسلامي بما فيه الأندلس، الأمر الذي شكل خطراً كبيراً على مستقبل عبد الرحمن الثالث الذي سارع إلى تأكيد شرعية حكمه من خلال إعلان قيام الخلافة الأموية الثانية في

الأندلس وتخصيب نفسه خليفة للمسلمين وأخذ البيعة بذلك، بعد اتخاذ لقب الناصر لدين الله أسوة بالخلفاء العباسيين، ومن ثم إصداره في العام 321 هـ/934 م، لديناره الذهبي المنقوش باسمه ولقبه كأمرير للمؤمنين، بحيث حمل على مركز الوجه عبارات التوحيد "لا اله إلا الله وحده - لا شريك له - محمد رسول الله - محمد"، الموزعة على خمسة أسطر، والمؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، في حين خصص مركز ظهر الدينار للنقش اسم الخليفة وألقابه "الإمام - الناصر لدين الله عبد الرحمن - أمير المؤمنين"، الموزعة على أربعة أسطر، والمؤطرة بنقش البسملة وعبارات التوثيق "بسم الله ضارب هذا الدينار بالأندلس سنة إحدى وعشرين وثلثمائة"، كما أصدر في العام 330 هـ، ديناراً آخر نقش على وجهه عبارات التوحيد "لا اله إلا الله وحده - لا شريك له - قاسم"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"، في حين احتل مركز الظهر النقش الكتابي المتضمن اسم الخليفة الناصر وألقابه "الإمام الناصر - لدين الله عبد الرحمن - أمير المؤمنين"، المؤطرة بالنقش الكتابي المتضمن عبارة البسملة ومكان وتاريخ الإصدار "بسم الله ضارب هذا الدينار بالأندلس سنة ثلثين وثلثمائة"، ومن خلال ما سبق ومقارنة مع الإصدارات اللاحقة لعبد الرحمن الثالث التي وحظ فيها تشابه العبارات المنقوشة على وجهي الإصدارات من حيث المضمون وتباينها من حيث التوزيع والتي من خلالها يمكن تقسيمها إلى ستة أنماط من الإصدارات:

1- الإصدار الذهبي للعام 321 هـ/934 م، والذي حمل على مركز وجهه وبعد ذكر عبارات التوحيد اسم ولي العهد محمد.

75- هناك نموذج آخر للدينار الذهبي الأندلسي الصادر في العام 321 هـ، لم ينقش عليه مكان الإصدار.

2- الإصدار الذهبي للعام 330 هـ/943 م، الذي نقش على مركز وجهه عبارات التوحيد، واستبدل اسم محمد باسم قاسم.

3- الإصدارات الذهبية للأعوام 332، 333 و 334 هـ، التي أعيد فيها نقش اسم محمد بدلاً من قاسم بعد عبارات التوحيد في أسفل ماثورة مركز الوجه.

4- نموذج ذهبي جديد من إصدار العام 334 هـ/947 م، الذي حمل اسم ولي العهد الجديد هشام (هشام الصغير) بدلاً من محمد.

5- الإصدار الذهبي للعام 335 هـ/948 م، والذي نقل فيه نقش اسم ولي العهد هشام من على وجه الدينار إلى مركز الظهر، حيث تم نقشه بعد نقش اسم الخليفة عبد الرحمن الناصر وألقابه.

6- الإصدار الذهبي للعام 337 و 340 هـ، الصادر عن دار الضرب بمدينة الزهراء الملكية، والذي أعيد فيه نقش اسم محمد إلى أسفل ماثورة مركز الوجه بعد عبارات التوحيد، وهناك نموذج آخر من إصدار العام 337 هـ/950 م، أعيد فيه نقش اسم محمد إلى أسفل ماثورة الظهر، بحيث تم إدراجه بعد نقش اسم الخليفة وألقابه.

أما على الصعيد السياسي الأمنية للخليفة عبد الرحمن الناصر لدين الله، فقد عمد إلى الإكثار من شراء العبيد الصقالية، الذين شكلوا نواة حرسه وجيشه الخاص، واستخدمهم في إدارة شؤون البلاد بدلاً من الزعامات المحلية والإقطاعية السابقة، الأمر الذي أسفر تنامي قواهم وسيطرتهم على زمام الأمور في البلاد، ولاسيما في عهد الخليفة الحكم الثاني المستنصر بالله⁷⁶، الذي استكثر منهم في الجيش، وأوكل إليهم العديد من المهام الحساسة في الإدارة والحكم، وقربهم منه إلى الحد

76- الخليفة الحكم الثاني المستنصر بالله بن الخليفة الناصر لدين الله 350 - 366 هـ/962 - 978 م

الذي مكنهم من نقش اسمائهم على المسكوكات الذهبية الصادرة عن دار الضرب بمدينة الزهراء في الأعوام 357، 358 و 359 هـ، بحيث احتل مركز وجه الدينار نقش لعبارات التوحيد المردفة باسم عامر⁷⁷ "لا اله إلا الله وحده - لا شريك له - عامر"، المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة الزهراء سنة..."، في حين احتل مركز الظهر النقش الكتابي المتضمن اسم الخليفة الأموي وحاجبه جعفر المصحفي "الحاجب - الإمام الحكم - أمير المؤمنين المستنصر بالله - جعفر"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ليظهره على الدين كله".

وهنا تجدر الإشارة إلى توحيد نمط المأثورات الكتابية ذات الطابع الديني والدعائي على كل الإصدارات الذهبية للأعوام 360، 361، 363 و 364 هـ. مع تباين تواريخ الإصدار واسماء الحجاب فيما بين جعفر، عامر، نصر⁷⁸، يحيى⁷⁹؛ هذا وبالرغم من تشابه الأنماط الكتابية المنقوشة على وجهي الإصدارات الذهبية، فقد تباينت هذه الإصدارات في حجم رقعتها وليس في وزنها؛ أما فيما يخص اختفاء وظهور أسماء الحجاب على الدنانير الذهبية وتبدل تلك الأسماء، ففي ذلك دلالة واضحة على عدم تمكن الحجاب ورجالات القصر من السيطرة المباشرة على الخليفة الأموي في تلك الحقبة الزمنية، وذلك على النقيض من الفترة اللاحقة، أي بعد وفاة الخليفة المستنصر بالله، وقيام رجالات القصر من العبيد الصقالية بمحاولة نقل منصب الخلافة من ولي العهد هشام الصغير بن الحكم إلى عمه المغيرة؛ وتحالف كل من الحاجب جعفر المصحفي

77- محمد بن أبي عامر، رجل البلاط اللامع، لعب دوراً بارزاً في تثبيت الخلافة لولي العهد هشام الصغير، غير أنه ما لبث أن استأثر بإدارة أمور البلاد نيابة عن الخليفة، وجعل منصب الحاجب وراثياً في أسرته.

78- أخذ اسم الحاجب يحيى بالظهور بدلاً من عامر اعتباراً من العام 361 هـ.

79- من الملاحظ اختفاء أسماء الحجاب عن النموذج الثالث من إصدارات 361-362 هـ، لتعاود الظهور مرة أخرى مع إصدارات العام 363 هـ، حيث ظهر اسم الحاجب يحيى على أسفل مأثورة الظهر في الدينار وربع الدينار.

ورجل البلاط اللامع محمد بن أبي عامر، وسعيهم لإنهاء الفتنة بتبديرهم أمر اغتيال المغيرة الذي كان الصقالب قد رشحوه للخلافة، ومبايعتهم بالخلافة لولي العهد الشرعي هشام الصغير الملقب بالمؤيد بالله، الذي لم يكن قد تجاوز الحادية عشرة من العمر، وتعيين الحاجب محمد بن أبي عامر وصياً على الخليفة القاصر، وهذا ما يسر له أمر السيطرة على زمام الأمور في الدولة بعد تخلصه من منافسيه، مستغلاً عدم تمكن الخليفة الشرعي من تسيير أمور الخلافة لصغر سنه، والعمل على الاستبداد بالحكم والنشبه بالخلفاء باتخاذ لقب الملك الرحيم المنصور، وتشبيده مدينة الزاهرة الملكية الخاصة، التي اتخذها مقراً لحكمه وجنده بدلاً من قرطبة، وعمل على توطيد مظاهر الأمن والاستقرار والتقرب من العامة من خلال إظهاره لورعة وتقواه، وإبهارهم بانتصاراته المتتالية على الجبهة الأسبانية.

أما على صعيد الإصدارات النقدية، فقد عمل الحاجب المنصور بن أبي عامر على إصدار الدينار الذهبية باسم الخليفة الأموي هشام المؤيد بالله، المردف باسم الحاجب محمد بن أبي عامر، والتي تشابهت في أنماطها وعباراتها الدعائية مع الأنماط السابقة، بعد تعديل اسم الخليفة ومكان وتاريخ الإصدار⁸⁰، والتي حملت على مركز وجهها النقش المتضمن عبارات التوحيد "لا اله إلا الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بعبارات البسملة والتاريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار بالأندلس سنة..."، في حين خصص مركز ظهر الدينار للنقش المتضمن اسم الخليفة الأموي وألقابه واسم الحاجب بن أبي عامر "الإمام هشام - أمير

80- الدينار الصادر عن دار الضرب في الأندلس في الأعوام 377، 378، 379، 380، 381، 383 و 384 هجرية. كما صدر للمؤيد دينار من ضرب سبلماسة في العام 385 هـ. على نفس السكة السابقة، بعد إضافة اسم وزير في أسفل مأتورة مركز الوجه، واسم عامر في أسفل مأتورة مركز الظهر.
- هناك دينار آخر للمؤيد بالله من إصدار دار الضرب في مدينة صفاقس في العام 389 هـ. نقش على مركز وجهه عبارات التوحيد المؤطرة بالبسملة ومكان وتاريخ الإصدار، في حين نقش على محمل ظهر الدينار اسم الخليفة المؤيد بالله وألقابه دون إدراج أي ذكر لاسم أبي عامر.

المؤمنين - المؤيد بالله - عامر⁸¹، المؤطرة بنقش "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون"؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن النقاشين قد نفثوا في طريق كتابة اسم الحاجب، حيث لوحظ في إصدار العام 390 هـ، أن نقش اسم عامر قد نفذ على مرحلتين، حيث استبق الشق الأول من اسم الحاجب عامر وهو (عا) اسم الخليفة الأموي الذي تلاه بعد ذلك نقش الشق الثاني من اسم الحاجب وهو (مر)؛ أما في إصدار العام 392 هـ، فقد نقش اسم الحاجب عامر بشكل مجزأ على سطرين "عا- مر"، بعد نقش اسم الخليفة وألقابه.

بعد وفاة الملك المنصور أبي عامر في العام 392 هـ / 1004 م، تولى شؤون الحجابة من بعده ابنه عبد الملك الملقب بالمخلف⁸²، والذي تابع سياسة والده إدارة شؤون البلاد والحجر على الخليفة المؤيد، وتمجيد سلطان العامين، وإصداره للدينار الذهبية التي حملت اسمه إلى جانب اسم الخليفة، بحيث ازدان نقش وجه الدينار بعبارات التوحيد المؤطرة بنقش البسمة ومكان وتاريخ الإصدار⁸³، في حين حمل مركز ظهر الدينار نقش لعبارة "الحاجب- الإمام هشام- أمير المؤمنين- المؤيد بالله - عبد الملك"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون"، في حين تميزت الإصدارات الذهبية للأعوام (395- 397 هـ)، بتعديل أسلوب توزيع اسم عبد الملك في نقوش مأثورة مركز الوجه التي رتبت وفق الشكل التالي "عبد- لا اله إلا الله وحده- لا شريك له- الملك"، غير أن نقش اسم عبد الملك ما لبث أن أخذ بالاختفاء عن إصدارات الأعوام 397-398 هـ، التي استبق فيها نقش عبارات التوحيد بنقش كلمة "شهاد" التي تصدرت مجمل نقوش مركز الوجه، واستمر نقشها

81- من الملاحظ أن الأسماء المنقوشة على الإصدارات الذهبية قد عدلت مراراً، حيث ظهر على إصدار العام 386

هـ. اسم مفرج، وإصدارات الأعوام 387 - 391 هـ، اسم محمد وإصدار العام 392 هـ، اسم نعلج.

82- 392 - 399 هـ / 1004 - 1011 م.

83- "بسم الله ضرب هذا الدينار بالاندلس سنة ثلث وتسعين وثلاثمائة". وفي السنوات 394، 395 و 396 هجرية.

كعرف متبع حتى وفاة الحاجب عبد الملك في العام (399 هـ / 1011 م)، حيث تولى منصب الحجابة من بعده عبد الرحمن شنجول "الصغير"⁸⁴، الذي لم يستمر في منصب الحجابة أكثر من ستة أشهر، وذلك لطعمه المتزايد في السلطة، والضغط على الخليفة المؤيد لتعيينه ولياً للعهد من بعده، مما أوقد نار الفتنة ومن ثم الثورة التي اندلعت في العام 399 هـ، وتمكنت من الإطاحة بالحاجب شنجول وإنهاء تسلط العامريين على منصب الحجابة⁸⁵، الذي تسلمه الحاجب عبد العزيز، مبتدئاً توليه لمنصبه بإصداره للدينار الذهبي المضروب على السكة السابقة، من حيث حملة لاسم الخليفة المؤيد، بعد إضافة اسم برد على أسفل مأثورة مركز الوجه، واسم عبد العزيز في أسفل مأثورة مركز الظهر.



وهنا تجدر الإشارة إلى أن تبدل الخلفاء لم يؤثر على المضمون الإجمالي للنقوش الكتابية المضروبة على الإصدارات خلال فترة الخلافة الأموية الأندلسية، حيث تم تثبيت مجمل النقوش والعبارات ذات الطابع الديني والدعائي، في حين تباينت أسماء الخلفاء والحجاب وتاريخ الضرب طبقاً لاسم من يشغل المنصب وتاريخ الإصدار؛ وهذا ما يمكن ملاحظته على الإصدارات الذهبية

⁸⁴ عبد الرحمن شنجول المعروف بالصغير، هو الابن الثاني للحاجب المنصور بن أبي عامر.

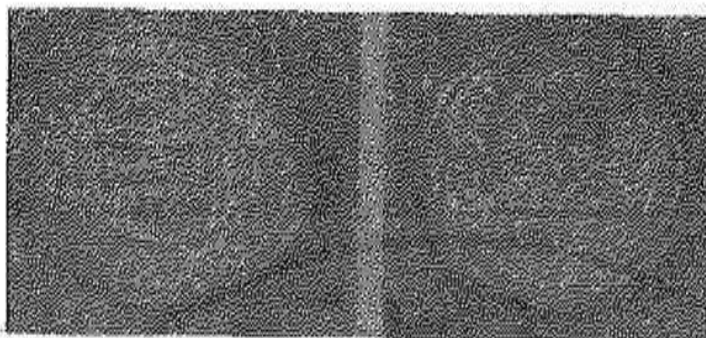
⁸⁵ أدى ضغط الحاجب شنجول على الخليفة المؤيد إلى تسويع الفتن ومن ثم الثورة التي تمكنت من الإطاحة بالنبيت العامري، غير أن نار الفتن لم تنطفئ بعد ذلك حيث استمرت لما يقارب العشرين عاماً بعد سقوط الحكم الأموي في الأندلس.

للخليفة المهدي بالله الذي اعتلى سدة الخلافة في العام 400 هـ. بعد وفاة الخليفة المؤيد، والذي حافظ على نمط سكة أسلافه، باستثناء تعديل أسماء الحجاب الذين تولوا المنصب أمثال الحاجب بن جهور، ابن مسلمة أو محمد الذين نقشت اسمائهم في أسفل نقش مأثورة مركز الوجه، وكذلك نقشه لكلمة الإمام أو الإمام محمد في مستهل نقش مأثورة مركز الظهر، والتي تظهر بوضوح في نقوش الدرهم الفضي الصادر في العام 399 هـ./1008 م.، (وزن 3.58 غ. وقطر 24 ملم.)⁸⁶، الذي نقش عليه في مركز الوجه: "لا اله إلا الله وحده - لا شريك له - جهور"، المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة تسع وتسعين وثلاثمائة"، في حين حمل مركز الظهر نقش "الإمام محمد - أمير المؤمنين - المهدي بالله" المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون"، في حين قام الخليفة هشام الثاني الملقب أيضاً بالمؤيد بالله والذي اعتلى سدة الخلافة في العام 400 هـ. بإصدار دنانيره الذهبية وفق السكة السابقة، التي حملت في أسفل مأثورة مركز الوجه أسماء رجالات دولته أمثال البكري وعبد الله وابن مسلمة، في حين حمل الخليفة سليمان المستعين بالله الذي تولى إمرة المؤمنين في العام 400 هـ.، على إصدار نموذجين من الدنانير الذهبية، حافظ النموذج الأول منها على الشكل التقليدي السابق سكة الإصدارات السابقة، في حين عدلت نقوش الإصدار الثاني ليحمل اسم ولي عهده محمد وحاجبه ابن شهيد، إلى جانب النقوش الكتابية التقليدية السابقة، الموزعة على وجهي الدينار وفق الترتيب التالي: في مركز الوجه نقش لعبارة التوحيد "لا اله إلا الله وحده - لا شريك له - ابن شهيد" المؤطرة بنقش "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة الزهراء سنة أربع مائة"، في حمل مركز الظهر نقش "ولي العهد الإمام سليمان - أمير المؤمنين - المستعين بالله - محمد"، المؤطرة بالآية القرآنية

86- درهم فضي محفوظ في متحف قصر الحمراء - الأندلس - أسبانيا رقم 3312.

"محمد رسول الله أرسله... ليظهره على الدين كله".

ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من التطور الحضاري الذي شهدته فترة الخلافة الأموية الأندلسية على الصعيدين السياسي والعمراني، فقد حمل هذا التطور في ثناياه عوامل التمزق والانحيار؛ حيث انتهى الصراع الاجتماعي بين العرب والمولدين والمستعربين، إلى زوال طبقة الجند التي شكلت أحد دعائم الحكم الأموي منذ قيامه، والتي استعوض عنها بالعبيد الصقالبة والمرترقة من قبائل المغرب، الذي زاد نفوذهم إلى الحد الذي مكنهم من السيطرة على مواقع السلطة والقرار السياسي والإداري والعسكري في الخلافة، والذي برز بوضوح في سيطرة العامريين الذين تمادوا إلى حد المطالبة بولاية العهد، مما أجد نار الثورة التي أطاحت بهم، ومن ثم نشوب الصراع المسلح بين مختلف الفئات التي أخذت كل منها تسعى للسيطرة على زمام الأمور، والتي استمرت ما يقارب العشرين عاماً دون أن تتمكن أي من القوى من ترجيح الكفة لصالحها وإعادة توحيد الأندلس التي مزقتها الصراعات، معلنة عن قيام دول الطوائف.



الخليفة الأموية في قرطبة - درهم فضي - الخليفة محمد الثاني 399 هـ - وزن 3.58 غ.

م.و. : لا اله الا الله وحده لا شريك له - جهور.

م.ط. : بسم الله مشرب هذا الدرهم بالأندلس سنة تسعين وثلاثمائة.

م.ظ. : الإسم محمد - أسير المومنين - المهدي بالله.

م.ط. : محمد رسول الله ارسله بالهدى ودين الحق ليؤثروه على الذين كره

المشركون.

3- دويلات ملوك الطوائف 422-897 هـ.:

ساد الأندلس بعد سقوط الخلافة فيها نوع من الفوضى السياسية، دفعت ببعض الزعامات والأسر القوية الطامعة في السطوة، إلى إعلان استقلالها وتشكيلها لممالك مستقلة ومنتازعة فيما بينها، وصل عددها إلى خمسين دولة، لم يتجاوز عمر البعض منها الأشهر العدة، أو السنوات العشر، في حين تمكن البعض منها ممن كان يملك تمثيلاً عرقياً أو سياسياً قوياً من الاستمرار لفترات طويلة منها: (دولة بني جهور في قرطبة، دولة بني عباد في أشبيلية، دولة ذي النون في طليطلة "الثغر الأوسط"، دولة بني الأفطس "بطليوس"، دولة بني هود "الثغر الأعلى، سرقسطة"، دولة غرناطة في الجنوب).

حيث توجه اهتمام كل مؤسس لدولة من دويلات ملوك الطوائف، إلى الاستقلال بما تحت يده اسمياً، دون أن يجروا على اتخاذ لقب الخلافة أو الاستقلال الرسمي عنها، بهدف إكماب دويلته الصفة الشرعية، ومراعاة لمشاعر العامة من الناس التي كانت تدّين بالولاء للخلافة، الأمر الذي ألزم حكّام تلك الدويلات، على إتخاذ بعض الألقاب الوظيفية كلقب الحاجب، الذي تطوّر مع الزمن حيث اعتمدوا تسميات، وألقاب كملوك، وبدؤوا باعتماد ألقاب ذات طابع سياسي كلقب المأمون والمعتضد.... والذي ينضج من قول أحد شعراء ذلك العصر، من اتخاذهم لذلك الألقاب والكنى قوله:

مما يزهدني في أرض أندلس أسماء معتضد فيها ومعتد
ألقاب مسلّكة في غير موضعها كالحجر يحكي انتفاخاً صورة الأسد

- دولة بني جهور في قرطبة 422-461 هـ:-

تمكن أبو الحزم جهور أحد موالى الأمويين في قرطبة من السيطرة على زمام الأمور فيها إثر سقوط الخلافة الأموية في الأندلس، مبتدئاً عهده بإعادة تنظيم الأمور المالية في دويلته، كتعديل نظام الجبايات والضرائب، التي عين عليها بعض رجاله الثقات وتحت إشرافه المباشر، كما مكن التجار من الحصول على بعض الودائع النقدية لاستخدامها كرأس مال بهدف تنشيط التجارة، بحيث تبقى رؤوس الأموال ديناً بذمة التجار، يستفيدون من أرباحها، ويقوموا بتتميتها، ومن ثم تسديد أصل المبلغ إلى الخزينة السلطانية، الأمر الذي نجم عنه، عودة الحياة إلى النشاط التجاري، وعم الرخاء والرفاهية، وزادت الثروة بيد العامة، وتحسنت الأسعار، واستقر الأمر الاقتصادي لمدة جاوزت اثني عشر عاماً؛ توالى على سدة السلطنة فيها كل من أبي الحزم ومن ثم ابنه أبو الوليد محمد بن جهور، الذي سار على نهج أبيه، ومن ثم عقبه ابنه عبد الملك، الذي انتهى به الحكم لصالح دولة بني عباد التي كانت تحكم أشبيلية.

أما على صعيد الإصدارات النقدية، فقد ظهر اسم جهور على النقد الصادر في العام 390 هـ، وذلك خلال فترة حكم الدولة العامرية، التي عمل فيها بنو جهور كوزراء أو حجاب، حيث حمل الدرهم الفضي:

- م.و.: لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له - جهور.

- ط.و.: بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة تسعين وثلاثمائة.

- م.ظ.: الإمام محمد - أمير المؤمنين - المهدي محمد.

- ط.ظ.: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

- دولة بني عباد في أشبيلية:

ينتسب بنو عباد إلى قبيلة لخم اليمانية، التي قدمت إلى الأندلس مع جيوش الفتح الإسلامي، حيث تمكن رجالها من تسلم المناصب المهمة في ظل الخلافة الأموية في الأندلس، وصولاً إلى القاضي ابن عباد، الذي تمكن بعد سقوط الخلافة الأموية، من التفرد بحكم أشبيلية، ومن ثم السعي إلى إعادة توسيع سلطانه ونفوذه، يحذوه الأمل بإعادة توحيد الأندلس، وإدعائه بالتعرف على هشام المؤيد الثاني، مبايعته بالخلافة، ودعوة ملوك الطوائف لمبايعته، في رغبة منه لإتخاذ كواجهة يحكم الأندلس من خلاله، بعد تنصيب نفسه كحاجب، حيث تمكن من بسط نفوذه على دويلات الطوائف المحيطة بأشبيلية، وضم مرسية، والوصول إلى أبواب قرطبة، حيث تمكن من تشكيل دويلة مترامية الأطراف، تميزت بثرواتها الزراعية لا سيما الزيتون والقطن، هذا إلى جانب تربية الخيول.

قام بنو عباد بإصدار العديد من الوحدات النقدية الذهبية والفضية، منها الدينار الذهبي الصادر في العام 483 هـ، الذي حمل على مركز الوجه عبارات

التوحيد: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له" محمد، الطوق "بسم الله ضرب هذا الدينار بالأندلس سنة ثمان وثلاثين وأربعماية"، مركز الظهر "الحاجب- الإمام هشام- أمير المؤمنين- المؤيد بالله- عباد"، الطوق "محمد رسول الله أرسله بالهدى.....ولو كره المشركون.

في حين تميزت إصدارات الأعوام 439، 450 وما بعدها بحملها لنفس النقوش السابقة باستثناء تعديل اسم الحاجب (اسماعيل، محمد، سراج الدولة هاشم..)، وتعديل اسم الخليفة الذي اعتلى سدة الحكم (هشام، المعتمد على الله..)، منها الدينار الذهبي الصادر عن دار الضرب في قرطبة، الذي حمل على:

- مركز الوجه "لا إله إلا الله وحده- الرشيد- ع"، المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة قرطبة سنة احدى وسبعين وأربعماية".

- مركز الظهر نقش "المعتمد على الله- الإمام عبد الله- أمير المؤمنين- المؤيد بنصر الله"، المؤطرة بعبارة "محمد رسول الله أرسله...ولو كره المشركون"؛ ومن الجدير ذكره أن لقب الحاجب قد أخذ بالاختفاء عن النقش في عهد المعتمد نتيجة إلغاء منصب الحاجب، حيث استعوض عن نقش كلمة الحاجب بنقش عبارة المؤيد بنصر الله بعد إدراج اسمه في أعلى وأسفل ماثورة مركز الوجه، في حين ترك أعلى وأسفل ماثورة مركز الظهر لنقش الألقاب التي تمتع بها الحاجب.

- دولة ذي النون في طليطلة:

تفرد اسماعيل بن ذي النون في حكم طليطلة بعد سقوط الخلافة الأموية، متخذاً نفسه لقب الظافر، حيث عمل خلال فترة سيطرته على توسعة حدود دولته لتشمل قوته وجنجاله، مستفيداً من قصة ظهور هشام المؤيد الأموي، لتوطيد سلطانه الداخلي حاكماً مستقلاً باسم الخلافة الأموية الثانية، حيث أعاد تنظيم أمور دولته وتدعيمها لفرض نفوذها على ما حولها.

خلف اسماعيل ابنه يحيى الذي تلقب بالمأمون، وأدار شؤون دولته بالاعتماد على وزيره ومستشاره ابن الحديدى، حيث تمكن من توسيع حدود دولته وصولاً حتى حدود مملكة طليطلة وبلنسية، ومن ثم خافه حفيده يحيى بن ذي النون الملقب بالقادر، والذي تم في عهده تسليم طليطلة لملك قشتالة في العام 478 هـ.

أما على صعيد الإصدارات النقدية، لدولة بني ذي النون، فقد كانت عبارة عن عدد من الدراهم الفضية، غلب عليها ذكر اسم الحكام منهم، مع اغفال نقش اسم الخليفة الأموي، ويتضح ذلك من خلال الدرهم الفضي الصادر عن دار الضرب بمدينة طليطلة في العام 462 هـ، الذي حمل على:

... مركز الوجه نقش "المأمون - لا إله إلا الله - ذو المجدين"، المؤطرة
"بعبارة بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة طليطلة سنة اثنين وستين وأربعماية".
... مركز الظهر للنقش عبارة "الحاجب - محمد رسول الله - شرف الدولة"،
المؤطرة بعبارة محمد رسول الله أرسله.... ولو كره المشركون".

أما نقد القادر بالله الصادر في العام 468 هـ، فقد حمل في مركز الوجه نقش "لا إله إلا الله - محمد رسول الله"، الطوق "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة طليطلة سنة ثمان وستين وأربع مائة"، مركز الظهر "القادر - بالله"، الطوق "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون".

- دولة بني عامر في بلنسية:

وهي من حواضر الأندلس المهمة، توالى على حكمها عدد من القوى، أمثال الصقالبة الذين تولوا زمام الأمور فيها بعد الفتنة الكبرى، ثم آل الأمر إلى بنو عامر أبناء الحاجب المنصور، الذين أصدروا فيها عدد من الدراهم الفضية، منها الدرهم الفضي الصادر في العام 438 هـ، الذي حمل في:

--- مركز الوجه نقش "المعنصم" لا إله إلا الله وحده - لا شريك له، المؤطر
بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدرهم ببئسنة سنة ثمان وثلاثين وأربعماية".

--- مركز الظهر نقش "المنصور" الإمام هشام - المؤيد بالله - بالله، المؤطرة
بالآية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون".

في حين حمل الدرهم الصادر في العام 442 نفس النقوش السابقة بعد تبديل
اسم الحاكم من بالله باسم الناصر - ابن قوس في مأثرة مركز الوجه.

كما أن إصدار نقد من معدن الإلكتروليت، نقش على الوجه الأول عبارة
"الناصر - لا إله إلا الله"، وعلى الظهر نقش ابن - المنصور - الإمام هشام -
أغلب.

--- دولة بني هود في سرقسطة:

تميزت سرقسطة بموقعها الاستراتيجي على المسعد التجاري والحربي كثر
شمالي متقدم وبوابة للتجارة مع العالم الأوربي المسيحي، الأمر الذي مكن
لحكامها من بني هود تحصيل الأرباح الوفرة، عن طريق جباية المكوس
والوساطة التجارية، لا سيما في عهد حاكمها الأول أبي أيوب سليمان بن محمد
بن هود الجذامي، الملقب بالمستعين بالله (431 - 438 هـ)، والذي خلفه عدد
من أفراد أسرته بلغ عددهم خمسة حكام، توالوا على سدة السلطة من العام
431 - 540 هـ). وقاموا بضرب عدد من الدراهم الفضية التي تشابهت مع
سابقاتها من إصدارات ملوك الطوائف باستثناء الأسماء والألقاب وسني الحكم
ومكانه، منا الدرهم الصادر عن دار الضرب في سرقسطة في العام 440 هـ،
الذي حمل على:

--- م.و: "ابن هود - لا إله إلا الله وحده - ابن الراضي"، المؤطرة بعبارة "بسم
الله ضرب هذا الدرهم بسرقسطة سنة أربعين وأربعماية".

- م.ظ.: "تاج الدولة - الإمام هشام - أمير المؤمنين - المؤيد بالله - سليمان"،
المؤطرة بنقش الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله...ولو كره المشركون".

- الدرهم الصادر في العام 445 هـ. والذي حمل في مركز الوجه نقش
"العبارة التوحيد كما في الإصدار السابق، والمنتبهة بكلمة "خير"، المؤطرة
بالبسملة ومكان وتاريخ الإصدار؛ في حين تميز مركز الظهر بحمله لنقش "عماد
الدولة - الإمام هشام - المؤيد بالله - أحمد"، المؤطرة بنفس عبارات الإصدارات
السابقة.

- الدرهم الصادر في العام 477 هـ. عن دار الضرب في سرقسطة، والذي
جاء على شاكلة الإصدارات السابقة، باستثناء نقش مركز الظهر، الذي حمل
عبارات "الحاجب - سيف الدولة - أحمد". في حين حمل إصدار العام 485
هـ.، على مركز الظهر نقش "المستعين بالله - أحمد بن المؤتمن".



- دولة بني الأفطس في بعلبك -

تقع إلى الشمال من بلنسية، وتنسب إلى مؤسسها مسلمة بن الأفطس، وأبنائه من بعده حتى العام 487 هـ، وقاموا بإصدار العديد من الوحدات النقدية البرونزية التي أتت متشابهة مع سابقتها، في حين تباينت أشكال الدينار الذهبية التي أصدروها من حيث اختفاء نقوش أطواق الوجه والظهر، حيث حمل وجه الدينار الذهبي الصادر عن دار الضرب في بعلبك " المتوكل - الإمام عبد الله - أمير المؤمنين - على الله"، في حين نقش على الظهر عبارة "الحاجب - لا إله إلا الله وحده - لا شريك له".



المسكوكات القرابية والإسلامية

الإصدارات النقدية للممالك المستقلة عن الخلافة العباسية

ب- مسكوكات الدولة المرابطية في المغرب والأندلس:

يعود الفضل في نشر فكر الدعوة المرابطية ذات الطابع الإصلاح الديني بين القبائل الملتزمة، إلى الداعية عبد الله بن ياسين من قبيلة جزولة⁸⁷، الذي هجر قبيلته ونزل على قبيلة جداله، نابعة لدعوة أحمد بن إبراهيم زعيم جداله، الذي طالب منه القدوم لتلقيه الناس بأمور دينهم، حيث التقى حوله سبعون شخصاً من الراغبين في التفقه بأمور الدين؛ وبلغ ابن ياسين شأواً عظيماً في جداله بعد ترفيقه لمرتبة رئيس جماعة دينية، حيث أضحي بصاحب الرأي والمشورة والإفتاء والإشراف على بيت المال، غير أن تشدده في إقامة الحدود قد وقع النزاع بينه وبين فقهاء الذين سارعوا إلى خلع وطرده من بينهم، مما دفعه إلى الإقامة مع بعض أتباعه في أحد الربط المنعزلة، معتمداً سياسة الدعوة والتبشير السلمي، لاستجلاب الأتباع لرباطه لغاية تفقيهم بالدين، الذي زاد عددهم، مما دفعه إلى التحول عن سياسة المسالمة إلى إعلان الجهاد على القبائل التي لم يكن لها من الإسلام سوى الظاهر، حيث قام في بادئ الأمر بإرسال الرسل من التابعين إلى القبائل، كلاً حسب قبيلته، سخرهم بضرورة إعلان توبتهم بعد إعطائهم مهلة سبعة أيام لذلك، مهدداً إياهم باستخدام القوة والعنف؛ وما إن انتهت المهلة المحددة حتى بادر إلى استخدام القوة ضد قبائل جداله لمتونه ومسوفة وإجبارهم على التوبة، ما دفع بباقي القبائل الصغرى إلى إعلان توبتها والدخول في طاعته⁸⁸، الأمر الذي أعاد توحيد قبائل صنهاجة الملتزمة في ظل

87- كان زعيم قبيلة طرف الصحراء الشعماني من جهة المحيط الأطلسي.

88- كان يتم التعبير عن الخضوع بعد التوبة، بأن يتم جلد الخاضع اثنا عشر مرة سوطاً، ثم يلزم بسلام القرآن وإقامة الصلاة ودفع الزكاة وإخراج السنن.

الدعوة المرابطية، وتشكيل دولتهم القائمة على أساس من الشريعة والتنظيم، الذي يمثل فيه الجانب الروحي عبد الله بن ياسين، والجانب التنظيمي الإداري والمسياسي يحيى بن إبراهيم الذي حل مكانه يحيى بن عمر اللمتوني بعد وفاته، وأعقبه أخوه أبو بكر بن عمر، الذي استعان بابن عمه يوسف بن تاشفين في قيادة مقدمة جيوش الفتح، التي أخذت بنشر سطوة المرابطين والتوسع شمالاً نحو المناطق الحضرية في المغرب الأقصى، على حساب الدويلات الزناتية المسيطرة على الطرق التجارية فيما بين الصحراء والأندلس؛ مبتدئين توسعهم بالاستيلاء على مدينة سبلماسة بوابة تجارة الصحراء، ومن ثم أخذوا بالتوغل في المغرب وعبور جبال ما وراء الأطلس باتجاه الساحل للسيطرة على طريق القوافل، فاحتلوا السوس ومن ثم أغصمت التي اتخذوا منها قاعدة لتجمع قواهم العسكرية التي تنطلق منها الجيوش لمتابعة أعمال الفتح في المغرب، ومن ثم تقدموا نحو براغوظة، غير أن أمر متابعة الفتح لم يتم لأبي بكر بسبب اضطراب المؤخرة المرابطية في الصحراء إثر تمرد قبائل مسوفة، الأمر الذي دفعه إلى العودة إلى الصحراء للقضاء على الفتنة⁸⁹، وترك أمر حكم المغرب لابن عمه يوسف بن تاشفين، الذي بقي نائباً له في حكم المغرب مدة سنتين، قام خلالها بإضفاء صبغة الملك السلطان على الحكم المرابطي، وذلك من خلال السعي لأعمار البلاد وتنظيم الجيش، واتخاذ شارات السيادة والحكم والسلطنة بضرب الدراهم والدينار التي حملت اسم أبي بكر بن عمر، ومن تدبره الأمور والتخطيط لتنفرد بالحكم بإكثاره من شراء العبيد والعلوج الذين شكلوا حرسه الخاص، واستقدام إخوته لنصرته، وتقريبه لحلفاء ابن عمه أبي بكر لجانبه، قبل إجباره على التنازل له

89: سعى المرابطون إلى نشر الدين الإسلامي وبالعالم بين القبائل الصحراوية ومخاربة البدع الوثنية، وكذلك نشر اللغة والثقافة العربية، وتوطيد أواصر العلاقة مع الخلافة المشرفية، وذلك من خلال الاعتراف بالبيعة الاسمية لسلطة الخليفة العباسي.

عن حكم المغرب، الذي دان له قاطبة من المحيط حتى الجزائر⁹⁰؛ ومن ثم العمل على بسط نفوذه وتوطيد سلطانه في الأندلس التي دخلتها قواته اثر نداء الاستغاثة الذي وجهه إليه المعتمد بن عباد حاكم اشبيلية لدخول الأندلس والدفاع عنها ضد الأسبان، حيث تمكنت القوات المرابطية من وقف الاجتياح الأسباني إثر معركة الزلاقة، التي رفعت من مكانة يوسف بن تاشفين بين ملوك الطوائف في الأندلس، وكشفت له مدى الخطر الناجم عن النزاع فيما بين ملوك الطوائف، والسعي إلى إعادة توحيد الأندلس تحت سلطانه، مبتدئاً ذلك بإسقاطه للدولة الزيرية في غرناطة، ودولة بني عباد في أشبيلية، والتوسع شرقاً حتى حدود بنسية، ومن ثم مناطق الشغور، موطئاً نفوذ المرابطين في الأندلس، وذلك على النقيض من عهد خليفته علي بن يوسف بن تاشفين (500 - 537 هـ)، تميز العشر الأول منها بتنامي سلطان المرابطين نتيجة السياسة التي اتبعها علي بن يوسف، غير أن السطوة المرابطية ما لبثت أن أخذت بالتراجع إثر تنامي دور الحركات الموحدية في المغرب، والتي كان لها الأثر الحاسم في إسقاط الدولة المرابطية.

ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من تنامي نفوذ السلطة المرابطية في مرحلة التأسيس أو خلال العشر الأول من سلطان علي بن يوسف، ويسط نفوذها على مناطق شاسعة من المغرب والبر الأندلسي، فقد أعلن المرابطون ومنذ البدء، التبعية الاسمية للخليفة العباسي، دون التفكير في استخلاص حق الخلافة لأنفسهم، من خلال الدعاء له على المنابر ونقش اسمه على السكة منذ أيام أبي بكر بن عمر الذي اتخذها سنة، واتبعها من بعده خليفته يوسف بن تاشفين، الذي طالب من

90- قام دعاة المرابطين بنشر دعواهم في بادئ الأمر في قبائل صهاجة التي كانت تنزل في المنطقة الصحراوية والتمتد من جنوب المغرب الأقصى شمالاً، ومنطقة النيجر والسنغال جنوباً وحتى المحيط الأطللسي غرباً، وذلك قبل أن (تسع لنعم كاف) المناطق التي يطؤها سنيابك خيولهم.

الخلافة العباسي المستظهر تقليده حكم المغرب، حيث أجابه الخليفة على طلبه (491 هـ. / 1098 م.)، وأرسل إليه كتاب التعيين والتلقيب الذي أطلق فيه عليه لقب أمير المسلمين وناصر الدين، ونائب الخليفة والقائم بدعوة أمير المؤمنين وقائد جيوشه في المغرب، دون أن يمنحه حق توربث اللقب، الأمر الذي دفع به علي بن يوسف بعد أن انتقل الحكم إليه إثر وفاة والده، إلى مرسلته الخليفة العباسي، والسعي لتكليفه وبشكل رسمي بنفس منصب أبيه وتوشيعه باللقب، غير أن أمر الخليفة العباسي قد أنش بتلقيبه بزعم الدولة العباسية وزعم جيوشها المغربية.

أما على سعيد المياسة النقدية للدولة المرابطية، فقد تم العثور على أحد الدينارين الذهبية المرابطية، التي ضربها القائد يوسف بن تاشفين في العام 480 هـ. / 1087 م.، باسم أمير المؤمنين الإمام عبد الله، والصادرة عن دار الضرب في سجلماسة (وزن 4.06 غ، قطر 25 ملم.)، والتي حملت على مركز وجهها النقش الكتابي "لا اله إلا الله - محمد رسول الله - الأمير يوسف بن تاشفين"، المؤطرة بالآية القرآنية "ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، في حين حمل مركز الظهر النقش الذي حمل اسم الإمام المرابطي "الإمام - عبد - الله - أمير المؤمنين"، المؤطرة بالبسملة والمعلومات التوثيقية "بسم الله ضرب هذا الدينار بسجلماسة سنة ثمانين أربع مائة"⁹¹، كما تم العثور على بعض الإصدارات الذهبية الصادرة عن دار الضرب في المروية (511 هـ.)، وعن دار الضرب الغرناطية (519 - 521 هـ.)، والتي حملت اسم السلطان يوسف بن تاشفين بعد سيطرته على البر الأندلسي، منها الدينار المرابطي الصادر عن دار الضرب في بلنسية في العام 512 هـ.، والذي تميز بنقشه المتضمن لتشكيلة النجمة السداسية الموضوعة في أعلى مأثورة مركز

91- محفوظ في متحف قصر الحمراء بقرطاج - أسبانيا برقم 10208.

الوجه، التي نقش عليها "لا اله إلا الله - محمد رسول الله - أمير المسلمين -
 الديوبس...٩٠"، المؤطرة بعبارتي البسطة والتأريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار
 ببلنسية سنة اثنتي عشرة وخمسمائة"، في حين ترك مركز ظهر الدينار لنقش
 عبارة "الإمام - عبد - الله - أمير المؤمنين" المؤطرة بالآية القرآنية "ومن يبتغ غير
 الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، كما تم العثور على
 نموذج آخر صادر عن دار الضرب بغرناطة للعام 519 هـ، حمل على مركز
 وجهه نقش "لا اله إلا الله - محمد رسول الله - أمير المسلمين علي بن يوسف"،
 المؤطرة بالآية القرآنية "ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة
 من الخاسرين"، في حين حمل مركز ظهر الدينار نقش لعبارة "الإمام - عبد -
 الله - أمير المؤمنين"، المؤطرة بنقش "بسم الله ضرب هذا الدينار بغرناطة سنة
 تسع عشر وخمسمائة"٩٢؛ كما تم العثور على مجموعة أخرى من النماذج
 المرابطية الصادرة أيام علي بن يوسف عن دار الضرب الأشبيلية في العام 522
 هـ، نقش على مركز وجهه وبعد نقش عبارات التوحيد، اسم أمير المسلمين
 المرابطي علي بن يوسف واسم ولي عهده الأمير (سير ٢٠٠) الموزعين على
 خمسة أسطر أفقية "لا اله إلا الله - محمد رسول الله - أمير المسلمين علي بن
 يوسف - ولي عهده الأمير - سير"، المؤطرة بالآية الكريمة "ومن يبتغ غير
 الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، في حين حمل مركز
 ظهر الدينار نقش لعبارة "الإمام - عبد - الله - أمير المؤمنين - (بأش ٢٠٠)،
 المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار بأشبيلية عام اثنين وعشرين
 وخمسمائة"؛ كما تم العثور على درهم فضي حمل اسم علي بن يوسف بن تاشفين

٩٢- هناك مجموعة من الإصدارات الموحدة لسكة أمير المسلمين علي بن يوسف التي أصدرتها مجموعة من دور
 الضرب التابعة لسلطانه، حيث قامت كلاً من دار الضرب في مرسية خلال الأعوام 502، 505 و 512 هـ، ودار ضرب
 الجزيرة في العام 507 هـ، ودار الضرب في ألمرية خلال الأعوام 515 و 521 هـ، بإصدار دنانير علي بن يوسف على
 السكة السابقة الذكر دون إحداث أي تعديل يذكر على كيفية ترتيب عباراتها الكتابية أو الدعائية، على تعديل
 مضمون النقش المضمّن لمكان وتاريخ الإصدار.

والقابه، التي نقشت على وجهي الدرهم، الذي حمل وجهه الأول نقشا "لا اله إلا الله- محمد رسول الله- الأمير نا- شفين"، في حين نقش على مجمل ظهر الدرهم نقش لعبارات "أمير- المسلمين- ناصر الدين- علي"⁹³، وهناك دينار ذهبي من إصدار 524 هـ، صادر عن دار الضرب في بلنسية (وزن 4.06 غ، قطر 25 ملم)، حمل على مركز وجهه نقش "لا اله إلا الله- محمد رسول الله- أمير المسلمين علي- ابن يوسف"، المؤطرة بالآية القرآنية "ومن يبتغ غير الإسلام نينا فتن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، في حين حمل مركز الظهر نقش "الإمام- عي- الله- أمير المؤمنين"، المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار ببلنسية سنة أربع وعشرين وخمسمائة"⁹⁴.

على الرغم من الانتشار الكبير للدعوة المرابطية التي قامت على فكرة الجهاد والمرابطة، وما حققته من انتصارات وفتوحات في البرين المغربي والأندلسي، فقد اتسمت السنوات العشر الأخيرة من حكم علي بن يوسف بن تاشفين، بتتالي الذكسات العسكرية على الجبهة الخارجية أمام الجيوش قشتالة وأراغون، واحتدام الفتن الداخلية الدينية والمذهبية التي هزت أركان الدولة، فاتحة المجال لسقوطها أمام تنامي قوى الدعوة الموحدية، التي كانت تسعى وبشكل دؤوب للسيطرة على المغرب وبسط نفوذها على حساب الدولة المرابطية، إلى أن تم لها الأمر في العام 541 هـ / 1147 م. حيث أعلن سقوط الدولة المرابطية وقيام الدولة الموحدية، غير أن هذا السقوط لم يكن يعني سيطرة الموحدين على الأندلس، التي أعلن حكام الأقاليم فيها استقلاليتهم وتفردهم بحكم ما تحت أيديهم من دويلات واقبلاعات، معلنين عن ولانهم لسلطان المرابطين الذي تم دحره في الشمال الأفريقي، وذلك من خلال متابعتهم العمل على إصدار المسكوكات الفضية

93- محفوظات، متحف قصر الحمراء- غرناطة- أسبانيا رقم 3340.

94- محفوظات، متحف قصر الحمراء- غرناطة - أسبانيا رقم 6301.

والذهبية، ومنها الدرهم الفضي الصادر عن دار الضرب في سرقسطة (445 هـ. / 1035 م.)، من قبل الأمير أحمد عماد الدولة⁹⁵، الذي نقش على مركز وجهه "لا اله إلا الله وحده - لا شريك له - خير"، المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدرهم بسرقسطه سنة خمس وأربعين وأربعمائة"، في حين حمل مركز الظهر نقش لعبارات "عماد الدولة - الإمام هشام - المؤيد بالله - أحمد"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون"، وهناك كذلك الدرهم الصادر عن دار الضرب في بلنسية (447 هـ. / 1055 م.) من قبل أميرها عبد العزيز المنصور⁹⁶، الذي أصدر درهماً باسم الإمام هشام المؤيد⁹⁷، حمل مركز وجهه نقش "الناصر - لا اله إلا الله وحده - لا شريك له"، المؤطرة بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدرهم ببلنسية سنة سبع وأربعين وأربعمائة"، في حين حمل مركز الظهر نقش لعبارة "ابن - المنصور - الإمام هشام - المؤيد بالله - اطلب"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون"، وكذلك الدينار الذهبي الصادر عن نفس الدار⁹⁸، والذي حمل في مركز وجهه النقش المتضمن لعبارات التوحيد والتخصيص "لا اله إلا الله - محمد رسول الله - أمير المسلمين علي - ابن يوسف"، المؤطرة بالآية القرآنية "ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، في حين خصص مركز الظهر لنقش اسم "الإمام - عبد - الله - أمير المؤمنين"،

95- الأمير أحمد عماد الدولة (441-475 هـ. / 1021-1082 م.)، وهو أحد حكام دولة بني هود في سرقسطة، الذي أعلن انفرده بما تحت يده من مقاطعات إثر سقوط حكم المرابطين في المغرب، وقام بإصدار درهماه الفضي (وزن 3.87 غ.)، وقطر 27 مم.)، الذي حمل اسمه واسم السلطان المرابطي - مفتيات منحف قصر الحمراء رقم 3333.

96- خضعت مدينة بلنسية الأندلسية لحكم الأمير المرابطي عبد العزيز المنصور خلال الأعوام (412-452 هـ. / 1021-1061 م.).

97- درهم فضي صادر عن دار الضرب ببلنسية على وزن (2.96 غ.)، وقطر 21 مم.)، محفوظ بمتحف الحمراء برقم 3332.

98- دينار ذهبي صادر عن دار الضرب ببلنسية عام (504 هـ. / 1110 م.)، (وزن 4.06 غ. / قطر 25 م.) مفتيات، متحف قصر الحمراء.

المؤطرة بنقش البسملة والتوثيق "بسم الله ضرب هذا الدينار ببلنسية سنة أربع وخمسمائة"، كذلك يحتفظ متحف قصر الحمراء بدرهم فضي صادر عن دار الضرب قرطبة (539 هـ./1145 م.)⁹⁹، نقش على وجهه نقش "لا اله إلا الله - محمد رسول الله - قرطبة"، في حين خصص الظهر لنقش "بالله - المنصور - أمير المسلمين - محمد بن - محمد"، وهناك دينار ذهبي صادر عن دار الضرب في قرطبة (542 هـ./1147 م.)¹⁰⁰، حمل في مركز وجهه نقش "الله - لا اله إلا الله - اللهم ارحم أمير المسلمين - بن تاشفين"، المؤطرة بالآية القرآنية "ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، في حين خصص مركز الظهر لنقش اسم "الإمام - عبد - الله العباسي - أمير المؤمنين"، المؤطرة بعبارات البسملة والتوثيق "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة قرطبة سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة"، وهنا تجدر إشارة إلى أن دويلات المدن الأسبانية المستقلة التي أخذت بالظهور بعد سقوط الدولة المرابطية، تابعت إصداراتها النقدية التي تشير من خلالها بولائها للسلطان المرابطي، رافضة بذلك الخضوع للنفوذ الموحد، الذي كان قد تمكن من بسط نفوذه على الشمال الأفريقي، وذلك قبل أن تعبر جيوشهم إلى البر الأندلسي بدعوة من الزعامات المحلية التي كانت قد أخذت بالاستياء من الأوضاع السائدة والصراع القائم بين حكام المدن المستقلة، ومؤامراتهم التي أسهمت وبشكل ملموس في تحفيز الملوك الكاثوليك الأسبان للوسع في البر الأندلسي على حساب الممالك المتصارعة.

أما على صعيد الإصدارات النقدية من الدراهم التي عرفت كذلك باسم القراريط، فقد كان عددها محدوداً، نتيجة ندرة استخدامها، على الرغم من وجود

99- درهم فضي (وزن 0.95 غ. / قطر 11 مم)، مقلوبات متحف قصر الحمراء.

100- دينار ذهبي، صادر عن دار الضرب في قرطبة التي كانت محكومة من قبل أبو غانية (وزن 4.06 غ. قطر 26 مم)، مقلوبات متحف قصر الحمراء رقم 10214.

أجزاء عشرية لها مثل النصف والرابع والثلث والسادس عشر، والتي مرت بنفس المراحل التطورية للدينار، حيث تراوح وزن الدرهم فيما بين 1.90 - 2.90 غ، والتي حملت عبارات مشابهة لما حملته الدنانير، باستثناء (غفال تاريخ الضرب، وخلوها من الهوامش الكتابية، وحملها لعبارات مثل "صلوات الله عليه، يستعين بالله، ربنا عليك توكلنا وإليك المصير...".

- الطرز والخصائص الفنية للمسكوكات المرابطية:

شكلت الدنانير الذهبية المرابطية التي عرفت باسم المثاقيل إلى جانب الدراهم الفضية عماد الاقتصاد المرابطي، والتي بقيت قيد الاستخدام حتى بعد سقوط الدولة المرابطية، والتي تميزت عن غيرها بحملها لنقش الآية القرآنية "ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"، هذا إلى جانب تميزها ببعض الخصائص الفنية، منها:

1- تميز الإصدارات النقدية المرابطية بحملها لأسماء جميع الأمراء المرابطين، سواء امتدت فترة حكمهم أم قصرت، مما يدل على حرص الأمراء عند استلامهم السلطة على تأكيد شرعية حكمهم من خلال ضربهم لنقدهم الخاص.

2- تشكيل الوحدات النقدية الذهبية الأساس في الإصدار النقدي، مع ندرة الإصدارات الفضية.

3- تطور أشكال الخط الزخرفي المغربي على الوحدات النقدية والتفنن في تنفيذه، من حيث التوريق والتعريق واستطالات حروفه .

4- اتخذت التراكيب الزخرفية والنقشية تشكيلة المعين، مما ميزها عن غيرها من الإصدارات الإسلامية.

5- التأكيد على ذكر مكان وتاريخ الإصدار النقدي، بسبب تعدد مراكز الضرب (أودنغست، أغمات، جلماسة، فاس، مراكش، تلمسان، قسنطينة، غرناطة، مرسية، شاطبه، قرطبة، بلنسية، سرقسطة...).

6- اتخاذ النقوش الكتابية على طوقي وجهي السكة عكس اتجاه عقارب الساعة، وفي المركز توزع النقش الكتابي على أربعة أسطر.

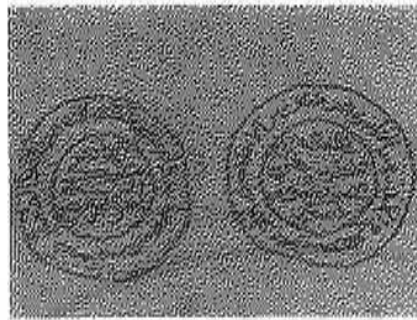
7- نقش اسم الخليفة العباسي على السكة المرابطية في المغرب أو الأندلس.

8- استخدام لفظين في التعبير عن سنة الضرب، وهما سنة أو عام، وذلك على النقيض من السكة الإسلامية التي اعتمدت كلمة سنة فقط.

9- عدم وجود تكرار في التسميات الشخصية على النقد، الذي اختص النقش فيه باسم مؤسس الأسرة أو الحاكم، بحيث كان يدرج اسم الشخص مع أماء من سبقه في الحكم "اسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين".

10- بلغت نقاوة الذهب في الإصدارات المرابطية لاسيما في عهد يوسف بن تاشفين 480 - 500 هـ. نسبة 87% - 95%.

11- استخدام بعض الرموز والحروف س، ج، ع، م، ض... ربما تشير إلى صفاء المعدن مثل جيد واف، طيب، عدل... أو تشير إلى أسماء القائمين على عملية الضرب وهو الأرجح.

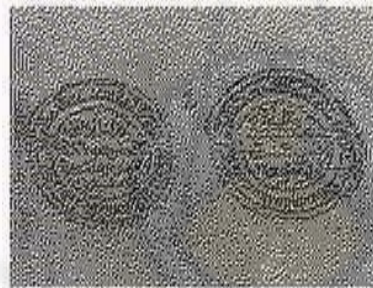


م.و: لا إله إلا الله - محمد رسول الله - الأمير يوسف بن تاشفين.

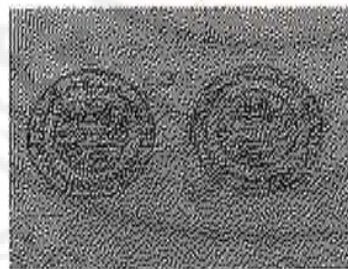
ط.: ومن يتبع غير الإسلام ديناً فإن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين

م.ط.: الإمام - عبد - الله - أمير

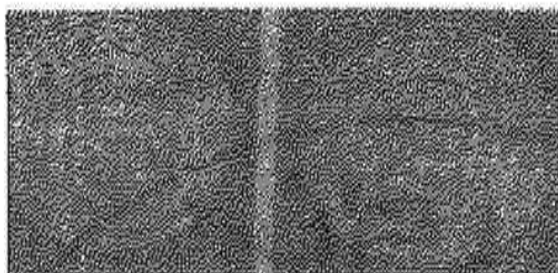
ط.: بسم الله ضرب هذا الدينار بسجله سنة خمس وثمانين وأربع مئة



دينار مرابطي - يوسف بن تاشفين - ضرب سجلماسة - سنة 480 هـ.

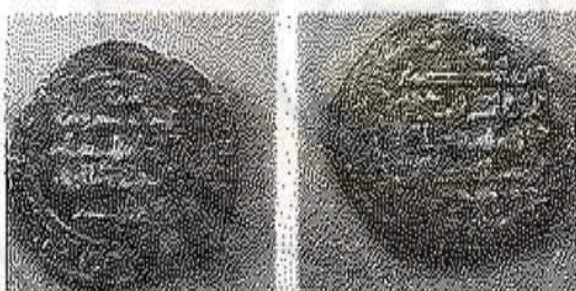


دينار مرابطي - يوسف بن تاشفين - ضرب اعمات - سنة 488 هـ.



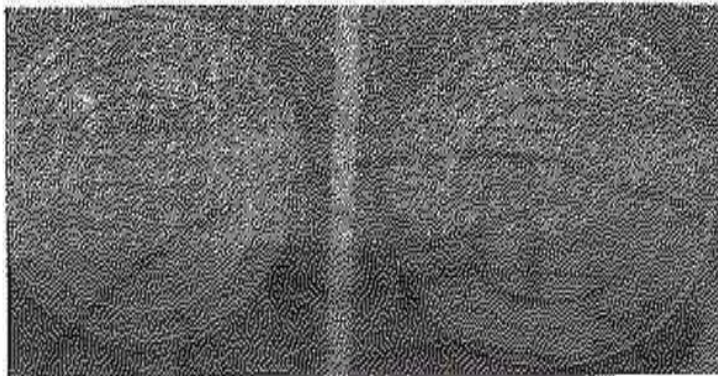
الدولة الحمدانية - مجلته 480 هـ - 1087 م - دينار ذهبي - يوسف بن تاشفين، وزن 4,06 غ.

م: لا إله إلا الله - محمد رسول الله - الأمير يوسف بن - تاشفين / م: من جند خير الإسلام ديناً
 فمن قبل منه وهو في الأخرة من الخاسرين / م: ع: الإمام - عبد - الله - الأمير الحمداني / م: ع: بسم الله
 فنسب هذا الدينار بمجلته سنة ثمانين وأربع مائة



درهم فضي حنوب بلسية 447 هـ / 1055 م - وزن 2.96 غ. / أمير بانسية، عبد العزيز المنصور.

م: بالتصديق لا إله إلا الله - وحده - لا شريك له. / م: بسم الله ضرب هذا الدرهم ببلسية سنة سبع
 وأربعين وأربع مائة. / م: ع: ابن - المنصور - الإمام هشام - المأيد بالله - أتابه / م: ع: محمد رسول
 الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون.



دينار مرابطي ذهبي صادر عن دار الضرب في سجلماسة

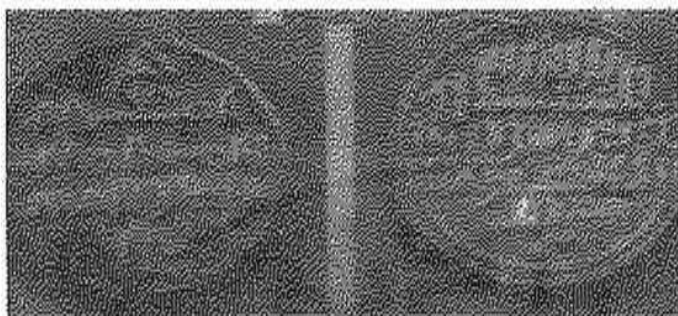
480 هـ / 1087 م / وزن 4,06 غ.

م.و: لا إله إلا الله - محمد رسول الله - الأمير يوسف بن - تائهفين.

ط.و: ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فإن يقلب الله رأسه في الآخرة من الخاسرين.

م.ط: الإمام - عبد الله أسير المؤمنين.

ط.ط: بسم الله ضرب هذا الدينار بسجل ماسية سنة ثمانين وأربع مائة.



درهم در امداسی - الخليفة علي بن يوسف - وزن 0.96 غ.

ردو: لا اله الا الله - محمد رسول الله - الأمير تاج - شقن.

خليفة: أمير المسلمين، ناصر الدين، علي.



مسكو كانت الدولة الزيرية - خرافة - الخليفة ابراهيم الثاني - درهم فضي وزن 6.65 غ.

ردو: لا اله الا الله و محمد - انتريك له.

خبر: بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة خرافة.

خليفة: الإمام ابراهيم - العالي بالله أمير المؤمنين.

خليفة: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

المسكوكات العربية والإسلامية

الإصدارات النقدية للممالك المستقلة عن الخلافة العباسية

ج. مسكوكات الدولة الموحدية في المغرب والأندلس:





ج- مسكوكات الدولة الموحدية في المغرب والأندلس:

ارتبطت نشأة الدعوة الموحدية وانتشار مبادئها الدينية والسياسية بالداعية محمد بن تومرت الملقب بالمهدي¹⁰¹، الذي قام بوضع أسس العقيدة الموحدية، ونظم صفوف الجماعة الأولى على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وحث الدعاة الذين عملوا على نشر مبادئه وأفكاره، وتجنيد المؤيدين وتحفيزهم للجهاد ضد المرابطين الخارجين عن تعاليم الدين؛ غير أن إعلان الثورة لم يتم بسبب وفاته، وانتقال الأمر من بعده إلى خليفته وساعده الأيمن عبد المؤمن بن علي¹⁰²، الذي أعاد تنظيم وتوزيع القوى الموحدية القبلية والعسكرية المتمركزة في المناطق الجبلية الوعرة، وذلك قبل البدء بشن هجومه العسكري الكبير، الذي دام سبع سنوات (534-541 هـ / 1139-1147 م)، وانتهى بإنهاء الجود المرابطي، والسيطرة على المغرب الأوسط والأقصى؛ ومن ثم الالتفات نحو الأندلس للقضاء على البقية الباقية من القوى المرابطية الموجودة فيها، وذلك تلبية لدعوة الزعماء الأندلسيين، الذين طلبوا العون من عبد المؤمن لتخليصهم من ظلم وجور المرابطين، مقابل إعلانهم التبعية والاعتراف به أميراً للمؤمنين، الأمر الذي يسر انتقال القوى الموحدية إلى الأندلس والسيطرة عليها، وتأسيس دولتهم التي امتدت من وادي آنة في الأندلس إلى الصحراء في جنوب المغرب.

101- محمد بن تومرت: من قبيلة هرغة إحدى قبائل مغمودة، ارتحل إلى الشرق حيث درس علوم الدين على يد كبار رجالها، وانتهى بالعبء من المفكرين أمثال الإمام الغزالي وأحد عنهم، ومن ثم عاد إلى موطنه في إنجاير، وأخذ على عاتقه مهمة الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعمل على إسقاط الدولة المرابطية، التي أدركت خطر دعونه بعد أن انتقل من الدعوة الفردانية إلى الدعوة الجماعية من خلال إرسال الدعاة لنشر أفكاره بين قبائل مغمودة وجمع الأنباغ حوله، أمثال عبد المؤمن بن علي الذي تولى أمور الدعوة بعد وفاة المهدي محمد بن تومرت، وأبو حفص عمر بن يحيى الهنتاني الذي أصبح الساعد الأيمن لعبد المؤمن وجد الأسرة الحفصية التي سبغت دولة الموحدين في ولاية أفريقيا بعد تحطيم دولتهم.

102- ينتسب عبد المؤمن بن علي إلى قبيلة كومية المشكلة لإحدى مجموعات زناتة الغلبية.

من جانب آخر، فقد أسهم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته البلاد في عهد عبد المؤمن، في تنشيط الوضع الاقتصادي وتزايد وتائر الإنتاج الصناعي وعودة الحياة إلى الطرق التجارية، الأمر الذي نجم عنه زيادة موارد الدولة المالية المجتابة من الضرائب، وكذلك تدعيم الموارد المالية للخزينة المركزية، وذلك من خلال إعادة النظر بنسب الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية، وذلك إثر قيامه بإعادة مسح منطقة الشمال الأفريقي الممتدة من برقة شرقاً إلى بلاد نول في السوم الأقصى، وزيادة نسبة الضريبة المفروضة على الأراضي الزراعية، بعد إسقاطه من قيمة المسح لما يعادل الثلث، الذي عدل على أنه غير صالح للإنتاج الزراعي (جبال وأسباخ)، وفرضه على ما تبقى نسبة الخراج الشرعي، المفروض على القبائل المستقرة فيها، والتي ألزمت بتسديد نصيبها إلى خزينة الدولة؛ هذا إلى جانب فرض ضريبة خمس الأرباح على مستثمري مناجم الفضة في حصن وركناس وزجندر، ومناجم النحاس في منطقة داي وغيرها من المناجم؛ الأمر الذي دعم احتياطي الخزينة من الأموال والمعادن النفيسة، ومكنها من الإنفاق على التشييد والتطوير العمراني سواء في المغرب أو الأندلس.

غير أن وضع الدولة الموحدية ما لبث أن أخذ بالتداعي خلال فترة خلافة أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، إثر نشوب العديد من الحركات والثورات ذات الطابع الاستقلالي عن السلطة الموحدية، والتي اشتعلت في المغربيين الأقصى والأدنى، وكذلك خروج المناطق الشرقية الأندلسية على السلطة الموحدية بزعامة ابن مردنيش صاحب مرسية والشرق عموماً، وظهور الخطر التوسعي لممالك قشتالة وليون والبرتغال؛ حيث تمكن القشتاليون من السيطرة على منطقة قونقة Cuenca، وسيطر البرتغاليون على مدينة شترين؛ وبالرغم من تمكن أبي يعقوب يوسف من حل الأزمة المردانشية، فقد فشل في التصدي للغزو الأسباني، حيث

أصيب بجراح قاتلة أثناء محاولته استعادة مدينة شترين من البرتغاليين وتوفي بعدها بقليل (580 هـ. / 1184 م.)؛ حيث اعتلى سدة الحكم من بعده ابنه أبو يوسف يعقوب المنصور (580 - 595 هـ. / 1184 - 1199 م.)، الذي نشطت في عهده الحركات الانفصالية، مما دفعه إلى توجيهه جلّ قواه للقضاء عليها، لاسيما حركة بني غانية التي نشبت في جزر مايوركة، منورقة وياسة، وامتدت إلى القسم الشرقي من المغرب، الأمر الذي دفع بالمنصور إلى توحيد قواه لإخماد هذه الحركة وملاحقة فلول أتباعها، قبل التفرغ لمواجهة التحرك العسكري لملوك ليون، قشتالة والبرتغال الذي مكنهم من ضم بعض المناطق المجاورة لسلطان المنصور، الذي نجحت قواته في صدّ الهجوم، وإرسال بعض الحملات التأديبية في الأراضي القشتالية والأراغونية وصولاً إلى طليطلة، غير أن هذا الأمر لم يستمر نتيجة وفاة المنصور في العام 595 هـ. / 1199 م.)، ومن ثمّ اعتلاء سدة الحكم من قبل ابنه محمد الناصر بن المنصور (595-610 هـ. / 1199-1213 م.)، الذي شهدت فيه الدولة الموحّدية نوعاً من التدهار الداخلي، نتيجة فقدان الجيش للحمته السياسية، وتزايد نفوذ زعماء القبائل، وميلهم إلى حياة الدعة والترف، ومن ثمّ تمرد قبيلة بنيو غانية وغيرها من القبائل على الخليفة الناصر وإعلانها العصيان، ومن ثمّ فشل الناصر في إعادة اللحمة للدولة أو تدعيم القوى الموحّدية في الشمال الأفريقي، وكذلك فشله في وقف التوسع العسكري لممالك ليون، قشتالة والبرتغال في أسبانيا، وفقدانه للعديد من مواقعه الحصينة فيها، قد دفعه إلى سحب قواته والسعي للحفاظ على ما هو تحت يده، والعيش بنوع من الخمول إلى أن وافته المنية في العام (610 هـ. / 1213 م.)، واعتلى سدة الحكم من بعده يوسف بن محمد الملقب بالمنتصر¹⁰³، الذي دامت خلافته عشر سنوات وتوفي في العام (620 هـ. /

103- اعتلى يوسف بن محمد المنتصر سدة الحكم وهو من سنة عشرين عاماً (610-620 هـ. / 1214-1224 هـ.)، وتوفي بعد عشر سنوات دون أن يعقب.

1224 م.) دون أن يعقب، الأمر الذي فسخ المجال لأبناء عبد المؤمن المحرومين من السلطة وزعماء القبائل الموحدية إلى إعلان استقلالهم بما تحت أيديهم من أقطاعات، واستغل الملوك الكاثوليك الأسبان القوضى التي نشبت في حواضر الأندلس الإسلامية الكبرى، واحتدام النزاع فيما بينها والضعف الذي آلت إليه تلك الممالك، مما أدى إلى سقوطها بيد الأسبان تدريجياً، حتى سقط آخر مظاهر الحكم الإسلامي في الأندلس والذي تجلى بسقوط دولة بني الأحمر في غرناطة، التي استسلمت للقوات الكاثوليكية في العام (897 هـ / 1492 م.).

أما على صعيد الإصدارات النقدية للدولة الموحدية، فقد تم العثور على بعض إصدارات الذهبية الصادرة عن دور الضرب المغربية، منها الدينار الذهبي الصادر عن دار الضرب المراكشية في عهد الخليفة أبي يعقوب يوسف¹⁰⁴، الذي تميز بحمله لاسمه واسم أبيه عبد المؤمن بن علي، والذي وزعت نقوشه وفق الترتيب التالي، من حيث حمله - في مركز الوجه نقش "بسم الله الرحمن الرحيم- لا اله إلا الله- محمد رسول الله- المهدي إمام الأمة- مراكش"، المنقوشة ضمن إطار مربع، يحيط به ومن أطرافه الأربعة نقش "وإلاهم- اله واحد- لا اله إلا هو- الرحمن الرحيم"، في حين حمل مركز الظهر نقش "القائم بأمر الله- الخليفة أبو محمد- عبد المؤمن بن علي- أمير المؤمنين"، المنقوشة ضمن مربع مشابه للوجه الأول، والمؤطرة بعبارات "أمير المؤمنين- أبو يعقوب يوسف - بن أمير المؤمنين"، كما تم العثور على دينار ذهبي آخر صادر في عهد الخليفة عبد الواحد الثاني¹⁰⁵، والذي تميز بحمله للنقش الكتابي المتضمن أسماء الخلفاء

104- مفضليات متحف قصر الحمراء- غرناطة - أسبانيا، (وزن 2,24 غ، قط 22 مم)، رقم 10209.

105- دينار ذهبي صادر عن دار الضرب في أراور- المغرب في عهد الخليفة الموحدي عبد الواحد الثاني 638-640 هـ/ 1232-1242 م)، وزن 2,54 غ، قطر 29 مم)، مفضليات متحف قصر الحمراء رقم 6300.

الموحدين، الموزعة على وجهي الدينار الذي حمل في مركز الوجه نقش "بسم الله الرحمن الرحيم" صلى الله على محمد وآله - لا اله إلا الله - محمد رسول الله - المهدي إمام الأمة - ازامور"، المطوقة بمربع نقش على قوائمه "أمير المؤمنين الرشيد - أبو محمد عبد الواحد - بن أمير المؤمنين المأمون - أبي العلي بن أمير المؤمنين المنصور"، في حمل مركز الظهر نقش "القائم بأمر الله الخليفة - أبو محمد عبد المؤمن بن علي - أمير المؤمنين أبو يعقوب - أمير المؤمنين أبو يوسف - بن الخلفاء الراشدين"، المحصورة ضمن تشكيلة مربع نقش على جانب قوائمه "المجاهد في سبيل الله - أمير المؤمنين - المأمون أبو العلي - بن الخلفاء الراشدين".

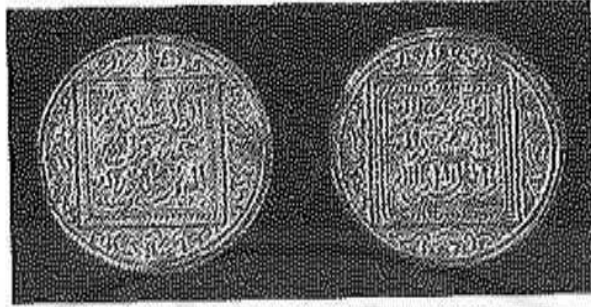
أما على صعيد السياسة النقدية للدولة الموحدية في الأندلس، فقد قام عبد المؤمن بمسح أراضي الأندلس، ونظم أمورها المالية، وفرض على أهلها الربيع وهو الخراج، وليس العشر، معتبراً مكان البلاد التي خضعت لسلطانهم غير مسلمين ما داموا من غير الموحدين، وقد أدى ذلك إلى زيادة واردات الدولة، وتدعيم اقتصادها ونقدها من حيث العيار والمعدن.

فقد كشفت أعمال التنقيب الأثري في منطقة المرية، عن جرة فخارية حوت مجموعة نادرة من المسكوكات الموحدية، بلغ عددها 2000 درهم فضي مربع الشكل، و 180 دويلة ذهبية؛ تميزت بنقوشها الكتابية الموحدة على الرغم من تباين إصداراتها سواء في عهد الخليفة المهدي، أو أمير المؤمنين عبد المؤمن أو من أعقبه من ورثة الإمارة في الدولة الموحدية، ولاسيما أشباه الدراهم الصادرة في عهد الخليفة الموحي الثاني عشر أبو حفص المرتضى، الذي أعلن استقلاله بما تحت يديه عن الدولة الموحدية، وقام بإصدار الدويلات الذهبية ذات الشكل الدائري، الذي نقش في مركزها وضمن مربع مزدوج الأضلاع عبارات البسمة

والحمد، الموزعة على أربعة أسطر أفقية: "بسم الله الرحمن الرحيم ... صلى الله على محمد وآله - والحمد لله وحده - محمد رسول الله"، المؤطرة بأربع جمل كتابية موزعة على أضلاع المربع من الخارج وفق تركيبة أفقية مسابرة لاتجاه كل ضلع، نقش لعبارة "أمير المؤمنين المؤمن - بالله المرتضى أبو حفص - ابن الأمير الطاهر أبي - إبراهيم بن الخلفيتين"، المحصورة ضمن طوق وحافة خارجية مسننة؛ في حين خصص مركز الظهر للنقش الكتابي المتضمن عبارات "المهدي إمام الأمة" - القائم بأمر الله - الخليفة الإمام - أبو محمد عبد المؤمن - ابن علي أمير المؤمنين"، المنقوشة ضمن مربع حفت أضلاعه بالنقش الكتابي المتضمن عبارات "أمير المؤمنين - أبو يعقوب - يوسف - ابن الخليفة"، المحفوفة بطوق خارجي مسنن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تردي أوضاع الدولة الموحدية في الأندلس، قد أسهم في ظهور الحركات الاستقلالية، حيث استقل الأمراء الموحدون بما تحت أيديهم من أقطاعات ومدن، مشكلين إماراتهم المستقلة، معلنين عن ذلك من خلال إصداراتهم النقدية، ومنها الإصدار الذهبي الذي ضربه الأمير أبو يحيى زكريا¹⁰⁶، مؤسس الدولة الحفصية في سبته، الذي حمل في مركز وجهه النقش المتضمن "الواحد الله - محمد رسول الله - المهدي خليفة (رسول) الله"، المنقوشة ضمن مربع حفت أضلاعه بالنقش الكتابي "بسم الله الرحمن الرحيم - صلى الله على محمد - وإلهكم إله واحد - لا إله إلا هو الرحمن الرحيم"، في حين حمل مركز الظهر نقش "الشكر لله - والمنة لله - والحوال والقوة بالله - سبته"، لمحفوفة بمربع نقش على أضلاعه "الأمير الأجل - أبو زكريا يحيى - بن أبي محمد - بن أبي حفص".

106- دينار ذهبي صادر عن دار الضرب في سبته (وزن 4.66 غ. قطر 28 مم)، من قبل الأمير أبي زكريا يحيى (627-647 م/ 1230-1240) - مغننيات متحف قصر الحمراء - غرناطة - أسبانيا رقم 10215.



مسكوكات الدولة الحفصية

كما تم العثور على دويلة ذهبية ناصرية صادرة عن دار الضرب الغرناطية من قبل الأمير يوسف الأول¹⁰⁷، نقش عليه في مركز الوجه "قل اللهم مالك الملك- توتي الملك من تشا- تنزع الملك ممن تشا- وتعز من تشا وتذل- من تشا بيدك الخير"، المحصورة ضمن مربع نقش على أطرافه "بسم الله الرحمن الرحيم- صلى الله على سيدنا محمد- والهكم اله واحد- لا اله إلا هو الرحمن الرحيم"، في حين خصص مركز الظهر لنقش المتضمن "الأمير عبد الله يوسف- بن أمير المسلمين أبي- الوليد اسمعيل- بن فرج بن نصر- أيداه الله وأسعده"، المنقوشة ضمن مربع نقش على أضلاعه وبشكل مكرر عبارة "ولا غالب إلا الله"، في حين تميز الدينار الذهبي الصادر عن دار الضرب بغرناطة خلال الفترة الناصرية¹⁰⁸، باختزال العبارات الكتابية المنقوشة على وجهيه، من حيث تخصيص مركز الوجه لنقش عبارات التوحيد "لا اله إلا- الله محمد- رسول الله"، المنقوشة ضمن مربع أطر بعبارات ضرب هذا- الدينار- بحمرا-

107- دويلة ذهبية صادرة من قبل الأمير يوسف الأول (733-755 م./ 1332-1354 م.)، (وزن 4.64 غ، قطر 32 مم)، مغننيات متحف الصناعات الوطنية للمسكوكات والأختام - أسبانيا- رقم 74024 م.

108- دينار ذهبي من مغننيات متحف قصر الحمراء، بغرناطة (وزن 2.28 غ، قطر 22 مم)، رقم 1098.

غرناطة"، في حين خصص الظهر لنقش عبارة "عبد الله - الغالب بالله - محمد بن نسر"، المنقوشة ضمن مربع حفت أضلاعه بنقش الآية القرآنية "نصر من - الله - وفتح - قريب".

أما على صعيد الإصدارات الموحّدية من الدراهم الفضية، فقد تم العثور على نموذجين من الدراهم، الأول صادر عن دار الضرب الغرناطية أيام الخليفة الزيري إدريس الثاني، والذي تميز بشكله الأهلجي ذي الأطراف الحادة¹⁰⁹، الذي خصص مركز وجهه لنقش عبارة التوحيد، المؤطرة بالنقش الكتابي الدال على أن هذا الدرهم قد صدر عن دار الضرب الغرناطية، في حين خصص مركز الظهر لنقش عبارة "الإمام إدريس - العالي بالله - أمير المؤمنين"، المؤطرة بالآية القرآنية (محمد رسول الله...); أما الإصدار الثاني وهو الدرهم الصادر في الفترة الناصرية¹¹⁰، والذي تميز بسيطرة النقش الكتابي المتضمن لعبارة التوحيد لمجل سطح الوجه بعد تأطيره بمربعين، الأول مركب من خط مستقيم والثاني منقطع، في حين خصص الظهر لنقش الشعار الناصري "ولا غالب - إلا الله تع - غرناطة"¹¹¹.

في حين تميزت الإصدارات الموحّدية من الفلوس النحاسية والبرونزية، بأشكالها المربعة وأوزانها المختلفة، ونقشه المجتزئة، منها الفلوس النحاسي الصادر خلال الفترة الناصرية، الذي حمل على وجهه نقش "طبع - بغرناطة - عام"، وعلى الظهر نقش "ثمان - وثمانين - وثمانمائة"، وهناك إصدارات أخرى خصص فيها مجمل الوجه لنقش عبارات التوحيد المنقوشة ضمن مربع، في حين

109 - من مقتنيات متحف قصر الحمراء (وزن 6.65 غ، قطر 24 مم)، رقم 3337.

110 - درهم مربع الشكل من مقتنيات متحف قصر الحمراء رقم 3608.

111 - يوجد إصدار آخر متوافق من حيث توزيع المانورات الكتابية باستثناء مكان الإصدار وهو مدينة ملقة "

مقتنيات متحف قصر الحمراء رقم 3302.

خصص الظهر لنقش الآية الكريمة "لا إله إلا الله - الأمر كله لله - لا قوة إلا بالله"، أو نقشت هذه الآية على مجمل الوجه، وخصص الظهر لنقش عبارة "الله ربنا - محمد رسولنا - المهدي إمامنا".

من جانب آخر فقد درج وخلال الفترة الموحديّة إصدار وحدات جديدة من الإصدارات النقدية تمثلت في أنصاف وأرباع الدارهم التي تباينت في قيمها الوزنية والحجمية طبقاً لدار الإصدار¹¹²؛ والتي تشابهت في نقوش مآثوراتها الكتابية مع سابقتها من الإصدارات الذهبية والفضية، باستثناء إغفالها لنقش اسم الخليفة وتاريخ الإصدار، والاكتفاء بنقش عبارات التوحيد والبسملة والدعاء؛ وعلى الرغم من تشابه نقوش وجه الإصدار النقدي الذي سيطرت عليه عبارات التوحيد "لا إله إلا الله - محمد - رسول الله"، المنقوشة على ثلاثة أسطر أفقية، فقد تباينت نقوش ظهر النقد الذي سيطرت عليه واحدة من نماذج النقش التالية:

- 1- "ضرب - بمدينة - غرناطة"¹¹³.
- 2- "ولا غالب - إلا الله تع - غرناطة"¹¹⁴.
- 3- "ولا غالب - إلا الله - سبّة".
- 4- "ضرب بمدينة - مالقة - أمها - الله".
- 5- حمل البعض منها إلى جانب مكان الإصدار نقش لعبارة الإيمان والتوكل "أمنت بالله"، "تو - كلنا على - الله".
- 6- الوجه "لا قوة إلا - بالله"، الظهر "الهكم - الله واحد".

112- قدر وزن نصف الدرهم بما يعادل 0.50 غ، وقطر 14 مم، أما ربع الدرهم فقد قدر وزنه ب 0.30 غ، وقطر 6-11 مم.

113- يوجد نموذج مشابه من ضرب مدينة المرية.

114- شكّلت عبارة "لا غالب إلا الله" التسعير الخاص للدولة الموحديّة الناصرية في غرناطة (دولة بني الأحمر).

7- الوجه: " الله ولي - الذين - امنوا"، الظهر: "ضرب - بغرناطة -
امنھا الله"، أو "حرسھا الله".

8- الوجه: "الحمد لله - رب - العالمين"، الظهر: "وما النصر - إلا من -
عند الله".

9- الوجه: "هدى الله - هو الهدى"، الظهر: "العاقبة - للتقوى".

وتأكيداً على ما ورد ذكره، يقدم لنا الوزير الأندلسي لسان الدين بن الخطيب في كتابه الإحاطة¹¹⁵، وصفاً جيداً عن أشكال وأنواع وأوزان الإصدارات النقدية قائلاً إن النقود: "... في مملكة غرناطة مصنعين من الفضة الصافية والذهب المضاف إليه نسبة محددة من النحاس، الجيد الضرب...". والدرهم مربع الشكل، وهو على نفس وزن الدرهم الموحدى؛ وبما أن وزن الدرهم الموحدى كان يقدر وسطياً بما يعادل (1.5 غ.)، أي ما مقداره (28 حبة من الحبوب الوزنية المقدرة بـ (0.053 غ. للحبة الواحدة)، ($28 \times 0.053 = 1.484$ غ.)¹¹⁶؛ في حين قدرت أوزان الوحدات النقدية الصغرى المنقرعة عن الدرهم والصادرة عن دور الضرب في غرناطة، ملقة، المرية، وادي آش، وسبته بما يعادل (0.742 غ لنصف الدرهم)، (0.371 غ. لربع الدرهم)، و(0.1855 غ. لثمان الدرهم)؛ غير أن هذه القيم بما فيها القيم الوزنية والمعدية للدينار والدرهم لم تخضع لقانون الثبات، فقد أسفرت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها مملكة غرناطة في عهد محمد الخامس، والتي نجمت عن تزايد أعداد المهاجرين إلى مملكة غرناطة نتيجة حروب الاسترداد الأسبانية، ومن ثم

115- تكمن أهمية مؤلف ابن الخطيب الإحاطة في أخبار غرناطة، من حيث شغل المؤلف منصب وزير الدولة الناصرية في عهد محمد الخامس ملك غرناطة، الأمر الذي سهّل لابن الخطيب الإطلاع على العديد من التفاصيل السياسية والاقتصادية للدولة الناصرية خلال اعتلائه لمنصب الوزارة فيها.

116- حدد ابن الخطيب القيمة الزمنية للأونصة بما يعادل وزن 70 درهماً فاضاً $1.484 \times 70 = 103.88$ غ..

الحصار الاقتصادي المفروض على غرناطة نتيجة مباشرة للحرب، وما نجم عن ذلك من قلة الموارد المادية، وفقدان معدن الفضة، وتضخم الأسعار نتيجة اضطراب دور المصرف الناصرية إلى تخفيض القيمة الوزنية للدرهم الفضي الذي فقد ثلثي وزنه الشرعي بعد إصداره على وزن ثماني حبات، أي ما يعادل (0.53) $\times$ (4.24 غ.)، بدلاً من (1.484 غ.)، كذلك تم تخفيض القيم الوزنية لأجزاء الدرهم من نصف وربع وثمان الدرهم بمقدار الثلثين.

في حين قدر ابن الخطيب مقدار القيمة الوزنية النظرية للدوبلة أو الدينار الذهبي بما يعادل أربعاً وثمانين حبة على وزن (0.53 غ. للحبة)، أي ما يعادل (4.452 غ.). وهو مقدار الوزن الشرعي للدوبلة أو الدينار الذهبي الموحد والناصرى، الذي وصل وزنه في بعض الأحيان إلى ما يعادل (4.6 غ.)، نقش على بعضها عبارات مثل "أبد الله أمره واسعد عصره" و "أعانه الله ونصره".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العديد من المسكوكات الفضية الناصرية قد حملت على وجهها إلى جانب عبارات التوحيد والشهادة والدعاء، أسماء بعض الأمراء في الدولة الناصرية:

نموذج 1: الوجه: "لا إله إلا الله - محمد رسول الله - ولا غالب إلا الله".

الظهر: "أمير المسلمين محمد - بن يوسف بن نصر"

خليفة العباسي".

نموذج 2: الوجه: "الحمد لله - رب العالمين".

الظهر: "الأمير أبو عبد الله محمد بن - يوسف بن نصر".

نموذج 3: الوجه: "لا إله إلا الله محمد - رسول الله".

الظهر: "عبد الله علي - الغالب بالله - ضارب في غرناطة". أو (ضارب في المرية).

وهناك نموذج مشابه حمل على ظهره نقش لاسم "عبد الله محمد - الغالب بالله - ضارب في غرناطة".



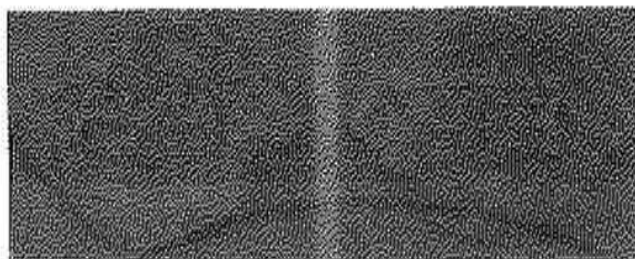
ومن الجدير ذكره أن الأوضاع السياسية الازداجمة عن أعمال حروب الاسترداد المسيحية قد تركت بصمات واضحة على النقوش الكتابية الموضوعة على النقد الغرناطي، والتي تحض على الجهاد، والتي تتضح من نقوش الدنانير الذهبية التي بدأ ضربها في عهد الأمير محمد الغني بالله 760-755 هـ...، والذي حمل على وجهه داخل المربع وضمن الدائرة عبارة "الأمير عبد الله - الغني بالله - محمد بن يوسف - بن اسماعيل بن نصر - أعانه الله ونصره"، المؤطرة بعبارة "لا غالب إلا الله"، في حين حمل الظهر نقش الآية القرآنية "يا أيها الذين آمنوا اصبروا - وصابروا ورابطوا - واتقوا الله - لعلكم تفلحون" المؤطرة على أضلاع المربع بنقش "طبع - بمدينة - غرناطة - حرسها الله"، والذي تشابه في نقشه مع إصدار المستمسك بالله، الذي ذكر بعد اسمه والقباه عبارة أيده الله ونصره.

في حين نقش الأمير محمد الصغير على وجه وحدته الذهبية الصادرة عن دار الضرب في ملقه عبارة "عبد الله الغالب - بالله محمد بن نصر - بن محمد

بن يوسف- بن اسمعيل بن نصر- أيده الله ونصره"، المؤطرة بعبارة "لا غالب إلا الله"؛ في حين نقش على مركز الظهر عبارة "بسم الله الرحمن الرحيم- وما النصر إلا من- عند الله العزيز- الحكيم صدق- الله العظيم"، المؤطرة بعبارة "طبع- بمدينة- مملكة- حاطها الله".

من حيث ما سبق ذكره من معلومات عن الأوزان الشرعية للمسكوكات الناصرية، نرى في الدولتين الموحديّة والناصرية، يمكن القول إن التلاعب في أوزان ووزن وعبارات تلك الإصدارات، إنما يعكس الواقع السياسي والاقتصادي السائد، ومدى تمكنها من التأثير أو التأثير بالسياسة الاقتصادية العالمية، فتراجع حساب معدن الفضة والقيمة الوزنية للدرهم الناصري، إنما أتت لتوكيد مقدار التضخم النقدي الذي عانته الدولة الناصرية نتيجة لتوقف واردات الخزينة من المعادن النفيسة إثر توقف الحركة التجارية، وكذلك اضطرابا الخزينة الناصرية إلى دفع الجزية السنوية الباهظة لملوك قشتالة وأragon في مقابل وقف تهديداتهم وغاراتهم على مملكة غرناطة.





مسكوكات الدولة الزيرية - غرناطة - الخليفة ادريس الثاني - درهم

فضى وزن 6.65 غ

م.و: لا اله الا الله وحده لا شريك له.

ط.و: بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة غرناطة.

م.ض: الإمام ادريس - العالي بالله - أمير المؤمنين.

م.ظ: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليدفع به على الدين كله

ولو كره المشركون.

المسكوكات العربية والإسلامية

الإصدارات النقدية للممالك المستقلة عن الخلافة العباسية

د مسكوكات الدولة الطولونية:

254 - 292 هـ / 869 - 905 م





د- مسكوكات الدولة الطولونية 254 - 292 هـ / 869 - 905 م .:

أخذ الأتراك بالظهور على مسرح الأحداث السياسية في المنطقة، وذلك اثر قيام الخليفة المعتصم العباسي بالاعتماد عليهم في مجال الإدارة والحكم، وتسلم بعضهم إمرة الولايات الإسلامية؛ حيث فضل الكثير منهم البقاء في عاصمة الخلافة العباسية، التي كانت تعيش فترة صراع على النفوذ والسلطة فيما بين الزعامات السياسية المختلفة الأعراق، التي كانت تسعى للسيطرة على شؤون الخلافة وتوجيه دفة الحكم فيها.

لذلك فقد عمد البعض من أمراء الأتراك الذين منحوا حكم بعض الولايات الإسلامية التابعة للخلافة العباسية، إلى تكليف من ينوب عنهم في إدارة شؤون ولاياتهم، وإلزامهم بالدعاء للوالي الأصلي على المنابر بعد الدعاء للخليفة العباسي، وكذلك نقش اسمه على السكة إلى جانب اسم الخليفة العباسي.

هذا وقد كلف أحمد بن طولون في العام 254 هـ بولاية فسطاط قسبة مصر، نيابة عن واليها الأماني بايكباك التركي، الذي قسم أمر إدارة ولايته بين مجموعة من العمال الإداريين لتسيير أمور الولاية نيابة عنه، غير أن النزاع ما لبث أن دعب بينهم على النفوذ والسلطة في الولاية؛ إلى أن سمحت الظروف بدورها ومهدت الطريق أمام ابن طولون لبلوغ ما طمح إليه، لاسيما بعد مقتل سيده بايكباك التركي، وإسناد أمر الولاية إلى قائد تركي آخر وهو بارجوخ التركي، الذي كان أحمد بن طولون متزوجاً من ابنته، وإقرار الوالي الجديد لابن طولون في مركزه، وتكليفه بإدارة شؤون الولاية نيابة عنه، الأمر الذي مكّنه من حكم البلاد وكأنه الوالي الشرعي لها، وعمل على توطيد نفوذه وسلطته في إدارة شؤونها بعد عزله لمناصبه عن شؤون الإدارة، وتولية أنصاره وأفراد أسرته بدلاً منهم، ومن ثم تحسين الاقتصاد وتمهين البلاد، وإعداد الجيش البري وتسلحه،

وإبلانه أهمية بالغة للأسطول البحري، وقيامه بتشييد السفن الحربية، هذا إلى جانب اهتمامه بالناحية العمرانية، التي تجلت في تشييده لمدينة القطائع؛ الأمر الذي بسر له السيطرة على مقاليد الأمور إثر وفاة يارجوخ التركي (257 هـ./ 871 م.)، معلناً تفرده في حكم الإقليم المصري، بعد الحصول على اعتراف الخليفة العباسي به وإقراره على ما تحت يده، حيث قام بتخليد توليته أمر مصر بإصدار دنانيره الذهبية الخاصة المعروفة باسم الأحمدية، التي تميزت بحملها لاسم الخليفة العباسي، دون ذكر اسم بن طولون كوالي للإقليم المصري؛ وربما يعود السبب في ذلك إلى رغبة في إظهار ولائه الكبير للخليفة العباسي في بغداد رغبة منه في كسب وده وتأييده، وخشية من إثارة الأعداء من الأمراء الطامعين في ولاية مصر؛ غير أن طموحات أحمد بن طولون، لم تقف عند الحدود الشرقية لمصر، بل أخذ بالتطلع نحو بلاد الشام وتوحيدها مع مصر، وجيش الجيوش لذلك إلى أن تم له فتح بلاد الشام حرباً في العام 264 هـ./ 878 م. وضمها إلى ولايته، مما دفع الخليفة العباسي إلى الاعتراف بسلطانه على إقليمي الشام ومصر، وأوكل إليه أمر حماية الثغور، التي شرع في تدعيم تحصيناتها وأسوارها، ومن ثم تنظيم حامياتها العسكرية، التي أوكل أمر الإنابة في إدارتها والإشراف عليها إلى حاجبه لؤلؤ، قبل عودته إلى مقر ولايته في مصر، وبعد أن قام بإصدار مسكوكاته الجديدة الصادرة عن دار الضرب المصرية في العام 266 هـ.، والتي حملت على مركز وجهها عبارات التوحيد واسم الخليفة العباسي الموزعة وفق الترتيب التالي " لا إله إلا الله - وحده لا شريك له - المفوض إلى الله"، المؤطرة بطوقين كتابيين حمل الأول منها عبارات التاريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ست وستين ومائتين للهجرة"، في حين خصص الطوق الخارجي لنقش الآية الكريمة "الله الأمر من قبل ومن بعد، يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، في حين خصص الظهر لنقش عبارات الشهادة واسم

أحمد بن طولون بعد ذكر اسم ولي العهد "الله- محمد رسول الله- المعتمد على الله- أحمد بن طولون"، المؤطرة بالآية القرآنية محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله".

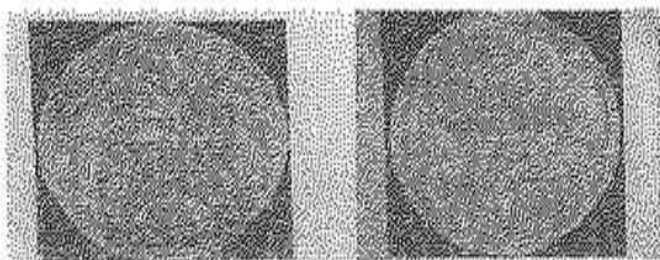
استمر الأمر على ذلك طوال فترة حكم أحمد بن طولون لمصر والشام (254-270 هـ./ 869-884 م.)¹¹⁷، حيث خلفه من بعده على ولايتي الشام ومصر ابنه أبو الجيش خمارويه (270 هـ./ 884 م.)، الذي ورث عن أبيه أيضاً عبئ الصراع الداخلي ضد الخلافة العباسية الممثلة بولي العهد الموفق، الذي كان يحوز على كل الصلاحيات السياسية والعسكرية، والذي أجبر في بادئ الأمر على مهادنة الطولونيين وإقرارهم على ما تحت أيديهم من بلاد الشام والثغور بسبب انشغاله بالقضاء على ثورة الزنج التي كانت تهدد مقر الخلافة، والتي ما أن نفّض يده منها، حتى بادر إلى قيادة جيشه للحد من طموح الأسرة الطولونية التي استطاعت بسط نفوذها على المناطق الممتدة من العراق شرقاً وحتى برقة غرباً، وتمكنت قوات الموفق من السيطرة على بلاد الشام وإعادتها إلى حظيرة نفوذ الخلافة العباسية المباشرة، وتابع الموفق سيره متعقباً خمارويه الذي فرّ مع قواته إلى الحدود المصرية، وكادت قوات الموفق أن تدخل مصر وتسقط الدولة الطولونية، التي نجت من الاجتياح العباسي بفضل الكمين الذي نصبه القائد الطولوني سعد الأعسر للموفق وقواته، وأوقع به هزيمة نكراء، مكنت الطولونيين من العودة إلى دمشق، ومن ثم انعقاد الصلح بين طرفي النزاع، على أن تبقى بلاد الشام ومصر وراثية لخمارويه وأولاده من بعده.

بعد استتباب الأمر لأبي الجيش خمارويه، قام بمتابعة العمل بسياسة الإصلاح النقدي والاقتصادي التي بدأها والده أحمد بن طولون، وسار على نهجها من بعده

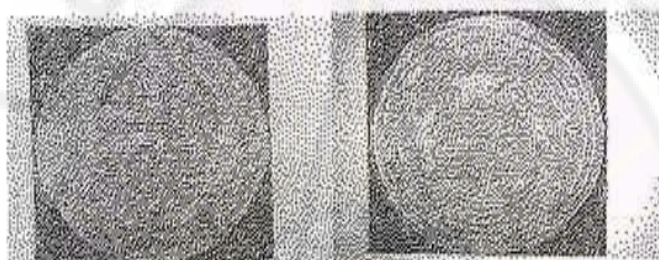
117- دام حكم أحمد بن طولون منذ توليه الحكم في مصر سنة عشر عاماً، عامين كان يحكم فيها مصر فقط وأربع عشر عاماً حكم فيها ولايتي الشام ومصر حتى وفاته، في العام 270 هـ./ 884 م.

حفيدة هرون بن خمارويه، حيث قام بإصدار دينار ذهبي الصادرة في العام 272 هـ، والذي جاء على نفس سكة والده بإسنادناه استبداله لاسم والده باسمه كحاكم لمصر، وكذلك عمل خليفته من بعده هارون بن خمارويه، الذي عمل على التوحد إلى الخليفة العباسي المقتدر من خلال نقش اسمه على سكة الخاصة بالصادرة في العام (285 هـ / 898 م)، التي حملت على مركز الوجه: نقش لعبارات التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، المؤطرة بطوقين كتابيين، حمل الداخلي منها نقش "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة خمس وثلاثين ومئتين"، في حين خصص الخارجي لنقش الآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، في حين حمل مركز الظهر نقش "الله - محمد - رسول - الله - المقتدر بالله - هرون بن خمارويه"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

هذا وقد ظلت الدولة الطولونية تشغل دورها البارز الذي أراد لها مؤسسها أحمد بن طولون حتى مقتل خمارويه (282 هـ / 895 م)، حيث أخذت بعدها تعصف بالدولة رياح التمرد والتنازع بين أمراء البيت الطولوني، كما هبت عليها رياح الأعداء الخارجية المتمثلة بظهور الدعوة الفاطمية في المغرب والدعوة القرمطية في بلاد الشام، والتي لم يتمكن خلفاء خمارويه من إخمادها والقضاء عليها، وأظهروا عجزاً كبيراً في مجابهتهم للقرامطة في الشام، الأمر الذي نهب الخلافة العباسية إلى ضعف الدولة الطولونية، مما دفع بالخليفة العباسي إلى محاولة السعي لاستعادة مصر إلى سلطانته المباشر قبل أن يتسرب إليها الخطر القرمطي.



دينار طولوني ضرب بمصر 266 هـ.



دينار طولوني ضرب بمصر 268 هـ.

مرو: لا إله إلا الله وحده - لا شريك له - المقوم إلى الله

ط: 1: بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ست و مائة و مائتين

ط: 2: لله الأمر من قبل ومن بعد يومئذ يرجع الأمر ماون بصر الله

ط: 3: الله سمعت رسول الله - المصطفى على الله أحمد بن هرون.

ط: 4: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.



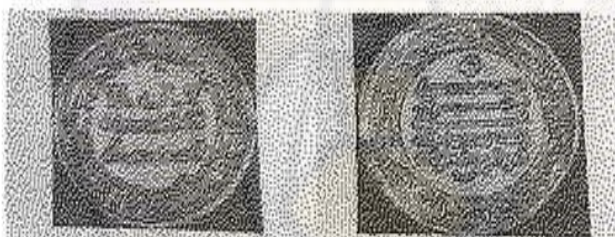
م.و: لا إله إلا الله وحده - لا شريك له الموفقين إلى الله

هـ.ا: بسم الله مشرب هذا الدنبار بمصر سنة ثلث واربعمين وسبعمين.

ط.ب: لله الأمر من قبل ومن بعد.....

م.ظ: الله محمد رسول الله - المعتمد على الله - خمارويه بن أحمد.

ط.ظ: محمد رسول الله أرسله بالهدى.....



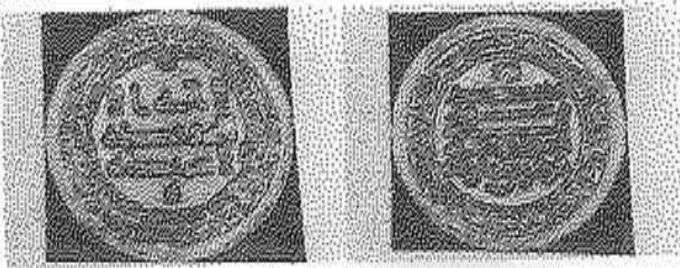
م.و: لا إله إلا الله وحده - لا شريك له.

هـ.ا: بسم الله مشرب هذا الدنبار بمصر سنة ثلث واربعمين وسبعمين

ط.ب: لله الأمر من قبل ومن بعد.....

م.ظ: الله - المعتمد بالله - هرون بن خمارويه.

ط.ظ: محمد رسول الله أرسله بالهدى ومن.....



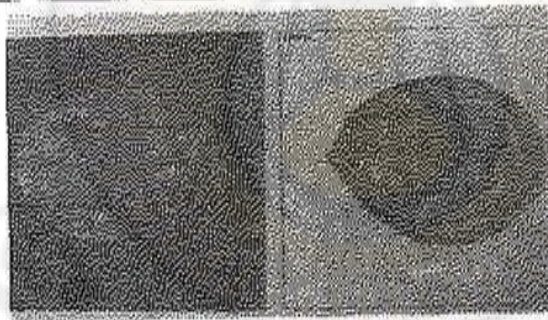
م.ج. : لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له.

ط.1: بسم الله شرب هذا النخل بمصر سنة واحد وتسعين ومئتين

ط.2: لله الأمر من قبل ومن بعد.....

م.ط. : الله - المكنى بالله - هرون بن خمارويه.

ط.ط. : محمد رسول الله أن سله بالهدى ودين.....



فلس طوارق شرب الأمير ابن أبي عيسى حاكم طرسوس في عهد خماروية في مصر



المسكوكات العربية والإسلامية

الإصدارات النقدية للممالك المستقلة عن الخلافة
العباسية هـ مسكوكات الدولة الإخشيدية

323 - 358 هـ / 953 - 969 م.



لمع نجم أبي بكر محمد بن طنج بن جف بن بلتكين بن فوزي بن خاقان مؤسس هذه الدولة منذ عهد الإمارة الطولونية، وتزايد نفوذه فيها في عهد خمارويه بن احمد بن طولون، الذي وثق بطنج بن جف وقربه منه، حيث قلده إمارتي دمشق وطبرية اللتان لم ترضيا طموحاته المكبوتة وطمعه غير المحدود في توسيع ممتلكاته وبسط نفوذه وسيطرته على حساب سيده خمارويه، الذي بدأ يشك بولائه له، مما دفعه للسعي إلى تجريده من قوته والعمل على عزله والتخلص منه، غير أن ذلك لم يتم بسبب مقتل خماروية المفاجئ في العام (282 هـ / 895 م)؛ وشعور طنج بما كان يدبره سيده، واستغلاله لمقتل خمارويه، وبسط نفوذه وبشكل كامل على دمشق وطبرية، ومن ثم بلاد الشام قاطبة، التي حكمها بشكل شبه مستقل عن الدولة الطولونية في عهد ولي عهد أبي الجيش ومن ثم في عهد خليفته هرون، الذي ما لبث أن تم اغتياله وخلفه على حكم مصر من بعده والي محمد بن سليمان، الذي أراد الاستفادة من خبرة طنج العسكرية وإبعاده عن دمشق، فما كان منه إلا أن ولّاه قنشرين وأوكل إليه أمر حماية وتحصين الثغور الشامية، وسيره إليها بعد أن ضم إليه طائفة من جند ابن طولون الذي خشي انقلابهم عليه في مصر؛ غير أن أمر ولاية قنشرين والثغور الشامية لم يستتب طويلاً لطنج، الذي ما لبث أن عزل عن منصبه، مما اضطره إلى التوجه مع ولده محمد نحو مقر الخلافة في بغداد، حيث ألقي القبض، وزج في السجن مع ابنه إثر الخلاف الذي نشب بينه وبين الخليفة المكتفي، الذي أبقاه في السجن حتى وفاته، ومن ثم أطلق سراح محمد بن طنج، الذي دبر بعد خروجه من السجن أمر اغتيال وزير المكتفي؛ ومن ثم الالتحاق بالحملة العسكرية التي وجهها الخليفة العباسي لصد خطر الفاطميين الذين أخذوا يشكلون خطراً كبيراً على مصر، وبرع محمد بن طنج في قتالهم مما مكّنه من التقرب

لقائد الحملة، الذي سهل له فيما بعد التقرب من الخليفة العباسي بعد عودته إلى بغداد؛ حيث عمل خلال ذلك على استغلال المناصب الإدارية التي بدأ ترقيتها، وأخذ باجتذاب العناصر التركية في مقر الخلافة لمساعدته في الارتقاء بالمناسبات العسكرية والإدارية، قبل أن يقوم الخليفة العباسي بتقليده ولاية الرملة ومن ثم ولاية دمشق، التي عمل على توطيد الأمر فيها لنفسه، من خلال تنظيم دفاعاتها وتشكيل جيشه الخاص، الذي مكنه فيما بعد من دخول مصر بقوة السلاح (323 هـ - / 953 م)، حيث أقره الخليفة الراضي العباسي على ولايتي مصر والشام ومنحه لقب الإخشيد؛ حيث سعى ومنذ توليه الحكم في القيام بالعديد من الإصلاحات الداخلية والخارجية، متبعاً في ذلك سياسة سلفه ابن طولون، ساعياً إلى توطيد وضعه في بلاد الشام ولاسيما بعد استفحال خطر أمير الأمراء ابن رائق الذي تمكن من السيطرة على جنوب بلاد الشام، وكذلك الحمدانيين الذين سيطروا على شمالها، وتعاضم الخطر الفاطمي الذي أخذ يهدد الحدود الغربية لمصر.

وبالرغم من المعارك الضروس التي نشبت بين الإخشيد محمد بن طنج وخصمه العنيد بن رائق، والتي لم تثمر عن توصل أي من الطرفين إلى تحقيق انتصار حاسم، كان لابد من حل الأزمة سلمياً وعقد الصلح والاتفاق على اقتسام جنوب بلاد الشام بينهما؛ غير أن مقتل بن رائق على يد الحمدانيين، سهل على الإخشيد أمر التحرك بحرية نحو الشمال والاستيلاء على دمشق، الأمر الذي دفع بسيف الدولة الحمداني إلى التصدي له وإجباره على الجلاء عنها بالقوة، فما كان من الإخشيد غير حشد قواه العسكرية من جديد والاشتباك مع الحمدانيين، وإلحاق الهزيمة النكراء بقواهم وتهديده لعاصمتهم حلب التي كادت أن تمسقط بيده، غير أنه ما لبث أن تراجع عن ذلك بعد اتفاقه مع سيف الدولة على تقاسم بلاد الشام، مقابل ضريبة سنوية يدفعها الإخشيد للحمدانيين؛ بحيث حقق له هذا السلام

المؤقت على جبهة بلاد الشام، إمكانية التصدي للحملة الفاطمية التي كانت تهاجم الحدود الغربية لمصر، ومن ثم تحقيقه النجاح الباهر في إبعاد خطرهم عن مصر؛ أما على صعيد الجبهة البيزنطية، فقد كان الطابع العدائي هو المسيطر على العلاقات بالرغم من المحاولات العديدة التي سعى إليها البيزنطيون للتخالف مع محمد بن طنج الإخشيد ضد الخلافة العباسية، التي بقي على ولائه لها حتى وفاته (334 هـ / 945 م)؛ حيث ترك لخليفته أبي القاسم أنجور دولة قوية سادها الرخاء والاستقرار؛ غير أن صغر سن الحاكم الجديد وعدم قدرته على تدبير شؤون البلاد، قد أتاح الفرصة لكافور الإخشيدي مربي أبي القاسم أنجور إعلان وصايته على الوريث الشرعي للدولة الطولونية¹¹⁸، التي استمر في إدارة أمورها زهاء اثنين وعشرين عاماً، حتى وفاة أبي القاسم، حيث أعلن أحقيته بالتربع على سدة السلطة ووراثة أملاك الدولة الإخشيدية، مما حدا بالخليفة العباسي إلى إقراره على منصبه الجديد، الذي استغله للتفاني في خدمة دولته وتطوير اقتصادها، مستفيداً من الخبرات التي اكتسبها خلال خدمته لأسباده الإخشيد.

أما على صعيد السياسة النقدية، فلم يول مؤسس الدولة الإخشيدية محمد بن طنج بالغ الأهمية لضرب المسكوكات باسمه وذلك لانشغاله في الصراعات على الجبهة الشامية والأفريقية التي استمرت رباحاً من الزمن ريثما أخضعها ووطد الأمن فيها، مما سمح له بالالتفات نحو السياسة الداخلية والعمل على تطوير اقتصاد دولته، الذي بدأه في العام (332 هـ / 944 م)؛ بإصدار لديناره الذهبي الصادر عن دار الضرب في مصر، الذي أعلن من خلال النقوش المتخذة على وجهه، تبعيته لسلطة ونفوذ الخليفة العباسي المنفي لله في بغداد، متخذاً في سكتته

118- كافور الإخشيدي: هو عبد أسود من أصل حبشي، كان قد استنراه الإخشيد ثم أعنفه؛ وبقي يندرج في مناصب الدولة خلال عهد سيده ليصبح فيما بعد من كبار رجالها.

مأثورات السكة العباسية، التي جاءت موزعة على وجهي الدينار وفق الترتيب التالي:

- في مركز الوجه: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له - أبو منصور بن - أمير المؤمنين"، المؤطرة بطوقين كتابيين، نقش على الأول "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة"، في حين خصص الثاني لنقش الآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله".

- في حين خصص مركز الظهر لنقش "الله - محمد - رسول - الله - المنقبي - الإخشيد"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون".

كما تم العثور على نموذج آخر من الدينار الإخشيدية الصادرة عن دار الضرب بفلسطين (337 هـ / 949 م)، من قبل كافور الإخشيد لصالح سيده أبي القاسم أنجور، والتي حاول فيها ومن خلال نقوشها الكتابية كسب ود الخليفة العباسي الجديد الطائع لله بنقش اسمه عليها، بحيث حمل مركز الوجه نقش عبارات التوحيد "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له - أبو القاسم بن الإخشيد - أمير المؤمنين"، المؤطرة بطوقين كتابيين، نقش على الأول منها "بسم الله ضرب هذا الدينار بفلسطين سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة"، في حين خصص الثاني لنقش الآية القرآنية "الله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"، أما مركز الظهر فقد خصص لنقش "الله - محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المطيع لله - الإخشيد"، المؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون"؛ هذا وبالرغم من العثور على العديد من مسكوكات كافور الإخشيد في مرحلة الوصاية، إلا أننا لم نتمكن من العثور على أي إصدار له في مرحلة الولاية؛ وربما يعود السبب في ذلك إلى انشغاله بالحفاظ على ملكه

والوقوف في وجه الخطر الفاطمي الذي كان يهدد الإمارة، والذي كان عاجزاً عن رده، وغير قادر على إعلان ولائه للخلافة الفاطمية، الأمر الذي دفعه في كثير من الأحيان إلى مهادنة الفاطميين، والحرص على إقامة علاقة التوازن في سياسته الخارجية، من حيث علاقاته مع الخلافتين العباسية والفاطمية، وذلك بإعلان ولائه للأولى ومهادنته للثانية.

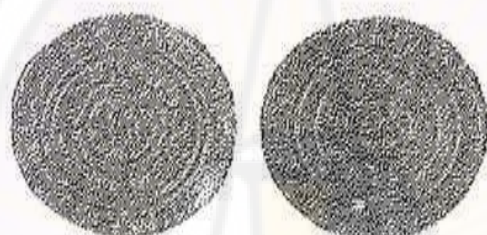
غير أن جهوده السياسية وإن كانت قد أخرت الفاطميين لبعض الوقت عن تحقيق أطماعهم في السيطرة على مصر، فإنها لم تتمكن من منعهم، بل فسحت المجال لدعاة الفاطميين من التسلل إلى الدولة الإخشيدية والدعوة لمذهبهم بين المصريين، مما جعل البلاد التي كانت تعاني العديد من الأزمات الداخلية الناجمة عن الصراعات المحلية على السلطة مهياً مذهبياً وسياسياً للغزو الفاطمي المرتقب، الذي تم بعد وفاة كافور الإخشيد بسنة واحدة، حيث تمكن القائد الفاطمي جوهر الصقلي في العام (358 هـ / 969 م) من دخول مصر ومن ثم الشام بعد القضاء على الدولة الإخشيدية، وإعلانه الدعوة باسم الخليفة الفاطمي فيها.



المسكوكات العربية والإسلامية

8. مسكوكات الخلافة الفاطمية

297-567 هـ، 909-1171 م.





8- مسكوكات الخلافة الفاطمية 297 - 567 هـ. / 909 - 1171 م.:

يعتبر الإمام المهدي أبو محمد عبيد الله بن محمد الحبيب¹¹⁹، المؤسس الحقيقي للخلافة الفاطمية التي بسطت نفوذها على شمال أفريقية وصقلية في العام (297 هـ.)، ومن ثم امتد نفوذها ليشمل مصر وبلاد الشام في العام (358 هـ.)، خلال حكم الخليفة المعز لدين الله الفاطمي؛ غير أن هذا النفوذ ما لبث أن انحسر عن بلاد الشام في العام (472 هـ.)، ليستمر في مصر حتى سقوط الخلافة الفاطمية في العام (567 هـ.).

ولتسهيل عملية دراسة الإصدارات النقدية الفاطمية، لابد لنا من تقسيمها طبقاً لما هو متعارف عليه بين الباحثين إلى مرحلتين تطورتين منفصلتين شكلاً، ومتابعتين مضموناً، وذلك طبقاً لامتداد الخلافة الفاطمية ومكان الإصدار النقدي:

أ- المرحلة الأفريقية:

وهي التي تبحث في النقود التي أصدرها الخلفاء الفاطميون منذ تأسيس الخلافة الفاطمية، التي اتخذت من مدينة المهدية عاصمة لها، وحتى ما قبل فتح مصر على يد القائد جوهر الصقلي، ومن ثم انتقال مركز الخلافة إليها؛ حيث اعتلى سدة الخلافة الفاطمية خلال هذه الحقبة الزمنية التي استمرت من العام (297 - 365 هـ. / 909 - 975 م.) كل من الخلفاء:

1- عبد الله المهدي 297 - 322 هـ. / 909 - 934 م.

2- القائم 322 - 334 هـ. / 934 - 946 م.

3- المنصور 334 - 341 هـ. / 946 - 953 م.

4- المعز لدين الله 341 - 365 هـ. / 953 - 975 م.

119 - وهو أبو محمد عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن ميمون بن محمد بن إسماعيل بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. (297 - 322 هـ. / 909 - 934 م.).

تعود أولى المسكوكات الفاطمية المضروبة في المرحلة الأولى، إلى داعية الإمام المهدي، أبي عبد الله الشيعي، الذي قدم إلى شمال أفريقيا لتتبع أمور الدعوة لصالح أبناء اسماعيل بن جعفر الصادق، ساعياً إلى نقل الدعوة الشيعية من التشيع العام إلى التشيع الاسماعيلي، الذي عمل على نشر فكره في المغرب قاطبة، بواسطة الدعاة المنتقبين من أبناء شيوخ القبائل البربرية، الذين كان قد أعدهم عقائدياً وعسكرياً، لتحمل أعباء الدعوة.

وعندما أبقر أبو عبد الله، أن الأمور قد توطدت له، أرسل وفداً تضمن بعض رجالات قبائل كتامة البربرية البارزين، الذين حملهم رسالة منه إلى مركز الدعوة الشيعية في السلمية، يعلمهم بتوطد أمور الدعوة، حاثاً الإمام الذي عرف فيما بعد باسم المهدي بالقدوم إلى أفريقيا (تونس)، التي وصل إليها في العام (297 هـ / 909 م)، حيث تم إعلانه وتنصيبه أميراً للمؤمنين.

قام الداعية أبو عبد الله الشيعي بعد أن توطد أمر الدعوة الفاطمية له في المغرب، بدعوة عبید الله المهدي بالقدوم إلى المغرب، وإعلان تمرده الصريح على الخلافة العباسية، بإصداره للنموذج الأول من السكة الفاطمية التي نقش على وجهها مجموعة من المأثورات الكتابية، المخالفة في مضمونها للنموذج الموحد المقرر من الخليفة العباسي، حيث حمل وجه الإصدار الأول من الدنانير الذهبية للداعية أبو عبد الله عبارة "بلغت حجة الله"، وعلى الظهر نقش "تفرق أعداء الله"؛ في حين حمل وجه النمط الثاني من الإصدارات الذهبية نقش "الحمد لله رب العالمين"، والظهر نقش "العاقبة للمتقين"، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تحدي الفاطميين للخليفة العباسي بإعلانهم أحقيتهم في السيطرة على زمام الأمور.

نزل الإمام المهدي بعد وصوله إلى المغرب في مدينة رقادته التي تجمع فيها أنصاره ومؤيديه، وما إن استقر له أمر المقام، حتى أخذ بمباشرة أمور الحكم

بنفسه حسب قاعدة الإمامة عند الاسماعيلية، التي كانت تؤكد أن المهدي هو صاحب الحق الأوحى في الحكم والتشريع دون غيره من الدعاة والأئمة؛ غير أن هذا الأمر لم يتم للمهدي نتيجة مواجهته لتزايد نفوذ الدعاة الأوائل أمثال أبي عبيد الله الشيعي، واستنثارهم بالعديد من الامتيازات، التي استخلصوها لأنفسهم نتيجة دورهم الذي لعبوه في توطيد أركان الدعوة، الأمر الذي أجبر المهدي في بادئ الأمر إلى عدم التقيد بأوامر القاعدة الإمامية والخروج عنها، ريثما يتم إعادة تنظيم أمور الدعوة والدعاة القدامى، وتهبته لجيل جديد من الدعاة الثقة من ذوي الأصول البربرية، يمكن الاعتماد عليهم في إرساء قواعد حكمه، وإنشاء دولته المركزية المستقلة على غرار الدولة العباسية؛ الأمر الذي أثار حفيظة بعض الدعاة أمثال أبي عبيد الله الشيعي وغيره، الذين فقدوا العديد من امتيازاتهم وسلطاتهم، مما دفعهم لإعلان ثورتهم على المهدي، الذي اضطر إلى بذل الأموال في شراء ولاء زعماء قبيلة كتامة لإعانتته في تصفية التمرد، والقضاء على أبي عبيد الله وأنصاره؛ ومن ثم السعي لنشر مذهبه بقوة السلاح بين أهالي القيروان المتعصبين للمذهب المالكي السني، الأمر الذي أذكى نار الثورة في القيروان إلى الحد الذي بدأت تخرج فيها الأمور عن سلطته، مما دفعه إلى تهدئة الأمور، والطلب إلى دعائه بالترفق في نشر الدعوة وعدم إجبار العامة على تغيير مذهبهم بالقوة، وذلك نتيجة إدراكه لمدى الخطر الناجم عن استعمال العنف خلال تلك المرحلة الحرجة من الدعوة؛ كما أدرك مقدار الخطر الناجم على حياته في حال استمرار بقاءه في القيروان، الأمر الذي دفعه إلى الخروج والبحث عن موقع جديد، يمكن اتخاذ قاعدة ومركز مستقل يسهل له عملية الانطلاق لنشر مذهبه الشيعي، دون الخوف من انقلاب أتباع المذهب السني عليه والنيل منه، حيث وجد ضالته في موقع جزيرة المهديّة التي خرج إليها (300 هـ.) / (913 م.)، وشيد فيها المدينة والحصن والقصر والمسجد والميناء، واتخذ منها

قاعدة عسكرية مكنته من نشر الدعوة الفاطمية في أرجاء المغرب العربي كافة. ما إن استقرت أمور الدعوة والحكم للمهدي في تونس، حتى باشر بضرب دنانيره الذهبية الخاصة الصادرة عن دار الضرب في القيروان (300 - 304 هـ/ 912 - 916 م.)، التي خالفت في أنماط مآثوراتها الكتابية ما كان قد اعتمده الداعية أبو عبد الله قبل قدوم المهدي إلى القيروان، من حيث ذكر الاسم الصريح للمهدي وهو عبد الله، المردف بنقش الجزء الأول من سورة التوحيد، التي أردفت بذكر منصبه كأمير للمؤمنين، والتي وزعت على أربعة أسطر أفقية، مرتبة وفق التالي "عبد الله - لا اله إلا الله وحده - لا شريك له - أمير المؤمنين"، والمؤطرة بالآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"، في حين خصص كامل الظهر لنقش لقبه الديني الذي شغله إماماً للمسلمين "الإمام - محمد - رسول - الله - المهدي بالله"، والمؤطرة بعبارات البسملة والتأريخ بسم الله ضرب هذا الدينار بالقيروان سنة ثلثمائة¹²⁰؛ والتي ثبتت نقوشها منذ العام (300 - 314 هـ.)، باستثناء تعديل مكان الإصدار، وذلك من خلال حمل الإصدارات الجديدة اسم المهدي التي أوضحت المقر الرسمي للدعوة الفاطمية بدلاً من القيروان.

تولى منصب الإمامة إثر وفاة المهدي (322 هـ./ 934 م.)، ابنه أبو القاسم محمد القايم بالله الذي تابع سياسة والده في الإصدارات النقدية، والعمل على توطيد نفوذ الدولة الفاطمية الشيعية، والقضاء على الحركات والثورات التي هدفت إلى زعزعة أركان الدعوة والدولة الناشئة، ولاسيما ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد النكاري الخارجي، التي نشطت بدعم وتمويل من الخلافة الأموية في الأندلس، والتي لم يتمكن من إخمادها بسبب وفاته في العام (334 هـ./

120- تم العثور على مجموعة من الإصدارات النقدية الذهبية المصروية باسم الإمام المهدي بالله خلال الأعوام 315، 327، 329، 331، 332 و 333 هجرية، المتشابهة في نقوشها وكتابتها لإصدار المهدي، مع إغفال نفس مكان الإصدار.

946 م.)، واستمرت حتى عهد الإمام المنصور اسماعيل بن القائم، الذي تمكن من إخمادها وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الدولة، ومن ثم إعادة تنظيم الدعوة وتوجيه الدعوة نحو الشرق، مع التركيز على مصر، بهدف تهيئة البنية التحتية وتأسيس مراكز لاستقبال المريدين الجدد، تمهيداً لبسط نفوذ الدولة الفاطمية عليها فيما بعد.

أما على صعيد الإصدارات النقدية للإمام أبو القاسم محمد القايم، فقد تم العثور على مجموعة الدنانير الذهبية، الصادرة عن دار الضرب في مدينة المهديّة، والمؤرخة على الأعوام (327، 329، 334 و 338 هـ.)، الصادرة على نفس سكة والده بعد نقش اسمه ولقبه على وجه الدينار "محمد- أبو القسم- لا اله إلا الله- وحده لا شريك له- المهدي بالله"، في حين خصص الظهر لنقش نوع مرتبته الدينية "الإمام- القايم بالله- محمد- رسول الله- أمير المؤمنين"، الموزعة على أربعة أسطر أفقية، والمؤطرة بعبارات البسملة والتوثيق والتاريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار بالمهديّة سنة سبع وعشرين وثلثمائة".

في حين قام خليفته الإمام أبو طاهر اسماعيل المنصور بالله¹²¹، بضرب الدينار الربعي، على وزن (1.6 غ.)، والمعادل في قيمته الوزنية لربع الدينار الذهبي الفاطمي المقدّر بـ (4.24 غ.)؛ هذا إلى جانب إصداره للدرهم الفضي المعروف باسم المنصوري¹²²؛ والتي بقيت قيد التداول حتى وفاته (341 هـ./ 953 م.)، وتولى زمام الإمامة من بعده ابنه الإمام أبو تميم معد المعز لدين الله محمد الفاطمي، الذي تابع العمل بالإصدارات النقدية السابقة، التي أقر تداولها في الأعمال التجارية، هذا إلى جانب قيامه في العام (341 هـ.)، بإصدار نموذجين

121 - 334 - 341 هـ. / 945 - 953 م.

122 - على الرغم من عدم العثور على أي من الإصدارات النقدية للإمام اسماعيل، فمن المرجح أن إصداراته قد نفيت بنمط السكة المضروب في عهد جده ووالده من حيث الشكل ونوع المآثورات باستثناء تعديل تاريخ الإصدار.

جديدين من الدينار الذهبية الصادرة عن دار الضرب في المنصورية.

تميز الأول منها بمخالفته لنمط توزيع المآثورات الكتابية المتبع في عهد أسلافه، والذي كان يعتمد على أسلوب توزيع النقوش الكتابية على أسطر أفقية، والنحول نحو توزيع النقوش الكتابية ضمن ثلاثة أطواق دائرية متتابعة، بحيث خصص الطوق المركزي الداخلي على وجه الدينار لنقش عبارة التوحيد: "لا اله إلا الله، محمد رسول الله"، المؤطرة بطوق كتابي أوسط نقش عليه الجملة المتممة "وعلى أفضل الوصيين وزير خير المرسلين"، المؤطرة بطوق كتابي خارجي نقش ضمنه الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون"، في حين حمل مركز الظهر النقش المتضمن اسم "المعز لدين الله أمير المؤمنين"، والمؤطرة بطوق كتابي متوسط نقش عليه عبارة "دعا الإمام المعز لتوحيد الأحد للصمد"، المؤطرة بطوق كتابي خارجي خصص لنقش عبارات البسملة والتأريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار بالمنصورية سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة".

في حين تشابه نقوش النموذج الثاني من الإصدارات الذهبية للإمام المعز الأنواع (341، 347، 348، 350، 354 و 362 هـ)، مع نقوش الأنماط الأولى للإصدارات الفاطمية، من حيث اعتماد نظام الأسطر الأفقية في توزيع النقوش الكتابية على مجمل وجه الدينار الصادر في العام (362 هـ)، والذي جاءت عباراته موزعة على خمسة أسطر، نقش عليها "معد - لا اله إلا - الله وحده - لا شريك له - أمير المؤمنين"، في حين وزعت نقوش مركز الظهر على ستة أسطر أفقية، نقش عليها عبارات "الإمام - محمد - رسول - الله - المعز لدين - الله"، المؤطرة بعبارات البسملة والتأريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة اثنين وستين وثلاثمائة".

ب- المرحلة المصرية:

تمكنت الخلافة الفاطمية في عهد المعز لدين الله الفاطمي من بسط سيطرتها على المغرب فاطنية، وتوطيد الأمن والاستقرار فيه، وذلك على النقيض من مصر تدهورت أوضاعها في ظل حكم الإخشيديين، وسادتها الفوضى إثر وفاة كافور الإخشيد؛ مما دعا المعز لاستخدام الفرصة بضم مصر إلى نفوذه، وذلك بتوجيه قائده جوهر الصقلي على رأس حملة عسكرية مكنته من دخول مصر بيسر وسهولة في العام (358 هـ / 969 م)، ودون مقاومة تذكر أو عظيم خسائر، معلناً ضمها لسلطان الخلافة الفاطمي، سبباً لها لتكون مقر الخلافة الجديد، وذلك ببناؤه مدينة القاهرة المعزية، عاصمة الخلافة الفاطمية الجديدة، التي شيد فيها دار الدعوة والجامع الأزهر، وأرسل للخليفة المعز يعلمه باستقرار الأوضاع وإمكانية التوجه نحو مقر الخلافة الجديد؛ الذي انتقل إليه، مبتدئاً عهده الجديد بإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة والدعوة لفاطمية، مستمداً في ذلك على وزيره يعقوب بن كلاس¹²³؛ مبتدئاً بإصلاحه النقدي بإصدار ذائيره المعزية الذهبية (وزن 4.093 غ، وقطر 22.8 ملم)¹²⁴، التي حملت في مركز الوجه عبارات الشهادة "لا إله إلا الله - محمد رسول الله"، المؤطرة بطوقين كتابيين، نقش على الداخلي منها العبارة المتممة "وعلي أفضل الوصيين وزير خير

123 - وهو من أحد كبار رجالات الإدارة والمال اليهود في العراق. التي هجرها وجاء إلى بلاد الشام حيث عمل فترة من الزمن في مدينة الرملة ثم عاودها، حيث اتصل هناك بكافور الإخشيد الذي أعجب به وفهره مرة بعد اعتناقه الإسلام؛ بيد وفاة كافور ترك يعقوب بن كلاس مصر وسافر إلى القهية، حيث دخل في خدمة المعز لدين الله الفاطمي، وقدم له المساعدات من أجل احتلال مصر، التي دخلها مع المعز الذي أوكل إليه مهمة إعادة تنظيم أمورها الإدارية؛ هذا ونشر وثائق الجنباء الخاصة بالجنابة اليهودية في مصر أيام الفاطميين، التي عثر عليها في كنيسة العاصمة المصرية القديمة، التي أوردت مراراً ذكر اسم الأجل يعقوب بن كلاس وبطريقة توحي على أنه قد بقي على الديانة اليهودية التي مارس شعائرها سرا، متظاهراً أمام مرفؤيسيه باعتناقه الإسلام بغية تحقيق مصالحه وخدمة أبناء جنابه اليهودية.

124 - تنسب الدنانير الذهبية المعزية للخليفة المعز لدين الله الفاطمي الذي أصدرها خلال الفترة الزمنية (341 - 365 هـ / 952-975 م).

المريسلين، في حين خص الخارجي بنقش الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون".

في حين نقش في مركز الظهر عبارة "المعز لدين الله أمير المؤمنين"، المؤطرة بطوقين كتابيين، نقش على الداخلي منها عبارة "دعا الإمام المعز لتوحيد الأحد الصمد"، في حين خصص الخارجي لنقش عبارات البسملة والتوثيق والتاريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلثمائة"؛ كما أرفد ذلك قيام الخليفة المعز بإصدار أنماط جديدة من الإصدارات الذهبية على النمط السابق، بعد إضافة بعض التعديلات النقشية، التي تضمنت نقش تاريخ الإصدار واسم مدينة الضرب (مصر، دمشق)، في حين أن بعضها الآخر منها، قد أغفل من عليه ذكر اسم مدينة الضرب والاكتفاء بذكر كلمة منصورية¹²⁵، التي نقشت على الدينار الفاطمي الصادر عن دار الضرب بفلسطين عام (359 هـ)، (وزن 4.80 غ، وقطر 21 ملم)، الذي قدرت قيمة الصرفية بما يعادل (15.5) درهماً فضياً، وتميز بجودة معدنه في مقابل مثيله العباسي الصادر في عهد الخليفة الراضي، والذي اتسم بسوء معدنه ووزنه وعياره، مما أدى إلى تدهور قيمته الصرفية والشرائية إلى ما يعادل ربع الدينار الذهبي المنصوري الفاطمي، حيث قدرت قيمته الموازية من الدراهم الفاطمية بما يعادل (3.75) درهماً فضياً فاطمياً.

تولى زمام الإمامة والخلافة بعد وفاة المعز، ابنه العزيز بالله أبي منصور نزار (365 - 386 هـ / 975 - 996 م)، الذي بدأ عهده بإصدار نقده الجديد، على (وزن 4.073 غ، وقطر 21.5 ملم)، الذي حمل في مركز وجهه نقشاً لحبة نافرة محاطة بطوق كتابي داخلي محمل بعبارات التوحيد "لا إله إلا الله

125 - منصورية: نسبة الخليفة المنصور والد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي.

محمد رسول الله على خير صفوة الله"، المؤطرة بطوق كتابي متضمناً
للآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق - ولو كره
المشركون"؛ في حين حمل مركز الظهر نقشاً لحبة نافرة محاطة بطوق كتابي
داخلي نقش عليه "عبد الله ووليه نزار الإمام العزيز بالله أمير المؤمنين"،
المؤطرة بطوق كتابي خارجي تتضمن عبارات البسملة والتوثيق والتأريخ "بسم
الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ست وستين وثلاث مائة".

هذا وقد استمر التعامل بالمسكوكات السابقة في خلافة الحاكم بأمر الله أبو
علي المنصور (386 - 411 هـ. / 969 - 1020 م.)، قبل أن يأمر في العام
(389 هـ.) بضرب ديناره الخاص (وزن 4.117 غ.، وقطر 23.7 ملم.)،
الذي نقش في مركز وجهه "محمد رسول الله - علي ولي الله"، المؤطرة بطوقين
كتابيين حمل الأول نقشاً لعبارة التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، في
حين حمل الطوق الثاني الخارجي النقش "محمد رسول الله أرسله.. ولو كره
المشركون"؛ في حين خصص مركز الظهر لنقش اسم الخليفة الفاطمي "الحاكم
بأمر الله أمير المؤمنين"، المؤطرة بطوقين كتابيين نقش على الداخلي منها عبارة
"الإمام عبد الله ووليه المنصور أبو علي"، في حين خصص الطوق الخارجي
لنقش عبارات البسملة والتوثيق والتأريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة
تسع وثمانين وثلثمائة"؛ والذي أرففه بضرب إصدارين جديدين للعام (391
و 393 هـ.)، (وزن 4.029 غ.، وقطر 21 ملم.) حملاً في مركز وجهيهما نقش
"محمد رسول الله. علي ولي الله"، المؤطرة بطوق كتابي داخلي تتضمن عبارات
التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، المحفوف بطوق خارجي منقوش بالآية
القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو
كره المشركون"؛ في حين خصص مركز ظهر الدينار للنقش المتضمن اسم ولقب
الخليفة الفاطمي "الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين"، المؤطرة بطوق كتابي داخلي

تضمن ذكر لقب الخليفة "عبد الله ووليه المنصور أبو علي الإمام"، المطوقة بشرط كتابي خارجي توثيقي "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة".

وكذلك قيامه بضرب مجموعة من الإصدارات النقدية الذهبية في العام (401 هـ.) (وزن 4.106 غ. وقطر 22.6 ملم.)، وفي العام (405 هـ.)، (وزن 3.993 غ. وقطر 22.5 ملم.)، الصائرين على نفس السكة السابقة مع إحداث بعض التغيرات الطفيفة في مضمون العبارات المنقوشة، على مركز وجهي الدينار من حيث تخصيص الوجه لنقش عبارات التوحيد "علي. لا إله إلا الله وحده لا شريك له. محمد رسول الله. ولي الله"¹²⁶، أما الظهر فقد حمل نقش "الإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين. وعنه الرحمن دار عهد المؤمنين".

هذا وقد خلف الحاكم بأمر الله على سدة الخلافة، الخليفة الفاهر لإعزاز دين الله أبو الحسن الذي أصدر في العام 413 هـ.. ديناراً ذهبياً، حمل في مركز وجهه نقش "محمد رسول الله - علي ولي الله"، المؤطرة بطوق كتابي أول لعبارات "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، يليه طوق خارجي محمل بنقش الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله... ولو كره المشركون"، في حين حمل مركز الظهر النقش المتضمن اسم الخليفة ولقبه "الظاهر لإعزاز دين - الله أمير المؤمنين"، المؤطرة بعبارة "عبد الله ووليه أبو الحسن الإمام"، يليه طوق خارجي منقوش بعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثلث عشرة و أربعمئة".

هذا وقد توافقت نقوش الإصدارات الفاطمية دون تعديل باستثناء اسم الخليفة وتاريخ الضرب حتى عهد المعز أبو تميم معد الذي عدل في نمط السكة السابقة،

126 - توالى الإصدارات الذهبية للخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله منذ توليه الخلافة وحتى العام 406 هـ./ 1015 م. دون أي تعديل يذكر في مضمون ماثرها الكتابي، التي أتت متوافقة مع سكة الأسلاف.

بحيث اتخذت دنانيره الصادرة عن مدينة المنصورية في العام 357 هـ، والتي جاءت نقوشها الكتابية موزعة وفق أطواق ثلاثة حمل الطوق الأول في مركز الوجه نقش "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، والطوق الثاني "وعلى أفضل الوصيين وزير خير المرسلين"، والطوق الثالث "محمد رسول الله"، أما مركز الظهر فقد حمل في طوقه الداخلي الأول نقشا، "المعز لدين الله أمير المؤمنين"، والثاني "الإمام معد لتوحيد الإله الصمد"، المؤطرة بطوق كتابي خارجي منقوش به بسم الله ضرب هذا الدينار بالمنصورية سنة سبع وخمسين وثلثمائة في حين حمل دينار العزيز أبيو منصور نزار الصادر في العام 366 هـ، نفس النقوش السابقة باستثناء تعديل طفيف على نقوش الوجه، التي حملت عبارة "لا إله إلا الله محمد رسول الله على خير صفة الله محمد رسول الله"، والذي تبين بنفس الوقت في ترتيب نقوشه مع الدينار الصادر عن دار الضرب المصرية في العام (440 هـ)، الذي تشابه في ترتيب نقوشه مع الدينار المعزي الأول، من حيث توزيع النقوش الكتابية على وجه الدينار حول تشكيل حبيبي نافر، مؤطرة بثلاثة أشرطة ذات حواف نافرة، نقش على الداخلي منها عبارات التوحيد "على - لا إله إلا الله - وحده لا شريك له - محمد رسول الله - ولي الله"، الطوق الخارجي "محمد رسول الله.. ولو كره المشركون"، أما مركز الظهر فقد حمل نقش "معد - الإمام أبو - تميم المستنصر - بالله أمير المؤمنين"، الطوق الخارجي "بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بسنة أربعين وأربعمائة".

كما قام الخليفة المستنصر أبو تميم معد، بإصدار ربع الدينار الذهبي (وزن 4.86 غ. وقطر 11 ملم)، الذي توافق في مآثوراته الكتابية مع ديناراه الذهبي الجديد، الذي ما لبث أن عاود في إصداراته ومنذ العام (487 هـ)¹²⁷، إلى

127- بهذا ذلك حليا في نقوش الدينار الذهبي الصادر عن دار الضرب في صور على وزن 3.850 غ. وقطر 23 مم.

اعتماد طراز السكة الذي ساد في عهد أسلافه، والتي استمر العمل بها في عهد خلفائه من بعده، وبشكل خاص خلال فترة حكم كل من الأمر بأحكام الله المنصور أبي علي، وأبي الميمون الحافظ لدين الله، الظاهر بالله اسماعيل أبي المنصور، الفايز بالله عيسى أبي القاسم، ومن ثم في عهد العاضد بالله أبو محمد عبد الله آخر الخلفاء الفاطميين، الذي ضرب ديناره الذهبي في العام (564 هـ./ 1168 م.)، على شاكلة الدنانير الفاطمية السابقة مع بعض التعديلات الطفيفة في توزيع نقوش العبارات الكتابية على وجهي السكة.

وهنا تجدر الإشارة على أن الغاية الرئيسة من اعتماد الكتابة ضمن شرائط وعصابات ذات حواف نافرة، إنما كان يهدف إلى تسهيل عملية فرز المضامين الكتابية للعصابات، ومنع تداخل نهايات الأحرف فيها، وإلزام النقاش التقيد بمضمون ما حدد له بالنقش دون إضافة أو تحوير أو تعديل، أو نقل للكلمة أو بعض أجزائها من مقطع إلى آخر، وذلك لما يعنيه النقل من تحوير لمضمون الجملة ومعناها.

أما على صعيد مدن الإصدار النقدي خلال الفترة الفاطمية، فتشير الإصدارات النقدية إلى وجود العديد من المراكز الهامة، التي تم التعرف عليها من خلال نقش اسمائها على إصداراتهم، منها¹²⁸:

128 - يمكن الاستنباط من المعلومات المدونة على الإصدارات وبشكل خاص أسماء أقاليم ومدن الضرب، إلى مدى السيطرة الفعلية للخلافة على تلك المدن وتاريخ خروجها عن نفوذهم بتوقف عمليات الإصدار النقدي فيها.

اسم مدينة الإصدار استمرارية الإصدار النقدي فيها

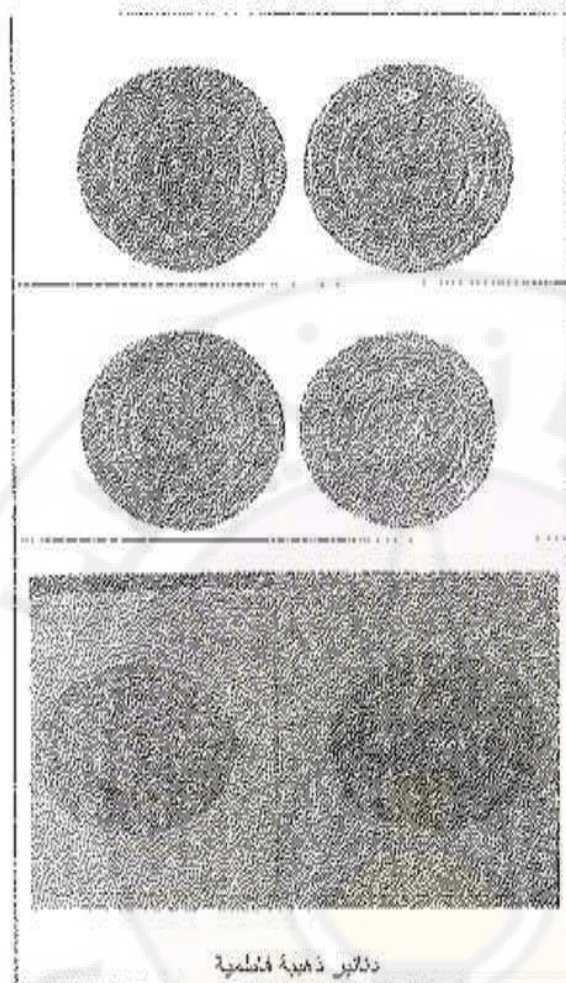
- 1- المهديّة 315 - 420 هـ.
- 2- القيروان 303 - 335 هـ.
- 3- مصر 361 - 564 هـ.
- 4- الإسكندرية 469 - 555 هـ.
- 5- صقلية 343 - 456 هـ.
- 6- الشام و حلب 429 - 444 هـ.
- 7- دمشق 386 - 446 هـ.
- 8- صور 430 - 484 هـ.
- 9- طبرية 395 - 460 هـ.
- 10- طرابلس 367 - 475 هـ.
- 11- عسقلان 507 هـ.
- 12- فلسطين، أيلة وقيما 514 هـ.
- 13- عكا 462 - 495 هـ.

أما على صعيد القيم المصرفية الرسمية المكافئة للإصدارات الذهبية الفاطمية، فلا يمكن الجزم بثباتها نتيجة تأرجح قيمها المصرفية المكافئة صعوداً أو هبوطاً،

مطابقاً لفترات الازدهار أو الركود الاقتصادي التي كانت تعاني منه الخلافة، في مثل العلاقات السياسية والتجارية المتغيرة؛ حيث تراوحت أسعار مصرف الدينار الذهبي الفاطمي المصري خلال عصر الخلافة الفاطمية فيما بين (20 ... 28.12) درهماً للدينار الواحد؛ والذي كان يرافقه تباين آخر قائم على أساس اختلاف القيمة المعيارية والوزنية الشرعية فيما بين الإصدارات المضروبة في مقر وحاضرة الخلافة الفاطمية، والتي تميزت بدقة عيارها ووزنها، وجودة معدنها، نتيجة الإشراف المباشر للخليفة الفاطمي على دار السكة والمضرب فيها، ومراقبته لعمليات وأوزان الدنانير الذهبية التي تصدرها عنها؛ وفيما بين الإصدارات الذهبية لدور المضرب في الولايات والأقاليم والمدن البعيدة عن حاضرة الخلافة، التي اتسمت بسوء معدنها وخفة وزنها بسبب فقدان الرقابة المباشرة على عملية ضربها؛ وهو ما يمكن تسميته على الإصدارات الذهبية التي سادت خلال الفترة الفاطمية، والتي تجلت بنوعين رئيسيين، هما: الدراهم النقرة¹²⁹، والدراهم السود¹³⁰، التي تباينت في قيمها المصرفية والشرائية طبقاً لنوعية ووزن الفضة الداخلة في تصنيعها، حيث عدل كل درهم من الدراهم النقرة الجيدة المصنوع، ثلاثة دراهم سوداء أو ثمانية وأربعين فلساً؛ في حين قدرت القيمة المصرفية للدراهم السود بما يعادل ثلاثة عشر فلساً نحاسياً من غير المضروبة على السكة الموحدة، التي اتسمت بزخارفها ونقوشها المتباينة في نقوش أياها القرآنية، مكان وتاريخ الإصدار، واسم الوالي أو الشخص الذي أشرف على إصدارها.

129 - الدراهم النقرة: هي الدراهم التي تكون تتألف من الفضة والثلث الباقي من النحاس.

130 - الدراهم السود: تدر قيمتها المصرفية بما يعادل ثلث درهم نوره.





المسكوكات العربية والإسلامية

9- المسكوكات الزنكية والأيوبية

522- 569 هـ / 1128- 1250 م.:





9- المسكوكات الزنكية والأيوبية 522 - 569 هـ / 1128 - 1250 م.:

أ- الدولة الزنكية:

لعل أكبر مظهر من مظاهر انحلال سلطان السلاجقة في بلاد الشام والعراق وغيرها، هو ظهور عدد كبير من الأسر الحاكمة التي لا يجمعها أي رابط سوى الانتساب إلى البيت الساجوقي الكبير، والتي تمكنت من تشكيل مجموعة من الوحدات السياسية التي أطلق عليها اسم الأتابكيات، وعلى صاحبها لقب الأتابك، بحيث أن البعض من هذه الأتابكيات لم يكن يتجاوز نفوذ صاحبها حدود أسوار المدينة أو القلعة الواحدة، في حين اتسعت حدود بعضها الآخر لتشمل قطائع أرضية واسعة.

ومن أظهر وأبرز تلك الأتابكيات، أتابكية دمشق التي أسسها ظهير الدين طغتكين (498 - 549 هـ / 1104 - 1154 م.)، وأتابكية الموصل بزعامة عماد الدين زنكي (521 - 661 هـ / 1127 - 1262 م.)، التي امتد نفوذها من شمال العراق إلى شمال الشام، والتي تزعمت حركة الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين الذين تمكنوا من تأسيس بعض الإمارات التابعة لهم، مستغلين فترة الضعف والتفكك التي كانت تعانيها الدويلات التابعة للخلافة العباسية في بلاد الشام.

تزعمت الأتابكية الزنكية في الموصل بقيادة عماد الدين بن زنكي حركة الجهاد الإسلامي ضد الإمارات الصليبية في بلاد الشام، حيث تمكن في العام (539 هـ / 1144 م.) من السيطرة على إمارة الرها وتخليصها من يد الصليبيين، ومن ثم متابعة جهاده ضد الإمارات الصليبية الأخرى في المنطقة، والتي أدرك أن نجاحه بالقضاء عليها لن يتم دون تجميع القوى المبعثرة في بلاد الشام ومصر في ظل جبهة إسلامية موحدة.

لذلك فقد أخذ عماد الدين يتطلع إلى ضم أنطاكية دمشق إلى سلطانه بعد أن تأكد من تحالف حكامها مع حكام إمارة بيت المقدس الصليبية؛ وفي غمرة انتصاراته على القوى الصليبية في شمال بلاد الشام، تم اغتياله من قبل الفرقة المعروفة بالحشاشين أو الحشيشية في العام (541 هـ / 1146 م).

غير أن حلم عماد الدين ما لبث أن تحقق على يد ابنه وخليفته نور الدين محمود زنكي، الذي استطاع ضم إمارة حلب وحماه وحمص، ومن ثم دمشق التي دخلها في العام (549 هـ / 1154 م)، وتخليداً لهذه المناسبة قام نور الدين زنكي بضرب دنانيره الذهبية المصورة، الصادرة عن دار السكة والضرب بدمشق، على النمط الشبيه بمسكوكات الأرائقة في ماردين، التي كانت تتميز باتساع سطحها ورقة مقطعها، والتي أُرِدْفها فيما بعد بإصداره لمجموعة الفلوس النحاسية التي حملت على مركز الوجه نقش لعبارة "الملك العادل"، وعلى مركز الظهر نقش لعبارة "محمود بن زنكي"، المروستين من الأعلى والأسفل بنقش لتشكيل ثمرتي ذي وريقات مقلوبة نحو الأسفل أو الأعلى طبقاً لمكان النقش، والتي يحف بهما من كل جانب نقش لتشكيل شعاعي؛ في حين تم نأطير مجمل النقوش الداخلية بخط حبيبي نافر وفاصل فيما بين نقوش المركز والطوق الكتابي الخارجي الذي لم يتمكن من قراءته بسبب ميلان سكة الضرب التي أخرجت النقش الكتابي عن نطاق المسكوكة؛ غير أننا لم نتمكن من العثور على أي إصدار فضي باسم الملك العادل نور الدين محمود، مما يرجع عدم قيامه بإصدار مسكوكات فضية خاصة به، نتيجة قصر فترة حكمه، وانشغاله بأعمال الفتح والجهاد ضد الصليبيين، وكذلك سعيه الدؤوب لتوحيد إقليم الشام ومصر، مستغلاً الفوضى السياسية التي كانت تعم الإقليم المصري، ومرحلة العجز السياسي الذي كانت تمر بها الخلافة الفاطمية في مصر، إثر تحكم الوزراء في شؤون الخلافة، وتدخل الجيش في الصراعات الناشئة فيما بين الوزراء للاستئثار

بالسلطة، ولاسيما بعد لجوء حاكم الصعيد شاور إلى دمشق، وتحريضه لنور الدين للقدوم إلى مصر ونصرتة على عدوه الوزير العادل ضرغام؛ حيث وجد هذا المطلب هوئ في نفس نور الدين الحاملة بتحقيق الوحدة بين الإقليمين الشامي والمصري، ومن ثم قيامه بإرسال قائده أسد الدين شيركوه إلى مصر على رأس حملة عسكرية ضخمة (559 هـ / 1164 م.)، صحبه فيها ابن أخيه صلاح الدين والوزير شاور؛ الأمر الذي دفع بالوزير ضرغام إلى الاستنجاد بالصلبيين طالباً المعونة منهم، مقابل إعلانه التبعية لنفوذهم، غير أن تلك المحاولات قد باءت بالفشل، حيث تمكنت القوات الزنكية بقيادة أسد الدين شيركوه من دخول مصر وإعادة الوزير شاور إلى منصبه، الذي عمل بعد أن استقر لأمر له، إلى التناكر لوعوده التي قطعها لنور الدين، وسعى إلى طلب العون من الصليبيين لدعمه عسكرياً ومساعدته في الوقوف ضد نور الدين ومنعه من السيطرة على مصر، الأمر الذي دفع بنور الدين زنكي على توجيه حملته العسكرية الثانية إلى مصر، والتي أودعها بتشديد الضغط العسكري على الإمارات الصليبية في بلاد الشام، بهدف إجبارها على سحب قواتها من مصر، وكان له ذلك حيث تمكن من عزل الوزير شاور عن مصدر قوته ودعمه بعد تخلي الصليبيين عنه، وكذلك القوى الداخلية المؤيدة له، الأمر الذي سهل على أسد الدين مهمة القبض على الوزير شاور وقتله في العام (564 هـ / 1169 م.) ومن ثم الاستئثار بمنصب الوزارة لنفسه، بعد أن أقره عليها نور الدين زنكي، ومنحه لقب المنصور، غير أن هذا المنصب لم يدم له طويلاً حيث أصابه مرض عضال، أدى إلى وفاته بعد شهرين من توليه الوزارة.

وكان أسد الدين شيركوه قد أوصى إلى ابن أخيه صلاح الدين يوسف بن أيوب، لخلافته في منصب الوزارة وإدارة شؤون الإقليم المصري، حيث سعى إلى تعزيز مكانته وسلطوته، الأمر الذي مكن صلاح الدين من تولي زمام الأمور.

بعد وفاة عمه مباشرة، وإدارة أمور الإقليم كمامل عليه من قبل الأسرة الزنكية، الذي عمل جاهداً على توطيد نفوذها في مصر، وذلك من خلال قيامه بالتخلص من كل عناصر الخيانة والنفوذ في البلاط الفاطمي، وتوطيد الأمر لنور الدين محمود زنكي في مصر، وطرده لفلول القوات الصليبية التي استعجد بها الوزراء الفاطميون، لإجبار الجيش الزنكي للعودة من مصر.

ومن ثم العمل على إحكام قبضته وتوطيد نفوذه، وذلك من خلال تولية أقاربه وأندساره زمام المناصب الحساسة في الدولة، بعد عزله لأتباع الخليفة العاضد الفاطمي من تلك المناصب، وتجريدهم من أملاكهم التي ورثوها على أقاربه ورجالته جيشه؛ ومن ثم السعي إلى التقرب من الأهالي بإبطال العديد من الضرائب والمكوس التي كانت قد فرضت على الشعب وأرهقت كاهله، إضافة إلى إنشاء مجلس الدعوة الشيعية بالأزهر، وعزل قضاته من الشيعة، الذي عين بدلاً عنهم مجموعة من القضاة السنة، برئاسة قاضي القضاة الشافعي المناسب، الذي جعل له الحكم في جميع أنحاء الديار المصرية، وبذلك تم له إدخال المذهب الشيعي المخالف لمبادئ المذهب الشيعي، الذي كان قد تبناه الفاطميون من قبل؛ ومن ثم عمل على استغلال مرض الخليفة الفاطمي للقيام بدخله من منصبه، والذي ما لبث أن توفي بعد أيام من عزله دون أن يدري بما كان يدور من حوله، وبذلك تم لصالح الدين إنهاء الخلافة الفاطمية في مصر وبشكل قسري في العام (567 هـ./ 1171 م.) و إقامة الدعوة الخليفة العباسي المستنصر بن نور الله؛ مثبِتاً إنهاء الخلافة الفاطمية، بإصداره الدلائر الذهبية الزنكية، المضروبة على المسكة الفاطمية، وذلك بعد استبداله النقش الكتابي المتضمن اسم الخليفة الفاطمي باسم الخليفة العباسي المستنصر، بأمر الله، وتخصيص الوجه الآخر للنقش اسم سيده الملك الناصر محمد بن زنكي، هذا إلى جانب العديد من المأثورات الكتابية ذات الطابع الديني، والتاريخي، المنقوشة على وجهي المسكوكة بالخط المزهر،

حيث حمل مركز وجه الدينار الذهبي الصائبر عن دار الضرب القاهرية في العام 567 هـ،، نقشاً كتابياً مزهراً موزعاً على أربعة أسطر أفقية تضمنت كلمات، "عالم - محمود - بن زنكي - غاية"، المؤطرة بثلاثة أطواق كتابية، نقش على الداخلي منها عبارة "وسلم تسليمًا الملك العدل"، في حين حمل الأوسط نقش "محمد رسول الله صلى الله عليه وآله" وحمل الطوق الثالث نقشاً للآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، في خصاص مركز الظهر لنقش كلمتي "الامام - الحسن"، الموزعتين على سطرين أفقيين، والمؤطرتين بثلاثة أطواق متابحة، نقش على الداخلي منها اسم الخليفة العباسي "المعتضيء بأمر الله أمير المؤمنين"، المؤطر بطوق كتابي أوسط، نقشته عليه عبارات التوحيد والتشهد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له أبو محمد"، المؤطرة بالطوق الثالث الخارجي، الذي حمل عبارات البسملة والتأريخ "بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بالقاهرة سنة سبع وستين وخمسين".

وهنا تجدر الإشارة أنه بالرغم من سيطرة صلاح الدين على شؤون الإقليم المصري قاطبة، وقدرته على أخذ الأمر لنفسه، فقد بقي على ولائه لسيدته نور الدين في إدارته للإقليم المصري نيابة عنه حتى وفاة نور الدين زنكي في العام (569 هـ / 1174 م).



ب- الدولة الأيوبية:

1- الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب 570 - 589 هـ. / 1175 - 1193 م.:

كان لوفاة نور الدين محمود بن زنكي المفاجئة، ومن ثم صغر سن ولي العهد والوريث الشرعي على دمشق وحلب اسماعيل بن نور الدين محمود الملقب بالملك الصالح، الذي لم يكن قد تجاوز الحادية عشرة من العمر، وعدم كفاءته وقدرته على تسيير الأمور، الأثر الأكبر الذي دفع بالعديد من الأمراء الزنكيين إلى استغلال الوضع الراهن لإعلان استقلالهم بما تحت أيديهم من مقاطعات وأقاليم؛ حيث سارع ابن عمه سيف الدين غازي الثاني أتابك الموصل، إلى احتلال بعض المواقع في منطقة الجزيرة مثل نصيبين، الخابور، حران، الرها، سروج والرقعة، وسعى بعضهم إلى محاولة إعلان وصايتهم على الملك الصالح، فاحتل شمس الدين علي بن الداية قلعة حلب بوصفها المركز الأول للدولة النورية، في حين تحفظ ابن المقدم على شخص الملك الصالح اسماعيل في دمشق، وتعمق الصراع بين أفراد البيت الزنكي للاستئثار بالسلطة والنفوذ، الأمر الذي دفع بعضاً منهم إلى تحكيم صلاح الدين يوسف بن أيوب في أمر الوصاية، والسعي إلى كسب وده والالتفاف حوله ومن ثم الرجوع إلى رأيه كونه أقوى الأمراء في تلك الفترة؛ فما كان من صلاح الدين وأمام تزايد أعداد المطالبين بالوصاية على الملك الصالح، غير إعلان أحقيته في الوصاية على ولي العهد وأملاكه؛ الأمر الذي دفع ببعض أمراء البيت الزنكي في بلاد الشام إلى الاستنجاد بالقوات الصليبية في بلاد الشام وطلب العون منهم، لمساعدتهم وتشكيل تحالف عسكري ضد صلاح الدين وجموع الأمراء الزنكيين الآخرين، الذين لم يرق لهم استنجاد أبناء عمومته بالصليبيين، وكردة فعل منهم أرسلوا إلى صلاح الدين في مصر طالبين منه القدوم إلى الشام والعمل على تحقيق وحدة الإقليمين الشامي

والمصري؛ حيث قام صلاح الدين باستخلاف أخيه العادل على مصر، والتوجه إلى بلاد الشام في العام (570 هـ. / 1174 م.) على رأس حملة عسكرية كبيرة، مكنته من دخول دمشق والسيطرة عليها، وتعيين أخيه ظهير الدين سيف الإسلام طفتكين والياً عليها، قبل أن يتابع سيره للإخضاع ما تبقى من الإمارات الزنكية المنشقة، مبتدئاً بحلب التي تمكن من دخولها، وخلعه للملك الصالح اسماعيل بن محمود، وإعلان نفسه ملكاً على مصر والشام في رمضان سنة (570 هـ. / نيسان 1175 م.) الأمر الذي وافق هوى الخليفة العباسي في بغداد، الذي أقره على عمله ومنصبه الجديد وأرسل إليه بالخلع والهدايا تعبيراً منه عن موافقته ورضاه على فعله.

وكان من نتيجة ذلك أن أعلن أتاك المود - سيف الدين غازي بن مودود، تمرده على خلع ابن عمه الملك الصالح، فما كان منه إلا أن أعلن التعبئة العامة، وأرسل إلى الحلبيين يحرضهم على التمرد والوقوف إلى جانبه ضد صلاح الدين، وكذلك استنجد بريموند الثالث صاحب طرابلس والوصي على بيت المقدس يطلب منه التحالف معه ضد صلاح الدين؛ فما كان من صلاح الدين إلا أن طلب من أخيه العادل في مصر أن يمدّه بالجيوش، التي توجه على رأسها في العام (571 هـ. / 1176 م.)، إلى موقع تل السلطان حيث تمكن من هزيمة قوات التحالف الزنكي الصليبي، ومن ثم تعيينه لأفراد أسرته وأقاربه من الأيوبيين في إدارة أمور المدن والأقاليم الشامية؛ والعمل على توحيد الإقليمين المصري والشامي، ومن ثم حمله لراية الجهاد ضد الإمارات والمعاقل الصليبية المنتشرة في بلاد الشام، وتحقيقه للعديد من الانتصارات الساحقة عليهم، التي توجهها بانتصاره الساحق على تحالفهم في معركة حطين، والتي نجم عنها تداعي الروح المعنوية لدى الصليبيين بعد أن أفقدتهم معركة حطين هيبتهم، وأظهرت انقسامهم، وأنقصت عدد فرسانهم بشكل ملموس، وخاصة فرسان إمارة بيت

المقدس الذين قضوا في أغلبهم صرعى أو أسرى نتيجة للمعركة الحاسمة، ومن ثم توالى الخسائر والانهازات الصليبية أمام جحافل الجيوش الأيوبية، التي تمكنت من السيطرة على كامل المعاقل الصليبية الساحلية والداخلية، قبل أن تجيش الجيوش لتحرير بيت المقدس والرملة التي شكلت آخر معاقل الصليبيين في بلاد الشام.

أما على الصعيد السياسي النقدي الأيوبي، فبعد أن قام صلاح الدين بإعلان وحدة الإقليمين الشامي والمصري تحت لوائه، واستنثاره بالحكم إثر خلعه الملك الصالح اسماعيل بن نور الدين زنكي، واتخاذ لقب السلطان الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي؛ فقد سعى إلى العمل على تأكيد سلطانه ونفوذه التام والمستقل عن أي تبعية سياسية فعلية، وذلك من خلال إصداره لمسكوكاته المستقلة بدءاً من العام (570 هـ)، ومنها الدينار الذهبي الصادر في نفس العام عن دار الضرب القاهرية، الذي حمل اسمه واسم الخليفة العباسي المستضيء إلى جانب مجموعة النقوش الدعائية والتوثيقية والدينية المألوفة، حيث حمل مركز وجه الدينار نقشاً لعبارة "الإمام الحسن"، الموزعة على سطرين أفقيين، والمؤطرة بثلاثة أطواق متتالية، نقش على الداخلي اسم الخليفة العباسي "المستضيء بأمر الله أمير المؤمنين"، في حين خصص الأوسط لنقش عبارات التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له أبو محمد"، أما الخارجي فقد نقش عليه عبارات البسملة والتوثيق "بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار في القاهرة سنة سبعين وخمسمائة"؛ في حين ترك مركز الظهر لنقش عبارة "عال - الملك غاية - الناصر يوسف بن أيوب"، الموزعة على أربعة أسطر أفقية، والمؤطرة بطوقين كتابيين، نقش على الداخلي منها "ولو كره المشركون صلى الله عليه"، وعلى الخارجي بدء الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله".

كما ضرب في العام (571 هـ)، دينار جديد صادر عن دار الضرب في الإسكندرية، على (وزن 4.573 غ. وقطر 20 ملم). تميز بنقوش كتاباته المزهرة، التي احتل فيها مركز الوجه نقش اسم السلطان "يوسف - بن أيوب"، المؤطر بثلاثة أطواق متتابعة، حمل الداخلي منها نقش "الملك - عال - الناصر - غاية"، والأوسط نقش "ولو كره المشركون صلى الله عليه وعلى آله"، والخارجي نقش الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"؛ في حين خصص مركز الظهر لنقش عبارتي "الإمام - الحسن"، المؤطرة بثلاثة أطواق، نقش على الداخلي منها اسم الخليفة العباسي "المستضيئ بأمر الله أمير المؤمنين"، وخصص الأوسط لنقش عبارات التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له. أبو محمد"، في حين ترك الخارجي لنقش عبارات التوثيق والتأريخ بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بالإسكندرية سنة إحدى وسبعين وخمسمائة.

كما قام السلطان صلاح الدين في العام (581 هـ / 1186 م)، بضرب دينار جديد صادر عن دار الضرب القاهرية¹³¹، وفق السكة الجديدة المعدلة، الذي حمل في مركز الوجه نقشاً كتابياً تضمن عبارة "يوسف - بن أيوب"، المؤطرة بطوق رفيع نافر يفصل ما بين نقش المركز والطوق الدائري الذي حمل بالنقوش الكتابية ذات الطابع الدعائي لكلمات "عال الملك غاية صلاح الدين"، والمفصولة عن نقش الطوق الخارجي بشريط نافر خالٍ من الزخارف؛ حمل نقشاً كتابياً متضمناً للآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله صلى الله عليه".

في حين خصص مركز الظهر لنقش اسم "الإمام - أحمد" المدونة على

131- توجد عدة نماذج من هذه الدنانير الأيوبية، محفوظة في متحف الآثار الأردني.

سطين أفقيين، مطوقين بالنقش الكتابي المتضمن عبارات "لا إله إلا الله أبو
العباس الناصر لدين الله أمير المؤمنين"، المؤطرة بطوق خارجي من الكتابات
المزهرة حمل بعبارات البسمة والتوثيق "بسم الله ضرب هذا الدينار بالقاهرة سنة
إحدى وثمانين وخمسين مائة".

كما عمد صلاح الدين وبعد انتصاره على الصليبيين في معركة حطين، ومن
ثم استعادته لبית المقدس، باستخدامه دار الضرب الدمشقية لإصدار ديناره
الذهبي المعروف باسم (دينار الذكرى)، الذي استبدل فيه النقش التقليدي المتضمن
لقب "سلطان المسلمين"، ذي الطابع السياسي، بالنقش الجديد الذي تضمن عبارة
"سلطان الإسلام والمسلمين"، وفي ذلك تأكيداً منه على مكانته الدينية في حماية
الإسلام والمسلمين، التي زين بها وهي إصداره الذهبي الدمشقي (583 هـ./
1187م)، الذي حمل في مركز الوجه، اسم "الملك الناصر - يوسف بن أيوب"،
المؤطرة بطوقين كتابيين نقش على الداخلي منهما عبارة "صلاح الدنيا والدين
سلطان الإسلام والمسلمين"، وعلى الخارجي "بسم الله ضرب هذا الدينار بدمشق
سنة ثلث وثمانين وخمسين مائة"؛ في حين خصص مركز الظهر لنقش عبارات
"الإمام الناصر - أمير المؤمنين"، المؤطرة بثلاثة أطواق كتابية، نقش على
الداخلي منها "لا إله إلا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله"، وعلى الأوسط
"أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"، وعلى
الخارجي نقش "لا إله إلا الله أبو العباس الناصر لدين الله أمير المؤمنين".

إلى جانب مجموعة الدينار الذهبية، عمد السلطان صلاح الدين إلى إصدار
العديد من الدراهم وأنصاف الدراهم الفضية المضروبة في مقر السلطنة بمصر،
والتي جاءت في معظمها مطابقة في مآثوراتها وتشكيلاتها الزخرفية لنقوش
وكتابات الدينار الذهبية المضروبة في مصر، ومثال ذلك درهمه الفضي الصادر

عن دار الضرب في القاهرة عام (576 هـ / 1181 م.)، الذي نقش عليه في مركز الوجه مجموعة من النقوش الكتابية المشجرة المؤلفة لاسم "يوسف بن-أيوب" الموزعة على سطرين أفقيين، المؤطرة بطوقين كتابيين، حمل الخارجي منها نقش الآية القرآنية "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره"، التي استكمل جزءاً منها في مطلع نقوش الطوق الداخلي الذي حمل نقش "علي الدين كله". الملك صلاح الدين؛ في حين خصص مركز الظهر لنقش عبارة "الإمام - أحمد"، الموزعة على سطرين أفقيين، والمؤطرة بطوقين كتابيين نقش على الداخلي منهما ألقاب الخليفة العباسي "أبو العباس الناصر لدين الله أمير المؤمنين"، المؤطرة بعبارات البسملة والتوثيق "بسم الله ضرب بالقاهرة سنة ست وسبعين وخمسمائة".

كما ضرب في نفس العام درهمه الفضي الصادر عن دار الضرب الدمشقية، الذي حمل في مركز وجهه النقش المتضمن اسم الخليفة العباسي "الإمام الناصر - لدين الله - أمير المؤمنين"، المطوقة بعبارات التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله"؛ في حين خصص مركز الظهر لنقش اسم ولقب صلاح الدين وهو "الملك الناصر - صلاح الدنيا والدين - يوسف بن أيوب"، المؤطرة بعبارات التوثيق والتاريخ "ضرب بدمشق سنة ست وسبعين وخمسمائة".

كما أصدر في العام (581 هـ / 1186 م.)، الدرهم الفضي الصادر عن دار الضرب في حلب، والذي تميز بنقوشه الكتابية المنفذة بالخط الكوفي المزهر؛ ضمن تشكيله لنجمة سداسية، مركبة من خط مزدوج ناقر ذي نقاط بارزة متتالية، وطوق خارجي مزدوج ومشابه يحيط بالنجمة ويتلامس مع رؤوس مثلثاتها، والتي شكلت الفراغات ضمنها الحيز المعتمد في نقش الكتابات الكوفية المزهرة، بحيث خصص مركز النجمة لنقش عبارة "الإمام - الناصر لدين الله

أمير المؤمنين -...، هي حين خصصت الفراغات الناجمة عن ثلاثي رؤوس المثلث مع الدائرة المحيطة لنقش عبارات التوحيد "لا إله - إلا - الله - محمد - رسول - الله"؛ في حين خصص مركز الظهر الذي تشابه في زخارفه مع الوجه لنقش عبارة "الملك - الناصر صلاح - الدين يوسف بن - أيوب"، ونقش في الطوق وضمن الفراغات عبارات التوثيق "ضرب - حاب - سنة - إحدى - وثمانين - وخمسمائة".

وهناك الإصدار الفضي الجديد للعام (583 هـ / 1187 م)، الذي خالف في نمط زخارفه ما كان متعارفاً عليه سابقاً من حيث نقش الكتابات المتضمنة عبارات "الملك الناصر - صلاح - الدين - نيا والدين" الموزعة على خمسة أسطر أفقية، ضمن تشكيل لمربع مزدوج مؤطر بسلسلة من الحبيبات المتماسة والمتلاصقة، والتي شكلت أضلاعه القاعدة التي وزعت عليها نقوش الطوق الأفقية والعمودية لعبارات "يوسف بن أيوب - ضرب... - سنة ثلاث وثمانين - وخمسمائة"، المحدوزة بشقه خارجية نافرة، والذي تشابه في ترتيب تشكيلته مع الظهر مع اختلاف نمط العبارات الكتابية المزخرفة، حيث حمل مركز الظهر ضمن المربع النقش المتضمن اسم الخليفة العباسي "الإمام الناصر لدين الله - أمير المؤمنين"، المنقوشة على ثلاثة أسطر أفقية، والمؤطرة بعبارات التوحيد "لا إله - إلا الله - محمد رسول - الله".

من جانب آخر يمكن القول إن كافة الإصدارات النقدية المصروفة في مقر السلطنة قد التزمت بنمط السكة الموحد المعتمدة فيها، وذلك على النقيض من الإصدارات الفضية للولايات والأقاليم البعيدة عن مقر السلطنة الأيوبية، والتي أتت متباينة نوعاً ما في أنماط توزيع النقوش والعبارات الكتابية والزخرفية، ومتفئة من حيث المصنمون السياسي الذي يعترف بتسمية الولاية والإقليم للخلافة

العباسية والسلطنة الأيوبية؛ وذلك على الرغم من السماح بالعمل في الإقليم بتخليد حكمهم من خلال نقش اسمهم، والتي تتجلى بوضوح في نقوش الدراهم الصادرة عن دار الضرب النحاسية في العام (589 هـ / 1193 م)، من قبل أميرها علي بن الملك الناصر يوسف بن أيوب¹³²، الذي حمل في مركز وجهه النقش المتضمن اسم الملك الأفضل - علي بن الملك الناصر - يوسف بن أيوب، المؤطرة بدوائر دائرية نافرة محفوظ بمربع حبيبي خارجي نقش ضمنه وفي الغامض مع الدائرة المركزية بعض عبارات التوثيق "بسم الله - ضرب بجمهر - سنة تسع - وثمانين وخمسمائة"، في حين خصص مركز الظهر للنقش اسم الإمام الناصر - أمير المؤمنين عدة - الدنيا والدين، المدفوعة بإطار دائري مفسص، يليه كتابة عمودية وأفقية منفذة فيما بين الإطار المفسص الداخلي والمربع الخارجي، قولها "لا إله إلا الله محمد - رسول الله - صلى الله عليه"، المنقوشة بالخط الكوفي المزهر، المنسق والواضح للتركيب.

كما ضرب عامل حالب الأيوبي مجموعة من الدراهم التي تميزت بنقش الوجه المكون من النجمة السداسية، المشكلة لإطار خارجي يحف بالكتابة المركزية، في حين جاءت مسكوكات عامل دمشق الفضية، مزدانة بنقش المربع، المؤطر للكتابات المركزية.

ونظراً لقزايد الحاجة لضرب وحدات نقدية صغيرة يمكن التعامل بها في الأمور التجارية البسيطة، فقد قام السلطان صلاح الدين الأيوبي بإصدار مجموعات مختلفة من الفلوس النحاسية، التي حملت على وجهها نقشاً تصويرياً يمثل السلطان صلاح الدين جالساً على العرش، وإلى جانبه نقش لأسد؛ كما أصدر مجموعة ثانية من الفلوس النحاسية، المتميزة بنقوشها الهندسية السكونة من

132- من مقتنيات متحف الآثار الأردني.

النجمة السداسية، التي توسطتها مجموعة من التشكيلات الهندسية النباتية، أو الكتابية الكوفية، منها الفلّس النحاسي المضروب في دمشق، الذي نقش في مركز وجهه العلوي نقش شبيه بالحرف (V)، يليه في الجزء الأسفل منه نقش كتابي كوفي مورق، موزع على سطرين أفقيين حمل اسم "يوسف - بن أيوب"، المؤطرة بكتابة كوفية غير واضحة المعالم، بقي منها عبارة "ضرب بدمشق..."، المنقوشة بالخط الكوفي المورق.

وهناك طراز آخر مضروب ب حلب في العام 587 هـ. / 1191م، نقش عليه في مركز الوجه عبارة "ضرب - بن الملك الناصر - حلب سنة"، التي استكملت على مركز الظهر "سبع وثمانين - الإمام الناصر - وخمس مائة".

لعل أهم ما يميز فترة سلطنة صلاح الدين، هو تحقيق الوحدة السيامية بين الإقليمين الشامي والمصري، وتأمينه لخطوط التجارة، التي شكلت وارداتها المصدر والممول الرئيسي للخزينة المركزية، التي استخدم احتياطها في تدعيم النقد المحلي وإعادة الثقة به، بعد تحسين نوعية معدنه وعياره؛ هذا إلى جانب الاعتماد على واردات الخزينة في تحصين البلاد بهدف خلق نوع من الاستقرار في المنطقة، بعد تحجيمه للقوى الصليبية في المنطقة.

غير أن طموحات صلاح الدين لم تقف عند حد التحجيم، بل سيطرت عليه فكرة العمل على تحرير بلاد الشام كافة من الوجود الصليبي، كما أخذ يفكر في تأسيس إمبراطورية إسلامية كبرى، وهذا ما أشار إليه المؤرخ ابن شداد الذي روى عن صلاح الدين قوله بعد فتح بيت المقدس: ".. مني ما يسر الله تعالى فتح بقية الساحل، قسمت البلاد، وأوصيت وودعت، وركبت هذا البحر إلى جزائره وأتبعهم فيه حتى لا أبقى على وجه الأرض من يكفر بالله أو أموت.."؛ غير أن يد القدر لم تمهله كي يحقق أحلامه، حيث وافته المنية بدمشق في العام (589 هـ. / 1193م).

ويبدو أن مشكلة النزاع على الحكم والسلطة لم تظهر بعد وفاة السلطان صلاح الدين مباشرة، وذلك نتيجة قيامه في العام (584 هـ / 1188 م)، بتوزيع السلطات والولايات بين أبنائه وإخوته، حيث جعل سلطنة الشام لابنه البكر الأفضل نور الدين علي، تحت وصاية عمه العادل صاحب حلب، وترك لابنه العزيز عثمان ولاية مصر تحت وصاية ابن عمه المظفر نقي الدين عمر صاحب حماة، ثم ما لبث أن أجرى بعض التعديلات بجعل أخيه الملك العادل أتابكاً على الملك العزيز عثمان، وجعل حلب لابنه الظاهر غازي عوضاً عن أخيه العادل، الذي عهد إليه أمر الكرك والشوبك؛ وعندما توفي المظفر نقي الدين صاحب حماة في العام (587 هـ / 1191 م)، خلفه ابنه المنصور بن نقي الدين على حماة وسلمية والمعرة ومنبج وقلعة نجم، وأخذ العادل البلاد الجزرية إضافة إلى ما بيده؛ وكانت بعلبك بيد الأمجد توران شاه، وحمص للملك مجاهد ابن ناصر الدين شيركوه، واليمن وجزيرة العرب بيد طغتكين سيف الإسلام.

غير أنه وبالرغم من السعي المسبق لصلاح الدين في القضاء على أي بوادر للنزاع المستقبلي على السلطة، التي يمكن أن تنشأ بين أفراد البيت الأيوبي، نتيجة استئثار بعضهم دون الآخرين في مظاهر الحكم والسلطة والنفوذ، فقد عمل على توزيع الصلاحيات السياسية والإدارية فيما بين الإخوة وأبناء العم وباقي أفراد الأسرة، وهذا مادفع ببعضهم إلى توطيد نفوذه بشكل كبير في مواقع عملهم، ومن ثم العمل بشكل غير مباشر على توسيع نفوذهم، مما أدى إلى نشوء الخلافات التي أخذت مظاهرها تتبلور وتظهر إلى حيز الوجود بعد وفاة السلطان صلاح الدين مباشرة، وذلك بسبب تزايد أطماع بعض الأمراء الأيوبيين في توسعة أملاكهم وممالكهم على حساب بعضهم بعضاً، مما أوقع الشقاق والفرقة في صفوف أفراد البيت الأيوبي، الذي استعان بعضهم بأعدائهم التقليديين لقتال إخوتهم، والذي نجم عنه قيام بعض الأمراء الزنكيين والأرناؤة بالاستفادة من

الوضع الراهن لاستعادة أمجادهم وتحقيق العديد من المكاسب السياسية على حساب الأمراء الأيوبيين المتصارعين على السلطة والنفوذ، هذا إلى جانب قيام الصليبيين باستغلال الفرصة لاستعادة ما فقوه في حوزة مصالح الدين، وخاصة بعد وقوع الخلاف والنزاع فيما بين الأفضل نور الدين علي، الوزير الأشرفي للسلطنة، وأخيه الملك العزيز حاكم مصر، والتي استغلها جميعا العادل ليقول نفوذه واستخلاص السلطنة لنفسه، وتوزيع أملاكه على أبنائه، حيث أوكل إلى ابنه الكامل محمد النيابة عنه في إدارة شؤون مصر، وأقام هو في دمشق التي ترك إدارتها لابنه المعظم عيسى، وأوكل إلى ابنه الأشرف موسى أمر حران، وإلى ابنه الأمير الأوجد أمر ميفارقين، وقسم بقية الممالك بين أبنائه لإدارتها نيابة عنه مع احتفاظه بحق الإشراف التام على جميع تلك الأجزاء، مما بدأ له أمر الذفرغ للدفاع عن مملكته ضد الأخطار الخارجية، دون الخشية من تمرد حكام الأقاليم والولايات التابعة له، والتي كان يديرها أبنائه نيابة عنه دون أن يكون لهم حق النفرد بالحكم دون مشورته.

2- العادل سيف الدين أبو بكر محمد بن أيوب 592 - 615 هـ / 1196

-- 1218م.:

تميز عهد الملك العادل بالاستقرار النسبي على الصعيد الداخلي، وذلك لاتباعه سياسة التسامح والبعد عن التعنت في إدارته لشؤون سلطنته المترامية الأطراف، مما دفع الأمراء والقادة إلى الالتفاف حوله وإعانتته في عمار البلاد وتحقيق السلام والتصدي للأخطار الخارجية، التي برزت مع قدوم الحملة الصليبية الرابعة للمنطقة.

أما على صعيد السياسة النقدية، فقد قام السلطان العادل بعد توليه لزام السلطنة، بضرب مجموعته النقدية الخاصة على السكة الأيوبية المعتمدة من قبل

أخيه الناصر صلاح الدين، بعد تعديل نقش اسم سلفه، وإضافته لاسمه ولقبه مع ذكر اسم ولي عهده الكامل محمد بن أيوب، الموزعة على ستة أسطر أفقية "عادل - الملك العادل سيف - الدين أبو بكر محمد - ولي عهده الملك - الكامل محمد بن أيوب - غايه"، والذي تباين في نقوشه مع إصداره الفضي التالي للعام (596 هـ / 1200 م.)، الذي حمل في مركز وجهه عبارات "المؤ - الإمام الناصر - لدين الله أمير - منين" المنقوشة ضمن نطاق مركب من عصابتين متداخلتين ذات نقاط مركزية متتالية مكونة من أربع عشرة مقرنسة، والتي تكررت على ظهر النقد الذي حمل في مركزه نقش "الدين - الملك. العادل - أبو بكر بن أيوب - سيف".

كما أصدر في العام (607 هـ / 1211 م.)، درهما الفضي الجديد الصادر عن دار الضرب في حلب، والذي تميز بحمله لاسم الملك العادل والخليفة العباسي الناصر لدين الله، المنقوشين بالخط الكوفي ضمن تشكيلة هندسية، بحيث جاءت نقوش مركز الوجه المنقوشة على أربعة أسطر أفقية، تضمنت عبارات "الإمام - الناصر لدين الله - أمير المؤمنين - أحمد"، المنقوشة ضمن تشكيل هندسي مكون من شريط عريض ذي نقاط مركزية متتابعة مكونة لتشكيلة نجمة سداسية، محصورة ضمن شريط مشابه يلامس رؤوس النجمة، نقش في الفراغات الناجمة عن الزوايا الخارجية لتشكيلة النجمة عبارات التوحيد "لا إله - إلا - الله - محمد - رسول - الله"، في حين حمل مركز الظهر ضمن تشكيلة النجمة المشابه للوجه، عبارات "الملك - العادل أبو بكر بن - أيوب"، المؤطرة بعبارات التوثيق "ضرب - بحلب سنة سبع - وست - ومائة".

غير أن هذا لا يعني نقيد الملك العادل بنمط موحد للإصدارات من الدراهم الفضية، ويعود السبب في ذلك إلى قيام حاكم كل إقليم بضرب الدراهم الفضية الخاصة بإقليمه دون التقيد بحرفية السكة، وإنما بالمضمون العام للسكة النظامية،

وهذا ما يتضح من أحد الإصدارات الفضية للملك العادل الذي جاء على وزن (4.85 غ.)، المنقوشة بالخط الكوفي المنقط، والتي اعتبرت شاذة في نقوشها الكتابية نتيجة حملها اسم العادل وولي عهده الكامل¹³³، الموزعة على الوجه الأول للدرهم وفق الترتيب التالي "الملك العادل - ولي عهد - الملك الكامل"، المؤطرة بهامش كتابي غير مقروء، في حين نقش على الوجه الآخر للدرهم عبارات "الإمام النا - صر لدين الله - أمير المؤمنين"، المؤطرة بهامش كتابي غير مقروء.

أما الطراز الآخر لإصدارات العادل الفضية، الصادرة عن دار الضرب الدمشقية ذي النقوش الكتابية المنقذة ضمن تشكيلة لمربع مركب من خط متصل وخط منقط، ومؤطر بطوق دائري مماثل، نقش ضمن المربع عبارات "الملك العادل - سيف الدين - أبو بكر ابن محمد"؛ في حين نقش على أضلاع المربع الذي شكل سطورا أفقية لنقش عبارات "ضرب - دمشق - - سنة ما به"، وهنا تظهر كتابة بدمشق وقد قسمت إلى قسمين منفصلين؛ في حين حمل مركز الوجه الآخر للدرهم النقش الكتابي المتضمن اسم الخليفة العباسي "الإمام المستنصر - بالله أبو جعفر - المنصور أمير المؤمنين"، المؤطرة بعبارات التوحيد "(لا إله إلا) - الله محمد - رسول الله"؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن النقوش الكتابية لهذا النقد قد نفذت بالخط الكوفي المزهر، غير أن النقوش الكتابية لم تتضح بشكل كامل نتيجة ميلان السكة عن المركز، مما أدى إلى اختفاء قسم كبير من الكتابات على الحواشي.

إلى جانب الإصدارات الفضية، قام الملك العادل وعماله على الولايات

133 - على الرغم من اختفاء حاشية التاريخ ومكان الضرب عن الدرهم بسبب تآكل الكتابات، ومن المرجح أن صرته قد تم في فترة معاربه للعام 607 هـ، وذلك اعتماداً على النقش باسم الخليفة العباسي الناصر لدين الله، الذي نقش اسمه على الدرهم الفضي المضروب بخط في العام 607 هـ.

والأقاليم بإصدار الفلوس النحاسية والبرونزية، التي تباينت في تشكيلاتها الزخرفية طبقاً لمكان ضربها، منها:

- فلس دمشق: في مركز وجهه نقش لكلمة "الملك العادل"، المحفوفة من الأعلى والأسفل بنقش لتشكيلة شعاعية يتوسطها نقش نافر لزهرة الزنبق، بحيث يقع مجمل التشكيل المركزي ضمن طوق كتاسي توثيقي يحدد مكان وتاريخ الإصدار، وذلك على النقيض من نقوش وزخارف الظهر التي اكتفت بذكر اسم عامل دمشق "أبو بكر - بن أيوب".

- فلس قلعة جعبر: عام (601 هـ. / 1205 م.)، الوجه: سنة أحد - الملك العادل - وستمايه، الظهر: "قلعة - أبو بكر بن أيوب - ضرب".

- فلس الرها: الوجه: ثلاث - الملك العادل - ستمايه، الظهر: "ضرب بالر - أبو بكر بن أيوب - ها سنة...".

- فلس حران: الوجه: تسعين - الملك العادل - خمسمائة، الظهر: "ضرب بهران - أبو بكر بن أيوب - سنة ثمان".

توفي الملك العادل في العام (615 هـ. / 31 آب من العام 1218 م.)، حيث خلفه ابنه المعظم في حكم دمشق؛ وابنه الكامل في حكم مصر، والذي تزايد نفوذه بعد صده للحملة السلبيية الخامسة، التي تم إجلاؤها عن دمياط في العام (617 هـ. / 1221 م.).

3- الكامل محمد بن أبي بكر 615 - 635 هـ. / 1218 - 1237 م.:

واجه الكامل بعد اعتلائه عرش السلطنة في مصر، مجموعة من الضغوط والأزمات والمؤامرات الداخلية والخارجية التي أرهقت قواه، ومنها تأمر بعض أفراد البيت الأيوبي في مصر على خلع الكامل عن عرش السلطنة وبتصويب أحد إخوته بدلاً عنه؛ هذا إلى جانب تدهور الوضع الأمني الداخلي وأعمال السلب والنهب التي قامت بها بعض القبائل البدوية المتمردة، النازحة من منطقة سيناء

والضفة الشرقية للنيل نحو الضفة الغربية، وإغارة هذه القبائل على مؤخرة قوات الملك العادل المتمركزة على الضفة الغربية من النيل في مواجهة الحملة الصليبية الخامسة، المتمركزة على الضفة الشرقية للنيل، بانتظار الفرصة المناسبة لعبوره والانسحاب في كافة أرجاء الديار المصرية، والتي أتت نتيجة وقوع قوى العادل بين فكي الكمائن إثر تعرض مؤخرة قواه في معسكر العادليين لهجوم القبائل المتسردة، مما دفعه إلى ترك معسكره والفرار إلى أشمون مع ما تبقى من قواته الذين غادروا العادلية تاركين أسلحتهم ومؤنهم لقوى القبائل، والقوى الصليبية التي استغلت فراغ المعسكر لعبور النهر ونهب ما تبقى في معسكر الكامل قبل التوجه إلى دمياط.

وكان الملك الكامل بعد فراره إلى أشمون، قد طلب المدد والعون من أخيه المعظم مالك دمشق لدعمه في القضاء على التمرد الداخلي، والتصدي لانسحاب القوى الصليبية في مصر، حيث سارع المعظم لاجدة أخيه وقيادته لجيش كبير مكنه من القضاء على الفتنة الداخلية، ومن ثم إعادة تشكيل الجيش وحشده في موقع فارسكور جنوبي العادلية، لمواجهة الخطر الصليبي المتزايد، الذي أخذ يهدد بمقوطة دمياط، لا سيما بعد تعزيز القوى الصليبية بعدد كبير من المتطوعة القادمين من الغرب، مما حدا بالكامل والمعظم على طلب دعم أمراء وملوك الدويلات الإسلامية الشرقية، بما فيهم الخليفة العباسي في بغداد؛ غير أن طلبهم لم يلقَ أي استجابة نتيجة انشغال أمراء الولايات الشرقية بالاستعداد لصد الخطر المغولي القادم من الشرق بقيادة جنكيز خان، وتهديده الدولة الخوارزمية، التي ما لبثت أن سقطت تحت عنف ضربات القوى المغولية.

اضطر الكامل إثر فشله في الحصول على دعم الولايات الشرقية، ومن ثم إعلان أخيه المعظم رغبته في العودة إلى دمشق، وكذلك انتشار الأوبئة إثر الجفاف وانخفاض مستوى النيل وما نجم عنه من تأزم للوضع الداخلي، الذي

الزيم الكامل بالتخلي عن سياسة المواجهة العسكرية مع الصليبيين، ومراسلتهم معرباً عن رغبته في عقد الصلح، معهم والاعتراف لهم بإمارة بيت المقدس شريطة انسحابهم من الديار المصرية، غير أن طلبه رفض نتيجة إدراك الصليبيين لمدى سوء الأوضاع الداخلية في مصر، ومن ثم قيامهم بتشديد الضغط على دمياط وإجبارها على الاستسلام؛ مما دفع بالكامل إلى تجديد طلب الصلح، عارضاً على الصليبيين الانسحاب من مصر في مقابل التنازل لهم عن كافة الأراضي والمدن التي خسروها إثر معركة حطين؛ غير أن طلبه قوبل بالرفض نتيجة أطماع الصليبيين في بسط نفوذهم على مصر قاطبة؛ الأمر الذي أجبر الكامل على الاستتجاد بكافة الأمراء الأيوبيين في الشام، وطلب العون والمساعدة منهم لمنع سقوط مصر بيد الصليبيين، موضحاً لهم الأخطار المحيطة بهم في حال سقوط مصر بأيدي الصليبيين، الأمر الذي دفع بالأمراء الأيوبيين في الشام إلى تجهيز الجيوش الشامية وإرسالها إلى مصر تحت قيادة الملكين الأشرف والمعظم، الذين انضموا إلى قوات الملك الكامل المتمركزة في مدينة المنصورة، وأوعزوا إلى قواته البحرية في إغلاق النيل في وجه السفن الصليبية، ومنعها من الاتصال بالقاعدة الرئيسية للصليبيين في دمياط أو مد يد العون لقواتها المرابطة هناك؛ كما عملوا على استدراج القوات الصليبية إلى أحد المناطق الجزرية وسط مثلث تحيط به المياه من ثلاث جهات، (بحيرة المنزلة شرقاً، وفرع دمياط غرباً، والبحر الصغير جنوباً)؛ وإيقاعهم في الكمين الذي نصبوه لهم، حيث ما أن وصلت القوى الصليبية رأس الجزيرة؛ حتى قام المسلمون بقطع السدود وإغراق الأرض المحيطة بالمياه، بحيث لم يترك الجيش الإسلامي للقوات الصليبية سوى ممر صغير تم إغلاقه بالفي فارس؛ مما أوقع قواهم في شرك كبير أدركوا عدم تمكنهم الخلاص منه، مما دفعهم إلى مراسلة الملك الكامل في العام (1221م)، عارضين عليه تخليهم عن دمياط والجملاء عن مصر وكافة المناطق التي

دخلوها، مقابل السماح لهم بالخروج من المازق والعودة إلى ديارهم سالمين؛ وكذلك إطلاق سراح كافة الأسرى المحجوزين لدى كلا الطرفين، وعقد معاهدة هدنة مدتها ثماني سنوات (1221 - 1229م.)؛ والتي قبلها الكامل، بعد أن وصلتته الأخبار عن قرب وصول دعم جديد للقوى الصليبية بقيادة فريدريك الثاني الذي أرسل على رأس قوة عسكرية إلى المنطقة.

أما على صعيد الإصدارات النقدية للملك الكامل، فقد عمد أثر توليه الحكم في العام (615 هـ / 1218م.)، إلى إصدار دنانيره ودراهمه الخاصة، المضروبة وفق النمط السابقة، غير أنه ما لبث أن قام بتعديل نوعية التشكيلات الزخرفية والكتابية المنقوشة على إصداره الجديد والخروج عن النمط الأيوبي المألوف، من حيث الاقتراب من نمط الإصدارات العباسية، مع تعديل نوع الخط المستخدم في التدوين، وذلك من خلال التحول من الخط الكوفي إلى النسخي، وتأطير مجمل الكتابات المركزية بنطاق عريض خالٍ من التراكيب الزخرفية؛ ومنها الدينار الصادر في العام (626 هـ / 1230م.)، الذي نقش كتاباته الوجه والظهر ضمن مربع خطي محفوف بمربع منقط شكلت أضلاعه القاعدة التي نقش عليها كتابات الطوق، بحيث خصص مركز الوجه لنقش اسم "الملك الكامل" ناصر الدنيا وإ- لدين محمد بن أبي بكر"، المؤطرة بعبارات البسملة والتوثيق "بسم الله - ضرب... - سنة ست - وعشرين وستمائة"؛ في حين حمل مركز الظهر النقش المتضمن اسم الخليفة العباسي "الإمام الناصر لدين الله - أمير المؤمنين أحمد"، المنفذة على ثلاثة أسطر أفقية، والمؤطرة بعبارات التوحيد، المنفذة بالخط النسخي، وفق أربعة مقاطع كتابية تضمنت عبارات "لا إله إلا - الله وحده - لاشريك له - محمد رسول الله".

في حين تميزت إصدارات الكامل من الدراهم الفضية بتقارب مضمون نقوشها وزخارفها مع إصداراته من الدنانير الذهبية، التي سجلت بوضوح في

نقوش الدرهم الفضي الصادر عن دار الضرب الدمشقية في العام (615 هـ./ 1218 م.)، الذي حمل في مركز وجهه وضمن المربع اسم "الملك الكامل - ناصر الدنيا - والدين محمد"، المنفذة بشكل مجزأ على ثلاثة أسطر أفقية، المطوقة بتشكيل كتابي محيط منفذ بالخط النسخي وفق جمل مقسمة إلى أربع عبارات تحف بالكتابة المركزية مكونة تشكيلة كتابية مربعة الشكل، قوامها: "بن أبي بكر - ضرب بدمشق - سنة خمس - عشره وستمائة"، في حين حمل مركز الظهر النقش الكتابي النسخي، المضمن اسم الخليفة العباسي "الإمام الناصر - لدين الله - أمير المؤمنين"، المؤطرة بعبارات التوحيد "لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له - محمد رسول الله".

وكذلك الدرهمان الدمشقيان الصادران في العام (620-622 هـ./ 1223-1225 م.)، على وزن (2.92 و 2.99 غ.)، وقطر (19 و 18 ملم.)، المميزان عن سابقيهما بنقوشهما الكتابية المنفذة بالخط المزهر، بعد تعديل توزيع المأثورات الكتابية، حيث، حملا في مركز الوجه اسم "الملك الكامل - ناصر الدنيا و - لدين محمد بن أبي بكر"، المؤطرة بهامش كتابي كوفي مزهر، مخصص لتدوين مكان وتاريخ ضرب وإصدار الدرهم الفضي، "ضرب هذا (الدرهم) بدمشق سنة عشرين وستمائة"، في حين خصص مركز الظهر لنقش لقب الخليفة العباسي وولي عهده من بعده، التي جاءت موزعة وفق الترتيب التالي: "الإمام الناصر - ولي عهده عدة - الدنيا والدين محمد"، المؤطرة بعبارات التوحيد "لا إله إلا - (الله وحده - لا شريك له) - محمد رسول الله".

وهناك درهم فضي آخر للملك الكامل محمد، صادر عن دار الضرب الفاهرية في العام (622 هـ./ 1225 م.)، حمل في مركز وجهه اسم "الملك الكامل - أبو المعالي محمد - بن أبي بكر - أيوب"، المطوقة بكتابه هامشي قوامها "لا إله إلا

الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، في حين حمل مركز الظهر النقش المتضمن اسم الخليفة العباسي وألقابه، "الإمام - أبو العباس - الناصر لدين الله - أمير المؤمنين". المؤطرة بالبسملة وعبارات اللوثيق "بسم الله ضرب بالقاهرة سنة اثنين وعشرين وستمائة".

في حين تميز درهما الصناديق في العام (623 هـ / 1226 م)، بمأطورة مركز الوجه التي حملت اسم "الملك الكامل - ناصر الدنيا وا - لدين محمد بن أيوب". المؤطرة بعبارات التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له" - محمد رسول الله، وبذقوش مركز الظهر التي حملت اسم الخليفة العباسي المستنصر وألقابه الخاصة، الموزعة على ثلاثة أسطر أفقية قوامها "الإمام المنصور - أبو جعفر المستنصر - بالله أمير المؤمنين"، المؤطرة بالعبارات الدالة على مكان وتاريخ الإصدار، والتي بدت منقوصة بحيث لا يقرأ منها سوى تاريخ الإصدار وهو "ثلاث وعشرين وستمائة".

إلى جانب الإصدارات الذهبية والفضية للامك الكامل، فقد سمح لعماله بإصدار المسكوكات النحاسية والبرونزية الضرورية للعمليات التجارية البسيطة، والتي تباينت في تراكيدها الزخرفية والتزيينية طبقاً لمكان وتاريخ إصدارها، والتي برز منها النموذج الدمشقي الصناديق في العام (631 هـ / 1234 م)، الذي حمل في مركز وجهه نقشاً كتابياً موزعاً على سطرين أفقيين، تضمن اسم السلطان الأيوبي ولقبه "الملك الكامل - ناصر الدين"، المؤطرة بالنقش الدال على مكان الإصدار وهو "ضرب بدمشق سنة"، في حين استكمل على مركز الظهر ما تبقى من اسم ولقب السلطان، حيث نقش عليه عبارة "محمد بن أبي بكر - بن أيوب"، المؤطر بالنقش المتضمن تاريخ الإصدار وهو "إحدى وثلاثين وستمائة".

ومن خلال ما سبق، يمكن التأكيد على تشابه الأنماط الكتابية، التشكيلية والزخرفية المعتمدة في السكة الأيوبية عامة، وذلك على الرغم تعددية دور ومراكز الضرب والإصدار النقدي لمسكوكات الأيوبية الأولى في عهد صلاح الدين، وخلفائه العادل والكامل وسواء في مصر أو الشام، والتي كانت تتبع وتحتضن بشكل فعلي السلطة المركزية في القاهرة، التي منعت دور الضرب في الأقاليم: فالتأجيل من الخروج عن النمط الرسمي المنبع من قبل السلطة المركزية. سجلت العبارات الكتابية والدعائية المعتمدة رسمياً من قبل السلطان الأيوبي، أثرت ضرورة نقش اسم المملطان الأيوبي والقباه على الوجه الأول للدينار، وبأثر اسم الخليفة العباسي والقباه على الوجه الآخر، مع ذكر عبارات التوحيد والذخر وتاريخ الإصدار، دون السماح للعمال على الولايات والأقاليم بنقش اسمائهم على تلك الإصدارات، لا سيما خلال حكم كل من صلاح الدين، والعادل ومن ثم الكامل، وذلك على النقيض من الحقبة الأيوبية الثانية، التي بدأ فيها عمال الولايات والأقاليم بإعلان تفردهم بما تمتعت أبنيتهم من ولايات وأقاليم إثر وفاة الكامل، ونشوب النزاع بين أفراد الأسرة الأيوبية، الذين أخذوا يتنازعون الأمر فيما بينهم للسيطرة على مقاليد الحكم والإدارة بشكل منفرد، معالين استقلالهم عن السلطة المركزية من خلال إصدارهم لمسكوكاتهم القضيبة الخاصة، المنقوشة باسمائهم وألقابهم.

--- إصدارات الولايات الأيوبية المستقلة عن السلطة المركزية من المبراهم

القضية:

بعد الفشل الذريع للحملة الصليبية الخامسة، إثر تحالف الممالك الأيوبية في مصر والشام، والتصدي لتلك الحملة، عاد الصراع بين أفراد البيت الأيوبي إلى مدارج بعده، حيث انشق الملك الأشرف صاحب دمشق عن أخيه الأكبر السلطان

الكامل، وتحالف مع أقربائه في حمص وحماة وحلب، وعمل على تشكيل جبهة موحدة تهدف إلى الاستقلال عن السلطة المركزية في مصر، غير أن وفاة الأشرف زعيم التحالف الشامي المفاجئة، وتمكن الكامل من تفتيت عرى التحالف وتوطيد الأمر لنفسه مؤقتاً، بتفادي نشوب الحرب الأهلية بين أمراء وزعامات البيت الأيوبي، والتي ما لبثت أن استعرت لظاها من جديد إثر وفاة الملك الكامل في العام (635 هـ. / 1237م.) واعتلاء سدة السلطنة من قبل ابنه العادل الصغير (الثاني)؛ الذي لم يستطع التصدي لأطماع الأمراء الأيوبيين، الذين أخذوا يسعون لتوسيع إقطاعياتهم، مما ساهم في اضطراب الأوضاع في بلاد الشام، نتيجة الصراع الذي استعر بين المجاهد أسد الدين شيركوه صاحب حمص، والمظفر نقي الدين الثاني صاحب حماه؛ وكذلك استغلال الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل للفوضى السياسية لإعلان سيطرته على دمشق في العام (636 هـ. / 1239م.)، الأمر الذي دفع بالملك العادل الثاني إلى طلب العون من الملك الصالح اسماعيل، الذي تمكن من دخول دمشق واستعادتها من الملك الصالح نجم الدين أيوب، الذي توجه إثر هزيمته نحو مصر، حيث تمكن من دخول القاهرة في العام (637 هـ. / 1240م.) وإعلان نفسه سلطاناً مطلقاً على مصر قاطبة، ومن ثم العمل على ضم فلسطين ودمشق إلى سلطانه ونفوذه، ويقائهما تحت سلطانه حتى وفاته في العام (646 هـ. / 1249م.)¹³⁴.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حالة التفكك والضعف والصراع التي سادت البيت الأيوبي بعد وفاة الكامل، وانشغال أمرائه في تدعيم نفوذهم في مناطق حكمهم من

134- أدى هذا الضعف والانحلال الذي دب في أوصال السلطنة الأيوبية، إلى الإسراع في انحلالها وتفريقها نتيجة الصراعات الداخلية الناشئة بين الأمراء الأيوبيين، الذين انشغلوا بصراعاتهم الداخلية عن الأخطار الخارجية المحيطة بهم، مما أسهم في الإسراع بانحلال دولتهم، التي تم القضاء عليها على يد المماليك، الذين أخذوا بالظهور على مسرح الأحداث إثر وفاة الصالح نجم الدين أيوب، وتصديهم للغزو المغولي في معركة عين جالوت، ومن ثم بسط نفوذهم على بلاد الشام كافة، بحيث لم يبق بيد الأمراء الأيوبيين سوى إمارة حلب، التي خسروها إبان الغزو المغولي للمنطقة في العام 658 هـ / 1260م.

خلال عقد التحالفات وجذب الحلفاء من أمراء البيت الأيوبي من خلال منحهم الامتيازات والألقاب الملكية والإقطاعيات المتوارثة، والسماح لهم بضرب دراهمهم الفضية الخاصة بهم¹³⁵؛ التي حملوها باسمائهم وأسماء ولاية العهد من بعدهم، تأكيداً منهم على حقهم الشرعي والمكتسب في توريث أملاكهم وإقطاعياتهم لأفراد أسرهم، دون أن يكون للسلطان الأيوبي الحق في الاعتراض على من يرث حكم الإمارة من الورثة؛ حيث برز عدد من الملوك المستقلين الذين توارثوا الإمارة والحكم وضربوا المسكوكات باسمهم، دون نقش أي ذكر لاسم السلطان الأيوبي، برز منهم:

أ- الظاهر غازي غياث الدين: الذي تفرد بحكم ولايتي منبج وحلب، وضرب دراهمه الفضية وفق سكوته الخاصة، المميزة بنقوشها الكتابية عن السكة الأيوبية الأولى الموحدة، حيث نقش على مركز وجه درهمه الفضي الأول، الصادر عن دار الضرب بمدينة منبج في العام (597 هـ.س./ 1201 م.)، تشكيلاً لنجمة سداسية، نقش في مركزها عبارات "علي - الملك الأفضل - الملك الظاهر - غازي"، ويحيط بالتشكيل النجمي من الخارج طوق دائري يتلاقى مع رؤوسها، مكوناً فراغات بين أضلاع النجمة، نقش ضمنها عبارات التوثيق والتاريخ "ضرب - بمنبج - سنة - سبع - وتسعين - وخمسمائة"؛ في حين ازدان ظهر الدرهم بنقش مركزي حمل اسم الخليفة العباسي وألقابه "المؤيد - الإمام الناصر - لدين الله أمير - المؤمنين"، المؤطرة بعبارات التوحيد الموزعة حول النقش المركزي على شكل كلمات متباعدة "لا - إله - إلا - الله - محمد - رسول - الله".

135 - وذلك على العكس من فترة الازدهار والقوة في عهد السلطان صلاح الدين، الذي سمح بضرب الدراهم والفلوس في الولايات والإمارات النابعة للدولة الأيوبية، بنمو السكة الرسمية المتعارف عليها من قبل السلطة المركزية، وذلك تأكيداً منه على وحدة السلطنة ومجانبة اقتصادها.

الذي كان قد كلف من قبل والده الملك الظاهر غازي بإدارة شؤون حلب نيابة عنه، وبتكليف من السلطان الأيوبي العادل، الذي منحه لقب ملك وسمح له بضرب الدراهم الفضية على السكة الرسمية، وتأكيداً منه تفوضه على حلب، وتعبيراً عن ولائه للسلطان الأيوبي، قام الملك العزيز بضرب درهماً الأول الصادر عن دار الضرب بمدينة حلب في العام (614 هـ / 1218 م.)، الذي حملته مجموعة من النقوش الكتابية الكوفية التي حملت اسمه إلى جانب اسم أبيه الملك غازي، المنقوشين بعد اسم السلطان الأيوبي العادل، والتي وزعت على وجه الدرهم ضمن تشكيل زخرفي لنجمة سداسية نقش في مركزها "محمد - الملك العزيز - بن غازي بن - يوسف"، المؤطرة بخمسة مقاطع كتابية متعددة لكان وتاريخ إصدار الدرهم، وزعت عباراتها الكتابية ضمن الفراغات الخارجية المشكلة فيما بين الزوايا الخارجية للأضلاع السداسية للنجمة، بتشكيل كتابي موافق لمسرى سير عقارب الساعة، تضمنت عبارات التوثيق والتاريخ "ضرب - بحلب - سنة أربع - عشر و - ستماية"، في حين حمل مركز الظهر النقش المتضمن اسم الخليفة العباسي والسلطان الأيوبي وألقابهما الملكية، التي جاءت موزعة على الأسطر وفق الترتيب التالي "أحمد - الإمام الناصر - الملك العادل - أبو بكر"، المؤطرة بعبارة التوحيد "لا إله - إلا - الله - محمد - رسول - الله"، المنقوشة بشكل متفرق ومتباعد، بغية تسهيل وتيسير عملية توزيعها حول المائترة الكتابية المركزية.

في حين تشابه إصداره للعام (614 هـ / 1218 م.)، من حيث تشكيلات الزخرفية مع الإصدار السابق وتباين معه من حيث نمط العبارات الاسمية الموزعة، حيث حمل في مركز الوجه أسماء "محمد - الملك الكامل - الملك

العزیز محمد - ابن الملک الظاهر - غازي، المؤطرة بعبارات التوثيق "ضرب
 بحلب - سنة - أربع عشر - وستمائة"، في حين حمل مركز الظهر النقش
 المتضمن اسم الخليفة العباسي الناصر وولي عهده أبو نصر، المؤطرة على
 أربعة كتابية أفقية موزعة وفق الترتيب التالي "أحمد - الإمام الناصر -
 ولي عهده أبو نصر - محمد بن محمد (الدنيا والدين)، المؤطرة بستة مقاطع كتابية
 متباعدة مشكلة في مضمونها عبارات التوحيد "لا إله - إلا الله - محمد -
 رسول الله".

إلى جانب مجموعة الدراهم الفضية السابقة، قام الملك العزيز محمد بإصدار
 قلنس النحاسي المضروب بحلب في العام (613 هـ / 1217 م)، الذي نقش في
 مركز وجه كلمتي "الملك - العزيز"، المدونة على سطرين أفقيين، والمؤطرة
 بهامش كتابي مكون من عبارة "ضرب بحلب سنة ثلاث عشر وستمائة"، في حين
 حمل مركز ظهر القلنس اسم الخليفة العباسي "الإمام - الناصر"، المؤطر بعبارات
 التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله".

ج- الناصر يوسف بن الملك العزيز:

قام بإصدار مجموعة من الدراهم الفضية منها الدرهم الفضي الصادر عن دار
 المكة والضرب بهمة في العام (648 هـ / 1250 م)، الذي نقش على وجهه
 مجموعة من العبارات الكتابية الكوفية، الموزعة على ثلاثة أسطر أفقية تضمنت
 اسمه وألقابه الموزعة على مركز الوجه وفق الترتيب التالي "الملك الناصر -
 صلاح الدنيا و - لدين يوسف بن محمد"، المؤطرة بعبارات التوثيق والتأريخ
 "ضرب بهمة - سنة ثمان - وأربعين وستمائة"، في حين حمل مركز الظهر النقش
 المتضمن اسم الخليفة العباسي المستعصم وألقابه "الإمام - المستعصم - بالله أبو
 أحمد - أمير المؤمنين"، المحاطة بمجموعة من الزخارف النباتية الموزعة حول
 النقش المركزي.

د- الصالح نجم الدين أيوب:

بعد دخول الملك الصالح لمدينة القاهرة وتولي زمام السلطنة في مصر، عمد إلى إصدار درهما الفضي الأول (620 هـ / 1223 م.)، الذي يؤكد شرعية توليه الحكم، والذي حمل على مركز وجهه نقش "الملك - الصالح"، المؤطرة بعبارات التوحيد والشهادة "لا إله إلا الله محمد رسول الله"؛ في حين حمل مركز الظهر اسم الخليفة العباسي "الإمام - المنصور"، الموزعة على سطرين أفقيين، والمؤطرة بعبارات التوثيق والتاريخ "ضرب بالقاهرة سنة عشرين وستمائة".

هـ- الصالح عماد الدين اسماعيل:

تولى الملك الصالح عماد الدين اسماعيل ولاية دمشق لصالح السلطان الأيوبي، حيث أصدر خلال فترة إدارته مجموعة من أنصاف الدراهم الفضية، كان أبرزها على الإطلاق النصف المضروب بدمشق في العام (622 هـ / 1225 م.)، الذي تميز بتشكيلة وجهه الزخرفية المكونة من مجموعة الدوائر المفصصة، المؤطرة للنقش المركزي الذي حمل اسم "الملك - الصالح"، المؤطرة بعبارات التوثيق والتاريخ "ضرب بدمشق سنة أربع وأربعين وستمائة"، في حين خصص مركز الوجه الآخر لنقش اسم الخليفة العباسي "الإمام - المستعصم"، المؤطرة بعبارات التوحيد والشهادة "محمد لا إله إلا الله وحده لا شريك له"؛ هذا إلى جانب إصداره للعديد من الفلوس النحاسية التي تراوحت أقطارها فيما بين (19.5 - 22 ملم.) التي جاءت متوافقة في نقوشها وزخارفها مع نقوش وكتابات نصف درهم السابق الذكر؛ في حين حمل بعضها اسم "الملك الصالح - اسمعيل"، والمؤطرة بغصنين نباتيين، ينتهيان بوريقات مزدوجة، يحف بهما من الخارج المائترة الدعائية المتضمنة لعبارة "العز الدائم والعمر السالم"، في حين حمل مركز الظهر نقش "أبو الملك - العادل محمود"، المؤطرة بعبارات التوثيق والتاريخ "ضرب هذا الفلوس ب. (دمشق..)".

وكخاتمة لبحثنا عن الإصدارات النقدية الأيوبية، التي أوردنا ذكراً لبعض نماذجها، دون التمكن من الإحاطة بكل ما ضرب منها خلال تلك الحقبة الزمنية وذلك لاستحالة حصرها؛ أو إغفال بعضها وذلك لتشابه عباراتها النقشية وزخارفها ونقوشها الكتابية المنقذة بالخطين الكوفي المزهر أو النسخي، مع ظهور نمط من التعددية في أشكال الكتابات التاريخية، حيث عمد بعض النقاشين إلى تدوين الأرقام الكتابية بشكل موصول كالرقم (خمسماية)، في حين اعتمد البعض الآخر منهم نظام الفصل الرقمي (خمس مائة).

وهنا تجدر الإشارة على تشدد السلاطين الأيوبيين في تأكيدهم على عدم إصدار الدنانير الذهبية خارج دار الضرب المعتمدة في القاهرة والإسكندرية¹³⁶، وذلك على النقيض من الإصدارات الفضية والنحاسية، التي سمح لحكام الولايات والأقاليم البعيدة والمركزية في دمشق، حمص، حماة، حلب، منبج والرها بإصدار الدرهم الفضية.

من جانب آخر وعلى الرغم من إعطاء بعض الولايات لحق الإصدار الفضي، فقد أخضعت الموازين والمكاييل المستخدمة في عيار المواد المعدنية الثمينة لنظام مراقبة شديدة من قبل المحتسبين والمشرفين على دور الضرب والسكة، الأمر الذي أدى إلى توحيد وزن وعيارات العملات الذهبية والفضية الصادرة عن مختلف دور الضرب المنتشرة في كافة أرجاء السلطنة الأيوبية، بحيث توافقت أوزانها مع الوزن والمعيار الشرعي المحدد من قبل السلطات المركزية، التي أقرت القيمة الوزنية للدينار الذهبي الأيوبي بـ (4.250 غ.)، وللدرهم الفضي الشرعي بـ (2.975 غ.)، وذلك طبقاً للقاعدة الشرعية ثبتت القيمة

136- استثنى من ذلك دينار الذكرى الذهبي الذي أمر بإصداره السلطان صلاح الدين الأيوبي عن دار الضرب الدمشقية في العام 583 هـ/ 1187 م. تخليداً لانتصاره على القوى الصليبية في معركة حطين واستعادته لبيت المقدس.

العشرية والوزنية للدنانير والدراهم، على أن تعادل كل سبعة دنانير ذهبية لعشر دراهم فضية وزناً، وبذلك تكون النسبة:

"4,250 غ (وزن الدينار الذهبي) $\times$ 7 (عدد الدنانير الذهبية) $\div$ 10 (عدد الدراهم الفضية) = 2.975 غ (وزن الدرهم الفضي)."

غير أن هذا لا يفي بوجود بعض الحالات الاستثنائية، حيث تم العثور على ثلاثة نماذج من الدنانير الذهبية، المخالفة من حيث تجاوز وزنها المضروب للوزن الشرعي المحدد، منها:

1- الدينار الذهبي المضروب في العام (571 هـ / 1176 م). على وزن (4.537 غ)، أي بزيادة وقدرها (277) جزءاً من الغرام عن المقدار الشرعي.

2- الدينار الذهبي المضروب في العام (585 هـ / 1189 م). على وزن (5.362 غ)، أي بزيادة وقدرها (1.112 غ) عن المقدار الشرعي.

3- الدينار الذهبي المضروب في العام (589 هـ / 1193 م). على وزن (4.839 غ)، أي بزيادة وقدرها (579) جزءاً من الغرام عن المقدار الشرعي.

في حين بلغت قيمة النقص أو الزيادة في بعض الدنانير الذهبية ما يعادل مقدار (0.005 غم). من الوزن الشرعي، وذلك بسبب الخطأ الناجم عن عدم التمكن من حساب قيمة التبخر الغازي الناتج عن المعدن المصهور أو التماسق ببعض أجزاء السائل الذهبي في قالب الصب أو الشرب¹³⁷.

من جانب آخر يمكن القول على أن عملية التباين في النظام العياري

137 - لم تحفظ المسكوكات المنتشرة والوزنية لأي نظام ثابت، فوجد لأمرها ذلك لمحدودية انتشارها من نطاق مدينة الإمداد حيث يتم التعامل بها على أساس التقاد.

والوزني للإصدارات الذهبية والفضية مسعوداً وهبوطاً، قد ارتبطت وبشكل ماموس بمقدار وماهية الوضع الاقتصادي للدولة، الذي يؤدي تحسنه إلى دعم القيمة العيارية والوزنية والشرائية للإصدار النقدي، التي تازم الدولة بتجويد نوعيته عند امتلاء الخزينة وفيض وارداتها من الضرائب المسجدة، وبالعكس بشكل سلبي على نوعية المعنن المستخدم في ضرب وإصدار الممكوكات الذهبية والفضية في حال تدهور الوضع الاقتصادي والمادي للدولة وفقدانها لوارداتها، الأمر الذي يجبر القائمين والمشرفين على ضرب النقد إلى داخل المعنن النامين المستخدم في ضربه، بالمعادن الخسيسة، بهدف زيادة عدد النقد المتداول في السوق (سياسة التعويم والتضخم النقدي) نظراً لانخفاض القيمة الشرائية له، وهذا ما كان يؤدي إلى تدهور القيمة الشرائية للنقد وعدم تداوله في مجال التجارة بسبب فقدان الثقة بجودة معدنه.

- دور الضرب والعيار النقدي الأيوبي:

احتلت دور الضرب والعيار النقدي في الفترة الأيوبية المكانة المرموقة في تشكيلة السلم الهرمي لوظائف الدولة، وذلك لكونها أحد أهم الإدارات التي تتحكم بواردات السلطنة واحتياطيها من المباتك الذهبية، الفضية والنحاسية، التي تخزن في دار الضرب، ومن ثم تولي هذه الدار والقائمين عليها، مهمة إصدار العملات النقدية المختلفة، التي تضرب وفق المكاييل والأوزان والصنح الشرعية المحددة من قبل الدولة، بما يتوفر لهذه الدار من فائض التبر وخلاصة الزيوف والمستوق والبهرجة.

ونظراً للأهمية الاقتصادية لدور الضرب في الإشراف على موارد الدولة المالية، فقد تم إيلائها اهتماماً خاصاً من قبل السلطان، الذي أخضعها لمسلطانه المباشر، وأمر بأن تغطي مصاريفها من خزينة الديوان السلطاني، وأوكل أمر

الإشراف العام على مختلف دور الضرب إلى قاضي القضاة في السلطنة، الذي كاف بدوره عدداً من القضاة الثقة للإشراف، على دور الضرب؛ وعلى هذا فقد تعددت وتتنوعت الوظائف الإشرافية والقيامين عليها، منها:

أ- الوظائف الإشرافية ومنها منصب:

1- قاضي القضاة الذي ينوب عن السلطان الأيوبي في الإشراف على الأمور الإدارية والتنظيمية لدور الضرب والعبار، والتأكد من تنفيذ الأوامر السلطانية.

2- القاضي: ومهمته الاطلاع على التقارير اليومية الواردة من متولي دار الضرب، التي توضح كيفية سير العمل، ومحتويات الخزينة من المبانك الذهبية والنقد المضروب؛ حيث يقوم القاضي بدراسة هذه التقارير ورفعها لقاضي القضاة.

3- مساعد القاضي: ومهمته الإنابة عن القاضي في حضور فتح دار الضرب صباحاً، وإزالة خاتم الخزنة المستخدمة في حفظ المبانك الذهبية المصنعة وغير المصنعة، وشهوده مع بعض أعوانه لعملية تحميل الأتون بالمعادن النفيسة، وعملية الصهر والضرب وفق العيار، ومن ثم الإشراف على مقدار المعادن المسكوكة وغير المسكوكة، وتسجيل المستهلك منها، وختم الخزنة بختم القاضي، ومن ثم الإشراف على إغلاق دار الضرب في آخر النهار؛ هذا إلى جانب إنابته عن القاضي في الإشراف على حسن سير العمل ضمن الدار، ومراقبته لتقيد الضارب بالوزن النظامي والسكة السلطانية، ومن ثم رفع تقريره إلى القاضي.

ب- الوظائف الإدارية ويمثلها كل من:

1- المباشر: وهو المدير المسؤول عن إدارة الدار، والإشراف على حسن العمل فيها، وشراء مستلزماتها من الأدوات والتجهيزات وتعيين العمال، وتوزيعهم على كافة مرافق العمل.

2- والى العيار: وهو الشخص المكلف بالإشراف على ضرب السكة وتخليص وزن الدينار والدرهم من حيث مطابقتهم للوزن الشرعي، ونقش اسم أمير المؤمنين على النقود الذهبية والفضية المضروبة، وإجراء ذلك على الرسم والسنة المحددة من قبل السلطان.

3- المشارف والمشاهدون: ومهمتهم تسجيل واردات دار الضرب من المعادن النفيسة، وتحديد أشكالها ومواصفاتها (سبائك، ذهب عين، تبر..).

من جانب آخر فقد تولى الناظر والمشاهدون مهمة حفظ القوالب المستخدمة في الضرب وأقداح العيار والصنج والموازين، ضمن صندوق خاص، يحتفظ كل من الناظر والمشاهدين بمفاتيحه.

4- الناظر: وهو موظف إداري مسؤول عن ديوان المال الذي عرف خلال الفترة الأيوبية بديوان النظر، وعلى هذا فإن منصب الناظر هو من المناصب المبتدعة خلال الفترة الأيوبية، حيث انحصرت مهمته في الإشراف على سير العمل الإداري في ديوان النظر (ديوان المال)، ومراقبته لجودة إنتاج السكة الصادرة عن دار الضرب، وموافقتها للنظم المالية الخاصة بالدولة، من حيث الوزن، النقش، الخط، نسبة المعدن الثمين الموجود فيها.. وإقرار الجيد منها.

ج- الوظائف الفنية ويمثلها كل من:

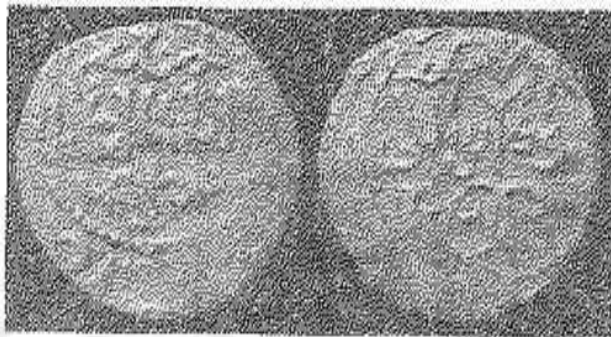
1- المقدم: وهو رئيس الصنّاع في دار الضرب، ومهمته الإشراف على حفظ عياري الفضة والذهب، والتأكد من أوزان السبائك الواردة إلى دار الضرب، وكذلك التأكد من كميات المعادن النفيسة المراد صهرها، والإشراف على وضعها في الأتون ومن ثم الإشراف على عملية الضرب.

2- الضارب: وهو الشخص الذي يقوم بضرب الذئود أو سكها، وكان من اختصاصه إعداد القضبان المعدنية من السبائك المصهورة لإنتاج الذئود، الدراهم والفلوس، والختم عليها قبل السماح بتداولها.

3- النقاش: وهو الشخص المكلف بالنقش على العملة وصيانة قوالبها وتصحيحها في حال تشوهها نتيجة الاستخدام.

4- السبائك: وهو الموظف المختص بإعداد السبائك للضارب.

المسكوكات الأيوبية



النقود السلطانية والأيوبية

• السلطانية

• الأيوبية

• صلاح الدين

نور الدين

محمود زكي

• اسماعيل شفيق



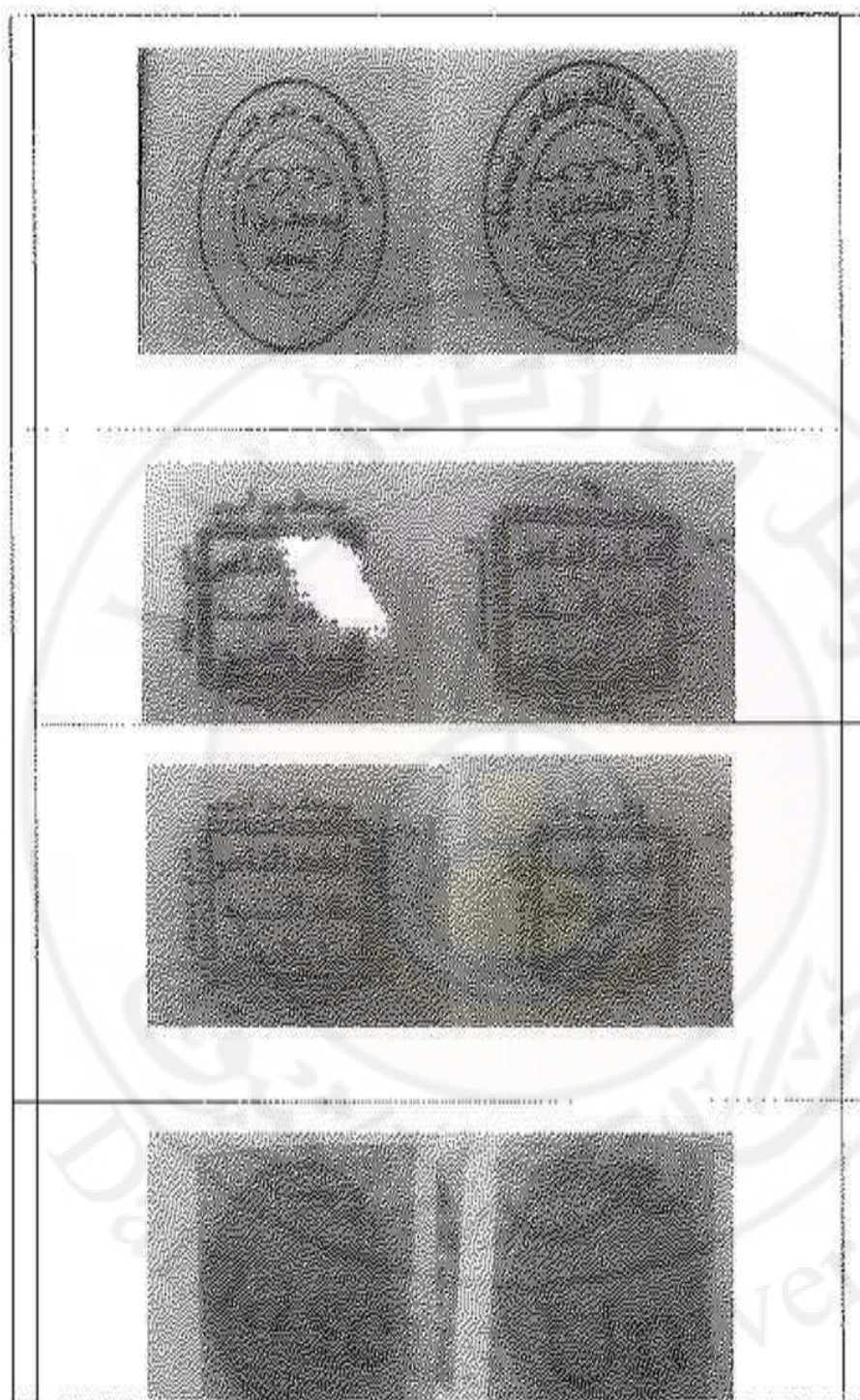


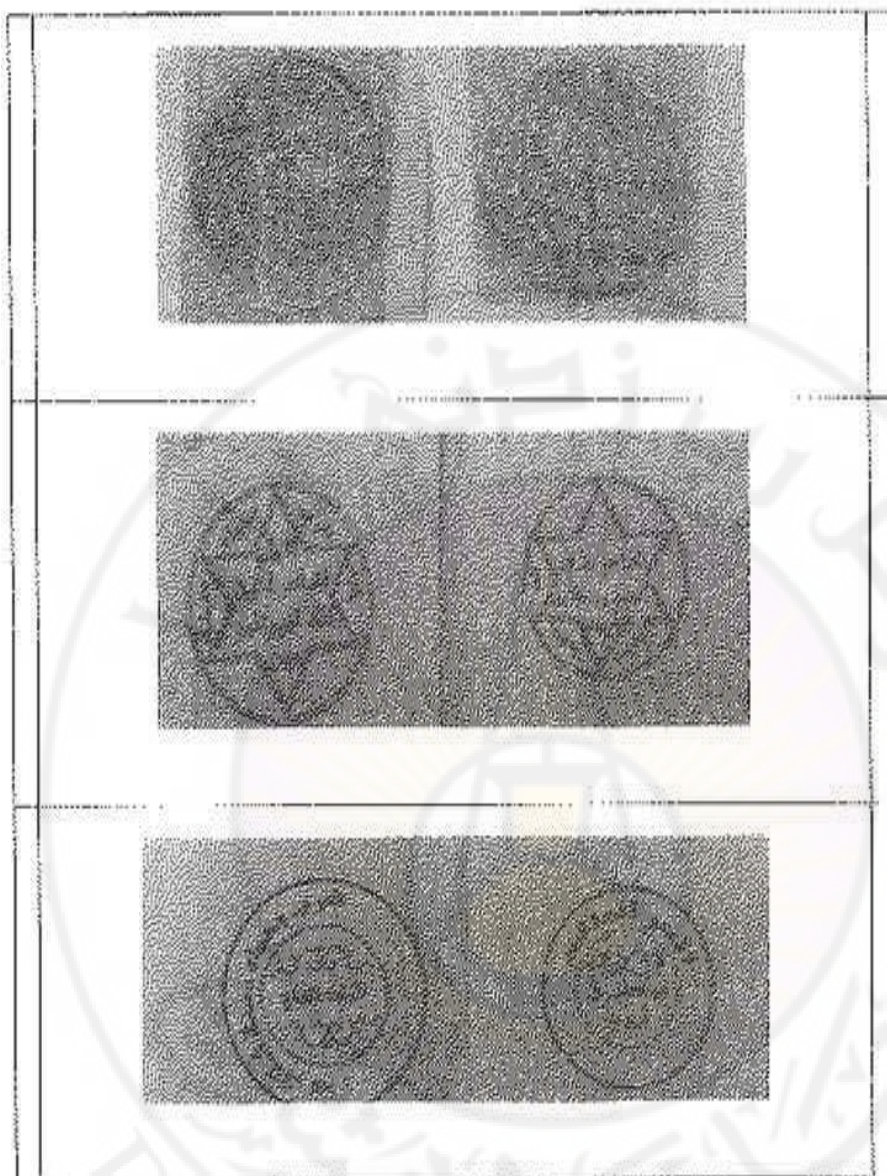
السلطان الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب

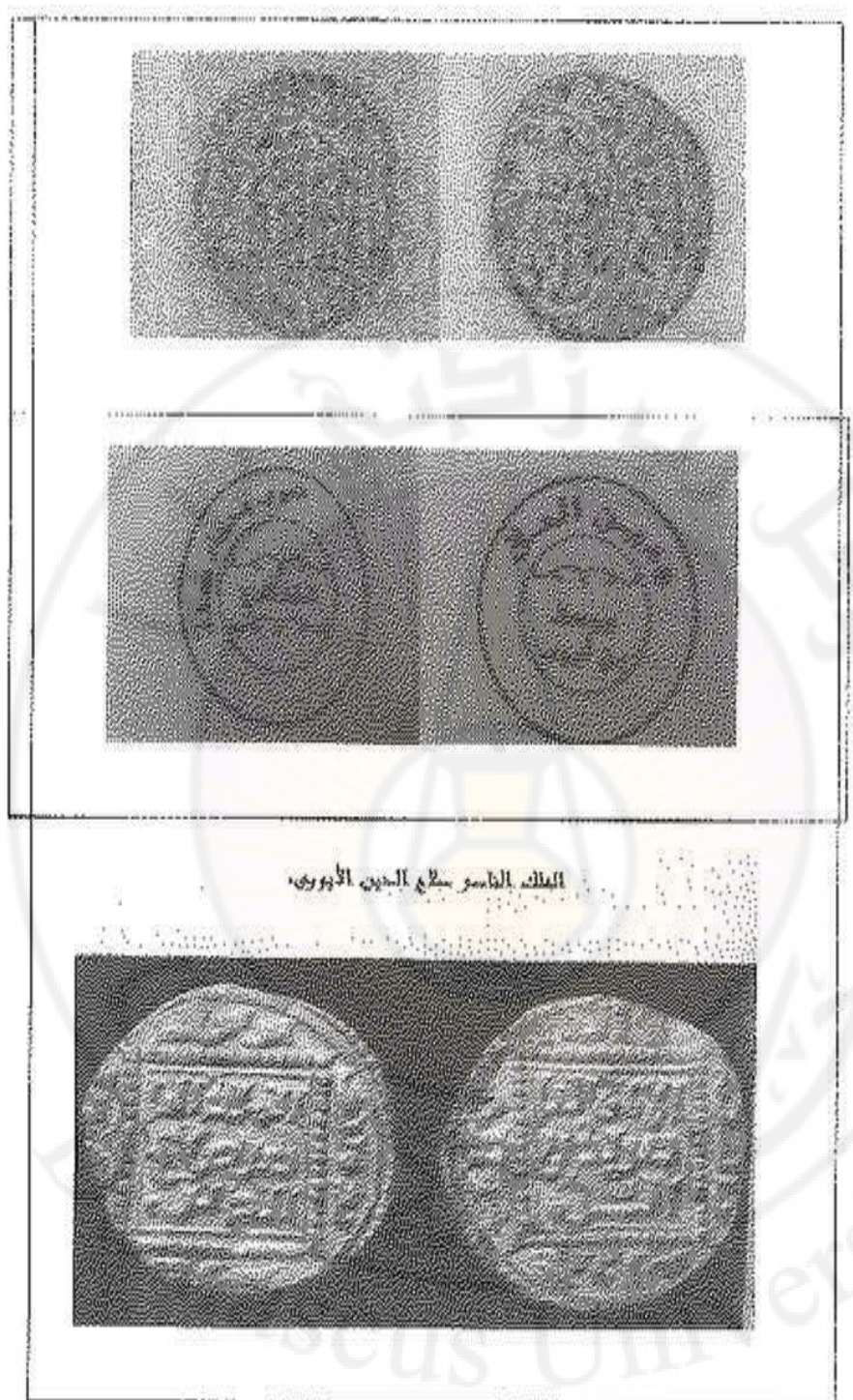


م. و: عثمان - الملك العزيز ط.: ضرب بدمشق سنة أربع وتسعين وخمسمائة

م. ط.: (يوسف - بن الملك الناصر - يوسف) ط.: لا اله الا الله محمد رسول الله



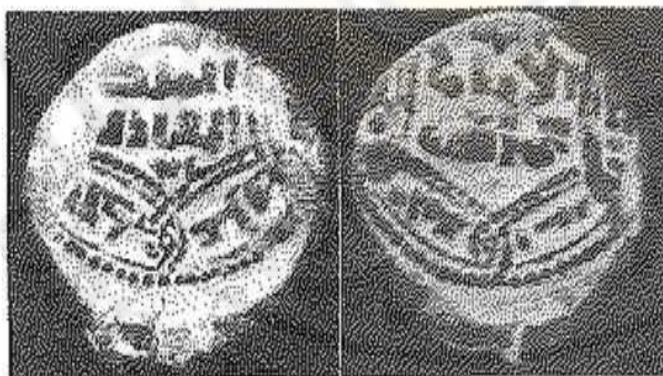




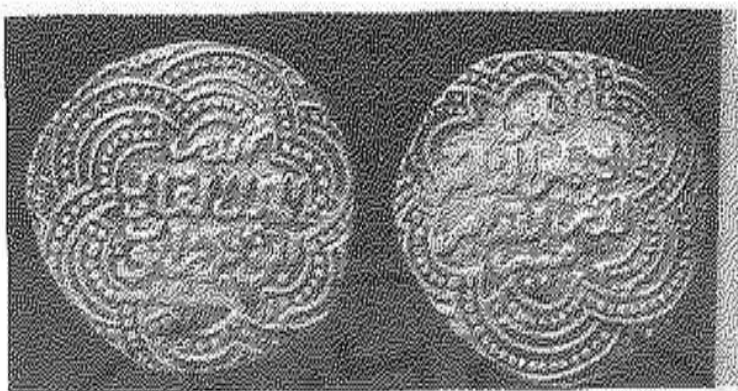


م.و: الملك المعادل المؤطرة بتشكيلات نبات الزنبق والتراكيب الهندسية

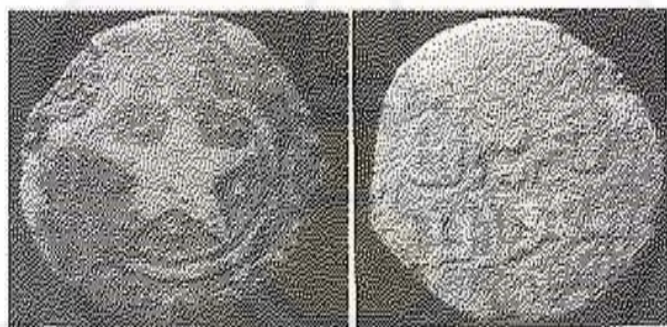
م.ط. 1: سطر 1: أبو بكر، سطر 2: بن أيوب، المؤطر بين التراكيب هندسية نقطية



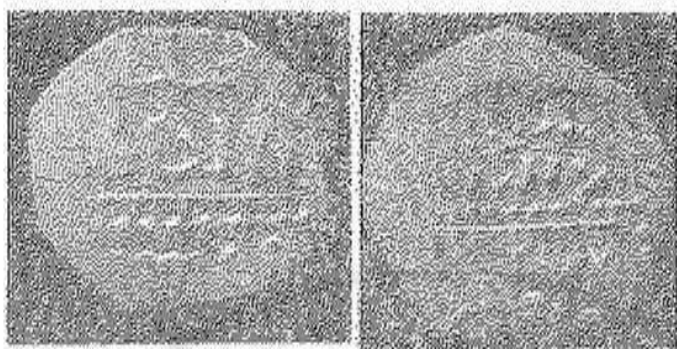
م.و: الملك المعادل - م.ط. 1: الإسماعيل الناصر



الملك العادل أبو بكر بن أيوب

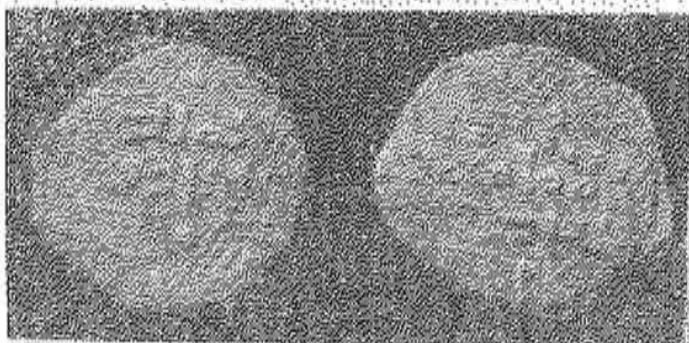


الملك الكامل بن العادل

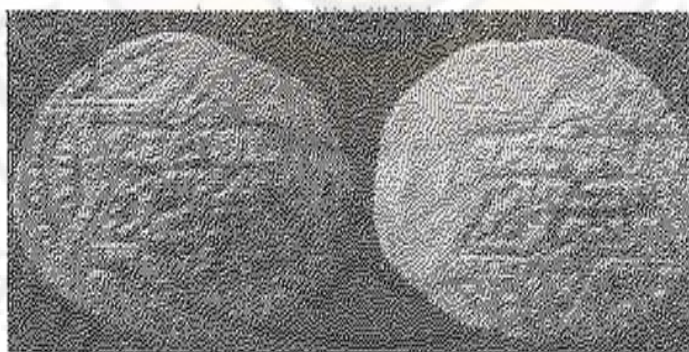


قائدين أوروبيين يحمل اسم الملك الناصر يوسف و الملك المنصور المنصور

المعاليق في القاموس المحقق في القاموس



المعاليق في القاموس المحقق في القاموس



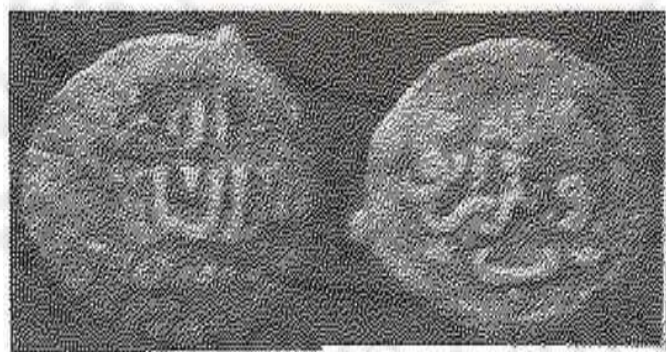
المعاليق في القاموس المحقق في القاموس

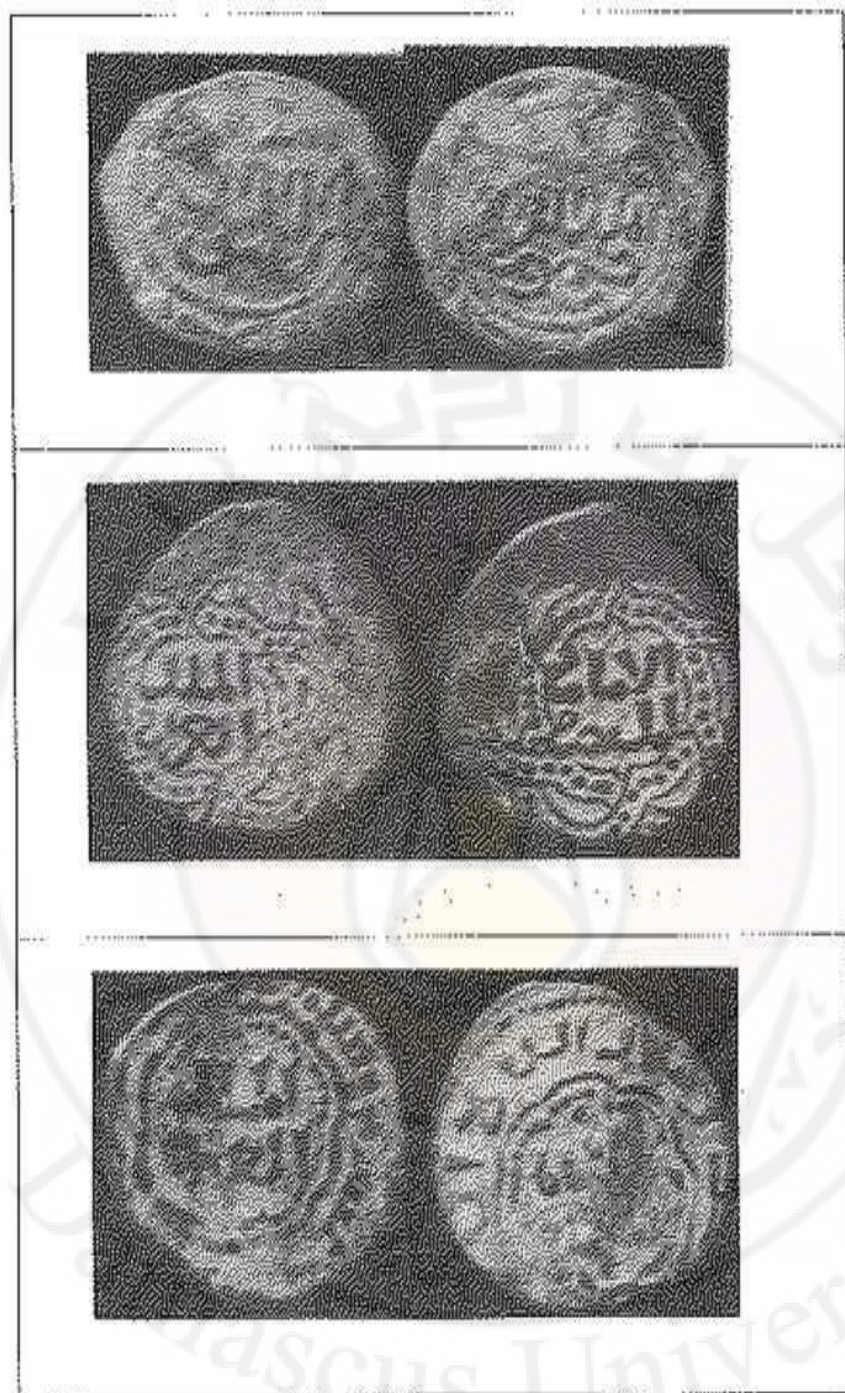


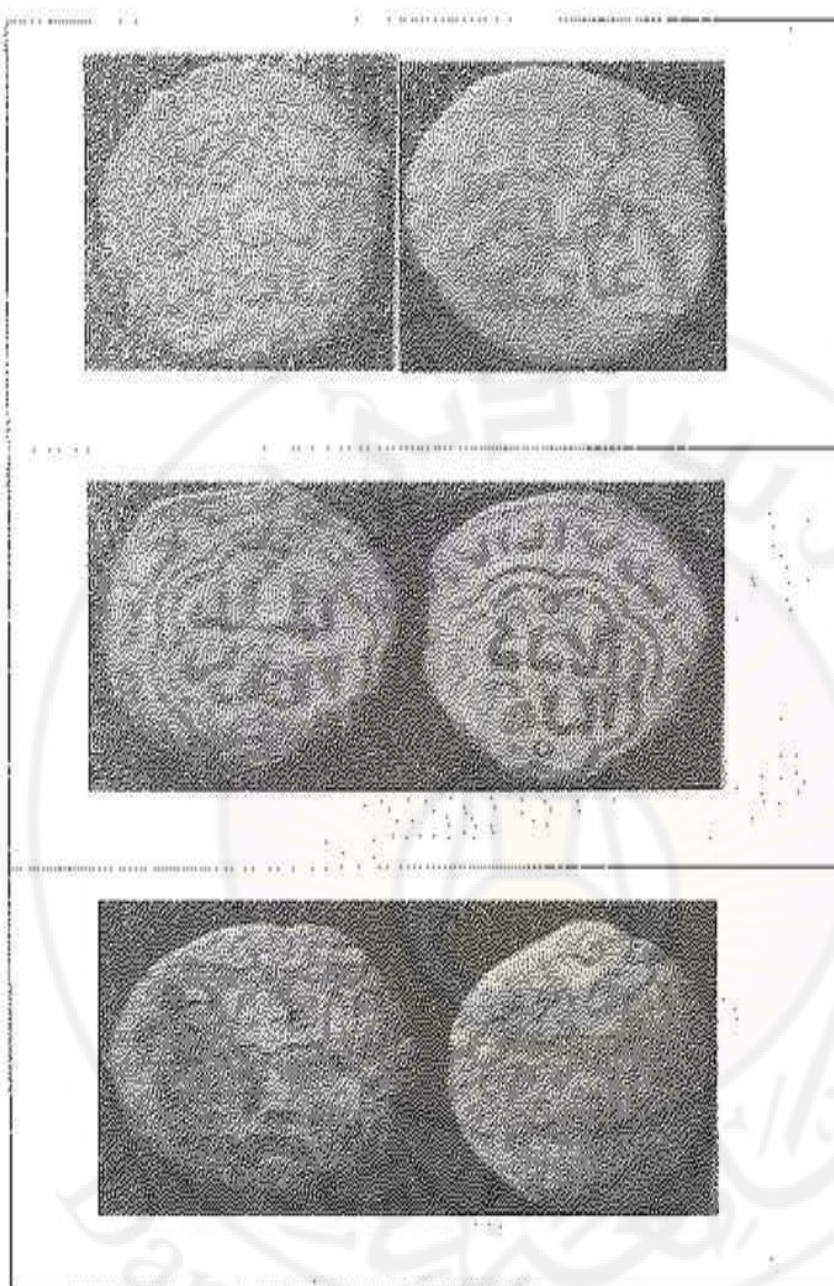
للملك الناصر غازي بن يوسف - ضرب دمشق

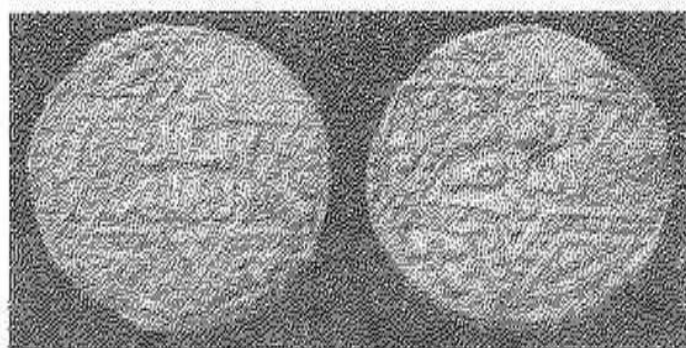


١: الإمام المنصور بالله أمير المؤمنين / و ٢: الملك الصالح نجم الدين أبو محمد

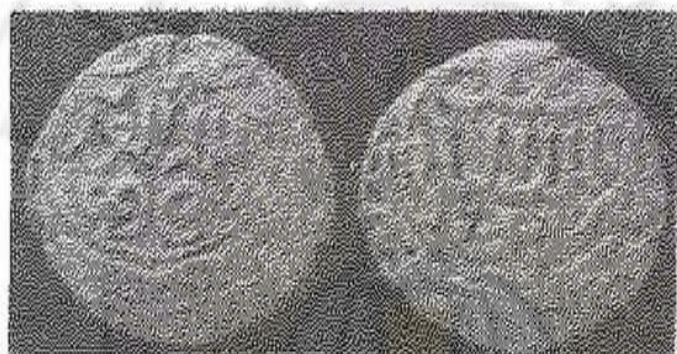




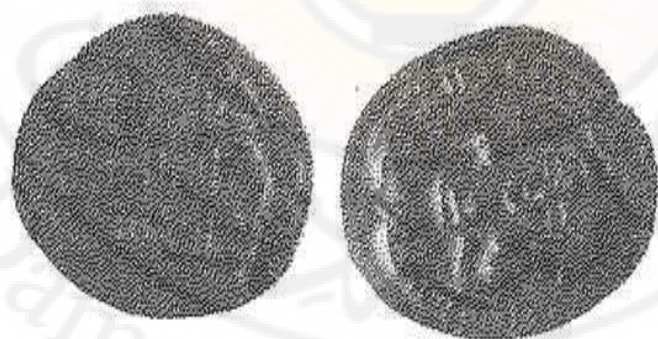




الملك العزيز بالله



.....



نقد أنيس / غزالي الثاني



المسكوكات العربية والإسلامية

10. مسكوكات السلطنة المملوكية في مصر والشام

647 - 922 هـ / 1250 - 1517 م.:





10- مسكوكات السلطنة المملوكية في مصر والشام 647 - 922 هـ./
1250 - 1517 م.:

يطلق اسم المماليك على جموع الرقيق الأبيض الذين جمعوا نتيجة الأسر في الحرب أو الشراء من النخاسين، الذين كانوا يجلبونهم من مواطنهم الأصلية في شمال وشمال شرق آسيا ويبيعونهم كبضاعة للأراغبيين، والذين تمكنوا من تشييد سلطنتهم التي حملت اسمهم، إثر تداعي الدولة الأيوبية، بعد وفاة آخر سلاطينها وهو الصالح نجم الدين أيوب، حيث تمكنت أرسلته المملوكية الأصل وبمساعدة كبار رجالات الدولة المماليك من السيطرة على زمام الأمور وإعلان وراثتها للسلطنة، وتفرّد العنصر المملوكي بشؤون الحكم والسلطنة، التي امتدت من العام (647 - 922 هـ./ 1250 - 1517 م.)، والذي توالى فيه على مدة الحكم دولتان مملوكيتان، خلال فترتين متعاقبتين:

- الأولى: وهي دولة المماليك البحرية، التي ابتدأت بعد وفاة الصالح نجم الدين أيوب في العام (647 هـ./ 1250 م. وحتى 784 هـ./ 1383 م.) حيث سيطر المماليك البحرية من قادة الصالح نجم الدين على شؤون السلطنة في مصر ويسيطروا نفوذهم على بلاد الشام ومن ثم الحجاز، وتعود الأصول العرقية لسلاطين هذه المملكة (المماليك البحرية) إلى منطقة القبحاق في سهوب روسيا، شمالي سواحل البحر الأسود عند وادي الفولغا.

- الثانية: وهي دولة المماليك الجراكسة أو البرجية، الذين تولوا شؤون السلطنة بدءاً من العام (784 هـ./ 1383 م.)، وحتى سقوطها في العام 922 هـ./ 1517 م.)، وتعود الأصول العرقية لسلاطين هذه المملكة (المماليك الجراكسة أو البرجية) إلى العناصر البشرية من الرقيق الوافدين من منطقة القفقاس في جنوب روسيا.

- نشأة الدولة المملوكية:

أدت الفوضى السياسية التي ألمت بالعلاقات بين مصر والشام عقب وفاة السلطان صلاح الدين الأيوبي، والنزاع الذي نشب بين الأخوة وأبناء العم في البيت الأيوبي حول وراثته السلطنة والنفوذ، إلى نزوح كل من الأمراء الأيوبيين إلى تدعيم نفوذه وإعلان استقلاله في إمارته، ومن ثم البدء بالسعي لتحقيق أحلامه التوسعية على حساب الممالك الأيوبية المجاورة، بالاعتماد على الفرق العسكرية المشكلة من المماليك (الرقيق الأبيض)، الذين أكتروا من شرائهم والاهتمام بتثقيفهم وفق الدين الإسلامي والتربية العسكرية، ليكونوا سنداً واعدة لأسيادهم الأمراء الأيوبيين دون سواهم.

غير أنه ومع مرور الزمن، ومع بداية القرن الثالث عشر الميلادي، أخذ نفوذ المماليك في التزايد إلى المدى، الذي أصبحوا يملكون فيه القدرة العسكرية الكبيرة والمؤثرة، التي مكنتهم من تغيير سجري الأحداث، والسيطرة على زمام الأمور السياسية، وتوطيد دعائم الحكم والسلطة لسادتهم من الأمراء الأيوبيين، إلى الحد الذي مكنتهم من تدبير مؤامرة خلع الملك العادل الثاني الأيوبي، وتعيين سيدهم الصالح نجم الدين أيوب بدلاً عنه؛ وأمام إدراك الصالح نجم الدين أيوب فيما بعد للدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المماليك في تدعيم سلطانه ونفوذه، في خضم الصراعات بين أفراد الأسرة الأيوبية المتنازعين على السلطة والنفوذ، ورغبة منه في توطيد سلطانه والسعي إلى إخضاع الأمراء الأيوبيين الطامحين للاستقلال والتفرد بالحكم، الأثر الأكبر الذي دفع بالملك الصالح نجم الدين إلى الإكثار من شراء المماليك الذين عرفوا فيما بعد باسم البحرية¹³⁸، نتيجة قيام

138 - كانت الغالبية العظمى من المماليك البحرية هم من الرقيق التركي المجلوب من بلاد انقشاج شمال البحر الأسود. ومن بلاد القوقاز قرب بحر قزوين؛ غير أنه ما لبثت أن بدأت تنقل إلى مصر والشام منذ عهد الظاهر بيبرس دعات من المماليك ذوي الأصل المهنلي الذي ارتادوا بسرعة في وظائف الدولة أمثال السلطان كبريا.

الملك الصالح باتخاذ وتجهيز جزيرة الروضة في وسط النيل¹³⁹ لتكون معسكراً خاصاً لإعداد وتنشئة مقتنياته من العناصر المملوكي، وتدريبهم عسكرياً بغية الاعتماد عليهم في تشكيل وحداته العسكرية الخاصة، الموالية لشخصه كمالك لأمرهم دون غيره من الملوك والأمراء.

1- دولة المماليك البحرية 647- 784 هـ. / 1250 - 1383 م.:

استطاع المماليك البحرية التوصل إلى سدة الحكم والإمارة إثر وفاة الصالح نجم الدين أيوب، وتفتت الإمارات الأيوبية في الشام ومصر، حيث تمكنوا من تأسيس دولتهم وسلطنتهم الخاصة بهم، التي استطاعت فرض نفوذها على مجرى الأحداث وحكم مصر وبلاد الشام خلال الفترة الممتدة من العام (648 - 784 هـ. / 1250 - 1381 م.) معتمدين في ذلك على تشكيلاتهم العسكرية المدربة، التي أخذت تقرض نفسها ووجودها على مسرح الأحداث السياسية في المنطقة، والتأثير في ميزان القوى، وخاصة إثر انتصار القوات المملوكية على الجيوش الصليبية في معركة المنصورة ومن ثم في معركة فارسكور في عام (1250 م.)، التي أسهمت بدورها في تزايد نفوذ المماليك وتفاخرهم بأنفسهم، نتيجة تنامي إحساسهم بأنهم أصحاب الفضل واليد الطولى في إنقاذ مصر من الغزو الصليبي المؤكد لها، وأمام هذا التنامي بشعور الفضل، سعى المماليك إلى محاولة فرض نفوذهم وسلطتهم على الملك المعظم طوران شاه ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب ووريثه، الذي أخذ يشعر بالضيق من تنامي دورهم، الأمر الذي دفعه العمل على الكيد لهم ومناصبتهم العداء، في محاولة منه لإبعادهم وعزلهم عن مراكز القوى، والاستئثار بالسلطة المطلقة لنفسه دونهم، مما دفعهم إلى توحيد قواهم ضده، يجمعهم حقدهم عليه بسبب تجاهله لفضلهم في تدعيم سلطان أبيه الملك الصالح.

139- هناك رأي آخر يشير إلى سبب تسميتهم بالبحرية، نظراً لقيامهم بتجارة الرقيق بجلبهم عن طريق البحر.

وقد وجد أمراء المماليك، الفرصة المناسبة للتخلص منه، عندما قام الملك المعظم بطوران شاه بمناصبته العداء لزوج أبيه شجر الدر المملوكية الأصل والسعي للتخلص منها على الرغم من احتفاظها بالعرش له، الأمر الذي دفعها إلى الاستجداء بأبناء جلدتها من المماليك، الذين كانوا ينتظرون هذه الفرصة للتخلص من صلف وجمود طوران شاه، بتحالفهم مع شجر الدر، وتدبير أمر اغتياله في شهر محرم من العام (648 هـ)، معلنين بمقتله نهاية عهد النفوذ الأيوبي في مصر، ليبدأ عصر دولة المماليك البحرية؛ التي يعود الفضل الرئيسي في توطيد أركانها للقائد المملوكي الظاهر بيبرس¹⁴⁰، الذي بزغ نجمه بعد هزيمته للجيوش المغولية في معركة عين جالوت بفلسطين في العام (658 هـ). / 1260 م.)، ومن ثم قيامه بتوحيد مصر والشام، وفرض نفوذه على الحجاز والأماكن المقدسة، وإخضاعه بلاد النوبة المسيحية للنفوذ المملوكي؛ ومن ثم إسباعه على الدولة المملوكية الوليدة الصفة الشرعية، باستدعائه الخليفة العباسي للإقامة في القاهرة، التي أصبحت مقراً رسمياً للخلافة العباسية، حتى وفاة آخر الخلفاء العباسيين المتوكل على الله أبو عبد الله محمد بن يعقوب في العام (957 هـ. / 1550 م.)¹⁴¹.

... موقف الأيوبيين في بلاد الشام من قيام الدولة المملوكية:

لم يرق للأمراء الأيوبيين في بلاد الشام، ما حدث من انقلاب سياسي في مصر، بعد وفاة الصالح نجم الدين أيوب، وما نجم عنه من تسامي مكانة العنصر المملوكي، ومنافستهم لطوران شاه الوريث الشرعي للملك الصالح، ومن ثم تدبيرهم لمؤامرة اغتياله، والسيطرة على مقاليد الحكم والإدارة، والاستئثار

140 - هو الملك الظاهر ركن الدين بيبرس التتار الذي الصالح الحموي.

141 - الخليفة العباسي المتوكل على الله أبو عبد الله محمد بن يعقوب، توفي في العام 957 هـ. / 1550 م. في القاهرة، وهو آخر الخلفاء العباسيين والعلماء والخمسون بالترتيب لتسلسل الخلفاء العباسيين الذين اعدوا سدة الخلافة العباسية منذ تأسيسها.

بالحكم والنفوذ في مصر دون باقي الأمراء الأيوبيين، الذين كانوا يعدون أنفسهم الورثة الشرعيين للدولة الأيوبية في مصر، وأن المماليك ليسوا سوى مغتصبين لذلك الحق.

وتعتبراً من رفض الأمراء الأيوبيين في بلاد الشام، لمجمل التطورات السياسية، الحجازية في مصر، التي أسفرت عن خروج ذلك الإقليم من أيدي الأسرة الأيوبية إلى الدولة المملوكية الناشئة؛ فقد عمد الأمراء الأيوبيين إلى السيطرة على تلك ممتلكات الصالح نجم الدين في بلاد الشام وضموها إلى ممالكهم، وأنشأوا وبنوا عدة لغزو مصر، في محاولة منهم لاستعادة ما فقدوه؛ وفي محاولة منهم للانضمام على الدولة المملوكية الناشئة قبل أن يثبت عودها؛ وذلك من خلال إرسال حملة عسكرية كبيرة إلى مصر في العام (1250 م.)، بقيادة الملك الناصر يوسف الأيوبي، الذي انهزم أمام الجيش المملوكي المرابط في غزة، وانسحب إلى موقع العباسية، حيث لحقت به القوات المملوكية وأوقعت بقواته هزيمة ذكراء، أسفرت عن توطيد النفوذ المملوكي على مصر، مع استمرارية بقاء حالة التوتر والنزاع المسلح فيما بين كلا الطرفين، الذي سعت القوات الصليبية المرابطة في المنطقة بقيادة لويس التاسع للاستفادة منه واستغلاله في تحقيق بعض المكاسب على حساب طرفي النزاع.

من جانب آخر فقد كان لظهور الخطر المغولي الذي أخذ يذق البوابات الشرقية للخلافة العباسية، الأثر الأكبر الذي دفع بالخليفة العباسي المستنصر بالله، إلى محاولة عقد الصلح بين الطرفين المتنازعين، نتيجة إدراكه لدوريهما الهام في مساندته للوقوف في وجه القوى الصليبية، الأمر الذي دفعه إلى إرسال سفارة في العام (651 هـ / 1253 م.) للتوسط فيما بينهم، أسفرت عن عقد الصلح بين طرفي النزاع، تضمن اعتراف الملك الناصر يوسف بسيادة المماليك على مصر وبلاد الشام حتى نهر الأردن، بما في ذلك غزة والقدس ونابلس والساحل،

واعترف المماليك بسيادة الأيوبيين على باقي بلاد الشام؛ غير أن هذا الاتفاق ما لبث أن تقض مرة أخرى، مما اضطر الخليفة العباسي للتوسط مرة ثانية لإنهاء النزاع، حيث تم الاتفاق من جديد على أن تكون الشام كاملة للأيوبيين وجعلت العريش هي الحد الفاصل فيما بين الدولتين الأيوبية والمملوكية.

تمكن المغول من اجتياح العراق ودخول بغداد والقضاء على الخلافة العباسية في العام (656 هـ / 1258 م.) وكان لسقوط بغداد والخلافة دوي هائل في كافة أنحاء العالم الإسلامي، ولاسيما بعد أن بادر عدد من أمراء المسلمين إلى تقديم فروض الطاعة للمغول حفاظاً على أنفسهم؛ حيث سارع الناصر يوسف الأيوبي صاحب دمشق وحلب إلى إرسال ابنه العزيز محملاً بالهدايا إلى القائد المغولي معلناً موالاته وخضوعه له؛ غير أن ذلك لم يمنع القوات المغولية من مهاجمتهم لمملكة الناصر، الذي اضطر إلى طلب النجدة من المماليك في مصر لرد الخطر المغولي عن بلاد الشام، الذي كان قد اتخذ في طبيعته شكل حملة صليبية جديدة، وذلك بسبب تحالف هولاء مع هيثيوم الأول ملك أرمينية في فتح ميافارقين بعد قتل أميرها الأيوبي، ومن ثم متابعة هولاء زحفه للسيطرة على آمد، نصيبين، حران، الرها وسروج، وقام بحصار مدينة حلب، التي دخلها بعد حصار دام ستة أيام وأعمل السيف فيها، وبدأ يتجه نحو الجنوب؛ وسرعان ما تنامت أخبار الغزو المغولي والمجازر التي ارتكبتها القوى المغولية في شمال بلاد الشام، إلى أمراء الممالك الأيوبية الذين تخاذلوا عن التوحد والوقوف في وجه الغزو المغولي، حيث سارع الأشرف موسى صاحب حمص إلى حلب، لتقديم فروض الطاعة والولاء لهولاء، وفر الملك المنصور بن المظفر صاحب حمص إلى مصر بحرime وأمواله تاركاً المدينة دون أمير، وفعل الملك الناصر فعلة في دمشق؛ والذي عذّر بحد ذاته تنازلاً منهم عن ملكهم للمغول أو المماليك؛ أي التنازل من قبلهم لمن يستطيع فرض نفوذه على تلك الإمارات التي شغل

منصب الإمارة فيها بسبب فرار أمرائها وعدم محاولتهم الوقوف في وجه القوات المغولية الغازية، التي تمكنت نتيجة لذلك من السيطرة على بلاد الشام خلال فترة وجيزة من الزمن، بسبب انهزام القوات المدافعة عن المدن بعد فرار الأمراء منها؛ الأمر الذي سارع باندفاع القوات المغولية نحو مصر، أمله في تحقيق الفتوح بنفس السهولة التي وجدتتها في بلاد الشام، غير أن تراص صفوف الأمراء المماليك ومن انضموا إلى جانبهم من الأمراء الأيوبيين من الذين كانوا قد فروا إلى مصر، قد مكنتهم من تحقيق انتصار ساحق على القوات المغولية في معركة عين جالوت (658 هـ / 3 أيلول من العام 1260 م.)، وملاحقة فلول القوات المغولية وطردهم من بلاد الشام، التي أصبحت تابعة لنفوذ السلطان المملوكي، الذي استعان ببعض الأمراء الأيوبيين في حكم حمص وحماة، مقابل خراج نقدي سنوي يجبي لصالح السلطان المملوكي.

- الممسوكات الصادرة في عهد دولة المماليك البحرية:

وصل المماليك إلى زمام السلطة والحكم، في وقت كانت تعاني منه الدولة الإسلامية العديد من المصاعب والأزمات الاقتصادية الناجمة عن تدهور الأوضاع السياسية التي كانت تشهدها المنطقة، بسبب الصراع فيما بين أفراد البيت الأيوبي أنفسهم والمماليك الذين استولوا على زمام الحكم في مصر، وشغلوا في العمل على توطيد نفوذهم الداخلي في مصر، وتجهيز الجيوش للوقوف في وجه الأخطار والحملة العسكرية الخارجية من أيوية وصليبية كانت تسعى للنيل منهم، الأمر الذي جعل الخزينة المركزية تعاني من الإفلاس، مع تزايد الحاجة للأموال من أجل تجهيز الحملات العسكرية، الأمر الذي أجبر السلاطين المماليك إلى سد ذلك العجز، عن طريق فرضهم للضرائب والمكوس الباهظة، التي توافقت بتدهور الأوضاع الاقتصادية للدولة نتيجة للكوارث الطبيعية

التي أصابت الدولة، والتي أسهمت وبشكل ملموس في تدمير الاقتصاد المحلي، الذي لم يتمكنوا من إصلاحه خلال هذه الحقبة الزمنية نتيجة انشغالهم في توطيد أركان دولتهم، مما دفعهم إلى قبول التعامل بالإصدارات النقدية الأيوبية الصادرة عن نور الدين في القاهرة، الإسكندرية، دمشق، حمص، حماة، حلب... دون الاهتمام بنوعية ومضمون الكتابات والرموز المنقوشة عليها؛ أو المعنى إلى ضبط ماهية العلاقات الذهبية، القائمة فيما بين القيمة الشرائية، الوزنية والصرفية الفعلية للنقد المتداول، الذي تباين في قيمه الشرائية والصرفية تبعاً لسياسة العرض والطلب؛ غير أن هذا لا ينفي قيام الممالك خلال الحقبة الزمنية الأولى بضرب بعض الإصدارات النقدية المحدودة العدد، التي ضربت وفق نمط الإصدارات النقدية الأيوبية المتأخرة.

1- شجر الدر والسلطان المعز أيبك التركماني 648 - 655 هـ / 1250 - 1257 م:

اتفق أسراء الممالك بعد مقتل معظم ملوكهم على تولية أمور المملكة لشجر الدر جارية وأرملة الملك الصالح نجم الدين أيوب، التي حلفوا لها بيمين الولاء والولاعة، وخمّلوا باسمها على الأمصار بعد ذكر اسم الخليفة العباسي المستعصم بالله، وضربوا السكة باسمها، بعد تحميلها بلقبها الجديد الذي اتخذته وهو (المستعصمية الصالحية أم خليل)، التي عمدت من خلاله تورية أصلها غير الحر، وتقادي ذكر اسمها الصريح سواء على القرارات الملكية أو المسكوكات، في عصر كان يُعد فيه ذكر اسم المرأة أحد العورات التي يتوجب إخفاؤها وعدم التصريح به بين العامة، واعتمادها للقب المستعصمية، التي كانت ترجو من خلاله التقرب إلى الخليفة العباسي المستعصم، واتخاذها للقب الصالحية أم خليل، تأكيداً منها على أحقيتها الشرعية في اعتلاء سدة العرش، نظراً لكونها زوج

الملك الصالح نجم الدين أيوب وأما لابنه خليل الذي توفي في عهد أبيه الملك الصالح.

الأمر الذي يجعل من شجر الدر أول امرأة تحكم في الإسلام وتضرب الدنانير الذهبية باسمها، بحيث جعل مركز وجه الدينار الذهبي الصالح عن دار الضرب القاهرية في العام (648 هـ...)، عبارة "الإمام - المستعصم - بالله أمير أمم عبد الله - أمير المؤمنين"، الموزعة على أربعة أسطر أفقية، والمزودة بعبارة التسمية والتوثيق والتاريخ "بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بالقاهرة سنة ثمان وأربعين وستماية؛ في حين خصص مركز الوجه الثاني "المستعصمية الصالحية - ملكة المسلمين والددة - الملك المنصور (خليل) - أمير (المؤمنين)"، الموزعة على خمسة أسطر أفقية، مؤطرة بعبارة التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله".

كما قامت الملكة شجر الدر في العام (650 هـ / 1252 م.)، بضرب أربعة نماذج من الدراهم الفضية، ومجموعة من الفلوس النحاسية على وزن مثقل واحد، بحيث أن كل (24) فلساً، كانت تعادل درهماً واحداً.

غير أنه وبالرغم من إجماع أمراء المماليك على تنصيب شجر الدر، فقد واجه هذا التنصيب استنكاراً شديداً من الأمراء الأيوبيين في الشام، الذين أنفوا الخضوع لسلطة امرأة، وعزلوا على مخاطبة الملك الناصر صاحب حلب بدعونه للاستيلاء على الشام حرصاً منهم على بقاء الأمر في بني أيوب؛ كما عارض الخليفة العباسي المستعصم بالله فكرة اعتلاء امرأة لمنصب الملك والزعماء وقبائلها للرجال؛ الأمر الذي دفعه إلى مراسلة أمراء المماليك، طالباً منهم العمل على تنحية شجر الدر عن عرش الملك، وتنصيب أحد الأمراء من الذكور بدلاً عنها.

ونظراً لتضارب الآراء بين الأمراء المماليك بشأن شجر الدر، حول بقائها على سدة العرش، ورغبة منهم في عدم استئثار الخليفة العباسي والرأي العام، الذي كان يأنف عن تولي زمام الحكم والملك من قبل امرأة، ورغبة من شجر الدر في الحفاظ على المنصب الذي وصلت إليه، فقد سعت إلى إنهاء النزاع والجدل حول فكرة اعتلاء امرأة لسدة الحكم، من خلال طرحها لفكرة الزواج من الأمير عز الدين أبيك الجاشنكير المعروف بالصالح أحد ممالك زوجها الصالح نجم الدين أيوب، الذي حاولت أن تتخذ بزواجها منه، المنارة التقليدية التي تمكنها من تسيير شؤون الدولة والحكم دون معارضة الخليفة العباسي أو الأمراء الأيوبيين، وذلك بإعلانها التنازل عن منصب السلطنة أزواجها عز الدين أبيك، الذي حكم البلاد بشكل اسمي، في حين تابعت شجر الدر توليها لزمam الإدارة والحكم الفعلية في السلطنة، وإعلانها مشاركة زوجها في منصبه وسلطاته، من خلال إصدارها لدينارها الذهبي، الذي حمل على وجهه الأول اسم شجر الدر، المنقوش إلى جانب اسم زوجها عز الدين أبيك، تأكيداً منها على مشاركتها له في منصب السلطنة وإدارة شؤون البلاد؛ الأمر الذي حدا بعز الدين أبيك، الذي بدأت نفسه تنوق إلى التفرد بالحكم، بعد أن عزز عليه أن يكون التابع والستارة التي تخفي حقيقة الحاكم الفعلي في السلطنة، معرباً عن رفضه للواقع المهيمن، من خلال القيام بالعديد من المحاولات لإقصاء زوجها عن ممارسة مهامها السلطوية، مؤكداً أحقيته في إدارة شؤون البلاد، وذلك من خلال قيامه بإصدار دراهمه القضية الجديدة المستقلة في العام (654 هـ)، التي نقش عليها ضمن تشكيلة هندسية مكونة من مربع موضع ضمن دائرة، نقش في مركزها اسمه ولقبه بشكل مستقل ودون ذكر لقب شجر الدر، بحيث حملت تلك الإصدارات على مركز وجهها الأول اسم الخليفة العباسي "الإمام - المستعصم - بالله أبو أحمد - أمير المؤمنين"، الموزعة على أربعة أسطر أفقية، والمؤطرة بعبارة ".... تلت

وخمسين....، في حين خصص مركز الوجه الثاني لنقش اسم "الملك الصالح" عز الدين أيبك"، الموزعة على سطرين أفقيين، والمؤطرة بنقش البسملة والتوثيق والتاريخ بسم الله ضرب بالقاهرة سنة أربع وخمسين وستماية".

غير أن عملية تفرد عز الدين أيبك بالسلطة، وعزله لزوجته عن المشاركة في أمور الحكم، لم ترق لشجر الدر، التي أخذت نفسها تنوق للتفرد بالسلطة والنفوذ، الأمر الذي دفعها إلى السعي للتخلص من زوجها عز الدين أيبك وتدبير عملية اغتياله في العام (655 هـ)، بعد ثمانين يوماً من إعلان تفرده بالسلطة دونها؛ غير أن عودة شجر الدر للحكم لم تدم طويلاً حيث دبرت عملية اغتيالها بعد فترة قصيرة من عودتها إلى زمام السلطة.

2- المنصور علي بن عز الدين أيبك 655 - 657 هـ/1257-1259 م:

بعد مقتل عز الدين أيبك على يد شجر الدر، ومن ثم مقتل شجر الدر على يد سماليكه، الذين قاموا بتنصيب ولده نور الدين علي، الذي لم يكن قد تجاوز الخامسة عشرة من العمر سلطاناً على مصر، ولقبوه بالملك بالمنصور، ونصبوا نائب أبيه الأمير سيف الدين قطز وزيراً وأتابكاً له ومديراً لأمواره، والذي قام بإصدار دينار جديد، حمل على وجهيه النقوش الكتابية المتضمنة اسم الملك المنصور نور الدين علي بن أيبك و اسم الخليفة العباسي المستعصم بالله، المؤطرة بعبارات التوثيق والتاريخ، بحيث حمل مركز الوجه الأول عبارات "الإمام - المستعصم - بالله أبو أحمد عدة - الدين أمير المؤمنين، الموزعة على خمسة أسطر أفقية، والمؤطرة بعبارة: "بسم الله ضرب بالقاهرة...."، في حين خصص مركز الوجه الآخر لنقش عبارة: "الملك المنصور - نور الدين علي - ابن أيبك"، المؤطرة بعبارة: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله".

غير أن طموح الأتابك قنطر للسيطرة على زمام الأمور قد دفعه إلى خلق نور الدين بعد عام واحد من تنصيبه، وقبل أن يحصل إلى السن التي تؤهله للتخلص من الوصاية، وإعلان نفسه سلطاناً على مصر، مستغلاً تسارع الأحداث السياسية، وتمكن القوات المغولية من دخول بغداد (656 هـ / 1258 م).¹⁴² وقتلهم الخليفة العباسي المستنصر بالله، ومتابعوها الزحف نحو بلاد الشام.

3- المظفر سيف الدين قنطر 657 - 658 هـ / 1259 - 1260 م:

تمكن سيف الدين قنطر من استغلال الأوضاع السياسية والخطير الناجم عن الانسحاب المغولي في بلاد الشام، لجمع التأييد له، حيث قام بجمع ودعوة الأعيان وأمراء المماليك، لإطلاعهم على حقيقة الوضع الراهن وضرورة إسناد منصب السلطنة لشخص قادر على توحيد الكلمة والوقوف في وجه خطر الانسحاب المغولي المهدد للبلاد، مرشحاً نفسه لهذا المنصب، حيث نال إجماع الأعيان والأمراء بتولي منصب السلطنة بدلاً من الملك المنصور نور الدين، الذي أسر بالقبط عليه مع أخيه تالقان وإيداعهم سجين برج القلعة، معلناً استنثاره وتفرده بالسلطنة (657 هـ / 1259 م)، متخذاً لنفسه لقب المظفر سيف الدين قنطر،

142- قام حكام المغول الذين هم نوابهم لسلطانهم وبفوذهم في المناطق المعنونة في المناطق الشرقية من الدولة الإسلامية وذلك بعد سيطرتهم على بلاد الشام. بإصدار مجموعة من المراسلات الخاصة بالدولة الإجمالية المعنونة فيها: التاريخ الإجمالي المصروب بدمشق خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 683-690 هـ، الذي تضمن عليه في مركز الوجه، وضمن مربع عبارة "لا إله إلا الله محمد - رسول الله"، في حين نفي على الخوفا الخارجية للمربع، أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة: "أبو بكر - عمر - عثمان - علي"، في حين الخوفا في مركز الوجه كتابات بالخط الإجمالي عبر القرو، يتضح منها عبارة " ... دمشق، بأنها نفس كتاب غير معروفة بشكل كامل، يتضح منه اسمي (... معنونة ... ابن عوف ...)".

وهناك درهم إجمالي للسلطان أبو سعيد 717 - 736 هـ صادر من دار الحرب بمدينة شرب، تعرض على وجهه مربع عبارة: "لا إله إلا الله - محمد - رسول الله"، وعلى جوانب المربع الخارجية، نقش بأشياء الخلفاء الراشدين الأربعة: "أبو بكر - عمر - عثمان - علي"، في حين نقش في مركز ظهر الدرهم وضمن دائرة ذات إطار نقر عبارة: "ضرب - السلطان أبو سعيد - بشارت خان خلد ملك - تبريز"، المخطوطة بتسليم كتابي، محفوظ في إطارين بشرين نفس في داخله "في سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة".

مبتدئاً عهده بإصدار دنانيره الذهبية على وزن (4.25 غ.)، وكذلك دراهمه الفضية المنقوشة باسمه وأقيه كسلطان شرعي للدولة المملوكية.

غير أن ظروف احتلاء قطر لسدة السلطنة، لم تنتج له المجال الكافي لإصلاح الوضع الاقتصادي الداخلي للسلطنة، إذ كان عليه الاستعداد لصد خطر الانسحاق المغولي، الذي كان يتقدم كالسيل المارم نحو بلاد الشام ومصر، وذلك من خلال سعيه لم شتات الممالك والقوى الأيوبية وتوحيد صفوف العرب في الشام ومصر، لاسيما بعد أن تناءى إليه تواصل بعض أمراء الممالك الأيوبية في الشام مع المغول مغربين عن رغبتهم الدخول في طاعتهم مقابل الحفاظ على ما تحت أيديهم من ولايات؛ في حين رفضت الغالبية العظمى منهم هذا النوع من التواصل وتوجهوا على رأس قواهم العسكرية إلى عين جالوت، للانضمام إلى قوى التحالف العسكري بقيادة السلطان قطز، الذي حشد قواه العسكرية بعد أن عين على مقدمة جيشه الأمير بيبرس، حيث تمكنت قوات التحالف بقيادة قطز من إلحاق هزيمة نكراء بالقوى المغولية التي اندحرت مولية الأندلس، عائدة إلى بلادها.

غير أنه وخلال عودة الجيش المملوكي إلى مصر بعد انتصاره على المغول، قام قائد المقدمة بيبرس بتدبير أمر اغتيال المظفر قطز، وأرسل رساله إلى القاهرة التي كانت قد تزينت لاستقبال قطز قاهر المغول، يعلمهم بوفاته طالباً منهم الترحم على الملك المظفر قطز والدعوة للسلطان الجديد الملك القاهر ركن الدين بيبرس.

4- الظاهر بيبرس 658 - 676 هـ / 1260 - 1277 م .:

بعد أن استقر بيبرس في القلعة لم يجد الأمراء عضاضة في أن يحلفوا له يمين الولاء والطاعة، بعد أن أشاروا عليه بتغيير لقبه من القاهر إلى الظاهر،

نظراً لسوء طالع اللقب، وأعلموه بأنه: (ما تلقب به أحد وأفلح)، الأمر الذي شجعه على استبدله بلقب الظاهر ببيرس البندقاري، مبتدئاً حكمه بإعادة توحيد الإقليمين الشامي والمصري بعد تخلصه من الأمراء الأيوبيين الذي كان يخشى تمردهم عليه، ومن ثم القضاء على الثورة والفتنة الداخلية الهادفة إلى إعادة إحياء الخلافة الفاطمية؛ وكذلك السعي إلى بسط نفوذه على النوبة والحجاز؛ ومن ثم الالتفات إلى إعادة تنظيم الأمور الداخلية للبلاد، وبت الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في ربوع السلطنة المملوكية، والتقرب من عامة الناس عبر إلغاء الضرائب الباهظة، التي استحدثها السلطان قطز لتأمين السيولة المادية لتجهيز الجيش الذي كان يحده لمواجهة الغزو المغولي المرتقب، وما نجم عن هذه الضرائب الاستثنائية من تراجم الوضع الاقتصادي بسبب توقف الحركة التجارية، وارتفاع الأسعار، نتيجة تدنى القيمة المصرفية والشرائية للنقد المحلي، وكذلك قيام الصليبيين بإصدار ضربب المسكوكات الباقية المزيفة وطرحها في الأسواق، مما أضر عن انهيار اقتصادي كبير، ألزم السلطان الظاهر ببيرس بسرعة البحث عن حلٍّ إسماعلي سريع للوضع الاقتصادي المنهار، وذلك من خلال قيامه في العام (658 هـ / 1261 م)، بإصدار مجموعة الدنانير والدراهم الشرعية الجديدة، الموثقة المعيار والوزن، التي تميزت بسكتها غير منتظمة الشكل والحواف، ونقوشها الكتابية المنحرفة عن المركز، مما أدى إلى اختفاء العديد من الكتابات والزخارف، التي بدت غير واضحة المعالم بسبب ميلان سكة الضرب، والتي حصلت في مركز وجهها وضمن طوق منقوش منقوص الآخر مكتمل نقشاً لعبارة ".... الملك الظاهر - ركن - ... الدنيا والدين - يابها نقشاً لأسند يدعو نحو اليسار"، يحذف بها من الأعلى نقش لكلمة "تعالى"، ومن الجهة اليسرى نقش لكلمة "الرحمن"، هذا إلى جانب مجموعة النقوش الكتابية التي اختفت مضايمها بسبب انحراف السكة، في حين حمل مركز الظهر النقش

المضمنين لعبارات "ضرب بالقاهرة - لا إله إلا الله - محمد رسول الله - أرسله بالهدى"، الموطرة بعبارات التاريخ التي اختفت نتيجة ميلان السكة، بحيث لم يظهر منها سوى كلمة "سنة" المنقوشة على الجهة اليسرى من ماثورة المركز، والمطوقة بخط نافر متصل، يليه خط آخر مكون من مجموعة النقاط النافرة المنتالية.



بالرغم من تمكن السلطان الظاهر من توطيد نفوذه العسكري في المنطقة، فقد أشعرته الثورات التي قامت ضد سلطانه في الشام ومصر منذ اعتلائه عرش السلطنة، لضرورة تأمين الغطاء الشرعي لحكمه، والذي يمكن من خلاله إخفاء أصله غير الحر، ويلغى من أذهان العامة صورته المقيتة كقاتل للسلطان قطز قاهر المغول، ويثبت أركان سلطنة المساليك في أرجاء العالم الإسلامي، والتي وجدها في فكرة إعادة إحيائه للخلافة العباسية في مقر السلطنة المملوكية، مغتماً فرصة زيارة الأمير العباسي أحمد بن الظاهر بأمر الله ابن الناصر لدمشق، وتودد ببيرس إليه ودعوته إلى القاهرة، واستقبله بالحفاوة والإكرام اللازمين، حيث استقبله في القلعة وعقد له مجلساً كبيراً، حضره كبار رجالات الدولة

والأمراء، حيث أعلن الظاهر بيبرس مبايعته للأمير أحمد بن الظاهر خليفة للمسلمين الذي لقب بالمستنصر بالله أبي القاسم¹⁴³، وتبعه في المبايعة، القضاء والعلماء وسائر الأمراء؛ حيث سارع الخليفة الجديد بعد عدة أيام من تنصيبه، بعقد حفل كبير قام فيه بتقليد منصب السلطنة وبشكل رسمي وشرعي السلطان الملك الظاهر بيبرس؛ الذي خلد هذه المناسبة، مؤكداً فيها شرعية حكمه، وذلك بإصداره لدراهمه الفضية الجديدة، المغيرة لأمط الإصدارات النقدية السابقة، والتي تميزت بالتخلي عن نقش العبارات الدينية المستمدة من القرآن الكريم، التي استبدلت بعضها بمجموعه النقوش الكتابية التخليدية، حيث حمل مركز الوجه النقش العبارات الكتابية المتضمنة اسم الخليفة العباسي وألقابه، في حين خص الوجه الآخر بالنقش الكتابي المتضمن اسم السلطان بيبرس وألقابه الخاصة، المرفقة بعبارة قسيم أمير المؤمنين، المذيلة بالنقش التصويري المتضمن الشعر الخالص بالظاهر بيبرس (صورة لأسد يعدو نحو اليسار)، حيث تم العثور على دينار ذهبي حمل على مجمله وجهه عبارة "بسم الله - لا إله إلا الله - محمد رسول الله - أرسله بالهدى - ودين الحق" المدحوفة بطوق مزدوج نافر يليه نقش كتابي غير واضح المعالم، في حين حمل مجمله مركز الظهر نقش "السلطان الملك - الظاهر بكن الدنيا والدين - بيبرس قسيم أمير المؤمنين - نقش أسد" المدحوفة بطوق مزدوج نافر يليه نقش كتابي غير واضح.

والتي تشابهت مع نقوش الدرهم الفضي الصادر عن دار الضرب بحماة، الذي تميز بحمله على مركز وجهه النقش المتضمن اسم الخليفة العباسي "الإمام - المستنصر بالله" أبو القاسم أحمد بن - الإمام الظاهر أمير - المؤمنين"، الموزعة

143 - بدأوا إن نفس الناس قد سكنوا في مدينة بيت الخلافة المستنصر بالله وذلك على الرغم من قيام بيبرس بالاحتفاظ كافة الاختصاصات اللازمة، ومنهم المؤرخ أبي الفداء الذي يقول: "في هذه السنة 659هـ... قدم إلى مصر جماعة من العرب ومنهم من خص أسود الثوب زعموا أنه ابن الإمام الظاهر بن الإمام الناصر".

على سبيل أسطر، والمحفوظة بعبارة التوثيق والتاريخ المحصورة ضمن طوق منقش نافر، في حين خص مركز الظهر بالنقش الكتابي المتضمن اسم السلطان المملوكي مع ألقابه "السلطان الملك - الظاهر ركن الدنيا والدين - بيبرس قسيم أمير المؤمنين"، المدونة على أربعة أسطر أفقية، أُرِدَّتْ بالنقش التصوري المتضمن صورة الأسد وهو يعدو نحو اليسار.

أما على الصعيد السياسي، فقد أدرك السلطان الظاهر بيبرس، مدى الخطأ الذي وقع به باستدعائه الخليفة العباسي المستنصر للإقامة في القاهرة، ومن ثم نقش اسمه بعد اسم الخليفة العباسي على الإصدارات النقدية للسلطان بيبرس، مما يجعله الرجل الثاني في الدولة بعد الخليفة العباسي، مما يلغي دوره كسلطان للدولة المملوكية، وأن أي خلاف مستقبلي يمكن أن ينشب بينه وبين الخليفة العباسي، سوف يحيد الرأي العام الإسلامي إلى جانب الخليفة العباسي ضد السلطان بيبرس؛ وهو ما دفعه إلى التفكير بالتخلص من الخليفة المستنصر بإبعاده عن مصر، وذلك من خلال إغرابه عن رغبته في مساندة الخليفة العباسي للعودة إلى قاعدة ماله في بغداد، وتسييره لحملة عسكرية صغيرة رافقت الخليفة المستنصر لاستخلاص بغداد من قبضة المغول، والتي فشلت في دخول بغداد حيث لقي الخليفة ومرافقه حتفهم عند أول لقاء مع القوى المغولية.



إبراهيم فني - الظاهر بيبرس

هذا وبالرغم من تخلف السلطان بيبرس من الخليفة العباسي بعد أن حصل منه على الاعتراف بشرعية سلطنته، فقد وجد أنه ومن الضروري الالتزام بتنفيذ الوعد الذي قطعته على نفسه أمام الرأي العام الإسلامي، والذي تسود فيه بإحياء

الخلافة العباسية من جديد، وذلك من خلال استقدامه الأمير العباسي الحاكم بأمر الله أبا العباس أحمد في العام (661 هـ / 1263 م) ومبايعته بالخلافة، والحصول منه على تقليد بتولي السلطنة، ومن ثم العمل على تجريد الخليفة الجديد من كافة صلاحياته وعزله عن الحياة العامة، واستقدامه لبعض أمراء البيت العباسي للإقامة في القاهرة، بهدف تهديد الخليفة العباسي بالعزل وتولية غيره من الأمراء، في حال خروجه عن الخط الذي رسم له من قبل السلطان بيبرس؛ الأمر الذي مكن بيبرس من التفرد الكامل بالسلطنة والنفوذ دون أي مشاركة أو تدخل من قبل الخليفة العباسي الذي جرد من كافة الصلاحيات وحتى الاسمية منها، بما فيها إغفال نقش اسمه عن الإصدارات النقدية الدمشقية من أنصاف الدراهم الفضية والفلوس النحاسية، التي نقش عليها اسم السلطان الظاهر بيبرس، دون أي ذكر أو إشارة لاسم الخليفة العباسي المقيم في القاهرة؛ والتي استمرت قيد التداول حتى وفاة بيبرس في العام (676 هـ / 1278 م)، بعد أن قام خلال فترة حكمه بإنجاز العديد من المشاريع الداخلية والخارجية، التي أضفت على دولة المماليك الناشئة قدراً كبيراً من الاستقرار والهيبة، مما أدى إلى اعتباره المؤسس الحقيقي والفعلي للسلطنة المملوكية، التي تولى أمرها بعد وفاته ابنه محمد بركة خان.

5- السعيد محمد بركة خان 676-678 هـ / 1278-1279 م.:

انتقلت السلطنة إليه بشكل تلقائي بعد وفاة والده بيبرس، حيث تولى عرشها دون أن يمتلك من مقومات الإدارة والقيادة ما يجعله أهلاً للاستمرار في الحكم، سوى ما خلفه والده من سمعة ودهاء وقدرة على ضبط أمور المملكة، وهي الأمور التي اعتمد عليها محمد بركة في إدارة شؤون السلطنة والحكم، ومن ثم السعي لتأكيد ونشر سيطرته من خلال ضربه لدراهمه الفضية، الصادرة عن دار الضرب الدمشقية في العام (677 هـ / 1279 م)، التي ميزها بنفسه لاسمه

وألغابه السلطانية، إلى جانب اسم أبيه الظاهر بيبرس، التي وزعت على وجهي النقود، الذي حمل في مركز وجهه الأول النقش المتضمن لعبارة التوحيد "لا إله إلا الله - محمد رسول الله"، الموزعة على سطرين أفقيين، والمؤطرة بعبارة التوثيق "ضرب هذا الدرهم بدمشق سنة ثمان وسبعين وستماية"، في حين خصص مركز الوجه الثاني لنقش اسم "الملك السعيد ناصر - الدنيا والدين - بركة خان بن - الملك الظاهر قسيم (..أمير المؤمنين..)".

لم يدم حكم الملك السعيد محمد بركة خان سوى عام واحد، حيث أجبر على التنازل عن السلطنة لأخيه الأمير العادل بدر الدين سلامش، الذي لم تدم سلطنته سوى ثلاثة أشهر، تم عزله بعدها من قبل الأمم. المماليك الذين نادوا بالأمير سيف الدين قلاوون سلطاناً عليهم.

6- المنصور سيف الدين قلاوون 678 - 689 هـ. / 1279 - 1290 م.: وهو أحد أمراء المماليك البحرية الذين برزوا على مسرح الأحداث السياسية في مصر إثر توحيد قوى المماليك في وجه الخطر المغولي، حيث اعتمد عليه السلطان بيبرس في الكثير من أعماله الحربية والإدارية وقربه منه، لدرجة أنه زوج ابنه السعيد بركة خان من ابنة قلاوون؛ غير أن أطماع الملك لدى المماليك، كانت أقوى من نسب المصاهرة، فما أن توفي السلطان بيبرس، حتى أخذ قلاوون يفكر في السيطرة على زمام السلطنة، ولأسيما بعد عزل الملك السعيد إثر ثورة المماليك عليه، وتعيين أخيه الأمير العادل بدر الدين سلامش، الذي لم يكن قد بلغ السابعة من العمر سلطاناً لمصر، على أن يكون الأمير قلاوون أتابكاً له؛ الأمر الذي جعل من الأتابك قلاوون الحاكم الفعلي للبلاد، حيث أكد ذلك من خلال إصداره لمجموعة الدراهم الفضية، التي حملت على وجهها الأول اسم السلطان العادل سلامش، وعلى الوجه الآخر اسم الأتابك قلاوون، الذي كان يسعى إلى تهينة الأمر لنفسه، بتخلّصه من أمراء المماليك المعارضين لتنامي نفوذه

واستغلاله لمنصبه، حيث تمكن من القضاء على المعارضة، ومن ثم الاجتماع بزعماء الممالك وإقناعهم بضرورة موافقتهم على خلع السلطان بدر الدين سلاش لعدم بلوغه السن القانونية التي تؤهله الحكم في ظل الظروف الراهنة، وأخذ البيعة لنفسه في العام (678 هـ / 1279 م)، متخذاً لقب الملك المنصور.

واجه الملك المنصور سيف الدين قلاوون خلال فترة حكمه العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، التي تجلت في تزايد نفوذ الممالك الصليبية في بلاد الشام، ومراسلة بعض أمراء الممالك الرافضين لسلطنته للقوى المغولية والصليبية طالبين منهم مد يد العون ومساعدتهم في حربهم ضد السلطان قلاوون، الذي تمكن من حشد قواه وتفتيت تحالفهم، وإقضاء على خصومه السياسيين في الداخل، ومن ثم الزحف نحو بلاد الشام لمقارعة الصليبيين، مستغلاً ظروف النزاعات الداخلية التي نشبت بين الجاليات الإيطالية (البنادقة)، الجنوبيين والبيزانة) في تلك المدن لتحريرها من الاحتلال الصليبي؛ والتي نجم عنها وقوع السلطنة تحت ضغط العجز المادي والانهيار الاقتصادي الناجم عن تنامي نفقات تجهيز الجيوش، وتوقف الحركة التجارية نتيجة المعارك، الأمر الذي أدى إلى تراجع واردات الخزينة من المعادن النفيسة اللازمة للإصدارات النقدية، وتنامي حاجة السوق الداخلية لتلك الإصدارات، الأمر الذي دفع بالسلطات المالية إلى تغطية النقص من الإصدار النقدي، من خلال تخفيض القيمة الوزنية الشرعية للإصدارات الذهبية والفضية، هذا إلى جانب تخفيض عيار تلك الإصدارات عن النسب الشرعية، الأمر الذي أدى إلى تداعي قيمها الشرائية، إلى الحد الذي أفقدت تلك المسكوكات ثقة المتعاملين بها على الصعيد التجاري، وعزفوا عن تداولها نتيجة التلاعب بعيارها النقدي غير الموثوق؛ وتوجه التجار نحو التعامل بالمسكوكات الذهبية الوافدة الجيدة العيار، كالفلورنس الذهبي (الأفلودي،

الأفوري) والدوكات الذهبية المضروبة في البندقية (البندقلي، الأفرنتية أو المشخصة)، التي حملت على وجهها الأول صورة الملك فرانسوا وعلى الوجه الآخر صورة الرسولين بطرس وبولس، الذي أرسلهم السيد المسيح عليه السلام إلى رومية؛ حيث نال هذين النقيدين ثقة المتعالمين بهما نتيجة ثبات عيارهم ووزنهم المقدر بـ (3.45 غ.)، وذلك على النقيض من الإصدارات الذهبية المملوكية التي تباينت في نسب العيار والموازين فيما بين الإصدار و الآخر؛ الأمر الذي دفع بالسلطان المنصور سيف الدين قلاوون إلى محاولة القيام بإصلاحه النقدي، وذلك من خلال سحبه من التداول لكافة الإصدارات النقية القديمة المغيرة للوزن الشرعي، واستخدام معننها في إصدار مسكوكاته الجديدة من الدنانير وأنصافها وكذلك الدراهم، المعدلة الموثقة العيار والوزن، الصادرة عن دار الضرب القاهرية على السكة القديمة، بعد تحميلها بعبارات التوحيد التقليدية و اسمه ولقبه المنقوشين بالخط النسخي، حيث حمل الوجه الأول النقش المتضمن عبارات "ضرب في القاهرة - لا إله إلا الله - محمد رسول الله أرسله - بالهدى ودين الحق"، في حين خص الظهر بالنقش الاسمي المتضمن عبارات "المؤمنين - السلطان الملك - المنصور سيف الدنيا والدين - قلاوون المالحي - قسم أمير"، المؤطرة بهامش غير مقروء.

هذا إلى جانب إصداره لمجموعة الفلوس النحاسية التي احتلت فيها الكتابات ذات الخط النسخي والطابع الشخصي والديني مجمل الوجه الذي حمل بعبارات "السلطان الملك ر - (كن) الدنيا والدين - الملك المنصور - قلاوون"، المحصورة ضمن طوق دائري ذي تركيب نافر، في حين خص مجمل الظهر للنقش الكتابي الديني المتضمن عبارة "وما النصر إلا - (من عند الله) - لا إله إلا الله - (محمد) رسول الله (أرسله) - بالهدى ودين - الحق"، المحصورة ضمن طوق دائري نافر.

هذا ويمكن القول على أن سياسة العدل والحزم في اتخاذ القرار، وضبط الأمور في كافة أنحاء السلطنة، قد مكنت السلطان قلاوون خلال فترة حكمه التي ناهزت الأحد عشر عاماً، من التصدي لأخطار الحملات الصليبية والمغولية، ونشر الأمن والاستقرار في ربوع السلطنة، الأمر الذي أسهم في عودة النشاط التجاري إلى المنطقة، وعودة التجار إلى التعامل بالنقد المحلي الجديد الذي بدأ يحوز على ثقة المتعاملين، الذين أخذوا بالابتعاد تدريجياً عن التداول بالفلورنسات والدوكات الأجنبية.

7- الأشرف صلاح الدين خليل 689 - 693 هـ. / 1290 - 1293 م.:

بعد وفاة السلطان قلاوون في العام (689 هـ. / 1290 م.)، نبأ سرير الملك والسلطنة من بعده، ابنه الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون، الذي سمى همته لإنجاز ما كان أبوه عازماً عليه من متابعة سياسة الفتح الخارجية ومقارعة الصليبيين؛ الأمر الذي دفعه بعد اعتلائه لمنصبه، إلى تجهيز حملة عسكرية كبيرة ضم إليها كافة القوى العربية في بلاد الشام، للمشاركة في حصار إمارة عكا أقوى معاقل الصليبيين، إلى أن تمكن من ذلك أسوارها وفتحها في العام (690 هـ. / 1291 م.)، وأتبعها بفتح كل من صيدا، صور، بيروت وغيرها من المدن الساحلية، التي أخذت بالاستسلام الواحدة تلو الأخرى دون مقاومة، ومن ثم توجه نحو دمشق للإقامة فيها برهة من الزمن بغية تنظيم أمورها وتجهيز قواته العسكرية قبل متابعة زحفه للتخلص من آخر فلول الصليبيين، الذين كانوا قد تجمعوا بعد هزيمتهم في قلعة الروم على الفرات، حيث تمكن في العام (691 هـ. / 1292 م.) من طردهم وتحرير بلاد الشام التي انصوت كاملة تحت سلطانه ونفوذه، حيث عمل على تنظيم أمورها وإماراتها قبل عودته إلى مقر سلطانه في مصر، حيث اغتيل هناك على يد بعض أعوانه في العام (693 هـ. / 1293 م.).

أما على صعيد السياسة الاقتصادية والنقدية للسلطان الأشرف خليل، فقد عمد خلال فترة حكمه التي استمرت ما يقارب أربع سنوات، على إصدار الدينار الذهبي، المضروبة وفق النمط التقليدي السابق؛ مع إضافته لبعض العبارات الجديدة، كالحاشية الكتابية المزنة لديناره الذهبي المضروب في مصر، المتضمنة لعبارة "المبارك بالقاهرة المحروسة.."، في حين نقش على ظهر النقد عبارة "قلاوون- السلطان الملك الأشرف- صلاح الدين ناصر الحملة المحمدية- محيي الدولة العباسية- خليل بن ..(السلطان الملك المنصور)؛" هذا إلى جانب إصداره لدرهمه الفضي المضروب في دمشق خلال فترة إقامته فيها، والذي تشابه في مآثراته الكتابية مع دراهم أسلافه، مع إحداث بعض التغيير في مضمون التشكيلات الزخرفية والكتابية المنقوشة عليه.

تعاقب على مدة السلطنة بعد وفاة الأشرف خليل عدد من أمراء المماليك البحرية المتصلين في النسب إلى السلطان قلاوون، الذين توارثوا الحكم فيما بينهم، معتمدين على سياسة القتل والاختيال لأسلافهم، مطبقين شرعيتهم وعرفهم القائم على سيادة وسلطنة الأمير الأقوى، دون وضع أي اعتبار للولاء الفردي أو صلة القرى؛ معلنين توليهم لزمام أمور السلطنة من خلال سحبهم لسكة أسلافهم من التداول، وإصدارهم لسكتهم الخاصة المنقوشة باسمائهم وألقابهم الملكية، الدالة على اعتلائهم لسدة العرش، ونفردهم في إدارة شؤون السلطنة؛ والتي حافظت على شكلها ونمطها التقليدي، من حيث المحافظة على شكل ومضمون سجل المآثرات الكتابية الدينية والدعائية المنقوشة على الإصدارات المملوكية، بعد تعديل النقش المتضمن لاسم السلطان ومكان وتاريخ الإصدار، بحيث بقيت هذه السنة معتمدة، حتى اعتلاء السلطان المظفر حاجي لسدة السلطنة في العام (747 - 748 هـ / 1346 - 1347 م)، الذي قام عمل على مخالفة السنة السابقة، وقام بإجراء بعض التعديلات على ماهية العبارات الدينية المنقوشة على وجه

ديبواره الذهبي الصادر عن دار الضرب بدمشق في العام (748 هـ / 1347 م)، الذي ميز عمما سبقه من الإصدارات بنقشه المتضمن للآية القرآنية وما النصر إلا من عند الله - لا إله إلا الله محمد - رسول الله أرسله - بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، التي اعتمدها من بعده السلطان الملك الناصر حميد بن المنصور قلاوون؛ وذلك قبل أن تقدم البوذة مرة أخرى إلى الطراز القديم من نقوش المسكة، والذي استمر دون تعديل حتى سقوط دولة المماليك البحرية في العام (784 هـ / 1382 م)، وتأسيس دولة المماليك الجراكسة (البرجية).

2- دولة المماليك البراكسة (البرجية) 784-922 هـ / 1383-1517 م:

في مثل تقاطع الصراع بين الأمراء من المماليك البحرية للوصول إلى سدة العرش والسيادة، وفقدانهم الثقة فيما بينهم، فقد عمل المظطان المنصور قلاوون على تدعيم سلطانه ونفوذه من خلال السعي إلى تشكيل فرقة عسكرية خاصة من المماليك الجراكسة الذين يدينون له بالولاء المطلق، وذلك بعد أن فقد الثقة بولاء الجيش المملوكي في حلبة الصراع الشخصي بين الأمراء.

وبتحقيق هذه الخاية، فقد عمل على الإكثار من شراء المماليك الجراكسة المنتمين لبلاد الكرج (جورجيا)، وأعرض عن اقتناء المماليك الأتراك والانتاء؛ حيث ساعده على تحقيق رغبته كثرة ما كان يعرض للبيع من الجراكسة في أسواق الرقيق خلال القرن (7 هـ / 13 م)، ورخص أثمانهم، حيث تمكن من اقتناء ما يقارب الثلاثة آلاف من المماليك، الذين أسكنهم أبراج القلعة، وقام بتثنيهم وتربيهم وتكريهم بما يخدم مصالحه، مشكلاً منهم فرق حرسه الخاص المالية له ولأبنائه من بعده، بحيث شكلت تلك الفرق السند الفعلي الذي دافع عن مصالح أبناء المنصور قلاوون ضد الطامعين في السلطنة من أمراء المماليك البحرية وسواهم.

غير أن تزايد أعداد المماليك البرجية ونفاسي مكانتهم قد حفرتهم على إظهار أطماعهم في السطة ظهرت إلى حيز العلنية في عصر أحفاد الناصر محمد بن قلاوون، حيث تمكن الأمير برقوق أتابك العسكر¹⁴⁴، من تدعيم نفوذه في السطة من خلال دعمه للأمير حاجي حفيد الناصر محمد الذي لم يكن قد تجاوز الحادية عشرة من العمر للوصول إلى مدة الحكم، دون أن يحاول السيطرة على زمام الأمور خشية معارضة كبار أمراء المماليك البحرية له، بل سعى إلى استغلال منصبه كاتابك للجيش وتدعيم نفوذه في السطة من خلال إبعاد منافسيه عن المناصب الحساسة، وتكليف أنصاره بإدارتها، والسعي للتقرب من العامة وكسب ودهم عن طريق تخفيف الضرائب المفروضة عليهم، وصك النقود الجديدة المعتد.

عندما وجد الأتابك برقوق أن الأمر أصبح مهياً لتولي زمام الأمور وإعلان نفسه سلطاناً، قام في العام (784 هـ / 1382 م) بعقد اجتماع في القلعة، حضره الخليفة العباسي والقضاة والأمراء، وقرر المجتمعون عزل السلطان أمير حاجي وتعيين الظاهر برقوق بدلاً عنه من حين ذلك، عصر المماليك البحرية لبدأ عصر المماليك البرجية.

– المسكوكات الصادرة في عهد دولة المماليك البرجية:

1- الظاهر برقوق (784 - 801 هـ / 1382 - 1399 م):

عمل السلطان برقوق بعد اعتلائه سدة السلطنة، على ضرب عدد من الدنانير الذهبية الصادرة عن دار الضرب الدمشقية في العام 784 هـ، ودار الضرب

144 - تمكن الأمير برقوق من الوصول إلى رتبة أتابك العسكر في العام 780 هـ / 1378 م، وتزايد نفوذه في عهد السلطان علاء الدين الذي لم يكن قد تجاوز السادسة من العمر وتوفي في العام 783 هـ / 1381 م، ودعم نفوذه في عهد خليفته السلطان حاجي حفيد الناصر محمد.

الحلبية في العام 785 وكذلك إصدار دار الضرب القاهرية في العام 801 هـ، والتي حملت مجمل وجهها نقش الآية القرآنية "ما النصر إلا من عند الله" لا إله إلا الله محمد- رسول الله أرسله بالهدى ودين- الحق ليظهره على الدين كله"، في حين خصص الظهر لنقش اسم السلطان وألقابه "دمشق سنة- السلطان الملك الظاهر- سيف الدنيا والدين- أبو سعيد برقوق- خلد الله سلطانه"، الموزعة على أربعة أسطر أفقية، والتي تباينت في ذكر تاريخ ومكان الضرب فقط.

كما قام السلطان برقوق بإصدار مجموعة من الدراهم الفضية والفلوس النحاسية التي نقش عليها اسمه ولقبه، حيث حمل مركز الوجه الأول نقشاً لعبارة "محمد رسول الله" المؤطرة بالآية القرآنية "أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"، في حين حمل مركز الوجه الثاني نقشاً لعبارة "برقوق عز نصره"، المؤطرة بطوق كتابي غير مقروء.

وهنا تجدر الإشارة على أن فترة حكم الظاهر برقوق لم تخلُ من المنغصات، نتيجة تفاقم المؤامرات الداخلية ونشوب الثورات المحلية في كل من الإقليمين الشامي والمصري، التي حرض عليها أمراء المماليك البحرية الذين كانوا يرون فيه مختصباً للعرش، مما ألزمه وأمام عجزه عن إخمادها وتغلب أعدائه عليه في العدد والعدة، إلى الفرار بنفسه تاركاً السلطنة لمنافسيه فترة من الزمن ريثما يعيد تنظيم قواته، التي أعاد تجهيزها وتنظيمها وحث الركاب إلى مصر من جديد حيث تمكن من القضاء على الفتنة التي أثارها خصومه السياسيين في الشام ومصر، معيداً توطيد سلطانه ونفوذه على الإقليمين.

غير أن الخطر الحقيقي الذي داهم سلطنته، هو تزايد خطر القوى التيمورية المغولية، التي تمكنت من دخول بغداد في العام (795 هـ/ 1393 م)، ومتابعتها الزحف نحو بلاد الشام، وسيطرتهم على ماردین؛ الأمر الذي أجبر

السلطان برقوق إلى العمل على التحالف مع مغول القبچاق والسلطنة العثمانية، للتصدي للغزو المغولي الوافد؛ لاسيما بعد قيام تيمورلنك بإرساله لرسالة تهديد موجهة إلى السلطان برقوق يطلب منه الخضوع والتسليم، وقيام السلطان برقوق بطرد رسل المغول من القاهرة، وكرد على تهديد تيمورلنك، قام برقوق في العام (797 هـ. / 1395 م.) من قيادة حملة عسكرية توجهت نحو بغداد لمساعدة واليها أحمد بن أويس، الذي كان قد لجأ إلى القاهرة بعد سقوط بغداد بيد المغول؛ غير أنه وبعد خروج الحملة من مصر، وصلت الأخبار إلى السلطان برقوق بانسحاب تيمورلنك من بغداد والعودة إلى بلاده، الأمر الذي دفع ببرقوق إلى العودة على رأس قواته إلى القاهرة دون الدخول في أي معركة، وتوفي فيها في العام (801 هـ. / 1399 م.) دون أن تتاح له الفرصة لإظهار شجاعته في حرب المغول.

2- أبو العادات الناصر فرج بن برقوق (801 - 815 هـ. / 1399 - 1414 م.):

اعتلى سدة السلطنة بعد وفاة أبيه السلطان برقوق، ولم يكن وقتها قد تجاوز الثالثة عشرة من العمر، عندما علم بعودة تيمورلنك إلى بلاد الشام، وسقوط حلب في يده وتهديده لدمشق، مما دفعه في العام (803 هـ. / 1400 م.) إلى التوجه إليها على رأس جيش كبير، وفي الطريق أدرك الناصر فرج حرج موقفه وعدم قدرته على التصدي لقوات تيمورلنك، الأمر الذي دفعه للعودة بنفسه إلى دمشق تاركاً جيشه يتابع زحفه نحو حلب ليلقى أسوأ مصير له على يد تيمورلنك بالقرب منها.

عندما سمع الناصر فرج بأخبار الانتصارات التي حققتها جيوش تيمورلنك على السلطان العثماني بايزيد الثاني في معركة أنقرة في العام (805 هـ. /

1402 م.)، رضح لشروط تيمورلنك، حيث قام بإطلاق سراح جميع الأسرى المغول لديه، وقبل أن يصدر وحدات نقدية محلية تحمل اسم تيمورلنك، تأكيداً منه على الاعتراف بسلطة تيمورلنك الاسمية على مصر¹⁴⁵، التي لم يدخلها أو يزرها بسبب وفاته المفاجئة في العام (808 هـ./1405 م.).

هذا وقد نجم عن استنكاف الناصر فرج عن التصدي لقوى المغول العسكري، وقبوله لشروطهم المذلة والخضوع لهم، الأثر الأكبر في فقدانه لاحترامه ومكانته وتضعف أركان سلطانه، الأمر الذي أسفر عن نشوب النزاع بين أمراء المماليك في مصر عامة والقاهرة بشكل خاص، ووقوفهم في وجه المملوك فرج، الذي أثر الاختفاء عن مسرح الأحداث لمدة شهرين، تاركاً مهام القضاء على الفتنة الداخلية التي امتدت إلى بلاد الشام لأخيه المنصور عبد العزيز.

هذا وقد أسفرت الفوضى السياسية الناجمة عن الخطر المغولي الخارجي، ومن ثم الثورات والنزاعات الداخلية بين أمراء المماليك، إلى تداعي الوضع الاقتصادي في البلاد، الذي أضجى عرصة للغزو الاقتصادي والنقدي الغربي، الذي سعى إلى ربط الاقتصاد الشامي والمصري بالاقتصاد الغربي وذلك من خلال قيام التجار الأوروبيين بتشجيع عملية تهريب المعادن الثمينة ولاسيما الفضة، التي عمدوا إلى شرائها وإعادة صهرها وضربها على سكتهم، وإغراق الأسواق الشامية والمصرية بالدوكلات الفلورينات الغربية، ووضعها قيد التداول بدلاً من المسكوكات المملوكية التي توقف التجار عن التعامل بها نظراً لندرة وجودها في الأسواق وفقدانهم الثقة بجودة عيارها وزنها، حيث بلغت القيمة الصرفية للدينار الذهبي ما يعادل الثلاثين درهماً فضياً، وذلك نتيجة انخفاض نسبة معدن الفضة في تلك الدراهم من (1.983 غ.)، إلى ما يعادل الثلث، الأمر

145 - لم يتمكن من العثور على أي قطعة نقدية من المسكوكات التي ضربها الناصر فرج بن برقوق باسم تيمورلنك.

الذي أدى إلى عزوف التجار عن التعامل بها والتحول نحو التعامل بالإصدارات الذهبية المحلية أو البندقية و الفلوس النحاسية.

غير أنه وأمام هذا الانهيار الاقتصادي، لم يجد السلطان الناصر فرج بدأ من القيام بمحاولة إعادة الأمور لنصابها ودعم الاقتصاد المحلي، والعمل على إعادة الثقة بالمسكوكات المملوكية، وذلك من خلال سحبه للدنانير الذهبية والدراهم الفضية القديمة من الأسواق، ومن ثم الإعاز إلى الوزير يلغا السالمي استدار السلطنة، بالإشراف على عملية ضرب الدنانير الذهبية الجديدة المعروفة بـ (السالمية)، وفق العيار الشرعي للدينار، المقدر على وزن متقال من الذهب (= 4.25 غ.)، والذي تشابه في نقوش الوجه مع إصدارات من سبقه، في حين تباينت نقوش الظهر، من حيث تحميل مركز ظهر الدينار وضمن طوق ناظر لكلمة "فرج"، المحاطة بعبارة "السلطان الملك الناصر لدين الله برفوق القاهرة سنة ست وثمانمائة".

كما أصدر السلطان الناصر فرج في العام (807 هـ.)، ديناراً ذهبياً جديداً آخر هو الدينار المعروف بالناصري، الذي تباين في مأثوراته الكتابية عما سبقه من دنانير، من حيث نقش مركز وجهه الذي تضمن الآية القرآنية "ما النصر إلا من عند - الله محمد رسول - الله أرسله بالهدى ودين - الحق ليظهره على الدين"، في حين خصص مركز الظهر لنقش اسم ولقب الحاكم "السلطان الملك الناصر - أبو العادات فرج بن الشهيد الملك الظاهر برفوق"، المنقوشة على سطرين أفقيين بالخط النسخي، والمؤطرة بالنقوش الكتابية المشيرة إلى مكان وتاريخ الإصدار "ضرب بالقاهرة سنة سبع وثمان مائه".

كما قام عامل السلطان فرج على مدينة حلب، بإصدار مجموعة من الدنانير، المشابهة من حيث نقوش الوجه لما كان يصدر في مقر السلطنة، والمعدلة في

نقوش المأثورة الكتابية لمركز الظهر، التي أضيف إليها بعد ذكر اسم السلطان أبو الفرج، عبارة "خك الله سلطانه"، وحذف من مأثورة الظهر عبارة "بن الشهيد". وهنا تجدر الإشارة إلى أن القيمة الشرائية والمعمارية للمسكوكات المملوكية، كانت غير ثابتة وفترات طويلة من الزمن، بسبب تردي الوضع الاقتصادي للسلطنة المملوكية، وذلك بسبب توجه السلاطين والأمراء من المماليك إلى الاهتمام بجمعهم الثروات زيادة ثرائهم على حساب الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تلاعبهم في جودة وصفاء المعدن المستخدم في الضرب، وعدم تقيدهم بالقيم الوزنية الشرعية للعيار (سياسة التعويم النقدي)، الأمر الذي حدا بالتجار إلى العزوف عن التعامل بتلك المسكوكات، نظراً لمخالفتها شروط العيار والوزن، وانتشار الزيف والغش فيها؛ والتحول نحو التعامل بالمسكوكات الذهبية والفضية الوافدة، التي أخذت تنافس في جودتها المسكوكات المحلية، ولاسيما الدوكات المشخصة (البندقية) والفلورنسية الجيدة الضرب والعيار.

على الرغم من ذلك لم تفلح محاولات الإصلاح التي قام بها السلطان الناصر فرج من إعادة الاستقرار إلى بلاد الشام ومصر، حيث قام الأمير شيخ محمودي بالضغط عليه وإجباره على التنحي عن السلطنة، وامتصذاره فتوى من الخليفة العباسي والعلماء بقتله بسبب سوء أخلاقه، وإدمانه على الخمر وتتكيله بمماليك أبيه.

3- المؤيد أبو الفرج سيف الدين شيخ محمودي (815 - 824 هـ).
1412 - 1421 م):

نادى أمراء المماليك بعد اغتيالهم للملك الناصر فرج في العام (815 هـ). 1412 م) بالملك المؤيد شيخ سلطاناً على مصر، الذي اعتلى عرش السلطنة لمدة تسع سنوات، دون أن يتمكن من القيام بأي عمل يذكر على صعيد الواقع السياسي المتأزم في السلطنة المملوكية، والذي نتج عنه انهيار الاقتصاد المحلي

نتيجة انتشار الفساد والرشاوى، وتلاعب السلاطين السابقين والمشرفين على دور الضرب في نظم العيار والموازين الشرعية للنقد بغية تحقيق الثراء الشخصي السريع على حساب الاقتصاد المحلي، والذي نتج عنه عزوف التجار وأرباب الصناعات والحرف عن قبول التعامل بالمسكوكات المملوكية كافة بسبب زيفها وسوء معدنها وعيارها، وفقدانهم الثقة بدور الضرب التي تصدرها، والتحول عنها نحو التعامل بالدوكات الفلورنسية والبندقية الأجنبية، التي حازت على ثقة المتعاملين نتيجة جودة معدنها وبقوة عيارها؛ الأمر الذي جعل الاقتصاد المملوكي تابعاً للاقتصاد الأجنبي.

وفي محاولة من السلطان المؤيد شيخ، لإعادة الثقة بالنقد المحلي الذي يرمز إلى استقلالية الدولة الاقتصادية، فقد عمد السلطان المؤيد إلى القيام بتصحيح الأوضاع الاقتصادية المنهارة، وإعادة الثقة للنقد المحلي، وذلك من خلال إصدار الأوامر بسحب الدنانير الذهبية الناصرية المزيفة من الأسواق، وإصداره لدنانيره الذهبية الجديدة، المضروبة على وزن الدنانير الظاهرية (الظاهر ببيرس)، التي أخذت تنافس في جودتها المسكوكات البندقية والفلورنسية.

كما قام بإصدار الدراهم المؤيدية الجديدة، وفق الوزن الشرعي، بعد أن حدد القيمة الصرفية للدinar الذهبي الجديد بما يعادل أربعة عشر درهماً مؤيداً جديداً، وكذلك ضربه أنصاف وأرباع الدراهم الفضية الشرعية؛ التي تماثلت في تشكيلاتها الكتابية والتزيينية مع ما سبقها من مسكوكات مملوكية؛ بعد تعديله لأسلوب تأطير المأثورة الكتابية المركزية المنقوشة على وجهي المسكوكة، التي اتخذ أشكال العصابات العريضة المنقوطة المركز، المؤلفة لمجموعة من الأقواس المتداخلة التراكيب¹⁴⁶.

146 - تشابهت الزخارف النبطية المنقذة على الحواف الخارجية للدراهم المؤيدية لمجموعة الزخارف المنقذة على النجمة السداسية المعتمدة في زخرفة المسكوكات الأيوبية.

على الرغم من محاولات الإصلاح النقدي التي قام بها السلطان المؤيد شيخ لإعادة ثقة المتعاملين بالنقد المحلي، فقد تابع التجار تعاملهم وتداولهم بالدوكات الهندية والفلورنسية، حتى عهد السلطان الأشرف برسبائي، الذي خلف المؤيد على سدة السلطنة.

4- الأشرف برسبائي (825 - 841 هـ. / 1422 - 1438 م.):

بعد وفاة الملك المؤيد، انتقلت السلطنة ويشكل وراثي إلى ابنه أحمد، الذي نادى به المماليك سلطاناً على مصر، وعينوا الأمير برسبائي وصياً عليه بسبب صغر سنه، غير أن برسبائي ما لبث أن أعلن في العام (825 هـ.)، عزله للسلطان أحمد وإعلان نفسه سلطاناً على مصر تحت اسم الملك الأشرف برسبائي.

وجه السلطان الأشرف جلَّ جهده بعد توليه لمصعب السلطنة، إلى إعادة فرض هيبة وسيادة الدولة والقانون في كافة أرجاء السلطنة المملوكية، والعمل على تدعيم وتنشيط الفعاليات الاقتصادية للسلطنة، من خلال فرضه لمظاهر الأمن والاستقرار على طرق التجارة البرية، التي كانت قد توقفت نتيجة الفوضى السياسية التي عمت أرجاء السلطنة في عهد أسلافه؛ ومن ثم توجيه قواه لتأمين طرق التجارة البحرية التي كانت قد أغلقت نتيجة قيام القراصنة باستغلال انشغال السلاطين المماليك بالتصدي للحملات الصليبية والمغولية التي هددت السلطنة، والقيام بفرضهم الحصار البحري ومهاجمتهم للمدن البحرية على البرين الشامي والمصري، والقيام بأعمال القرصنة البحرية ومنع السفن التجارية الأوربية من الوصول إلى الموانئ الإسلامية، وكذلك مهاجمتهم السفن المملوكية التجارية التي حاولت خرق الحصار للوصول إلى الموانئ الأوربية وتدميرها في عرض البحر؛ الأمر الذي أسفر عن توقف حركة التجارة العالمية عبر السلطنة

المملوكية، التي تقاومت خسارتها نتيجة فقدانها لتجاريتها، وتوقف الموارد المالية المجهدة عن أعمال الاستيراد والتصدير والعبور، وتضاؤل احتياطي الخزينة من المعادن الثمينة، وما نجم عن هذا العجز من اضطراب الخزينة إلى تخفيض نسبة المعدن الثمين في النقد المحلي المضروب من قبلها (سياسة التعويم النقدي)، الذي نجم عنه الانخفاض الملموس في القيمة الشرائية للنقد وما رافقه من ارتفاع في أسعار البضائع، وكذلك عزوف التجار والحرفيين عن قبول التعامل والتداول بالنقد المحلي نتيجة فقدانهم الثقة بجودة معدنه وصحة وزنه؛ الأمر الذي حدا بالسلطان الأشرف إلى الإسراع في تسيير حملته العسكرية البحرية لغك الحصار البحري المفروض على السواحل الشامية والمصرية من قبل الأسطول القبرصي، وتأمين خطوط التجارة البحرية العالمية مع السلطنة المملوكية؛ حيث تمكن الأسطول المملوكي من فك الحصار وتدمير الأسطول القبرصي ومتابعته الإبحار حتى جزيرة قبرص التي تم الاستيلاء عليها في العام (829 هـ / 1426 م)، وأسر ملكها جانوس، الذي أطلق سراحه فيما بعد مقابل دفعه لفدية مالية كبيرة، وإعلانه التبعية الولاء للسلطنة المملوكية، التي فرضت نفوذها وسيادتها على كافة الجزيرة، حتى سقوط السلطنة المملوكية في العام (923 هـ / 1517 م).

أما على صعيد سياسة الإصلاح الاقتصادي والنقدي للسلطان الأشرف برسباي، يمكن القول إنه وبالرغم من الضائقة الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع الأسعار بسبب مياسته الاحتكارية التي هدفت إلى تدعيم الاقتصاد المحلي، والتخفيف من تسارع عملية الانهيار الاقتصادي، فقد كان لسيادته الحازمة في القضاء على الفتن وفرض مظاهر الأمن والاستقرار، الأثر الواضح الذي مكنته مع توليه لزمام الأمور من القيام بإصلاحه الاقتصادي والنقدي، وإعادة الثقة بالنقد المحلي، وذلك من خلال قيامه بسحب الإصدارات النقدية المملوكية المخفضة العيار من التعامل التجاري، وطرحه لدنانيره الأشرفية الجديدة،

المضروبة وفق العيار والوزن النظامي للسكة، وتحفيز التجار على التعامل بها؛ كذلك قيامه بالسعي لاستعادة ثقة الغرب بدور الضرب المملوكية وإصداراتها النقدية، وذلك من خلال تشجيعه لحكام فلورنسه، على ضرب إصداراتهم النقدية الإفلورية الذهبية في دار الضرب السلطانية في القاهرة، التي قامت بإصدارها وفق الوزن النظامي للنقد الإفريقي الذهبي "الإفلوري" وهو (3.45 غ.)، وأعقب ذلك بإصداره لأوامره المشددة في العام (829 هـ / 1325 م.) بإبطال التعامل بالدوكات البنقدية المشخصة، وإحلال الإفلورية الأشرفية الصادرة عن دار الضرب القاهرية كبديل عنها في التعامل والتداول التجاري.

كما قام السلطان الأشرف بإصدار دراهمه الفضية الجديدة، الجيدة الوزن والمعدن، التي حملت على مجمل وجهها اسم السلطان وألقابه "برسبائي - الملك الأشرف - أبو ..."، في حين خص مجمل الظهر لنقش عبارات التوحيد والشهادة "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، التي نقشت بشكل غير منظم.

هذا إلى جانب إصداره لبعض الوحدات النقدية المجزأة عن الدرهم (الربع، النصف والثلاثة أرباع)، التي توافقت في نقوشها الكتابية مع الدرهم وتباينت معه من حيث تحديد القيمة الصرفية الموازية للوحدة؛ هذا إلى جانب إصداره عن دار الضرب الدمشقية للوحدة النقدية المعادلة لثلاثة أثمان الدرهم، الذي حمل على مركز ظهره رسم لدائرة يتوسطها نقشاً كتابياً لعبارة (ربع وثمان)، أي ثلاثة أثمان الدرهم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما يمكن استنتاجه من قيام السلطان الأشرف بإصدار الوحدات النقدية المجزأة عن الدرهم إلى نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي والنقدي التي قام بها، وما رافق ذلك من ارتفاع للقيمة الصرفية للوحدات النقدية المملوكية، والنشاط التجاري المزدهر التي شهدت السلطنة نتيجة

الاستقرار السياسي، الذي استمر حتى وفاة السلطان الأشرف في العام (841 هـ / 1438 م).

5- الظاهر جقمق (842-852 هـ / 1438-1453 م):

انتقلت السلطة بعد وفاة الملك الأشرف إلى ابنه الملك العزيز يوسف الذي لم يكن قد تجاوز الرابعة عشرة من العمر، وذلك بعد أن تم تعيين جقمق العلاني الذي كان قد بزغ نجمه وعلا شأنه وصياً على السلطان القاصر، ريثما يبلغ السن التي تؤهله لسياسة الأمور بنفسه؛ غير أن تزايد مطامح الأمير جقمق الذي كانت يرى أنه الأحق في تولي المنصب، قد دفعه القيام بخلع الملك العزيز يوسف عن سدة السلطنة بعد حكم لم يدم أكثر من ثلاثة أشهر وخمسة أيام؛ وإعلان نفسه سلطاناً جديداً على مصر؛ وزاد من إحكام قبضته على البلاد، وذلك بالتخلص من منافسيه الذين كانوا يحرضون العامة على الثورة ضده؛ ومن ثم توجيه جهوده لتحسين العلاقات الخارجية مع الجوار بغية تأمين خطوط التجارة البرية مع السلطنة، حيث تمكن من عقد الصلح مع الأمير المغولي شاه رخ بن تيمورلنك، الذي كان يثير الاضطرابات والفتن في بلاد الشام، الأمر الذي مكّنه من إعادة إحياء طرق التجارة البرية مع السلطنة؛ ومن ثم تسير حملته البحرية للسيطرة على رودس وتأمين خطوط التجارة البحرية مع السلطنة¹⁴⁷، حيث تمكن أسطوله البحري من تدمير الأسطول الروديسي، وإعادة الأمن والاستقرار إلى طرق التجارة البحرية، الأمر الذي أسفر عن استعادة مصر لدورها الهام كوسيط

147 - يعود السبب الرئيس والهام الذي دفع بالسلطان جقمق إلى إرسال حملته العسكرية البحرية للسيطرة على جزيرة رودس، إلى رغبته في إعادة الأمن والاستقرار إلى طرق التجارة البحرية مع السلطنة المملوكية، وتاديب فرسان جزيرة رودس على إسهامهم المباشر في تدمير الاقتصاد المملوكي، نتيجة قيامهم بأعمال القرصنة والإغارة على السفن التجارية المتعاملة مع السلطنة، الأمر الذي أدى إلى توقف حركة التجارة البحرية مع السلطنة مما أفقدها أحد أهم وارداتها المحققة من دور الوساطة التجارية والصرائب المفروضة على أعمال الاستيراد، التصدير والمكوس.

تجاري بين الشرق والغرب، وتنشيط اقتصادها المحلي، وعودة تدفق الأموال على الخزينة المركزية، وتوفير الاحتياطي اللازم من المعادن الثمينة، الذي مكن السلطان جقمق من تحقيق سياسة الإصلاح النقدي، التي ابتدأها بتخفيض وإلغاء العديد من الضرائب المستجدة المفروضة على السكان، ومن ثم قيامه بسحب كافة المسكوكات الذهبية المضروبة على السكة غير النظامية، وإصداره بدلاً عنها لدنانيره الذهبية الجديدة المعروفة بالظاهريّة¹⁴⁸، المضروبة وفق الوزن الشرعي للدینار وهو (3.40 - 3.43 غ.)، التي حملت على مجمل وجهها نقش "أرسله - لا إله إلا الله - محمد رسول الله - بالهدى"، الموزعة على أربعة أسطر أفقية متتالية؛ في حين حمل مجمل الظهر نقش "بالقاهرة" السلطان الملك الظاهر - أبو سعيد جقمق عز نصره - سنة ثلاث وأربعين وثمانمائة. الموزعة على أربعة أسطر أفقية متتالية.

وهنا تجدر الإشارة على قيام السلاطين المماليك الذي تعاقبوا على سدة العرش بعد السلطان جقمق، باعتمادهم لنفس النمط التشكيلي والكتابي الذي أوجده جقمق على سكته دون أي تغيير يذكر حتى العام (857 هـ.)، حيث ظهرت بعض التعديلات على أساليب توزيع النقوش الكتابية، وذلك نتيجة قيام السلاطين المماليك الذين توالوا على سدة العرش، بإضافة بعض العبارات الدعائية على سكتهم، الأمر الذي أدى إلى توفر الشاعر لتحقيق نقش كامل المأثورة، وهذا ما أجبر الضراب على إيجاد الفراغ المناسب، وذلك من خلال استغنائهم عن عملية التاريخ الكتابي (سبع وخمسون وثمانمائة)، والتحول إلى استخدام الأرقام الهندية

148- قام الأمير فرح بن برقوق بصرب دينار ذهبى جديد على وزن الدنانير الأفرنجية. بعد إنفاص قيمتها الشرائية بقدر عشرة دراهم عن الدنانير الأفرنجية. والمقصود بالدنانير الأفرنجية أي الفرنسية، المضروبة في عهد الملك فرانسوا الأول، الذي نقش على الوجه الأول صورة الملك الفرنسي المضروبة في عهده، وعلى الوجه الآخر صورة الحواريين بطرس وپولس، الذين أرسل بهم السيد المسيح إلى رومية للتبشير بالدين المسيحي.

(857) في عملية التاريخ، الأمر الذي سمح لهم بنفث كامل الماثورة الكتابية والدعائية الطويلة على وجهي المسكوكة، دون الحاجة إلى اجتازاتها أو اختصارها لعدم توفر الحيز اللازم.

6- الأشرف قانصوه الغوري (906-922 هـ./1501-1526 م.):

اعتلى سدة العرش بعد جقمق عدد من السلاطين الضعاف الذين لم يتمكنوا من فترة حكمهم، وانشغالهم في صراعاتهم الداخلية للاستئثار بالحكم والسيطرة على زمام الأمور من إصدار مسكوكاتهم الخاصة بهم، وبقي الأمر على ما هو عليه حتى عصر الملك الأشرف قايتباي، الذي ساءت أحوال مصر في أواخر عهده، نتيجة اضطراب الأوضاع في السلطنة، وتزايد خطر دولة حسن الطويل في العراق و ابن عثمان في أسيا الصغرى، واضطرار قايتباي إلى فرض الضرائب لتجهيز الجيوش، حيث ضاق الناس بكثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتقهم، وتآزم الأوضاع الاقتصادية وانعدام القوت والأرزاق نتيجة الجفاف وما رافقه من انخفاض لمستوى منسوب نهر النيل، ومن ثم انتشار البطاعون الذي فتك بأعداد كبيرة من الناس في العام (897 هـ./ 1492 م.).

تمكن الأشرف قانصوه من الوصول إلى سدة السلطنة في العام (906 هـ.)، حيث بدأ عهده بالتخلص من منافسيه السياسيين، وتعيين كبار الأمراء الذين يثق بهم في المناصب الحساسة في الدولة، ومن ثم العمل على فرض الأمن والاستقرار في عاصمة السلطنة، التي كانت تعيش فترة اختصار سياسي واقتصادي ومالي متفاقم؛ وفي محاولة من السلطان قانصوه لعلاج الأزمة المالية المتفاقمة الناجمة عن إفلاس خزانة الدولة، والحاجة الملحة إلى ملئها من جديد، فقد عمد قانصوه إلى اتباع سياسة ضرائبية تعسفية وذلك من خلال قيامه بإصدار الأوامر بجباية ضرائب الأراضي والعقارات والحوادث عن عشرة أشهر على أن تدفع مقدماً وعلى دفعة واحدة، كما أصدر أوامره بفرض ضرائب جديدة وتم

استيفائها من أصحاب الطواحين، السفن ودواب النقل، البوابين، والأوقاف
الخيرية؛ غير أن ذلك لم يحسن من الوضع الاقتصادي المنهار للسلطنة، الأمر
الذي دفعه إلى إصدار نقده الجديد الزائف المعروف بـ الغوري، الذي ينقص
بمقدار الثلث عن العيار الشرعي المعتمد سابقاً، ووضعه قيد التداول في الأسواق،
وذلك بعد أن حدد القيمة الصرفية للدينار الذهبي بما يعادل ثلاثين درهماً فضياً،
وحدد القيمة الصرفية للدرهم بما يعادل مئة وأربعة وأربعين فلساً نحاسياً؛ وإلزام
التجار بتبديل عملتهم القديمة الجيدة الضرب بالجديدة الزائفة والتلاعب بأسعار
الصرف بغية تحقيق أكبر قدر من الربح لصالح خزانة الدولة؛ هذا إلى جانب
إصداره لفلوسه النحاسية الجديدة الرديئة المعدن، المتميزة بنقش الشبل، التي
وضعها قيد التداول إلى جانب الفلوس النحاسية القديمة الجيدة الضرب بعد أن
فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها الشرائية، الأمر الذي خلق نوعاً من الازدواجية في
القيمة الشرائية للفلوس النحاسية، وهذا ما ألحق أكبر الضرر في التجارة الداخلية
والخارجية واستلزم إثارة حنق العامة الذين تضررت أحوالهم المعيشية، لاسيما
بعد فقدان الدينار الذهبية الغورية لأكثر من ثلثي قيمتها الشرائية، وعزوف
التجار عن التعامل بها بسبب سوء معدنها وخفة وزنها ووضوح غشها،
وإقرارهم بعدم صلاحيتها للعمل والتداول التجاري؛ الأمر الذي دفع بالغالبية
العظمى من التجار نتيجة عدم وجود البديل النقدي المضمون، إلى اعتماد نظام
المقايضة العينية للمنتجات في عملياتهم التجارية.

وفي محاولة يائسة من السلطان قانصوه الغوري لوقف تدهور اقتصاد الدولة،
وإعادة ملء خزينتها التي أضحت خاوية من السيولة، نتيجة بذله الأموال في
تشديد القلاع وفتح الطرقات وحفر الآبار، فقد أمر بفرض الرسوم الفاحشة على
البضائع المستوردة، ومضاعفة ضرائب المكوس المفروضة على البضائع الهندية
و الأوربية العابرة عن طريق مصر (الترانزيت)، الأمر الذي حدا بالتجار

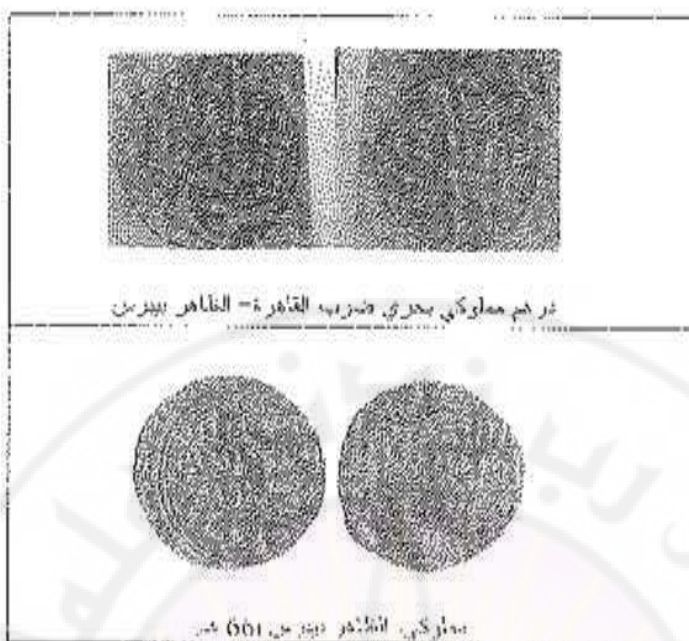
الأوروبيين إلى التوقف عن الاتجار مع الشرق عبر الإقليم المصري، تفادياً لدفع
ضرائب المكوس الباهظة، وعمل البرتغاليون على اكتشاف رأس الرجاء الصالح
الذي امن لهم إيصال بضائعهم إلى الهند دون المرور بالأراضي المصرية،
متفادين في ذلك دفع الضرائب الباهظة ورسوم نقل البضائع البرية إلى البحر
ومن ثم إلى الهند؛ الأمر الذي أدى إلى خسارة خزينة الدولة لأحد أهم مواردها
المالية، بحيث أضحت عاجزة عن دفع مرتبات الجند من المماليك، وهذا ما حدا
بقائصوه إلى إعادة مضاعفة الضرائب المفروضة على التجار والحرفيين، الذي
أضحوا عاجزين عن تسديد الذمم المالية المترتبة عليهم تجاه الخزينة المركزية،
بعد أن توقفت حركة العمل التجاري، الأمر الذي أجبر الغالبية العظمى منهم على
إغلاق محالهم وورشاتهم والهجرة من بلادهم بحثاً عن أسواق أكثر استقراراً و
ازدهاراً لممارسة مهنتهم، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية، نتيجة
فقدان الخزينة لأحد أهم مواردها المالية، التي كانت تحققها من الضرائب
والرسوم المفروضة على التجار والحرفيين مقابل السماح لهم بمزاولة المهنة؛
الأمر الذي نجم عنه انتشار الفوضى في السلطنة التي عجزت عن دفع المرتبات
لجندها وموظفيها، وأسرع في عملية انهيارها وسقوطها تحت ضربات قوات
السلطنة العثمانية التي أخذت بالتوسع على حساب المماليك.

- النقوش المتخذة على السكة المملوكية:

عمل السلاطين المماليك في بداية تسلمهم لزام الأمور وإصدارهم
لمسكوكاتهم الخاصة، على اقتباس مجمل الأنماط الزخرفية والكتابية ذات الصيغة
الدينية والدعائية المعتمدة على السكة الأيوبية، والتي حافظوا عليها حتى عهد
الملك الظاهر بيبرس، الذي قام بالخروج عن ذلك العرف والتقليد، وتجاهل نقش
العبارات الدينية على وجهي النقد، وعمل استبداله بمجموعة النقوش الكتابية

المشيخة إلى اسمه ولقبه الملكي إلى جانب شعاره الخاص به، بعد اتخاذه للقب
قسيم أمير المؤمنين؛ والذي أصبح سنة متبعة من بعده حتى عهد السلطان
برقوق، الذي عدل في أسلوب توزيع النقش السابق، وذلك من خلال قيامه بتدوين
اسمه ضمن الدائرة المنقوشة على مركز السكة، والمحاطة بالعبارة الكتابية
الدالة على مكان وتاريخ ضرب المدون بالأحرف العربية المكتوبة؛ والتي تلاها
تعديل آخر في أسلوب توزيع المأثورات الكتابية بدأ من العام (810 هـ... /
1407 م.)، حيث قام الضراب بتوزيع مجمل المأثورات الكتابية ضمن مجموعة
من العصابات الأفقية المتتالية، مع الحفاظ على استخدام عملية التأريخ الكتابي
المدون الذي استمر حتى العام (857 هـ... / 1453 م.)، عندما بدء التحول من
التأريخ بالنمط الكتابي نحو التأريخ بالأرقام الهندية، بغية توفير الحيز الأكبر من
الفراغ على وجهي المسكوكة، لتمكين النقش من تدوين كامل المأثورات الكتابية
التي طالت عباراتها، دون اختصار أو اختزال.

هذا وبالرغم من تباين ماهية المأثورات الكتابية المنقوشة على وجهي
المسكوكات الذهبية والفضية الإسلامية الصادرة في كافة أنحاء العالم الإسلامي
خلال العصر الأموي، العباسي والفاطمي، فقد توافقت أشكال تلك المسكوكات من
خلال اتخاذهما الشكل الدائري، وقيام الضاربين باتباعهم للأسلوب نفسه في عملية
توزيع المأثورات الكتابية على وجهي السكة ضمن دوائر متوازية، حيث خصص
الوجه الأول منها لذكر أسماء الله تهنيلًا وتحميدًا والصلاة على النبي وآله،
ويخصص الوجه الثاني لنقش اسم الخليفة الذي ضرب النقد في عهده، ومكان
وتاريخ إصدار المسكوكة.

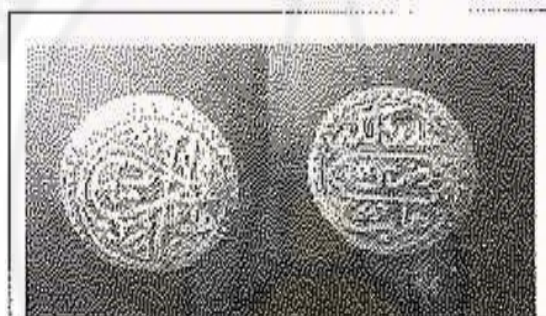


جامعة دمشق
Damascus University



المسكوكات الإسلامية

1.1. مسكوكات السلطنة العثمانية:





يعود العثمانيون في أصولهم العرقية إلى إحدى مجموعات قبائل وسط آسيا التركمانية، التي هجرت مناطق استيطانها في بدايات القرن الحادي عشر الميلادي تحت تزايد الضغط المغولي المتزايد للشرق، و اتجهوا غرباً نحو مناطق الثغور في آسيا الصغرى الخاضعة لنفوذ أبناء عموماتهم من سلاجقة الروم، الذين أقطعوهم مناطق الثغور الحدودية عند جبال طوروس، الفاصلة فيما بينهم وبين الروم البيزنطيين، وسمحوا لهم بالتوسع على حساب الدولة البيزنطية؛ حيث أبلوا بلاءً حسناً في حروبهم ضد البيزنطيين، لاسيما في عصر زعيمهم الجديد عثمان، الذي أرسل إليه السلطان السلجوقي علاء الدين قباذ الثالث بالطلب والعلم تقديراً لشجاعته.

1- تشكل الإمارة في عهد الغازي عثمان:

فشل المغول، إثر احتلالهم لبغداد والقضاء على الخلافة العباسية فيها في العام (1258 م.)، من مد نفوذهم على الأجزاء الغربية من العالم العربي. وتوقف توسعهم إثر هزيمتهم على يد القوات المملوكية في عين جالوت في العام (1260 م.)، حيث اقتصر حكمهم على العراق الذي ضم إلى الإمبراطورية المغولية ومركزها في بلاد فارس، وفقد العراق بذلك مركزه السياسي الفعال في العالم العربي؛ غير أن عمليات التوسع العسكري المغولي نحو الغرب، ما لبثت أن توبعت في عهد هولاكو، المؤسس الفعلي للسلالة الإيلخانية، الذي اتخذ من تبريز عاصمة له، وجاهد في متابعة سياسة الفتح لمناطق غرب آسيا، حيث تمكن وخلال فترة وجيزة من إسقاط السلطنة السلجوقية في آسيا الصغرى بعد أسر سلطانها، ويسيطر سيطرته على ممتلكاتها في الأناضول و أرمينيا الصغرى وكيليكيا.

هذا وقد أسفر السقوط المفاجئ للسلطنة السلجوقية تحت وطء عنف ضربات القوى المغولية الغازية، إلى قيام العديد من الأمراء السلاجقة بإعلان استقلالهم بإماراتهم التي كان يحكمونها لصالح أسيادهم سلاجقة الروم، ومن بينهم الغازي عثمان الذي أعلن استقلاله بإمارته الصغيرة في قره جه حصار، وأخذ بالسعي لتوسيع حدود ممتلكاته على حساب الممالك المجاورة، لاسيما الدولة البيزنطية التي دخل معها في حرب ضروس، حاملاً رايات الجهاد، معتمداً في حروبه وفتوحاته على المتطوعة من رجالات الصوفية، المشككين لعماد الجيش الذي أرسله بقيادة ابنه أرخان، لفتح مدينة بروسه (بورصة)، التي انتقل إليها الغازي عثمان بعد الفتح وتوفي فيها في العام (726 هـ / 1326 م). ودفن في كنيسة القصر التي حولت بعد الفتح إلى مسجد.

أما على صعيد السياسة النقدية للغازي عثمان، يمكن على أن قصر فترة حكم عثمان وانشغاله بأعمال الفتح، قد منعه عن التفكير بضرب نقده الخاص بإمارته، حيث تشير الدلائل على قيامه بإقرار سياسة التعامل بالمسكوكات الذهبية والفضية، السلجوقية، المملوكية، البيزنطية، هذا إلى جانب الدوكات الذهبية والبندقية التي كثر تداولها في العمل التجاري نتيجة صفاء معدنها ودقة وزنها.

2- أرخان بن عثمان (726 - 763 هـ / 1326 - 1362 م):

انتقلت الإمارة والزعامة بعد وفاة الغازي عثمان إلى ولده الأمير أرخان، الذي اعتلى مدة العرش وتابع السير على نهج أبيه في سياسة الحكم والفتح، معتمداً في تدبير أمور دولته الناشئة، على رجالات جيش أبيه من المتطوعة، الذين كانوا في جلهم من رجالات الطرق الصوفية أو الإخوان (البكتاشية) ورجالات نقابات الحرف أو طوائف الكار، غير أنه ما لبث أن أدرك مدى عجز هذه القوات من المتطوعة وعدم جدواها في تحقيق أحلامه التوسعية، وضرورة إيجاد جيش نظامي قوي يمكن الاعتماد عليه في توطيد أركان الدولة، الأمر الذي دفعه إلى

إعادة تنظيم جيشه وتشكيله لفرق الانكشارية النظامية الخاصة الموالية لشخصه¹⁴⁹، هذا إلى جانب تشكيله لفرقة الفرسان التي اعتمد عليها إلى جانب الانكشارية والمنطوعة في توسيع مأكه والزحف نحو القسطنطينية، التي حاول فتحها مراراً غير أنه لم يوفق في ذلك بسبب قوة حصونها ومنعة أسوارها.

عمل أرخان بعد توطينه لأركان دولته، على استكمال مظاهر السيادة والاستقلال في بلاده، من خلال تأكيد على ذكر اسمه والدعاء له في خطبة الجمعة والعديد، كما قام في العام (732 هـ / 1328 م)، بإصدار نقده الفضي الخاص المعروف باسم الأقة (القطعة البيضاء)¹⁵⁰، على وزن خمسة

149 - الإنكشارية أو يني جري والتي تعني الفرق الجديدة: وتتكون في أصولها من النسبة المنوبة من الأطفال البصاري في البلاد المفتوحة، التي عهد السلطان العثماني إلى أخذهم وإدخالهم في الدين الإسلامي ومن ثم تعليمهم فنون الحرب والفن، ودمجهم في الفرق العسكرية الجديدة التي كانت تدعى بالولا، التام لنفس لطان العثماني الذي منحها العديد من الامتيازات الخاصة، وكلف رجالها بتسيير أمور الدولة وإدارة الولايات.

150 - أقة: كلمة تركية معناها الضارب أو الضاربة للباس. بدى في ضربه زمن خلافة السلطان العثماني أرخان العثماني على وزن خمسة فراريط وثلاث حبات (= 4.618 غ)، غير أن وزن الأقة لم يكن ثابتاً على الإطلاق حيث نبين وزنها على مر العصور. وهنا نجد الإشارة على قيام العرب بتسميتها بالعثماني أو الدرهم العثماني، وهو الاسم الذي شاع استخدامه في المدونات العامة، وذلك على العكس من الوثائق والوقفيات الشرعية الخاصة بالدولة العثمانية، التي استخدمت فيها تسمية الأقة للدلالة على البعد الفضي العثماني. هذا ويعود فضل ضرب الأقة الفضية إلى الوزير علاء الدين الأخ الأكبر لأرخان، الذي تسلم زمام الوزارة في عهده، وأمر بضرب السكة من الذهب والفضة، التي جمعت اسم الدولة العثمانية ورسمها، بهدف استخدامها بدلاً من المسبوكات الأجنبية التي جرت العادة على التعامل بها قبل ذلك.

- يذكر محمد كرد علي في كتاب خطط الشام، ج 5، ص 83، (أن كل ثلاث أقيات تعادل بارة واحدة، وكل 40 بارة تعادل قرش، والكيس يساوي خمسة قرشاً ذهباً أو فضة، كما أن الفرس كان يساوي في القرن الثامن عشر في الشام خمسة فرنكات... وأن نفود الدولة العثمانية قبل القرن الحادي عشر للهجرة من صف الدوكات المنسوبة إلى الهندية التي شكلت مملكة عظمى مستقلة، بحيث قدر وزن كل مئة ذوقه ذهبية ما يعادل منه وعشرة دراهم، هذا وقد قدرت القيمة الصربية للدوكا بما يعادل عشرة أقيات وأربعة بما يعادل ثلاثة أقيات، هذا وتسير الدراسات على أن السلطان بايزيد الأول، في سنة 792 هـ / 1390 م، هو أول من استخدم الأقة، أما النفود الفضية المعتمدة فكانت من صف الريال الجزائري الذي كان يعاد عن ألمانيا والذي قدر وزنه بما يعادل تسعة دراهم أو ثمانون أقة.

قراريط¹⁵¹، المضروب على نمط السكة الملحقوقية، وذلك بعد تعديل مجمل النقوش الكتابية، بحيث حمل مجمل الوجه الأول في الألفية نقش لعبارات التوحيد "لا إله إلا الله"، وخصص الوجه الثاني لنقش اسمه ولقبه وعبارات الدعاء له: "الأمير أرخان خاد الله ملكه".

3- مراد خان الأول (763 - 790 هـ. / 1362 - 1389 م.):

الذي تولى الإمارة بعد وفاة أرخان، متابعاً لسياسة سلفه في عملية الفتح التي توجهها بالاستيلاء على مدينة أدرنة، التي عمل على تجميلها، وتشييده لقصره السلطاني الجديد وفق النظام المعماري لقصر الحمراء في غرناطة، ومن ثم نقله لماصمة ملكة من مدينة بروسة إلى أدرنة؛ وتوجيه جل اهتمامه للنواحي العمرانية التي أراد منها تخليد ذكره، حيث قام في العام (779 هـ. / 1378 م.) بتشييد مسجده في مدينة إزنيق، الذي حمل جدرانه بكسوة بلاطات القيشاني ذات الحواف المذهبة التي تميزت بها ورشات التصنيع الخزفي في تلك المدينة.

أما على صعيد السياسة النقدية، فقد تابع العمل بسياسة سلفه من حيث إصداره للألفية التي حملت اسمه ولقبه، وأقراره سياسة التعامل بالإصدارات النقدية المملوكية، والبندقية.

4- بايزيد الأول (790 - 804 هـ. / 1389 - 1402 م.):

سعى الأمير بايزيد الأول الذي تربع على سدة العرش بعد وفاة مراد الأول، على إكساب منصبه السياسي صفة الشرعية والدينية، وذلك من خلال مراسلة

151 - القيراط: مقياس وزني. تبين في قيمة بالنسبة للقياس الشرعي طبقاً لمناطق استخدامه، حيث تم تعديل قيمته الوزنية بنسبة واحد، من عشرين من المثال الشرعي أو ما يعادل 4,223 غ، في حين قدرت قيمته الوزنية بالنسبة للمثال في بلاد الشام والحجاز بنسبة واحد إلى أربع وعشرين من المثال الشرعي.

الخلافة العباسي المتوكل على الله المقيم في القاهرة، والطلب منه أن يسبغ على حكمه صفة الشرعية بمنحه لقب (سلطان الروم أو السلطان الأعظم)، كي يتمكن من حمل رايات الجهاد والذود عن حياض المسلمين ضد الأخطار الخارجية المهددة لكيانهم، فما كان من الخلافة العباسي غير الموافقة على طلبه، لاسيما إثر تفاقم خطر الغزو المغولي للمنطقة بقيادة تيمورلنك، الذي أخذت جحافل جنوشه بالانسياح من جديد نحو الغرب، حيث أجاب الخلافة طلب الأمير بايزيد، وأرسل إليه أمر التفويض بالجهاد ولقبه بحامي الإسلام، الأمر الذي حرض بايزيد الأول على الدخول في الحرب ضد تيمورلنك، الذي تمكن من هزيمة الجيش العثماني في معركة أنقرة في العام (1402 م.) التي أسر فيها بايزيد وزج في السجن الذي بقي فيه حتى وفاته منتحراً، قبل أن يأمر تيمورلنك بإعادة جثمانه الذي تم دفنه في مدينة بروسة.

أما على صعيد السياسة المالية فلم يعدل على سياسة سلفه النقدية سوى بنقش اسمه على الاقچه الفضية.

5- محمد جلبي الأول (804 - 823 هـ. / 1402 - 1421 م.):

تولى سدة الحكم بعد وفاة بايزيد الأول ابنه محمد جلبي، الذي عمل على إعادة تنظيم القوى العسكرية وتأسيس الأمطول البحري للدولة العثمانية.

أما على صعيد السياسة النقدية، فقد تابع العمل بسياسة إسلافه دون إضافة جديد.

6- مراد خان الثاني 823 - 854 هـ. / 1421 - 1451 م.:

اعتلى سدة السلطنة بعد محمد الأول، ابنه مراد خان الثاني، الذي تميز بحبه للعلوم والفنون، وتشجيعه للثقافات الجديدة والوافدة التي أخذت تحظى بالمكانة

المرموقة على حساب الثقافة العثمانية القديمة، القائمة على أكتاف رجال الدين، والتي تجلت بالاهتمام الواضح للسلطان مراد الثاني بعامة الفنون، لا سيما في العمارة والزخرفة اللذين أولاهما جل اهتمامه، ويتضح ذلك من مجموعة الصروح المعمارية التي أمر بتشييدها، ومنها الجامع الأخضر في مدينة بروسه الذي أمر بتشييده في العام (827 هـ. / 1424 م.)، والذي تميز عن سابقه من المساجد، باستغنائاه عن استخدام الأعمدة ذات التيجان البيزنطية التي كانت مألوفة في المساجد العثمانية السابقة، التي استعوض عنها بمجموعة الأعمدة ذات التيجان المقرنصة، التي ساد استخدامها في العنصر الأيوبي والمملوكي؛ وتتميزه بمحاربه الجميل ذي الزخارف النباتية التي يبدو فيها التأثير الفني الصيني، الذي قام بتنفيذه معلمو الحرفة والمهنة الشرق آسيويين، الذين استقدمهم لهذه الغاية من مدينة تبريز، وسمح لهم بتوثيق عملهم على أحد جوانب المحراب، الذي نقشوا عليه عبارة "من عمل أساتذة تبريز"، تقديرًا منه لجهودهم التي بذلوها في تجميل مسجده؛ وكذلك قيامه في العام (836 هـ. / 1433 م.)، بتشييد مسجد المرادية في أدرنة، وكسوته ببلاطات التيلس الخزفية (Tiles)¹⁵².

إلى جانب الاهتمام الملحوظ للسلطان مراد الثاني في مجال العمارة والزخرفة، فقد أولى السلطان مراد أهمية بالغة للاقتصاد المحلي، الذي سعى إلى تنشيطه من خلال قيامه بضرب مسكوكاته النحاسية العثمانية الأولى التي عرفت باسم المنقرة أو المنقرة (ذات الزخارف النافرة)، المتميزة بنقوش وجهها الذي دون عليه بعض العبارات الكتابية ذات الطابع الديني المحض، في حين خصص ظهر المسكوكة لنقش بعض التشكيلات الهندسية الشبكية النافرة، التي أكسبت المسكوكة اسمها الدارج التي عرفت به؛ والتي أُرْدِفَها بإصداره الثاني من الفلوس

152 - تميز بلاطات التيلس الخزفية ألوانها الزرقاء والخضراء، وزخارفها النباتية المستمدة من الزخارف الإيرانية في العصر التيموري.

النحاسية، بعد سحبه الفلوس المنفرة من التداول، وإصداره للنموذج الجديد، الذي حمل على مركز وجهه اسم السلطان مراد الثاني وألقابهن المرد باسم ولي عهده محمد، في حين حافظ ظهر الفلوس على تشبيكاته الانقرة السابقة دون تعديل؛ وطرحها في الأسواق للتداول إلى جانب الاقجة الفضية، الدوكات الذهبية البندقية والدنانير الذهبية المملوكية، التي درج استخدامها وتداولها في كافة أرجاء السلطنة العثمانية.

7- محمد الثاني "الفتح" (854 - 885 هـ / 1451 - 1481 م.):

سعى السلطان محمد الثاني بعد اعتلائه لعدة العرش، إلى الاستفادة من كافة الانجازات والاصلاحات التي تمكن أسلافه من نه على الصعيدين التنظيمي والإداري لشؤون السلطنة الداخلية، من أجل انفرغ لتحقيق حلم أجداده في الاستيلاء على مدينة القسطنطينية، والعمل على اتخاذ كافة التدابير والوسائل التي تمكنه من تحقيق غايته، مبتدئاً ذلك بإعادة تنظيم الجيش وإعداده وحشدته في المواقع الحدودية الفاصلة، الأمر الذي أثار حفيظة وسخط الإمبراطور البيزنطي الذي أرسل سفارة للتعبير عن احتجاجه ورفضه لحشد القوات، فما كان من السلطان محمد سوى الرد على الإمبراطور بقطع رأس أعضاء السفارة معلناً بذلك الحرب على الإمبراطور البيزنطي، وتوجه على رأس قواته لتشديد الحصار على القسطنطينية التي سقطت بأيديهم في العام في العام (1453 م.)، بعد مقتل الإمبراطور، ودخول محمد الفاتح مدينة القسطنطينية، متوجهاً إلى كنيسة أياصوفيا حيث صلى صلاة الشكر، وأقام بالمدينة أربعة أيام، عاد بعدها إلى عاصمته، بعد أن أمر بإعادة تشييد وتدعيم ما دمر أو تهدم من حصون أثناء الحصار، وبتحويل كاتدرائية أياصوفيا إلى مسجد بعد تشييده المئذنة في الجهة الجنوبية الشرقية منها، كذلك الأمر بتشيد مسجده المعروف بالمحمدية الذي استغرق بنائه لخمس سنوات، وتشييده القصر السلطاني المعروف بطوبقابو

(المدفع)¹⁵³، والعمل على تجميل المدينة تهيئة لجعلها عاصمة جديدة لسلطانه، التي أمر بنقل مقر ملكه إليها في العام (858 هـ / 1454 م)، مطلقاً على عاصمة ومقر ملكه الجديد اسم إسلامبول.

وتخليداً لذكرى الفتح والنصر الذي حققه السلطان محمد دون أسلافه، فقد اتخذ لنفسه لقب "سلطان البرين والبحرين"، كما قام في العام (855 هـ / 1452 م)، بإصدار أول نقد ذهبي عثماني عرف باسم التن (أي الذهب الصافي)، المضروب على وزن (3.5 غ.)، الذي استبدل فيه مجمل المآثورات الكتابية والدينية والرموز المسيحية المنقوشة على الدوقات البندقية الذهبية التي أقر تداولها من قبل أسلافه، بمجموعة النقوش الكتابية المركبة من اسم السلطان محمد الفاتح وألقابه التي خلدت أعماله، بحيث حمل مجمل وجه التن الذهبي نقش "ضارب النضر - صاحب العز والنصر - في البر والبحر"، وهذا مايدل على أنه أول من ضرب النقد الذهبي في بني عثمان، وأول من حقق الانتصارات في المعارك البرية والبحرية على البيزنطيين؛ كما اتخذ على بعضهم الآخر نقش لعبارات "سلطان البرين - وخاقان البحرين - السلطان ابن - السلطان" وفي ذلك إشارة إلى تعاظم نفوذه وسلطانه على البرين الآسيوي والأوربي، وتعاظم قوى أسطوله البحري الذي فرض نفوذه على البحرين الأسود والمتوسط؛ في حين خصص الحيز الموجود على ظهر التن الذهبي لنقش اسم السلطان إلى جانب ذكر اسم مدينة الضرب وتاريخه.

8- بايزيد خان الثاني (885 - 917 هـ / 1481 - 1512 م):

اعتلى سدة السلطنة العثمانية بعد وفاة محمد الفاتح ابنه بايزيد خان الثاني،

153 - أصبح قصر المدفع أو طوبقانو مقراً للسلطين من آل عثمان منذ نقل السلطان العثماني محمد الفاتح عاصمة ملكه إلى إسلامبول في العام 876 هـ / 1472 م. وحتى العام 1269 هـ / 1853 م.

الذي كان مولعاً بفن العمارة والتصوير الإيراني، الأمر الذي دفعه عند تشييده لمسجده المعروف باسمه في العام (911 هـ. / 1506 م.)، إلى اعتماد نظام العمارة الإيراني في مخططة من حيث اقتباس تشكيلة المداخل المرتفعة في بواباته، واعتماد نظام العقود الرخامية البيضاء والسوداء المتتالية، المحمولة على الأعمدة المنقوشة من حجر اليشب والمرمر الأخضر، المنتهية بالتيجان المخروطية، وتزيين تقسيماته وفراغات الجدارية بالزخارف النباتية المتباينة ذات الطابع الإيراني البحت.

أما على صعيد الإصدارات النقدية للسلطان بايزيد الثاني، فقد قام خلال فترة سلطنته بضرب نقده الفضي الصغير المعروف باسم إيكليك "الإكي"، الصادر عن دار الضرب في القسطنطينية، الذي نقش على مجمل وجهه المفصول بواسطة خط منصف إلى مقطعين، علوي نقش ضمنه اسم "السلطان بايزيد"، وسفلي نقش ضمنه لقبه "بن محمد خان"، كما حمل ظهر الإكلتك المقسوم بنفس الطريقة في القسم العلوي "عز نصره-85"، وفي القسم السفلي نقش (القسطنطينية).

غير أن من أهم ما يميز الإصدارات النقدية الخاصة بالسلطان بايزيد الثاني، هو خروجه عن المؤلف في عملية التأريخ المتعارف عليها، وإتباعه لأسلوب جديد قام على مبدأ توحيد تأريخ كافة الإصدارات النقدية في عهده منذ اعتلائه سدة العرش في العام (885 هـ.)، وذلك على الرغم من تباين تواريخ إصداره للمسكوكات كافة.

9- سليم الأول (917 - 926 هـ. / 1512 - 1520 م.):

تميز عهد السلطان سليم الأول بتوسع أملاك السلطنة العثمانية بشكل كبير، حيث انضوى تحت سلطانه كل من إيران بعد قضائه على الدولة الصفوية في معركة جالديران، ومن ثم مد نفوذه ليشمل بلاد الشام ومصر بعد القضاء على

السلطنة المملوكية، والتي أعقبها ببسط نفوذه على كل من الحجاز واليمن، كما أجبر الخليفة العباسي المتوكل على الله محمد بن المستمسك بالله، على التنازل عن حقه في الخلافة لآل عثمان، حيث تم الأمر علناً في جامع أياصوفيا، معلناً فيه انتقال الخلافة من البيت العباسي إلى آل عثمان، الذين استمرت الخلافة فيهم حتى عهد مصطفى كمال أتاتورك، الذي أمر بإلغاء الخلافة بموجب القانون الذي أصدره في شهر أذار من العام (1342 هـ / 1924 م).

ومهما يكن من أمر فإن فترة حكم السلطان سليم الأول التي امتدت مايناهز ثمان سنوات، لم تأت على إحداث تغييرات كبيرة في نظم الإدارة والحكم السائدة في المناطق المفتوحة بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية والمعيشية، بل عمد إلى إقرار النظم الإدارية والمالية السابقة، مع السعي إلى إفراغ تلك المناطق من ثرواتها النقدية والفنية، حيث قام بمصادرة ثروات الأمراء المماليك وزيادة نسب الضرائب والمكوس المفروضة على السكان بهدف ملئ الخزينة السلطانية؛ هذا إلى جانب قيامه بإجبار معلمي الصناعات والحرف في الولايات التابعة للسلطنة بالانتقال والهجرة إلى عاصمة السلطنة إسلامبول، التي تحولت في عهده إلى البوثة التي تمازجت فيها مختلف الفنون والمعارف والحضارات.

أما على صعيد السياسة النقدية للسلطان سليم الأول، فقد قام بعد اعتلائه لسدة السلطنة، بضرب مجموعة من النقود الذهبية، الفضية (الإقجة) والنحاسية، التي حملت على مجمل وجهها عبارة "سلطان سليم شاه بن بايزيد خان"، وعلى الوجه الثاني عبارة "عز نصره - القسطنطينية 918".

10- سليمان القانوني (926 - 973 هـ / 1520 - 1566 م):

اعتلى سدة العرش بعد سليم الأول السلطان سليمان القانوني الذي دام حكمه ما يقارب النصف قرن من الزمن، شهدت السلطنة في عهده تجدد الأعمال الحربية

على الجبهة الإيرانية إثر حركة التمرد الصفوي ضد العثمانيين، والتي عمل على إخمادها بعنف؛ وكذلك تجدد المعارك على الجبهة الأوروبية وقيامه بالسيطرة على المجر وإخضاعها لنفوذه، واتساع رقعة السلطنة العثمانية التي عاشت في عهده نوعاً من الازدهار السياسي في تلك المرحلة؛ في حين كانت الأقاليم المفتوحة تعاني نوعاً من العزلة الثقافية نتيجة سيطرة الرجعيين على زمام الأمر، وسعيهم الدؤوب إلى عزل الأقاليم المفتوحة عن مواكبة حركات التطور الثقافي والفكري في الغرب الأوروبي.

أما على صعيد السياسة النقدية للسلطان سليمان القانوني، فقد عمد بعد اعتلائه سدة السلطنة على ضرب نقده الذهبي المعروف باسم التّن الأشرفي الصادر عن دار الضرب بدمشق، الذي عدل قيمته الصرفية لمقدار ستين أقة فضية¹⁵⁴، والذي نقش على وجهه عبارات "ضارب النضر" صاحب العز والنصر - في البر والبحر"، في حين خصص لنقش اسم السلطان وعبارات التوثيق "سليمان شاه بن سلطان سليم خان عز نصره - ضرب دمشق 926"؛ هذا إلى جانب إصداره التّن الذهبي الصادر عن دار الضرب بقصبة زبيد في اليمن على وزن درهم واحد وقيراط واحد وحنة واحدة، وهو ما يعادل (7-8 غ)، هذا إلى جانب إصداره لنقده الفضي الجديد والكبير الحجم الذي عرف بالقرش¹⁵⁵، المعادل لستة دراهم وزناً، في حين عرفه بعضهم على أنه الاقجة أو البارة نفسها¹⁵⁶؛ وأياً كانت التسمية، فقد عدلت القيمة الشرائية للنقد الفضي السليماني بنسبة واحد إلى أربعين من التّن الذهبي السلطاني المعادل للبندقي الذهبي، الذي قدرت قيمته بما

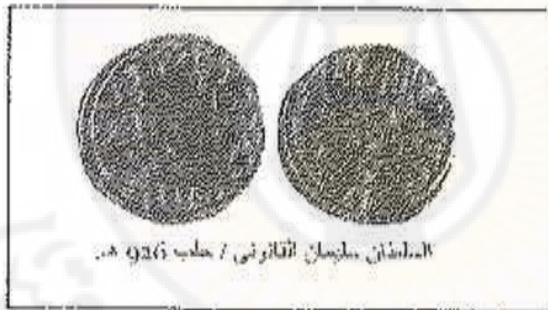
154- قدرت القيمة الشرائية لتّن الأشرفي الذهبي في مصر واليمن ثمانين أقة فضية، ويعود السبب في ذلك على غلى كثرة استخدام المسكوكات الفضية في تلك الأقاليم ورخص أسعار الفضة فيها.

155 - هناك نوعان من القرش: القرش الساع = 40 بارة، والقرش الرائج = 10 بارات.

156 - البارة: كلمة فارسية الأصل، أطلق عليها الدمشقيون اسم المصرية، وهي مساوية لعشرة فلوس نحاسية، وكل عشر بارات تعادل قرشاً واحداً، وكل مئة بارة تعادل بسلوك.

يعادل (150) بارة أو خمسة زلطات¹⁵⁷.

وهنا تجدر الإشارة إلى التباين الواضح في القيمة المصرفية والشرائية للقرش أو البارة فيما بين الإقليمين الشامي والمصري، حيث عدلت قيمة القرش أو البارة المصرية بشلميثين وهي معادلة لجزء من ثلاثين من القرش الأسدي أو العثماني الذي استمر قيد التداول حتى القرن التاسع عشر الميلادي، والذي قدرت قيمته المصرفية المكافئة بما يعادل ستة دراهم فضية أو واحد من المئة من وزن الليرة التركية الذهبية، أي ما يعادل 40 بارة؛ غير أن القيمة المرتفعة للبارة المصرية، ما لبثت أن أخذت بالتراجع، عندما قامت دار الضرب السلطانية المصرية في الأعوام (972 - 974 هـ. / 1564 - 1566 م.)، بإصدار بارات فضية جديدة ذات عيار منخفض نتيجة ارتفاع معدن النحاس في خلطتها، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمتها الشرائية نتيجة الغش الواضح فيها.



11- سليم خان الثاني (974 - 982 هـ. / 1566 - 1574 م.):

شغل السلطان سليم الثاني بعد اعتلائه لسدة العرش بحياة اللهو والمجون، دون أن يولي البلاد أي اهتمام يذكر سوى تشييده لجامع السليمية في أدرنة، الذي أشرف على بنائه المهندس سنان باشا؛ كما قام بإصدار سكته الدعائية الذهبية،

157 - الرقطة: نقد نحاسي يساوي ثلاثين بارة، شاع تداوله في سوريا ولبنان والعراق.

التي نقش على مجمل وجهها عبارة "ضارب النضر" "مساحب العز والنصر" في البر والبحر"، في حين نقش على ظهر المسكوكة عبارة "سلطان سليم شاه" بين السلطان سليمان خان - عز نصره - ضارب دمشق سنة 74"، مثبعا في ذلك لنفس أسلوب ونمط والده سليمان القانوني في إصدار النقد، دون إجراء أي تعديل أو تعديل على طراز السكة أو شكل الخط المنبع في نقش المأثورات الكتابية، عدى تخفيضه لوزن المسكوكة الذهبية بمقدار حبتين أو ثلاث حبات عن الوزن المعتمد في سكة والده السالفة الذكر؛ هذا إلى جانب إصداره لنقده الفضي المنقوش بنفس العبارات السابقة؛ وكذلك قرشه الصباغ التركي على وزن أربعين بارة.

12- مراد خان الثالث (982 - 1003 هـ / 1574 - 1595 م.):

شهدت السلطنة العثمانية في عهد مراد الثالث نشاطاً ملحوظاً على كافة الصعد، لاسيما الفنية والعمرائية التي أولاها رعاية خاصة، والتي تجلت في استقدامه للفنانين والمصورين التبريزيين، أمثال المصور الإيراني ولي جان الذي جعله من مصوري القصر؛ وكذلك استقدامه لمهرة الصناع والحرفيين من كافة الأقاليم والمدن التابعة لنفوذه، للإقامة في مقر السلطنة والإسهام في تطوير صناعاتها وحرفها، ويتجلى ذلك في طلبه من واليه على مصر أن يرسل إلى اسطنبول بأحد عشر صانعاً من مهرة صناع الطنافس في القاهرة، وتزويدهم بكميات كبيرة من الصوف المصبوغ، اللازم لتشغيل ورشة صناعة الطنافس الصوفية العثمانية التي شيدها في مقر السلطنة، والتي حازت على إعجاب التجار البنادقة الذين حملوها إلى بلادهم لبيعها هناك للأغنياء من القادرين على دفع ثمنها.

من جانب آخر فقد حرص السلطان مراد على توجيه فن التشكيل الزخرفي وتحديد ماهية الرسوم المستوجب تنفيذها دون ترك مجال الاختيار للحرفيين

بزخرفة ما يروونه مناسباً على لوحاتهم الفنية، حيث تشير الدلائل على قيام السلطان مراد الثالث بإصدار الأوامر والتعليمات إلى قاضي مدينة إزنيق بجمع مهرة معلمي حرفة الزخرفة الخزفية في إزنيق، وتسليمهم نماذج محددة من التشكيلات الزخرفية المستوجب تقديمها في تنفيذها على كافة المنتجات من الأنية والبلاطات الخزفية المصنعة في ورشاتهم، مما يدل على توجيه السلطات الحاكمة للفن وإشرافها عليه، وإلزام الصناع بضرورة التقيد بنمط التشكيل الزخرفي المقرر من قبل السلطات الحاكمة.

كما أولى مراد الثالث اهتماماً ملحوظاً لفن العمارة، حيث جمع عصره فيما بين التحويل والتشييد؛ حيث قام في العام (1574 م.) بالاستيلاء على كنسية العذراء مقر البطريرك الأرثوذكسي وتحويلها إلى المسجد المعروف بالفتحية؛ كما قام في العام (1577 م.)، بالطلب إلى مهندس سنان باشا، الإشراف على تشييد مسجد أزاب كابي ذي المئذنة الوحيدة المشيدة وفق الطراز العثماني.

أما على صعيد الإصدارات النقدية، فقد عمد السلطان مراد الثالث بعد اعتلائه لسدة العرش إلى إصدار مسكوكاته الذهبية، التي تشابهت في نقوشها وعباراتها الكتابية مع السكة الصادرة في عهد سلفه، مع تعديله الجزئي في النقش المركزي، وذلك من خلال إلغائه لقب (خان) المرادف للاسم في بعض الأحيان من نقوش بعض النماذج الصادرة في عهده؛ غير أن قيامه بحذف تلك العبارة عن مسكوكاته، لم يتخذ كسنة مؤكدة مميزة لعصره، حيث قام خلال فترة اعتلائه السلطنة، بإصدار نموذج آخر من المسكوكات الذهبية الصادرة عن دار الضرب في القسطنطينية، حملت على وجهها الماثورة الكتابية اللقبية الموزعة على أربعة أسطر أفقية والمكونة من عبارات "سلطان البرين - وخاقان البحريين - السلطان بن - السلطان"، في حين خصص ظهر النقد الذهبي لنقش اسمه ولقبه، إلى جانب

عبارات التوثيق والتاريخ سلطان مراد بن سليم خان عز نصر - ضرب في قسطنطينية 982 سنة".

من جانب آخر، فقد أسفرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الإقليم العراقي في العام (1584 م.)، وما نجم عنها من تداعي القيمة الشرائية للأقجة إلى ما يقارب النصف¹⁵⁸، وعزوف التجار عن التعامل بها، إلى قيام السلطان مراد بإصدار الدرهم الفضي الجديد، المضروب وفق السكة والنقش الخاص بالنقد الذهبي.

13- محمد الثالث (1003 - 1012 هـ. / 1595 - 1603 م.):

ليس في عصر هذا السلطان ما يستحق الذكر، سوى ضربه لبعض المسكوكات الذهبية الصادرة عن دور السكة والضرب في دمشق، حلب ومصر في العام (1003 هـ.)، وفق السكة والنمط السابقين، نقش على وجهها عبارة "سلطان البرين - وخاقان البحرين - السلطان بن - السلطان"، وعلى الظهر عبارة "سلطان محمد - بن - مراد خان عز - نصره ضرب في - مصر سنة 1003"، هذا إلى جانب العثور على مسكوكة ذهبية أخرى، نقش على وجهها عبارات "سلطان - ضارب النضر - صاحب العز والنصر في - البر والبحر"، ودون إحداث أي تعديل على مأثورة الظهر المنقوشة على نقده السابق.

14- أحمد الأول (1012 - 1026 هـ. / 1603 - 1617 م.):

لعل من أهم انجازات السلطان أحمد الأول هو تشييده للجامع الأزرق ذي المآذن الست، المشيد وفق نظام العمارة السلجوقي، والمزدان بكسوته الداخلية المركبة من ألواح القيثاني ذات الزخارف النباتية الزرقاء.

158 - عدلت قيمة صرف العملة الذهبية بالنسبة للأقجة في بادئ الأمر بنسبة كانت تصرف فيها القطعة الذهبية بسنتين إقجة فضية، ثم أصبحت سبعين إقجة، قبل أن تنخفض قيمتها الصرفية لتعادل كل قطعة ذهبية مئة وعشرين إقجة فضية في العام 1584 م.

قام السلطان أحمد خلال فترة سلطنته بضرب الدرامم الفضية الصادرة عن دار الضرب في حلب، التي نقش عليها اسمه بخط مشابه للطغراء ضمن تشكيلة زخرفية هندسية مركبة من نجمة سداسية، هذا إلى جانب إصداره لنصف الدرهم الفضي المعروف بالمديني، الصادر عن دار الضرب في مصر.

15- عثمان الثاني (1027 - 1030 هـ / 1618 - 1621 م):

اتصف عهد عثمان الثاني بتدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة التضخم النقدي الذي أصاب الاقتصاد العثماني بدءاً من العام (1620 م)، وما رافقه من انخفاض ملموس في القيمة الصرفية للاقجة الفضية، الأمر الذي دفعه إلى محاولة إصلاح الوضع الاقتصادي من خلال إصداره للبارة الفضية، التي وضعها قيد التداول لتسيير أمور التبادل التجاري بعد أن فقدت الاقجة قيمتها الشرائية.

16- مصطفى الأول (1031 - 1049 هـ / 1622 - 1623 م):

بالرغم من المحاولات التي قام بها السلطان عثمان الثاني للحد من التدهور الاقتصادي التي كانت تعانيه السلطنة، فقد تابعت الأزمة تفاقمها في عهد السلطان مصطفى الأول، نتيجة توقف حركة التجارة العالمية مع السلطنة إثر نشوب ثورة فخر الدين المعني في العام (1032 م)، وكذلك قيام ابن سيفا حاكم طرابلس بسلب ونهب المراكب والسفن التجارية الأوربية الوافدة إلى ميناء طرابلس، الأمر الذي أدى إلى امتناع السفن التجارية الأوربية عن الرسوم في مينائها أو المتاجرة معها.

وفي محاولة يائسة من السلطان مصطفى لإعادة تصحيح الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، فقد عمد إلى سحب الدرهم الفضي الذي فقد قيمته الشرائية من التداول، وأصدر بدلاً عنه، السكة الفضية الجديدة الصادرة على وزن عشر الاقجة الفضية، غير أن ذلك لم يكفل تصحيح الوضع الاقتصادي المنهار، وذلك

لوضوح الغش في المسكوكات الجديدة وانخفاض نسبة معدن الفضة عن الحد الشرعي المسموح به؛ الأمر الذي دفعه إلى القيام بإصلاحه النقدي الثاني في العام (1026 م.)، وإصدار مسكوكاته الفضية الجديدة من فئة البارة الواحدة، بغية تسهيل عمليات البيع والشراء بين الأهالي، بعد أن توقفت حالهم نتيجة فقدان المسكوكات السابقة لقيمتها الشرائية.

17- مراد الرابع (1032 - 1049 هـ. / 1623 - 1640 م.):

شهد عصر السلطان مراد الرابع تدهوراً للأوضاع الاقتصادية في السلطنة وفقدان الاستقرار الداخلي، نتيجة قيام الجند الانكشارية بإثارة الفتن والغلاقل في البلاد، الأمر الذي حدا بالسلطان مراد إلى القيام بإعادة تنظيم الجيش والقتل من أعداد الانكشارية وإلغاء ضريبة الغلمان المفروضة على الأقاليم الغربية من السلطنة العثمانية، ومن ثم تشكيله لجيش جديد مكنه من استعادة بغداد في العام (1635 م.)، والاتفاقات نحو تنظيم الأمور الداخلية للسلطنة والاهتمام بالتشييدات العمرانية، التي ابتدأها بتشييده لمسجد أشرف زاده في مدينة إزنيق.

أما على صعيد الإصدارات النقدية، فقد قام السلطان مراد بتخليد إنجازاته من خلال إصداره لنقده الذهبي الجديد المعروف باسم الزر المحبوب، الصادر عن دار الضرب المصرية، الذي نقش على وجهه عبارة "سلطان البرين" وخاقان البحرين - السلطان بن - السلطان، في حين حمل الظهر نقش لعبارة "سلطان مراد بن أحمد خان عز نصره - ضرب في مصر سنة 1032". وهنا تجدر الإشارة على عدم قيام السلطان مراد باتخاذ أي إجراء اقتصادي للتخفيف من تفاقم الأزمة الاقتصادية أو الحد من النزف النقدي الذي كانت تعيشه السلطنة في عهده.

18- إبراهيم الأول 1049 - 1058 هـ / 1640 - 1648 م.:

لم يقم هذا السلطان بإحداث أي تجديد في شؤون السلطنة على الصعيدين السياسي، العمراني أو الاقتصادي، سوى ضربه لقطعة نقدية من فئة خمسة أقباجات، بغية تسهيل عمليات التبادل التجاري نتيجة انخفاض قيمة العملة وفقدانها لقيمها الشرائية، حيث نقش على وجه مسكوكته الجديدة عبارة "سلطان إبراهيم بن أحمد خان"، المنقوشة بخط شبه الطغراء، التي لم تكن قد اتخذت شكلها الفني الكامل، في حين نقش على ظهر مسكوكته عبارة "خلد الله ملكه" ضرب القسطنطينية 1049".

19- محمد الرابع 1058 - 1098 هـ / 1648 - 1687 م.:

وهو آخر سلاطين القرن الرابع عشر الهجري، الذي تم في عهده بناء الجامع الجديد (بني جامع)، أو جامع الملكة الوالدة كما يعرف في اسطنبول، الذي يعد مثالاً طيباً للعمارة العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي.

تسلم محمد الرابع زمام الحكم وهو صغير، الأمر الذي دفع بوالدته أن تعهد بزمام منصب الصدر الأعظم إلى محمد باشا كوبرلي، الذي عين لإدارة شؤون السلطنة ريثما يبلغ السلطان سن الرشد، وهذا ما مكنه من تعيين أقربائه في المناصب الحساسة في الدولة، وجعل منصب الصدارة متوارثاً في أسرته.

غير أنه وبالرغم من سعي آل كوبرلي الذين توارثوا منصب الصدر الأعظم في محاربة الفساد الإداري الذي كان قد استشرى في السلطنة، وإعادة تنظيم أمور السلطنة وجباياتها، فقد بقي الوضع الاقتصادي المتدهور على حاله وذلك بسبب انجراف آل كوبرلي في الفساد وقبولهم الرشاوى، وتسخيرهم اقتصاديات السلطنة ومواردها لصالحهم الخاص، هذا إلى جانب تسارع عمليات الانهيار الاقتصادي للسلطنة إثر فقدانها موارد الدعم الاقتصادي الخارجي نتيجة:

أ- فقدان الدول العربية لدورها التجاري كوسيط بين الشرق والغرب إثر اكتشاف الأوروبيين لرأس الرجاء الصالح، وإقامتهم للعلاقات التجارية المباشرة مع الهند.

ب- تزايد أعمال الكشوف الجغرافية، ونشوء المستعمرات التي مكنت الدول الأوروبية المستكشفة من زيادة احتياطياتها وورداتها من المعادن النفيسة المسلوقة من المستعمرات المكتشفة، الأمر الذي أدى إلى غنى تلك الدول بالمعادن النفيسة، وضربها لذلك الكم الهائل من الإصدارات النقدية الذهبية والفضية الفائضة عن حاجتها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأسعار وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والمعاشي الجديد لتلك الدول والقيم الفعلية للمواد المصنعة، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على عمليات التبادل التجاري مع السلطنة العثمانية، التي أضحت غير قادرة على استيراد المنتجات الغربية نتيجة ارتفاع أسعارها.

ج- تزايد أعداد المرتزقة من الجند المستعان بهم لقمع الثورات في الأقاليم وتزايد نفقات استئجارهم، الأمر الذي أدى إلى زيادة نفقات الخزينة التي أضحت غير متناسبة مع وارداتها من الجبايات والضرائب.

د- تزايد أعداد الجند الانكشارية المخصصين لحماية السلطان وتنامي الأعباء المالية المفروضة على الخزينة لدفع مرتباتهم وتجهيزاتهم.

ومهما يكن من أمر، وكتقليد متبع من قبل الحكام، فقد قام السلطان محمد الرابع خلال فترة سلطنته بضرب مجموعة من الإصدارات الذهبية والنحاسية المنقوشة بنفس العبارات والمأثورات الكتابية السابقة المعتمدة في عهد أسلافه: "الوجه: سلطان البرين - وخاقان البحرين - السلطان بن - السلطان، الظهر: سلطان محمد بن إبراهيم خان عز نصره"؛ هذا إلى جانب إصداره للاقعة الفضية ذات النقش الكتابي المعدل، التي حملت على مجمل وجهها نقش "سلطان

مظفر، أو سلطان، المظفر دائماً، في حين نقش على الظهر عبارة "سلطان، محمد بن إبراهيم خان عز نصره".

غير أنه وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عانت منها السلطنة في عهد محمد الرابع، وفي محاولة منه لمعالجة التضخم الاقتصادي المزمن الذي كانت تعاني منه البلاد، فقد عمل على إصدار الأقعة الفضية ذات الوزن المعادل "ثمن الغرام"، بعد تخفيضه لقيمتها الشرائية، وكذلك ضربه لأجزاء الدرهم الفضي من المعدن المنخفض العيار؛ غير أن ذلك لم يساعد على القضاء أو التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية المستشرية، وذلك بسبب ادني واردات خزانة السلطنة، التي كانت قد بلغ مقدار جبايتها وأرباحها في عهد السلطان سليمان القانوني إلى ما يقارب "537 مليون اقعة فضية" = (10 مليون قطعة ذهبية)، وتراجعت بعد ذلك وبشكل ملحوظ في عهده لتصل في العام 1063 هـ./ 1653 م، إلى ما يقارب "4.20000 مليون قطعة ذهبية"، أي بانخفاض ينقص عن نصف مقدار الجبايات المحققة لصالح الخزانة في العام 926 هـ./ 1520 م، الأمر الذي دفع بالسلطات الحاكمة إلى تعويض النقص في موارد الخزانة السلطانية، من خلال مضاعفة القيم الضريبية المفروضة على السكان، وإبتداعها للعديد من الضرائب الجديدة العارضة (العرائض الديوانية)، وفرضها الجزية على المسلمين وغير المسلمين، الأمر الذي دفع بالأهالي إلى تزييف النقد وغشه بإنقاص وزنه، بغية تأمين السيولة اللازمة لدفع ما ترتب عليهم من الضرائب والغرامات المضاعفة، أو هجرتهم لقراهم وإغلاقهم لمتاجرهم بعد أن عجزوا عن تسديد الذمم المترتبة عليهم لصالح الخزانة.

20- سليمان الثاني 1099 - 1102 هـ./ 1687 - 1691 م.:

لم يتمكن السلطان سليمان الثاني إثر توليه لزمام السلطنة وخلال فترة حكمه

التي دامت ماينوف عن أربع سنوات، من إصلاح البنية الاقتصادية التحتية المنهارة للسلطنة العثمانية، نتيجة استنزاف الفساد وسوء الإدارة، اللذين أسهما في خراب العمران، وهلاك المال والأعراض والفراع والرجال، وتسلبت العمال والولاة على رقاب العامة والخاصة، وبيعهم المناصب الإدارية¹⁵⁹، وقبض الرشاوى، الأمر الذي أسفر عن تقاعص التضخم الاقتصادي في كافة بقاع السلطنة، بحيث لم تعد المسكوكات القديمة قادرة على تلبية الحاجة الشرائية للمواطنين، الأمر الذي دفع بالسلطان سليمان الثاني، إلى القيام بمحاولة تخفيف وطأة التضخم الاقتصادي والنقدي، وذلك من خلال إصداره لوحدة النقدية الجديدة المعروفة باسم القرش الفضي الكبير، على وزن ستة دراهم فضية سليمانية، التي نقش على وجهها مجموعة من العبارات الدعائية التقليدية، المكونة من العبارات التقليدية "سلطان البرين- وخاقان البحرين- السلطان بن- السلطان"، المؤطرة بشريط زخرفي عريض وناقر، ذي تشينيات مركزية؛ في حين خصصت كامل مساحة ظهر القرش الفضي، لنقش الكتابات المتضمنة اسم السلطان ونسبته، ومكان وتاريخ الإصدار طبقاً لتاريخ اعتلاء السلطان سليمان الثاني لعدة العرش، وفق الترتيب التالي: "السلطان سليمان- بن إبراهيم خان- دام ملكه ضروب في- قسطنطينية- 1099"، المؤطرة بالشريط ذي النقاط المركزية الموضوعة على الحافة الخارجية للقرش.

هذا إلى جانب إصداره لمجموعة الوحدات النقدية الصغرى المكونة من الأجزاء العشرية للقرش، وذلك بغية تسهيل أمور المبيعات والعلاقات التجارية، منها الزاوية "الزطه، الزلطي"، الصادرة عن دار الضرب في القسطنطينية،

159 - كانت تباع المناصب الإدارية لكل من يستطيع دفع ثمن المصب الذي يرغب بتقلده، حيث بلغت قيمة منصب الوالي في الأستانة مبلغ 80-100 ألف دوكا، والدفتر دار 40-50 ألف والفاضي أقل من ذلك.
- يمكن أن نستخلص من ذلك أن الأعيان ورجال الدولة ذوي الأصباح والنفوذ فيها، كانوا لا يهابون الرشاوى المقدمة إليهم إلا بالمسكوكات الأجنبية (الدوكا)، وذلك بسبب فقدانهم الثقة بالقيمة الصربية لثنى العثماني.

والمميزة عن سواها من المسكوكات بنقش الوجه الشبيه بالطغراء، ونقش الظهر الذي حمل نقش التوثيق والتأريخ "ضرب في قسطنطينية 1099"، والتي وضعت قيد التداول التجاري حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري¹⁶⁰، غير أنه وعلى الرغم من المحاولات التي قام بها السلطان سليمان الثاني لترميم الوضع الاقتصادي؛ فقد باءت تلك المحاولات بالفشل إثر فقدان القرش الكبير لقيمته الشرائية والصرفية، وعدم تمكنه من الصمود أمام تدفق العملات الأجنبية التي شاع استخدامها في العمل التجاري نتيجة صحة معدنها ووزنها.

21- أحمد الثاني 1102 - 1106 هـ. / 1691 - 1695 م.:

تولى أحمد الثاني زمام السلطنة بعد وفاة أخيه سليمان الثاني منذ العام 1102 هـ.، وحتى العام 1106 هـ.، دون القيام بأي عمل يذكر سوى ضربه لنقده الفضي على سكة أخيه، بعد نقشه بطغرائه الخاصة به.

22- مصطفى الثاني 1106 - 1115 هـ. / 1695 - 1703 م.:

شهدت الحركة الفنية في عصر السلطان مصطفى الثاني ازدهاراً ملحوظاً، تبدى في تطور أساليب التزيين الزخرفي بشكل عام، وفن التزيين والزخرفة الكتابية بشكل خاص، حيث برز عدد من الفنانين العثمانيين الذين تمكنوا من تطوير أساليب كتابة ورسم ونقش الخط العربي، وتحويل مجمل عباراته وجملته الكتابية ذات الطابع الديني، الدعائي أو الشخصي، إلى النمط الخطي التزييني المتداخل، والمحور وفق أسلوب تشكيلي ذي طابع نباتي أو حيواني يصعب تقليده أو تكراره، عرف باسم نقش الطغراء، الذي اعتمده السلطان مصطفى الثاني في نقش وتعمير مسكوكاته الذهبية المعروفة بـ الأشرفية، التي اتخذت على وجهها

160 - استمر العمل بوحدة الرابطة منذ ضربها في العام 1687 م.، وحتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي.

الأول نقشاً الطغراء السلطانية التي ابتدعها مصطفى الثاني، ونقشها باسمه وألقابه السلطانية التي تمتع بها، والتي أضحت اتخذها ونقشها من السنن السلطانية التي لا يمكن الاستغناء عنها، بحيث كان من المستوجب على كل من يعتلي سدة السلطة، ابتداء طغرائه الخاصة المميزة له، التي كانت تشكل خاتمه السلطاني المعتمد في مهر الأوامر والفرمانات السلطانية وتمييز إصداراته النقدية¹⁶¹، هذا وقد حمل الأشرافي الذهبي على وجهه "نقش الطغراء السلطانية - ضرب في - قسطنطينية - 1115"، في حين خصص الظهر لنقش العبارات الدعائية التقليدية "سلطان البرتين - وخاقان البحرين - السلطان ابن - السلطان"، الموزعة على أربعة أسطر أفقية تتضمنها بعض التشكيلات الهندسية والنباتية، ويحف بها من الخارج مجموعة من التسينات المستطيلة المؤطرة لحاشية الظهر الخارجية.

وفي محاولة من السلطان مصطفى الثاني التخفيف من منافسة المسكوكات الذهبية الأجنبية للمسكوكات العثمانية، ولإسيما البندقي الذهبي الذي كان قد أدخله المعنيون ووضعوه قيد التداول في بلاد الشام قاطبة، فقد عمد إلى إصدار نقده الذهبي الجديد المعروف بـ البندقي، الصادر عن دار الضرب المصرية على نفس قيمة ووزن البندقي الذهبي، وذلك بعد تميزه بنقش الطغراء السلطانية التي

161 - الطغراء: وهي البقرة أو النقش الذي يكتب في الخط العليظ في ترويسة الرسالة، وتحمل في تركيبها اسم ونعت المالك المصدر للرسالة أو الأمر. وتجدر الإشارة على أن النقش يشبه بالطغراء كان قد ساع استخدامه في ترويس الرسائل الملكية لسلطين سلاجقة الروم والمماليك، الذين ميزت فيه طغرائهم بشكلها المستطيل ذي الخطوط الرأسية المتوازية والمتقاربة؛ وذلك على النقيض من الطغراء العثمانية، التي جاءت نتيجة التطور والإبداع الفني الذي أحدثه الخطاطون وتطويرهم لأساليب وأنماط التشكيل الخزفي الكتابي، المتداخل والمتمازج في بعض الأحيان مع التشكيلات النباتية من أزهار القرنفل، أو بزخرفة الرومي والهناي، بغية إيجاد طغراء شخصية صعبة التقليد أو التزيير.

كان يشرف على الطغراء (الختم)، موظف مسؤول يدعى (النشائجي)، الذي يعمل تحت إمرته خطاط خاص بالطغراء يدعى (الطغراكيش)، حيث يقوم السلطان بإرسال الأمر أو الفرمان إلى النشائجي، ليعمل على لصق أو رسم الطغراء السلطانية عليه لتمييزه ومنع تزويره.

احتلت وجه المسكوكة، والنقوش الكتابية الدالة على مكان وتاريخ الضرب المكونة من عبارة (ضرب في مصر 1110)، معتبراً العام 1110 هـ. بداية لتاريخ التوقف عن التعامل بالنقد البندقي وبداية لبدء التعامل بالفندقلي الجديد¹⁶².

كما عمل السلطان مصطفى الثاني، وفي محاولة لإصلاح الاقتصاد المنهار، والحد من تداعي القيمة الشرائية للنقد الفضي السلطاني، بضرب مسكوكة فضية جديدة من فئة العشرة بارات، تميزت بطغرائه المنقوشة على وجهها الأول، وبالعبارات الدالة على مكان وتاريخ الإصدار وهو (القسطنطينية 1110)، المنقوشة على الوجه الثاني.

23- أحمد الثالث 1115 - 1143 هـ. / 1703 - 1730 م.:

وهو السلطان الثالث والعشرون من آل عثمان، الذي اعتلى سدة العرش في العام 1115 هـ.، بعد خلع مصطفى الثاني.

أولى السلطان أحمد الثالث عناية فائقة لفن زراعة وتجميل الحدائق واستنبات الأزهار، ولاسيما استنبات وزراعة زهرة اللالة (التوليب)، التي حازت على إعجابه وولعه الشديد، مما دفعه إلى إنشاء حديقة خاصة بتلك الزهرة داخل أسوار قصر طوبقايو السلطاني، وتشجع العامة على استنباتها وتهجينها، وزراعتها في الحدائق الخاصة والعامة، وإصدار أمره بتشكيل مجلس خاص عرف باسم "مجلس الزهور"، أوكل إليه مهمة الإشراف على زراعة زهور اللالة "التوليب" وحمايتها من التقلبات الجوية، وعقد المسابقات بين هواة استنبات

162 - الفندقلي والسبقلي: الفندقلي: نقد ذهبي تركي عراقي قيمته 160 قرشاً رائجاً؛ في حين عرف الفندقلي الصيفي أو البندقلي: عني أنه نقد ذهبي منسوب إلى البندقية، وضع قيد التداول من قبل المعبرين الذين أدخلوا تداوله وعمموا استعماله في بلاد الشام فأطاحه.

وتهجين زهور التوليب، وبصرف المكافآت المجزية لمن يتمكن من إنتاج نوع جديد من تلك الزهرة¹⁶³؛ الأمر الذي دفع ببعض المؤرخين أن يطلقوا على عصر هذا السلطان اسم عصر زهرة اللآلة.

كما بدأت الصناعات الخزفية جانباً ملحوظاً من اهتمامه، لا سيما فن صناعة بلاطات التشيبي، الذي أمر بتشيد مصنع حكومي خاص بإنتاج بلاطاته في مدينة إزمير، بعد أن طلب من نقابة الخزافين في مدينة إزنيق إرسال عدد من صوره النماذج للعاملين لديهم للعمل في مركز التصنيع الجديد، بغية إنتاج البلاطات الجذارية اللازمة لكسوة الصروح المعمارية التي أمر بتشيدها أو ترميمها؛ حيث استخدم إنتاج مصنعه الخزفي الجديد في اكساء كنسية القيامة بالقدس، وبوابة قصر طوبقايو في استنبول.

كما شهد عصر السلطان أحمد نوعاً من حركات انفتاح المجتمع العثماني على الثقافات والفنون الغربية، التي أشدّت بعض مظاهرها بالتسرب إلى فنون الخزفة والعمارة العثمانية، ولا سيما فن الباروك¹⁶⁴، الذي لقي إقبالا ملحوظاً بين طبقة الحكام والمثقفين، حيث أمر السلطان أحمد الثالث بتشيد أحد قصوره السلطانية وفق الطراز المعماري لقصر فرساي؛ الأمر الذي يدل عن مدى تأثير العثمانيين بالثقافات الأوروبية الوافدة.

163 - يشير أحد الكتاب الأتراك في رساله له عن هذه الزهرة، أن اسماءها وأنواعها بلغت نحواً من خمسمائة وخمسين اسماً، نتيجة تشجيع السلطان أحمد الأول لهواة الاستمتاع وتهجين الزهور، على إنتاج أنواع جديدة من زهرة التوليب.

ARSEVAN, GERAL ERKAO: LES ARTES DECORATIVES TURQUES. P. 59 -

164 - الباروك: وهي تسمى اللؤلؤة غير المهذبة، يعتمد هذا الفن في تشكيله الخزفية على الخطوط المعقدة والعمودية، والعزوف عن استخدام الخطوط المستقيمة في الخزفة. انبسر استخدام هذا الفن الخزفي في إيطاليا خلال القرن السابع عشر الميلادي، ومنها انتشر إلى كافة أنحاء أوروبا، وتسرب بعض مظاهره الفنية التي شاع استخدامها في أوروبا فنون الخزف والعمارة العثمانية.

أما على صعيد السياسة النقدية للسلطان أحمد الثالث، فقد بدأ حكمه بإصدار مسكوكته الذهبية الجديدة المعروفة باسم "زر المحبوب"، على وزن أقل من 2.6 غ، نقش على وجهها طغرائه الخاصة، في حين تميز ظهر النقد الذهبي بحملة لعبارة اسلامبول بدلاً من القسطنطينية، التي كان أسلافه قد اتخذوها للإشارة إلى مكان الإصدار، هذا إلى جانب نقشه لتاريخ الإصدار وهو 1115؛ وضربه بنفس العام لنقد ذهبي مشابه، صادر عن دار الضرب المصرية.

هذا وقد أدت السياسة الحازمة التي اتبعها السلطان أحمد الثالث في قمع وإخماد الثورات التحررية التي نشبت في بلاد الشام في العام 1136 هـ، (ثورة الشيخ ضاهر العمر حاكم صفد، والمعنيين في بلاد الشوف)، وفرض الأمن والاستقرار في المنطقة، لا سيما بعد تولي آل العظم الحكم في بلاد الشام، والعمل على تدعيم الاقتصاد المحلي والإسهام في الحد من تدهور القيمة الشرائية للمسكوكات العثمانية، لاسيما الأفعجة العثمانية¹⁶⁵، التي أخذت قيمتها الوزنية والصرفية بالتراجع أمام المسكوكات الأخرى لتصل إلى ما يقارب (1.2024 غ)، غير أن قيمتها ما لبثت أن أخذت بالتحسن مرة أخرى، لتستقر على وزن قيراط وثلاثة أرباع القيراط؛ وكذلك تحسن القيم الشرائية للمسكوكات الأخرى، وما رافق ذلك من انخفاض في الأسعار، مما ألزم القائمين على الأمر على ضرب مجموعة من الوحدات النقدية العشرية الصغرى، لتسهيل أمور المبيعات، والتي برز منها النصف فندقلي الذهبي المنقوش بالطغراء السلطانية، وكذلك القرش الفضي الجديد المقدر وزنه بثمان دراهم فضية، بعد تجويد عيار معدنه ليصبح (0.60 غ. من معدن الفضة).

165- قدرت القيمة الوزنية للأفعجة في عهد السلطان أحمد الثالث بما يعادل ستة قيراط.

24- محمود الأول 1143 - 1168 هـ / 1730 - 1754 م.:

تنازل السلطان أحمد الثالث عن ملكه باختياره في العام 1143 هـ، بعد حكم دام ما يقارب الثماني والعشرين سنة، حيث اعتلى العرش من بعده محمود الأول، وهو الرابع والعشرون من آل عثمان والتاسع عشر منهم في القسطنطينية.

لم يقم السلطان محمود الأول بإحداث أي تغيير يذكر على نقوش المسكوكات السابقة، سوى عودته إلى نقش عبارة القسطنطينية على المسكوكات، بدلاً من عبارة اسلامبول التي كان سلفه قد أقرها على مسكوكاته، ونقشه للطغراء السلطانية بدلاً من نقش اسم السلطان؛ هذا إلى جانب ضربه لنقد زر المحبوب الذهبي، الذي نقش على وجهه عبارة "سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان"، وعلى الظهر نقش "الطغراء" المنقوشة باسم السلطان محمود الأول وألقابه، المردفة بعبارة "عز نصره ضرب في مصر سنة 1143"، كما قام بضرب الفندقلي الذهبي الصادر عن دار الضرب المصرية، الذي حمل على الوجه نقش الطغراء، وعلى الظهر نقش لعبارة "ضرب في مصر سنة 1143"، وكذلك بإصداره لنقد فضي جديد حمل على وجهيه العبارات الأنفة الذكر؛ هذا إلى جانب قيام دار الضرب المصرية بإصدارها لعملة نحاسية عرفت باسم الجديدة، حملت على وجهها نقشاً لزخرفة هندسية متداخلة، في حين خصص ظهر المسكوكة لنقش عبارة "مصر محمود سنة 1143".

وهنا تجدر الإشارة على قيام داري السكة والضرب في القسطنطينية ومصر بنقش تاريخ اعتلاء السلطان لسدة العرش على كافة المسكوكات الصادرة خلال عهد السلطان، دون الأخذ بعين الاعتبار لسنة الضرب التي تم فيها إصدار المسكوكة بشكل فعلي، وذلك على النقيض من دار الضرب التونسية، التي خالفت

القاعدة المتبعة، وذلك من خلال نقشها للتاريخ الفعلي الذي تم فيه إصدار المسكوكة، وفق التقويم الهجري المتبع؛ وهذا ما يمكن استنتاجه من النقوش الكتابية المتخذة على النقد الفضي الصادر عن دار الضرب التونسية بأمر من باي تونس في العام 1167 هـ، التي خصصت وجهها لنقش اسم السلطان محمود الأول "سلطان - محمود" المؤطرة بحاشية من النقاط النافرة، في حين ترك الظهر لنقش العبارات الدالة على مكان وتاريخ الإصدار وفق التقويم الهجري الصحيح، الذي تم فيه إصدار النقد، المكون من عبارة "ضرب - في - تونس - سنة - 1167" المؤطرة بمجموعة من النقاط النافرة، دون إدراج أي ذكر لتاريخ اعتلاء السلطان محمود الأول لسدة العرش في العام 1143 هـ.

25- عثمان الثالث 1168 - 1171 هـ / 1754 - 1757 م.

لم يقيم السلطان عثمان الثالث خلال فترة اعتلائه لسدة العرش التي استمرت ما يقارب الأربع سنوات بإنجاز ما يستحق الذكر سوى تشييده لمسجده المعروف باسم نور عثمانية، الذي تأثر بأسلوب تزيينه وزخرفته بالتيارات الفنية الغربية، وذلك من خلال الاستعاضة عن نماذج المقرنصات ذات الصبغة الإسلامية التي كانت تستخدم في التخفيف من انكسار الحنايا والزوايا، بمجموعة الأفاريز الجدارية المكونة من أوراق الأكانثوس، القائمة على الركائز الجدارية المشيدة وفق طراز الباروك الفني.

أما على صعيد السياسة النقدية للسلطان عثمان الثالث، فقد عمل بعد توحده لعدة السلطنة، على إصدار نموذج جديد من المسكوكات الذهبية المعروفة باسم سكوين، الذي نقش على وجهه طغرائه السلطانية، وعلى ظهرها عبارة "ضرب في إسماعيل 1168"، وكذلك إصداره لمسكوكته الفضية الجديدة الصادرة عن دار الضرب في فاسطين، التي حملت على وجهها النقش الكتابي المتضمن لعبارة "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان"، وعلى ظهرها نقش

المنغرام، المزدانة باسم السلطان عثمان الثالث، والقباء، نايها نقش لعبارة "ضرب في قاسمطين 1162"، والتي حاول من خلالها، المند من عملية التدهور الاقتصادي الذي عانته البلاد إثر تمرد الدروز والدالائية (الأكراد) على الولاية نتيجة الفوضى التي سعت البلاد، إثر نشوب الصراع فيما بين الجند من الانكشارية والقباقول في دمشق، وقيامهم بأعمال السلب والنهب وإراقة الدماء، وما نجم عن ذلك من تدمير الاقتصاد المحلي نتيجة تقلص واردات الخزينة من الضرائب والرسوم المفروضة على حركة العمل التجاري.

26- مصطفى الثالث 1171 - 1187 هـ / 1757 - 1774 م.:

حاول السلطان مصطفى الثالث بعد توليه زمام الأمور، العمل على الحد من التدهور الاقتصادي في البلاد، وذلك من خلال تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية، التي كانت تهدف إلى توطيد الأمن ونشر الاستقرار الداخلي، وتنشيط الاقتصاد المتداعي، غير أن سياسته الإصلاحية لم يكتب لها النجاح، بسبب انتشار الفساد الإداري في الدولة، ومن ثم إشغاله في الحرب مع الدولة الروسية، ومحاولة إخمد ثورة الشيخ ضاهر العمر التي نشبت في صغد وقضائها، وكذلك قيام محمد علي باشا والي مصر بإرسال حملة عسكرية بقيادة محمد أبي الذهب لاستخلاص بلاد الشام لصالحه.

أما علي سعيد السياسة النقدية لـ مصطفى الثالث، وكمن سبقه من سلاطين آل عثمان، فقد ابتدأ عهده بضرب نقده الذهبي المعروف، بالزر المحبوب، الذي حمل على وجهه نقش العبارة التقليدية "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان"، في حين حمل ظهر النقود نقش "المنغرام السلطانية"، الذي نقش إلى جانبها عبارة "عن نمرة" "ضرب في إسماعيل 1171"؛ هذا إلى جانب إصداره لمسكوكة ذهبية أخرى تشابهت في نقوش الوجه مع النقود السابق، في حين نقش

على ظهرها وضمن شريط زخرفي نافر ذي حبيبات مركزية، عبارة "سلطان- مصطفى بن أحمد خان- دام ملكه ضرب في --- إسلامبول- 1171"، وكذلك قيامه بإصدار مسكوكة فضية مؤرخة على نفس العام، حملت على وجهها نقش الطغراء السلطانية المؤطرة بطوقين نافرين تتوسطهما مجموعة من الحبيبات النافرة، وعلى الظهر نقش لعبارة "7- ضرب في- إسلامبول- 1171" المؤطرة بطوقين نافرين تتوسطهما بعض الحبيبات النافرة.

هذا إلى جانب قيام محمد علي باشا والي مصر من قبل العثمانيين، بإصدار مسكوكة ذهبية صادرة عن دار الضرب المصرية باسم السلطان العثماني، حملت على مجمل وجهها نقش "ضارب النصر- صاحب العز والنصر- في البر والبحر"، وعلى ظهرها نقش لعبارة "سلطان- مصطفى بن أحمد خان- عز نصره ضرب في- مصر سنة 1171"، والتي أرففها بإصداره لمسكوكة نحاسية جديدة نقش على وجهها الطغراء السلطانية، وعلى ظهرها عبارة ضرب في مصر 1171.

غير أن الرغبة الجامحة لوالي مصر محمد علي باشا في تمييز نفسه عن باقي الولاة العثمانيين التقليديين، كحاكم شبه مستقل في ولايته، قد دفعه إلى القيام في العام 1173 هـ. / 1769 م، بضرب نقد ذهبي جديد، حمله على مجمل وجهه نقش الطغراء السلطانية المردفة بعبارة "ضرب علي"، هذا إلى جانب إصداره للمسكوكات البرونزية والقروش الفضية المنقوشة بالعبارات السابقة.

غير أنه وبالرغم من كافة المحاولات الإصلاحية التي قام بها مصطفى الثالث، للحد من تدهور القيمة المصرفية للمسكوكات العثمانية، فقد تابعت قيمها في الانخفاض نتيجة الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية المتردية، والتي بدأت في انخفاض قيمة القرش الفضي، الذي عدلت قيمته الشرائية في عهد السلطان

أحمد الثالث بثمانية دراهم، لتصل في عهد مصطفى الثالث إلى (6.25) جزءاً من الدرهم.

27- عبد الحميد الأول 1187 - 1204 هـ / 1774 - 1789 م.:

تمكن السلطان عبد الحميد الأول بعد اعتلائه للعرش من إخماد حركة الشيخ ضاهر العمر ومصادرة أمواله، التي ضمت إلى بيت مال السلطنة، بهدف تغطية العجز الاقتصادي فيها، غير أن ذلك لم يؤد إلى أي نتيجة، بسبب تزايد نفوذ الولاة وتمتعهم بنوع من الحكم المركزي المطلق، وكذلك تنافس الدول الاستعمارية لبسط نفوذها وسلطانها على بعض أقاليم السلطنة العثمانية.

من جانب آخر فقد عمل السلطان عبد الحميد إلى تخليد حكمه من خلال ضربه للفندقلي الذهبي الجديد الصادر عن دار الضرب في القسطنطينية، الذي حمل على وجهه نقش الطغراء السلطانية الخاصة بعبد الحميد، في حين خصص الظهر لنقش اسم السلطان وعبارات الدعاء له، ومكان وتاريخ الإصدار وفق تاريخ اعتلائه لسدة العرش، "السلطان" عبد الحميد خان - دام ملكه ضرب في - قسطنطينية - 1187، كما صدر عن دار الضرب المصرية نموذج آخر من الفندقلي، حمل على وجهه نقش الطغراء السلطانية، وعلى الظهر نقشاً لعبارة "ضرب 9 في مصر سنة 1187"، هذا إلى جانب إصداره لمسكوكة فضية صادرة عن دار الضرب المصرية، نقش على وجهيها نفس العبارات المذكورة على الفندقلي الذهبي.

من جانب آخر فقد أدى تأزم الوضع الاقتصادي في السلطنة، وما نجم عن ذلك من قيام السلطنة العثمانية بتخفيض نسبة عيار معدن الفضة في مسكوكاتها إلى (0.47)، وما رافق ذلك من تداعي القيمة الصرفية للقرش الفضي إلى ما

بقارب (5.5) من الدرهم، وتدني القيمة الشرائية لتلك المسكوكات بحيث أصبحت غير قادرة على مواكبة حركة التجارة الداخلية، الأمر الذي دفع بالسلطان إلى إصدار الريال الحميدي، بعد تقدير قيمة الصرفية بما يعادل (45 ملاً = 4.5 قرش)¹⁶⁶.

28- سليم الثالث 1203 - 1222 هـ / 1789 - 1807 م.:

أدرك السلطان سليم الثالث بعد اعتلائه سدة العرش، مدى العجز الاقتصادي للسلطنة، وتداعي القيمة المصرفية لإصداراتها النقدية، إثر فقدان الخزينة المركزية احتياطياتها من المعادن النفيسة؛ الأمر الذي دفعه إلى القيام بمحاولة إصلاح الوضع الاقتصادي المنهار وتدعيم القيمة المصرفية للإصدارات المعدنية، من خلال البحث عن موارد جانبية لتغطية حاجة الخزينة من المعادن النفيسة اللازمة لتحسين نوعية الإصدارات النقدية الجديدة التي أخذ يفكر بإصدارها وفق الوزن الشرعي، ولتحقيق هذا الهدف فقد أصدر مجموعة من المراسلات السلطانية، التي تلزم العامة والخاصة من الناس، ببيع كامل مقتنياتهم من الأنية الذهبية و الفضية إلى دار الضرب خزانة في القسطنطينية، التي ألزمها بشراء كل ما يقدم إليها من أنية ذهبية وفضية على أساس الوزن، الذي حدده بسنة قروش ونصف مقابل كل مثقال من الذهب، وقرش واحد مقابل كل أربعة مثاقيل من الفضة؛ حيث عملت دار الضرب على صهر تلك المعادن واستخدام معدنها إلى جانب ما تجمع لديها من مسكوكات غير نظامية، واستخدام معدنها في ضرب وحدات النقدية الجديدة الصادرة على الوزن الشرعي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القيمة المصرفية للأنية والمكافئة لتلك الوحدات، حيث تراوحت القيمة المصرفية المكافئة للقرش العثماني الجديد فيما بين (4 - 4.25) درهم.

166 - المل: عملة نظامية صدر قيمتها جزء من عشرة أجزاء من القروش.

وهذا تجدر الإشارة إلى عدم خروج السلطان سليم الثالث في نقوش إصداراته النقدية عن السنة المتبعة في العبارات النقشية بالرغم من تباين أنواع واسماء الإصدارات النقدية الجديدة له ومنها:

- الزر المجبوب الذهبي والنصفية (نصف الزر المجبوب) الصادرين عن دار الضرب المصرية في العام 1203 هـ، الذي نقش على الوجه الأول فيهما الطغراء السلطانية، وعلى الظهر عبارة "عز نصره ضرب في مصر سنة 1203".

-- القرش الفضي الصادر عن دار الضرب في إسلامبول في العام 1203، الذي نقش على وجهه "عبارة سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان"، وعلى الظهر نقش "الطغراء"، المردفة بنقش لعبارة عز نصره ضرب في إسلامبول 1203".

- البزلك الفضي، وهو نوع من أنواع القروش الفضية الصادرة عن دار الضرب المصرية على وزن أربعين مثني، حمل على مجمل وجهه نقش الطغراء، وعلى الظهر نقش لعبارة ضرب 13 في مصر سنة 1203'.

- المديني الصادر عن دار الضرب المصرية، والمنقوش بنفس مآثورات القرش الصادر عن دار الضرب في إسلامبول.

- الإقجة الفضية الصادرة عن دار الضرب في إسلامبول، التي حملت على مجمل وجهها نقش الطغراء السلطانية، وعلى الوجه الآخر نقشا لعبارة ضرب 4 إسلامبول 1203'.

عمل السلطان سليم الثالث، بعد الانتهاء من سياسة الإصلاح النقدي على

تطوير نظم الإدارة والجيش، وذلك بالرغم من انشغاله في الحرب على الجبهتين الروسية والنمساوية، وذلك من خلال الاتفاق مع فرنسا على استخدام مجموعة من الخبراء العسكريين والإداريين والصناعيين لتحديث النظم الإدارية والعسكرية في السلطنة، التي أخذت تشكل خطراً كبيراً على قادة الانكشارية الذين أخذوا يفقدون ميزاتهم التي تمتعوا بها خلال الفترات السابقة، الأمر الذي دفعهم إلى التآمر على السلطان سليم الثالث وخلعه عن سدة السلطنة في العام 1222 هـ. ومن ثم اغتياله، وتنصيب مصطفى الرابع سلطاناً على البلاد.

29- مصطفى الرابع 1222 - 1223 هـ. / 1807 - 1808 م.:

عمل السلطان مصطفى الرابع بعد اعتلائه سدة العرش على إلغاء كافة المشاريع الإصلاحية التي كان سلفه قد سعى لتنفيذها، وذلك بغية إرضاء المعارضين لسياسة تحديث الدولة، غير أن قادة الانكشارية ما لبثوا أن دبروا أمر اغتياله بعد حكم دام ما يقارب الأربعة عشر شهراً؛ قام خلالها بضرب بعض الوحدات النقدية الجديدة مثل:

1- السكركين الذهبي، الذي حمل على وجهه نقش الطغراء، وعلى الظهر نقش لعبارة "ضرب في القسطنطينية 1222"، حيث نقش تاريخ الضرب فوق حرف الباء في كلمة ضرب.

2- البشلك (نور الخمسة)، أي المعادل لخمسة قروش صاغ، والمشابه في نقوشه للسكركين الذهبي.

3- القرش الفضي، الصادر على وزن أربعة دراهم، والمشابه في نقوشه للسكركين الذهبي والبشلك الفضي.

30- محمود الثاني 1223 - 1244 هـ / 1808 - 1839 م.:

عمل السلطان محمود الثاني بعد اعتلائه لِسدة العرش في العام 1223 هـ، على متابعة سياسة الإصلاح التي كان قد بدأها السلطان سليم الثالث، مدركاً لضرورة تحديث الجيش العثماني والتخلص من فرق الانكشارية التي عراها الانحلال منذ مئة سنة، وأخذت تشكل عبئاً على الخزينة نتيجة تزايد نفقاتها، وفشلها في تحقيق الأمن والاستقرار والذود عن السلطنة؛ ومن ثم التوجه إلى رفع سوية السلطنة إلى مصافي الدول الأوروبية، مقتنعاً أن ذلك لن يتم دون تقليد الأوروبيين في كافة مناحي حياتهم من عادات ونقائذ وتشبيد للمسارح والصلالات، وإقامة حفلات الرقص والموسيقى على الطريقة الغربية، الأمر الذي أدى إلى إفلاس الخزينة، وفقدانها للسيولة النقدية، التي اضطرت إلى تأمينها عن طريق إصدار العديد من الإصدارات الزائفة ذات الطلاء الذهبي أو الفضي.

هذا وقد تميز عهد عمل السلطان محمود الثاني بمجموعة الإصدارات النقدية الجديدة التي أصدرها، منها:

1- المحمودية الخيرية الذهبية والبندقلي المحمودي الذهبي: الصادران عن دار الضرب في القسطنطينية وفق القيمة الصرفية المعادلة لخمس عشرة قرشاً تركياً، بعد نقش وجههما بالطغراء الخاصة بالسلطان محمود الثاني، وتخصيص ظهر النقيدين لنقش العبارة الكتابية المحددة لرقم تصنيف السكة المضروبة، ومكان وتاريخ الإصدار وفق التقويم الهجري وهو "ضرب 27 قسطنطينية 1223".

2- الغازي أو الاسلامبولي الخيري: الصادر عن دار الضرب العراقية، بقيمة واحد وعشرين قرشاً.

3- الخيرية المصرية: قدرت قيمتها المصرفية بما يعادل تسعة وعشرين قرشاً، وذلك قبل أن تتداعى إلى درهم واحد.

4- القرش الفضي الجديد: تقدر قيمته المصرفية بما يعادل ستة قروش قديمة؛ غير أنه وبالرغم من تشابه اسمه مع ما سبقه من القروش، فقد تميز عن القروش العثمانية القديمة، بتأطير نقش الطغراء المركزية بخط منقط محاط بأخر متصل؛ وبنقش الظهر الكتابي المتضمن عبارة "ضرب 30 في قسطنطينية 1223".

5- القضية الجديدة: نقش على وجهها الطغراء المؤطرة بأربع وريقات، ونقش على ظهرها عبارة "ضرب 19 في القسطنطينية".

6- المسكوكة النحاسية: قدرت قيمتها الوزنية بما يعادل بارة واحدة.

7- القيق: قدرت قيمته المكافئة بما يعادل الخمسة نحاسات، أو نصف قرش؛ هذا إلى جانب إصدار أجزاء القيق من نصف وربع وثلث.

8- المسحوت: يعادل الخمسة بارات.

9- المنيك أو العشروية: نقد نحاسي مطلي بالفضة بنسبة 10%، عدلت قيمته المصرفية الموازية عند إصداره بما يعادل عشرة بارات، ثم انخفضت إلى ستة بارات؛ هذا وقد شاع تداول واستخدام المنيك أو العشروية بشكل ملحوظ في كل من سورية وفلسطين.

10- البشك: عدلت قيمته الشرائية في بداية ضربه بخمسة قروش، أو عشرين منليكاً، ثم انخفضت قيمته فيما بعد إلى النصف = $2\frac{1}{2}$ قرش، أي أو عشرة مناليك.

11- نصف بشك: نقد نحاسي مطلي بنسبة 10% من الفضة، يعادل خمسة بارات.

12- الوزري: نقد نحاسي مطلي بنسبة بسيطة من الفضة يعادل خمسة قروش تركية.

13- الوزري الزهراوي: نقد فضي شاع استخدامه في سورية منذ العام 1800 - 1930 م. ويوجد منه النصف وزري.

14- قرش: المعادل لأربعة متاليك.

15- قرشان ونصف: نقش على الوجه رسم الطغراء المتوضعة ضمن تشكيلة شبه هلالية مفتوحة من الأعلى، يحيط بها على شكل طوق زهري خارجي يوتر الحافة الخارجية للمسكوكة؛ في حين توسط ظهر النقد وضمن التشكيلة الهلالية والتأطيرة النباتية المشابهة لنقوش الوجه، مجموعة العبارات الكتابية المكونة من جملة "ضرب 26 في قسطنطينية 1223".

16- قرش ضرب مصر: الوجه: "طغراء 10"، الظهر: "ضرب 31 في مصر 1223".

17- عشرة بارات ضرب مصر: تحمل نفس المأثورات والعبارات السابقة.

18- بارة واحدة: الوجه "طغراء 10"، الظهر "ضرب 36 في مصر 1223".

19- القمري: نقد فضي تركي، عراقي، معادل لقرشين رائجين، وذلك على النقيض من القمري ببشلاغ المعادل لعشرين قرشاً رائجاً؛ عرف هذا النقد بالقمري لاتخاذهِ في نقش الوجه لصورة الهلال أو القمر وهو شعار الدولة العثمانية.

20- إكلك، إيكلي: القطعة ذات القرشين، وهي من المسكوكات الفضية المقدرة قيمتها الصرفية بقرشين.

21- يوزلك: (يوز) وتعني المائة، (لك) وتعني ذات، أي النقد ذي المئة قرش.

22- الجهادي الذهبي: نقد ذهبي تركي، عراقي، تراوحت قيمته الصرفية فيما بين 200 - 340 قرشاً فلسطينياً أو عشرين قرشاً تركيا، ومنه نصف الجهادي الذهبي المقيم بـ 120 قرشاً رائجاً.

23- الجهادي الفضي: ويساوي مائتي بارة.

24- البارة: وتعدل واحد إلى عشرة من القرش التركي، أو عشرين قرشاً فلسطينياً.

كما قام السلطان محمود الثاني بإصدار مسكوكة فضية تذكارية مطلية بماء الذهب، نقش على مركز وجهها الطغراء السلطانية المنقوشة ضمن دائرة، والمؤطرة بالمأثورة الكتابية "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان"، في حين حمل مركز ظهر المسكوكة التذكارية عبارة "ضرب 9 القسطنطينية 1223"، المؤطرة بعبارة "السلطان محمود خان بن السلطان عبد الحميد خان دام ملكه".

هذا إلى جانب العثور على بعض النماذج من المسكوكات التذكارية الذهبية والفضية الموضوعة قيد التداول، منها الإصدار الذهبي الذي حمل وجهه بنقش الطغراء، في حين خصص الظهر لنقش عبارة "سلطان سلاطين زمان عدلي-غازي-خان"، هذا إلى جانب الإصدار الفضي التذكاري الذي حمل على ظهره نقش عبارة "سلطان البرين وخاقان البحرين..".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كثرة أشكال وأنواع ونماذج الإصدارات النقدية التي وضعت قيد التداول في عصر السلطان محمود الثاني، الذي دام حكمه ما يقارب خمسة وعشرين عاماً، والتي بلغ عددها ماينوف عن خمسة وعشرين نوعاً من المسكوكات، وهذا ما يشير إلى تدني القيمة الشرائية والصرفية للمسكوكات العثمانية، وتداعي اقتصاد السلطنة، ومحاولة السلطان محمود الثاني،

إيجاد البدائل النقدية المناسبة للتداول في ظل تضخم الأسعار الهائل في السلطنة العثمانية؛ ولأنهما بعد الانحطاط الملحوظ لقيمة القرش الفضي الذي شكل وحدة التداول الأساسية في كافة الولايات والأقاليم التابعة للسلطنة، حيث وصلت قيمته الصرفية في العام 1204 هـ / 1789 م، إلى ما يعادل (أربعة دراهم فضية لكل ثلاثة فرنكات فرنسية)، في حين حددت قيمة المنقال الذهبي الواحد بستة قروش ونصف، وذلك قبل أن تبدأ القيمة الصرفية للقرش بالتراجع من جديد، لتصل إلى أدنى مستوياتها في العام 1837 م، عندما تم تقييم السعر الصرفي للقرش العثماني، بما يعادل (خمسة وعشرين سنتيماً من الفرنك الفرنسي).

ويعود السبب الرئيسي الكامن وراء انهيار السلطنة العثمانية، تمكن محمد علي باشا والي مصر، من بسط نفوذه على بلاد الشام، واحتكار مواردها لنفسه بعد دفع الرسوم المقررة عليه للباب العالي، وتعامله بالجنيه الإسترليني بدلاً من النقد العثماني.

وهنا تجدر الإشارة إلى قيام السلطان محمود الثاني وبعد اعتلائه العرش بإصدار لائحة تتضمن القيمة الصرفية الموازية للنقود الذهبية بالقروش بدلاً من الإقجات، وأمر بتعميمها على كافة الولايات العثمانية للعمل بموجبها¹⁶⁷.

31- عبد المجيد 1255 - 1278 هـ / 1839 - 1861 م:

سعى السلطان العثماني عبد المجيد مع بعض الدول الأوروبية التي تضررت مصالحها، جراء تزايد نفوذ محمد علي في مصر والشام، وتأثير ذلك على

167 - (مجار التوني = 15 قرش)، (بالدريز التوني = 10 باره أو 15 قرش)، (استانبول التوني = 4 قروش)، (استانبول رعية سبي = 20 باره أو 2 قرش)، (فندق التوني = 11 قرشاً)، (فندق رعية سبي = 3 قروش)، (رومي التوني = 25 قرشاً)، (رومي نصفية سبي = 20 باره أو 12 قرشاً)، (عقيق عدلي رعية سبي = 2 قرش)، (عقيق عدلي نصفية سبي = 6 قروش)، (مصر التوني = 7 قروش)، (جزائر تونس طرابلس غرب التولري = 12 قرشاً).

مصالح بعض الدول الأوروبية، التي رأت أن تستغل فرصة طلب السلطان العثماني المساعدة، في إخراج قوات محمد علي من الشام للحصول على بعض الامتيازات، حيث تمكنت قوى التحالف من إجبار القوات المصرية على الانسحاب من بلاد الشام، والذي نجم عنه نوع من الاضطراب الذي أدى إلى أزمة اقتصادية خادقة، وذلك على الرغم من محاولة السلطان عبد الحميد نشر قانونه الإصلاحى الجديد لتنظيم الإدارة، وفرضه لقانون الاستيفاء الضريبي الموحد في كافة أنحاء السلطنة؛ ومحاولته إصلاح الوضع الاقتصادي المنهار من خلال ضربه لمجموعة من الإصدارات النقدية الجديدة، منها:

1- المجيدي الصغير¹⁶⁸: نقد فضي مضروب من الفضة الخالصة السبك، الذي قدرت قيمته الصرفية عند إصداره بما يعادل تسعة عشر قرشاً، ومن ثم عشرين قرشاً، والذي حمل على وجهه نقش "الطغراء سنة 15"، المؤطرة بدائرة من النجوم الخماسية؛ وترك الظهر لنقش عبارات "عز نصره ضرب في قسطنطينية 1255".

هذا إلى جانب إصداره لنصف المجيدي = (9.5 - 10 قروش)، ربع المجيدي = (5 قروش)، وثن المجيدي = (1.25 قرش).

2- الريال المجيدي: نقد فضي، عدلت قيمته الصرفية بما يعادل عشرين قرشاً أو ثمانمئة بارة.

3- الليرة الذهبية¹⁶⁹: وتعادل أربعمئة قرشاً رائجاً، هذا إلى جانب إصداره

168 - المجيدي: نقد فضي تركي عراقي، يوجد منه أنواع مختلفة: - (المجيدي الصغير: = 20 قرشاً)، (المجيدي الكبير: = 80 قرشاً)، (المجيدي الذهبي: = 800 قرشاً تركياً).

169 - الليرة: نقد ذهبي تركي عراقي معادل لـ 400 قرشاً رائجاً، غير أن قيمتها الصرفية ما لبثت أن تباينت من مكان إلى آخر طبقاً لنوعها:

- الليرة أبو خمس غاريات: وهو نقد تركي من الذهب = 430 قرشاً رائجاً.

لوحة الثلاث ليرات ذهبية = (1200 قرش)، والخمس ليرات ذهبية = (2000 قرش).

4- الخمس ليرات: مسكوكة نحاسية حملت على وجهها نقش "طغراء 5"، الظهر "ضرب 4 في مصر".

5- العشر ليرات: مسكوكة نحاسية، نقشاً على وجهها الطغراء، التي نقش تحتها الرقم (19)، في حين حمل الظهر نقش لعبارة "عز نصره ضرب في قسطنطينية سنة 1255".

6- العشرين ليرة: مسكوكة نحاسية نقش على وجهها الطغراء المؤطرة بمجموعات من التشكيلات الزهرية، في حين حافظ الظهر على تشكيلته الكتابية المتضمنة لعبارة "ضرب 2 في قسطنطينية 1255".

7- الأربعين ليرة: مسكوكة نحاسية، نقش على وجهها الطغراء، في حين حمل الظهر نقش الرقم المتضمن مقدار القيمة الصرفية للنقد وهو (40)، المؤطر بالنقش الكتابي الدعائي والتاريخي المشكل من عبارة "عز نصره ضرب في قسطنطينية سنة 1255".

هذا وبالرغم من قيام عبد المجيد بإصلاحه النقدي لمنع التلاعب والغش، من خلال إلغاء العمل بكافة الوحدات النقدية الصادرة في عهد أسلافه، وإدراج العمل بالليرة العثمانية الذهبية والفضية وأجزائها العشرية، أمثال (الليق = 50 قرشاً، يكمرى بذلك = 25 قرش، يكرميليك = 20 قرشاً، بتلك = 1000 قرش، شبوزيك = 500 قرش، ايكي يوزليك = 250 قرش)، غير أن كثرة الإصدارات

- الليرة العثمانية: = 100 قرش صاغ، 165 قرشاً فلسطينياً، ومن أجزائها النصف ليرة العثمانية.

العثمانية من الوحدات النقدية قد أفقدت المتعاملين تجارياً الثقة بتلك الوحدات النقدية، نتيجة كثرتها وتباين أشكالها وعياراتها وأوزانها ولا سيما الذهبية والفضية منها، الأمر الذي دفعه إلى القيام بإصلاحه المالي الثاني، الذي قام بموجبه بإصدار لائحة تتضمن القيم الوزنية والصرفية المكافئة لكافة الوحدات النقدية المتعامل بها من حيث (نوع النقد، مكافئه الوزني بالدرهم، القيراط البارة والقرش)، وذلك بهدف منع التلاعب بالقيم الصرفية والشرائية.

32- عبد العزيز 1277 - 1239 هـ / 1861 - 1876 م.:

على الرغم من إقرار السلطان عبد العزيز بمشروعية التعامل والتداول بالمسكوكات المحمودية والمجيدية الذهبية الصادرة من قبل أسلافه، اللواتي شهدتا رواجاً كبيراً في أسواق التعامل والتبادل والتداول التجاري، نتيجة صفاء معدنهما ودقة وزنهما؛ فقد عمل السلطان عبد العزيز بعد اعتلائه العرش، على تخليد فترة حكمه من خلال إصداره مجموعة من المسكوكات البرونزية، الفضية والذهبية، الصادرة عن دار الضرب السلطانية في مقر الخلافة والولايات والأقاليم التابعة لها، منها:

1- أربعون بارة: نقد برونزي صادر عن دار الضرب المصرية على وزن (25 غ)؛ حمل وجهها بنقش "الطغراء - 40 ب" (بارة)، في حين خصص الظهر لنقش العبارات الكتابية الدالة على تصنيف الضرب بالنسبة للمسكوكة ومكان وتاريخ الإصدار وهي "ضرب 10 في - مصر - 1277".

2- عشرون بارة مصرية: نقد نحاسي صادر عن دار الضرب المصرية على وزن (12.50 غ)، أي ما يعادل النصف قرش، التي حملت على وجهها نقش "الطغراء - ب20"، في حين تشابهت نقوش الظهر الكتابية مع نقوش الأربعين بارة السابقة الذكر؛

3- عشرون باره سلطانية: نقد نحاسي صادر عن دار الضرب في القسطنطينية على نفس الوزن السابق بعد تعديل مجمل نقوش الوجهين، حيث حمل على وجهه الأول نقشاً "الطغراء - سنة 1"، المؤطرة بعبارة "ورد مخصوص سكة نحاسية در"، في حين خصص مركز الظهر لنقش الرقم المشير إلى القيمة الصرفية للمسكوكة وهو "20"، المؤطرة بعبارة "عز نصره ضرب في القسطنطينية سنة 1277".

4- عشرة بارات: نقد نحاسي، عدلت قيمته الوزنية بما يعادل (6.25 غ، = ربع قرش).

5- أربع بارات: نقد نحاسي صادرة عن دار الضرب المصرية؛ حمل على مجمل وجهه نقش "الطغراء - ب 4"، الظهر: "ضرب 4 في مصر 1277".

هذا إلى جانب قيام السلطان عبد العزيز بإصدار مجموعة من المسكوكات الفضية من المعادلة في قيمتها الشرائية للعشرة والعشرين باره النحاسية، وكذلك إصداره لمجموعات متباينة من المسكوكات منها: (القرش، $2\frac{1}{2}$ قرش، 25 قرش = $\frac{1}{4}$ ليرة عثمانلي، 50 قرش، 100 قرش = ليرة عثمانلية واحدة، و 500 قرش = الخمسية الذهبية).

33- عبد الحميد الثاني 1239 - 1227 هـ / 1876 - 1909 م:

اعتلى عبد الحميد سدة السلطنة، التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، نتيجة سياسة الإسراف التي سادت في عهد سلفه، مما دفعه على البدء بتنفيذ سياسته الإصلاحية من خلال ضغط النفقات الدولة، مبتدئاً بتقليص نفقات القصر السلطاني وما تبعه من إدارات، وإلغاء الامتيازات المالية الممنوحة لرجال القصر⁽⁷⁰⁾؛ بتخفيض ديون السلطنة الخارجية من (300 مليون ليرة ذهبية، إلى

170 - قام السلطان عبد الحميد الثاني بتخفيض نفقات المطبخ السلطاني، التي كانت قد وصلت في عهد السلطان عبد العزيز إلى أربعين ألف ليرة ذهبية شهرياً، هذا إلى جانب إلغاء العديد من الامتيازات المالية

30.000 أيرة ذهبية)؛ ومن ثم العمل على إصدار مجموعته النقدية الذهبية، منها الليرة الذهبية من فئة المئة قرش، التي حملت على مركز وجهها نقش الطغراء السلطانية، المتوضعة ضمن إكليل من الزهور بحفا بها من الأسفل والأعلى نقش سبع نجوم، في حين احتل الفراغ الأيمن من الطغراء، نقشاً لعبارة "الخازن سنة 23"، أما الوجه الآخر من النقد فقد احتل مركزه نقش لعبارة "عز نصره ضراب في قسطنطينية 1293"؛ كما قام بضرب الخمسية المنقوشة بنفس الرسوم والتمكيلات الزخرفية السابقة، هذا إلى جانب إصداره عن دار الضرب المصرية لمسكوكة الخمسين قرشاً = (نصف جنيه ذهبي)، على وزن $(\pm 4.25 \text{ غ.})$ ، وفئة العشرين قرشاً على وزن $(\pm 1.700 \text{ غ.})$ ، وفئة العشرة قروش على وزن $(\pm 800 \text{ غ.})$ ، وفئة الخمسة قروش على وزن $(\pm 400 \text{ غ.})$ ، حيث قدرت نسبة الذهب الخالص فيها بما يعادل (± 875) ، ونسبة النحاس بما يعادل (± 125) ؛ كما ازدان وجه تلك الإصدارات بنقش الطغراء السلطانية المتضمنة لعبارة "السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد خان عز نصره"، في حين حمل الظهر نقش لعبارة "ضرب مصر - 1293" المؤطرة بطوق زخرفي زهري.

كما قام السلطان عبد الحميد بإصدار مسكوكاته الفضية على عيار (± 833) ، منها:

1- الريال الفضي = 20 قرشاً فضياً؛ الصادر على وزن "28 غ."، الذي حمل على وجهه نقش الطغراء المردفة لعبارة "10" المحفوفة بغصنين نباتيين معقودين من الأسفل، ويحفاها من الأعلى سبع نجوم خماسية الشكل، في حين خصص الظهر للنقش عبارة "29 س - ضرب في - مصر - 1293" المحفوفة من اليمن واليسار بغصنين نباتيين معقودين من الأسفل، يفصل بين رأسيهما نقطة

الممنوحة لرحلات القصر والدولة، وكذلك والده السلطان النجاشي، قد خصص لها راب "سوي مقدار مئة وخمسون ألف ليرة ذهبية،

التقائهما بتشكيل لثلاث نجوم خماسية متراكبة على شكل مثلث.

2- نصف الريال = 10 قروش فضية: الصادر على وزن "14 غ."؛ والذي تشابه في مآثراته الكتابية والتزيينية لنصف الريال مع النقد السابق، مع إجراء تعديل بسيط على أسلوب توزيع الزخارف، وذلك من خلال تأطير الطغراء السلطانية بإكليل الغار المعقود من الأسفل، والمحفوف من الأعلى بتشكيل زخرفي لسبع نجوم متتالية، في حين أحيطت مآثرورة الظهر بنفس تشكيلة الإكليل الزهري، المحفوف من الأعلى بثلاث نجوم متوضعة على شكل مثلث.

3- ربع الريال = 5 قروش فضية: ضرب على نفس السكة السابقة، وعلى وزن (7 غ.).

4- عشرة قروش، الصادرة عن دار الضرب في القسطنطينية، التي حملت في مركز وجهها نقش الطغراء السلطانية وإلى الأسفل منها نقش الحرف "ش" 37، المؤطرين بطوق دائري مركب من مجموعة الأقواس المتصلة؛ في حين خصص الظهر كاملاً لنقش شعار الدولة العثمانية المكون من الهلال ذي النجمة المركزية، بعد نقش سطح الهلال بعبارة "عز نصره ضرب في قسطنطينية"، وفي الفراغ فيما بين الهلال والنجمة، نقش رقم "10"، الدال على القيمة الصرفية للمسكوكة، يليها من الأسفل نقش للرقم "1293"، الدال على تاريخ اعتلاء عبد الحميد، لسدة العرش.

5- القرشين الفضيّين: الصادر على نفس سكة الريال الفضي وبوزن "2.8 غ.".

6- القرش الفضي: الصادر على نفس سكة الريال الفضي وبوزن "1.4 غ.".

هذا إلى جانب قيام السلطان عبد المجيد بإصدار بعض الوحدات النقدية المصنعة من معدن النيكل، ذي الخلطة المكونة من (250 جزء من النيكل في مقابل 750 جزء من النحاس)، منها:

أ- القرش الصادر على وزن "5.5 غ"، الذي ازدان مركز وجهه بنقش الطغراء المردفة بعبارة ش 1، والمؤطرة بالإكليل الزهري؛ في حين احتل مركز الظهر فيه نقش لعبارة "ضرب 30 في مصر 1293"، المؤطرة بطوق من النجوم الخماسية المحيطة بالكتابة المركزية.

ب- خمسة أعشار القرش، الصادرة على وزن "4 غ"، التي حمل وجهها نقش "الطغراء 25"، وفي مركز الظهر نقش للرقم "5" المؤطر بعبارة "عز نصره" ضرب في قسطنطينية عشر القرش 1293؛ في حين حمل مركز ظهر النموذج الثاني من الخمسة أعشار القرش، نقش للرقم واحد "1".

ج- وحدة من فئة المليمان الصادرة على وزن "2.5 غ".

د- وحدة من فئة المليم الصادر على وزن "1.5 غ".

كما عمل السلطان عبد الحميد على منح فلسطين أهمية اقتصادية وسياسية خاصة من خلال وضعها تحت إشرافه المباشر لما تتمتع بها من مكانة دينية، وذلك من خلال ضربه لبعض الوحدات النقدية الصغيرة، الصادرة عن دار الضرب في القدس، والتي حملت على وجهها نقش "الطغراء - سنة 7"، وعلى الظهر نقشاً لعبارة "ضرب الأقصى 1293"، والتي أمر السلطان عبد الحميد بضربها إثر قيام رجل المال الصهيوني هرتزل بتقديم عرضيه المغري للسلطان عبد الحميد، الذي اقترح فيه طلب موافقة السلطان العثماني على السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين، مقابل قيامه بسداد كامل الديون الخارجية المترتبة على السلطنة¹⁷¹؛ غير أن طلب الصهيونية العالمية بالهجرة إلى فلسطين قد جوبه

171 - تربت على السلطنة العثمانية مجموعة من المديونيات الخارجية الكبيرة التي اضطر السلطان عبد الحميد بطاها كفروض خارجية لسد العجز في الخزينة المركزية، التي نجمت نتيجة سياسه الإسراف المتبعة الناجمة

بالرفض وتم طرد هرتزل من البلاط، وعمل السلطان عبد الحميد على الأمر بإلحاق بيت المقدس بحكمه المباشر، غير أن لم يتم له نتيجة عزله عن منصبه، إثر قيام أعضاء جمعية الاتحاد والترقي باستصدار الفتوى الشرعية القاضية بعزل عبد الحميد إثر إبطاله الحمل بالدستور وإعدام رجالات الجيش المناوئين لسياسته الرجعية، وإقصائه المثقفين والمتوربين عن المناصب الحساسة، وتدمير الاقتصاد الوطني نتيجة انتشار الفساد والرشوة في الإدارة والدولة، وهدره المال بالإتفاق على جواسيسه وحفلاته الخاصة.

34- محمد رشاد الخامس 1327 - 1337 هـ / 1909 - 1918 م.:

تقلد السلطان محمد رشاد سدة السلطنة بعد قيام الاتحاديين بعزل عبد الحميد، الأمر الذي زاد من تسلط الاتحاديين على شؤون الحكم والسلطة، وساعدهم في التخلص من منازعتهم.

شهد عصر السلطان محمد رشاد الخامس ظهور عدد من الفتن والثورات التي نشبت ضد السلطنة العثمانية، منها ثورة اليمن التي ألزمت السلطنة بتسيير حملة عسكرية كبيرة للقضاء عليها، كان جل أفرادها من الشامييين الذين قضوا نحبتهم، حيث تسمير التقارير والسجلات العسكرية العثمانية، .. أنه في كل عام كان ينفي من أبناء الشام في اليمن ماينوف عن عشرة آلاف جندي، يهلكون بالأمراض والفتن والقلّة؛ وقد دام ذلك نحو خمسين سنة قبل أن يتم عقد الصلح فيما بين الإمام اليمني يحيى بن محمد حميد الدين مع قائد الحملة اليمنية عزت باشا، الذي لم يبق للسلطنة بموجبه سوى السيطرة على صنعاء وتعز.

كما ظهرت فتن أخرى في كردستان وبلاد الألبان وأصنة، وكذلك إعلان

عن إسرافه وبذله الأموال في شراء العقارات، والإتفاق على عبوبه التي شها في كافة أرجاء السلطنة لمراقبة عماله ووزرائه خشية الانقلاب عليه

إيطاليا الحرب على السلطنة العثمانية، ومن ثم قيام دول البلقان المتحدة (بلغاريا، الصرب، الجبل الأسود واليونان) بإعلان الحرب على الدولة العثمانية، التي خرجت منها بعد جهد جهيد، وقد استنزفت مواردها الاقتصادية والبشرية وأنهكت قواها، الأمر الذي دفع بالسلطان العثماني وجماعة الاتحاديين إلى الرضوخ لمطالب السوريين واللبنانيين الإصلاحية، القضية بإشراك العرب في نظام الحكم والإدارة والوظائف.

على الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية للسلطنة العثمانية، وسيطرة الاتحاديين على زمام الأمور، وضعف السلطان عن اتخاذ أي قرار حازم في الأمور السياسية، ولاسيما معارضته الدخول في التحالف العسكري الذي جر السلطنة إلى الخوض في غمار الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، النمسا والمجر، في مواجهة التحالف المكون من إنكلترا، فرنسا، روسيا وبعض الدول الأخرى، الذي أسهم في فقدان السلطنة العثمانية للعديد من ممتلكاتها في البلاد العربية.

قام السلطان محمد رشاد الخامس وخلال فترة حكمه الذي دام ما يقارب تسع سنوات، بإصدار المسكوكات الرشادية الذهبية، الفضية والبرونزية، التي اتخذت نفس أشكال وأوزان المسكوكات المضروبة في عهد سلفه، بعد تبديله لنقش الطغراء، وتاريخ الإصدار، منها:

1- الرشادية من فئة العشرين قرشاً: التي حملت على مركز وجهها نقش الطغراء الملحقة بنقش لكلمة "الغازي سنة 9"، المؤطرين بطوق مشكل من مجموعة الأهلة ذات النعير الداخلي و الهلال ذي النجمة الخماسية المركزية (شعار السلطنة)، المحفوفة من الخارج في نقطة التقاء أطراف الأقواس، بعدد من النقاط النافرة، ، في حين اتخذ مركز ظهر المسكوكة، نقشاً لعبارة "عز نصره- ضرب في- قسطنطينية- 1327"، المحفوفة بنفس تشكيلة الوجه الزخرفية،

ودون إدراج أي ذكر للقيمة الصرفية الموازية للمسكوكة.

2- الرشادية من فئة العشرة قروش: التي حملت على وجهها نقش "الطغراء
ش10"، وعلى الظهر نقشا لعبارة "ضرب 6 في مصر 1327".

كما قام بإصدار مجموعة من المسكوكات النكالية، التي تباينت في نقوشها
الكتابية مع ما سبقها من إصدارات، وذلك من خلال نقشه لبعض الكلمات التركية
بالخط العربي، حيث حمل وجه النكلي من فئة الأربعين بارة ("قرش)، رسم
الطغراء السلطانية التي نقش في أعلاها شعار حزب الاتحاد والترقي (حريات،
مساوات، عدالات)، وعلى مركز الظهر نقش رقم وعبرة "40 بارة 1327"،
التي نقش في أعلاها عبارة (ضرب في دولت عثمانية قسطنطينية)؛ كما قام
بضرب مسكوكات من فئة عشرين وعشرة بارات، التي تشابهت في نقوشها مع
النقد السابق، مع تباين الرقم الدال على القيمة الصرفية للنقد (20.10) كما قامت
دار الضرب المصرية بإصدار مسكوكات صغيرة من فئة خمس وعشر القرش،
حملت على وجهها نقش "الطغراء - سنة 3"، المؤطرة بإكليل زهري، وعلى مركز
الظهر نقش للرقم "5"، المؤطرة بطوق كتابي دائري، متضمن لعبارات "عز
نصره ضرب في مصر عشر القرش سنة 1327".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العجز المادي الواضح الذي وقعت به السلطنة
العثمانية إثر نشوب الحرب العالمية الأولى في العام 1332 هـ. / 1914 م،،
وفقدان معدني الذهب والفضة، قد دفعها إلى القيام بسحب العملات المعدنية
الذهبية والفضية من الأسواق، وطرح العملة الورقية غير القابلة للاستبدال
بالذهبية والفضية، الأمر الذي أسفر عن استكاف العامة والتجار عن استخدام
نلك الوحدات الورقية نتيجة عدم اعتيادهم عليها، وعدم تقبّلهم بقيمتها الصرفية
والإتمانية المقابلة.

وكخاتمة للمسكوكات العثمانية، لابد لنا من القيام بإدراج بعض الاستدراكات النقدية لنماذج متباينة من السكة العثمانية، التي امتنعنا عن ذكرها في متن الموضوع، وذلك لشكنا في التسميات المعروفة بها، إذ من المحتمل أن تكون بعض تلك التسميات إنما يعود للتسمية الشائعة بين العامة نتيجة التداول الشفهي، هذا إلى جانب عدم تمكننا من التحديد الدقيق لتاريخ إصدار تلك المستدركات النقدية، الأمر الذي دفعنا إلى العمل على محاولة إدراجها والتعريف بها، وترتيبها وفق الترتيب الأبجدي لتسمياتها، بغض النظر عن تاريخ الإصدار، ونذكر منها:

1- إسلامبولي سليمي: نقد ذهبي عثماني، صادر عن دار الضرب في مدينة إسلامبول (إستانبول) في عهد السلطان سليم، حيث قدرت قيمته الصرفية بـ 120 قرشاً رائجاً.

2- إسلامبول عتيق: نقد ذهبي عثماني، تقدر قيمته الصرفية بـ 150 قرشاً رائجاً.

3- إسلامبول مصطفى: نقد ذهبي، تقدر قيمته الصرفية بـ 140 قرشاً رائجاً، وينسب ضربه طبقاً للنقش الكتابي المنفذ على الوجه الأول فيه، للسلطان العثماني مصطفى، علماً بأنه قد تعاقب على سدة السلطنة العثمانية منذ العام 1617 - 1807 م، أربعة سلاطين باسم مصطفى.

4- برغوط، برغرش: "بر" أي واحد، و"عرش" أي قرش، وهي مسكوكة فضية عثمانية صادرة في منتصف القرن الثالث عشر الهجري، عرفت لدى العامة باسم البرغوط الصغير، الذي قدرت قيمته الصرفية بما يعادل قرشاً واحداً أو 40 باره، وذلك لتمييزه عن البرغوط الكبير المعادل لقرشين أو 80 باره.

5- تلسق (أونوزلق): مسكوكة مصرية عثمانية فضية، تقدر قيمتها الصرفية بثلاثين قرشاً.

6- ثلق: مسكوكة فضية مصرية عثمانية، اشتق اسمها من التسمية التركية التللق (تي = أربعة، لق = وهي أداة الإضافة "ذي")، أي النقد ذي الأربعة قروش؛ والتللق نوعان، الحميدي المنسوب للسلطان عبد الحميد، والمجدي المنسوب للسلطان عبد المجيد.

7- الجرخي: نقد فضي تركي عراقي، بقيمة (9 1/4 قرش)، وهو ذي تسمية فارسية الأصل أدخلها العثمانيون في لغتهم، حيث كانت كلمة الجرخ تعني المخرطة، أو ماصنع بها، أطلقت تلك التسمية على ذلك النقد وذلك لاستدارة ونعومة قالبه، وخلو أطرافه وحواشيه من التسنينات والتحزيرات.

8- الخيرية، أو الخريّة: وهو نقد ذهبي مصري تركي، منسوب إلى الأمير خير بك، الذي ولي إدارة الإقليم المصري من قبل السلطان سليم شاه في العام 930 هـ، الذي قام بإصدار المسكوكات الخيرية الذهبية على وزن وقيمة 20 قرشاً تركياً، وتابع من تولى إدارة الإقليم إصدار المسكوكات على نفس السكة والوزن بالنسبة للخيرية التي حافظت على تسميتها دون تغيير، كما قامت دار الضرب في مقر السلطنة بإصدار مسكوكاتها الخيرية، الأمر الذي دعا إلى التمييز بينهما من حيث النوع، بإطلاق اسم الخيرية الإستانبولية القديمة على المسكوكات الصادرة عن دار الضرب في مقر السلطنة، والخيرية المصرية على المسكوكات الصادرة عن دار الضرب المصرية.

9- الربعية: نقد ذهبي تركي عراقي، معادل لربع ليرة ذهبية، وهي على نوعين:

أ- الربعية السادة، أي الخالية من التطويق الزخرفي، وهي بقيمة 38 قرشاً رائجاً.

ب- الربعية المزنجلة: أي الربعية المؤطرة بطوق زخرفي على

شكل زنجلة (سلسلة) أو تسليقات على شكل السلسلة، تحيط بنقوشها المركزية؛
قدرت القيمة الصرفية للربعية المزنجة بـ 39 قرشاً رائجاً.

10- ربح بالك: نقد ذهبي تركي، عراقي، تقدر قيمته الصرفية بخمس ليرات
ذهبية عثمانية، أطلق عليه العوام في العراق اسم ربح بالك، التي تعني أرح
بالك في حال اقتنائه، وذلك لوثوق معدنه وخلوه من الغش.

11- شوشي، شيشي مجيدي: نقد فضي تركي، عراقي، تقدر قيمته بـ 56
قرشاً رائجاً، شاع تداوله في بلاد الشام حيث كان يطلق عليه اسم أبو شوشه.

12- القرش الصاغ: نوع من القروش الصحيحة الوزن، المعادلة في قيمتها
الصرفية لأربعين بارة.

13- القرش العين، القرش الشامي أو الرومي: وتقدر قيمته الصرفية بعشرة
قروش صاغ.

14- القرش الرائج: وتعاود قيمته الصرفية ربع القرش الصاغ، أي ما يعادل
عشر بارات.

15- عدلي صايغ: نقد ذهبي تركي عراقي، تقدر قيمته الصرفية بسبعين قرشاً
رائجاً.

16- عدلي مكرر: نقد ذهبي تركي عراقي، بقيمة ثمانين قرشاً رائجاً.

17- العدلية الجديدة: نقد ذهبي مصري، قدرته قيمته الصرفية في العام 1256
هـ./ 1840 م.، ستة عشر قرشاً رائجاً.

18- الفطيرة: نقد فلسطيني ذهبي، تقدر قيمته الصرفية بـ 250 قرشاً تركياً،
أو 500 قرشاً فلسطينياً.

19- مثلك: نقد معدني اشتقت تسميته من الكلمة الأجنبية ميتالك، وهو نوعان،

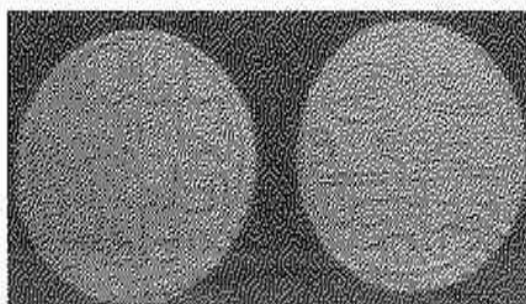
النحاسي والنكل، تقدر قيمته الصرافية في كل من العراق، سورية وفلسطين، بعشر بارات.

20- المحمودي: نقد مصري فضي صغير ينسب إلى السلطان محمود.

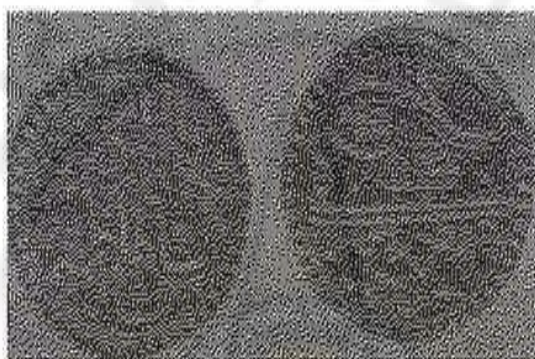
21- المحمودية: مسكوكة ذهبية تنسب إلى السلطان محمود.

22- نقشلي: نقد تركي عراقي، تعدل قيمته الصرافية بـ (11½) قرشاً رائجاً، وقد عرف بهذه التسمية لوجود نقش على أحد وجهيه.

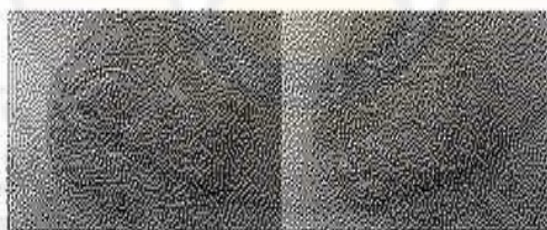
في ختام دراستنا للمسكوكات العثمانية، لابد لنا من الإشارة والتذكير، إلى التزام كافة السلاطين العثمانيين عند قيامهم بضرب مسكوكاتهم الخاصة، بما كانت قد أقرته الشرائع والنظم الإسلامية قاطبة في الابتعاد عن استخدام النقش الزخرفي ذي الطابع الحي، من إنساني أو حيواني في زخرفة وجهي المسكوكة، واعتماد الكتابات العربية ذات الطابع الدعائي والاسمي في تميز مسكوكاتهم الصادرة خلال فترة اعتلائهم لسدة العرش؛ حيث خصص الوجه الأول من المسكوكة لنقش اسم السلطان وألقابه، في حين خصص الوجه الثاني منها لنقش بعض العبارات الدعائية إلى جاذب ذكر مكان وتاريخ الإصدار وفق التقويم الهجري؛ وذلك قبل أن تقوم داري الضرب في مقر السلطنة والقاهرة، بإجراء بعض التعديلات على مجمل التشكيلات الكتابية والزخرفية المنفذة على وجهي المسكوكة، وذلك إثر صدور الأوامر القاضية باستخدام الطغراء السلطانية الخاصة، كسمة مميزة لنقوش وجه المسكوكات قاطبة، ويتخصيص ظهر المسكوكة لنقش اسم مكان الضرب وتاريخ اعتلاء السلطان لسدة العرش، بغض النظر عن التاريخ الفعلي الذي تم فيه إصدار القطعة النقدية، مخالفين بذلك كافة السنن المتبعة سابقاً في عملية التأريخ النقدي؛ في حين تابعت دار الإصدار التونسية في عهد البايات، إصدارها للمسكوكات العثمانية وفق النقش الجديد



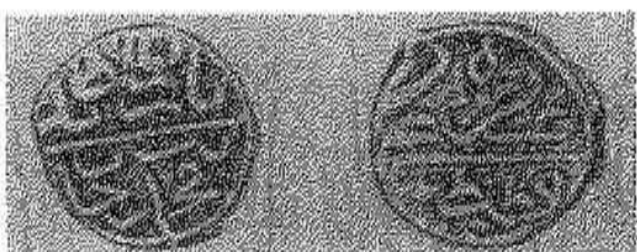
ضرب طرالس 1187



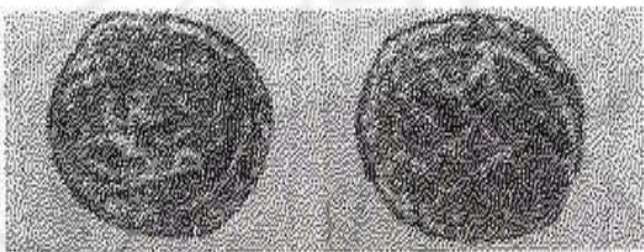
زر محسوب ضرب اسلامبول



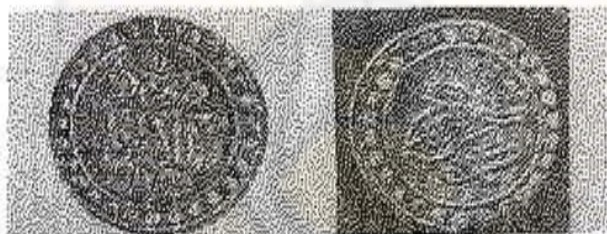
السلطان مصطفى الثاني - ضرب القسطنطينية 1115 م.



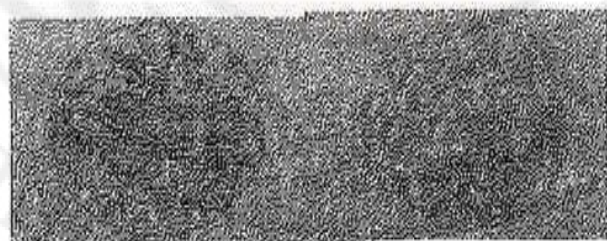
أكية فضي عثماني ضرب السلطنة السلطان يزيد الثاني



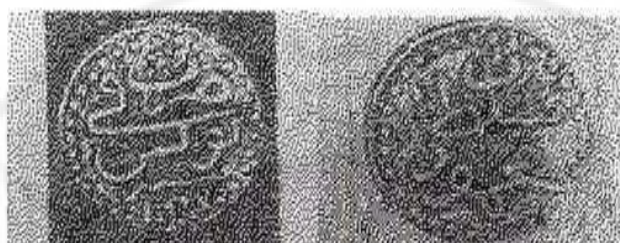
وحدة نقدية نحاسي قنقرة - مراد الثاني



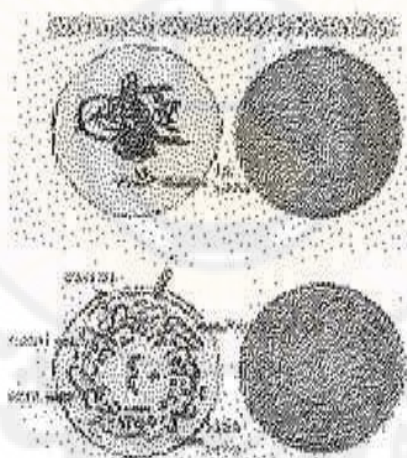
نقد فضي - مصطفى الثالث

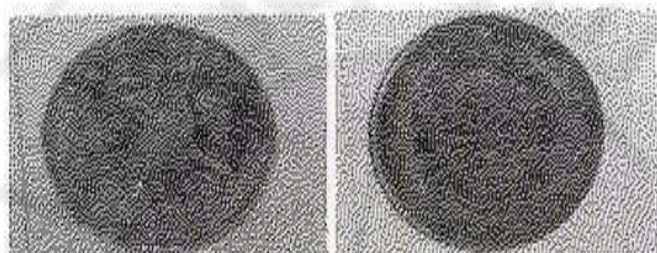
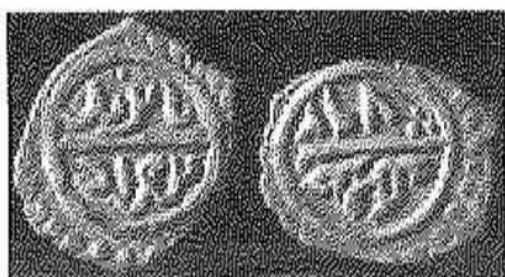


أكية فضي - مصطفى الثالث

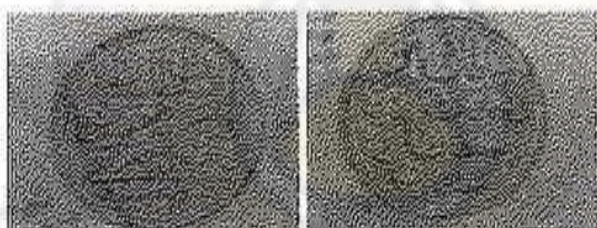


نقد فضي - السلطان محمود الأول - ضرب تونس 1167

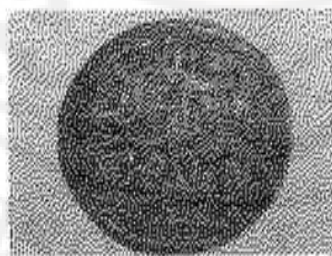




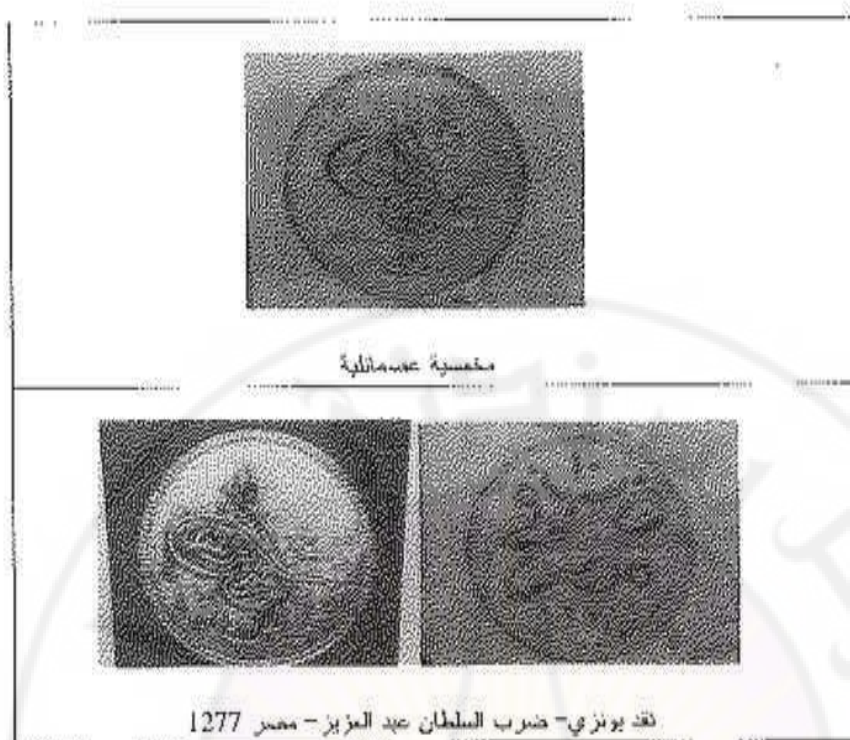
ربال - عشرون قرشاً - عبد الحميد الثاني



قرش فضي السلطان سليمان الثاني - الفسطنطينية 1099



ذهبية ضرب عبد الحميد الأول - الفسطنطينية 1187





نقوش المسكوكات العربية والإسلامية

12- الزخارف والرسوم المتخذة على النقود الإسلامية منذ نشأتها وحتى نهاية

تعامل عرب شبه الجزيرة العربية في فترة الجاهلية، بالدنانير والفلوس البيزنطية والدراهم الساسانية، التي كانت تقف عليهم عبر طرق التعامل التجاري مع بلاد الشام والرافدين، حيث تميزت مسكوكات تلك الحقبة الزمنية بما تحويه على وجهيها من مجموعة النقوش والزخارف ذات الطابع التصويري المكون من صورة الإمبراطور البيزنطي أو الكسرى الفارسي، وبالمآثورات الكتابية الدالة على اسم الإمبراطور أو الكسرى وتاريخ اعتلائه للعرش، المنقوشين بالأحرف اللاتينية أو الفهلوية.

وعندما جاء الإسلام، أقر الرسول الكريم ومن أعقبه من الخلفاء الراشدين في مرحلة صدر الإسلام وكذلك في بداية العصر الأموي، مشروعية التعامل بالدنانير والدراهم المشخصة دون إجراء أي تعديل يذكر على نقوشها، سوى إضافتهم لبعض العبارات المدونة بالأحرف العربية تحت الصور المشخصة سابقة الذكر، التي بقيت قيد التداول حتى قيام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، بالتعريب الكامل للنقد في العام 77 هـ، حيث عمل على إلغاء التعامل والتداول بالمسكوكات الأجنبية من بيزنطية وساسانية، التي أمر بسحبها من الأسواق، بعد إصداره للدنانير والدراهم والفلوس المعربة بشكل كامل، التي اعتمد في تزيين وجهيها على مجموعة الكتابات العربية ذات الطابع الديني، المتمثلة بسورة الإخلاص وعبارتي التوحيد والشهادة المنقوشين على مركز وجهي المسكوكة، والمؤطرين بالنقش الكتابي المحدد لتاريخ الإصدار، دون إدراج أي ذكر لاسم مدينة الضرب بالنسبة للصادرات من الدنانير الذهبية، وذلك

لقصور ضربها على دار المسكة في مدينة دمشق عاصمة الخلافة الأموية، وذلك على العكس من الدراهم الفضية والفلوس النحاسية، التي توجب ذكر اسم دار الضرب التي أصدرتها، وذلك بسبب تعددية مراكز ضرب المسكة في الولايات والأقاليم، التي كان الخلفاء الأمويون قد منحوها امتياز حق ضرب الدراهم الفضية والفلوس النحاسية، الأمر الذي أوجب على دور الضرب تلك أن تقوم بنقش اسم مدينة الضرب التي أصدرت القطعة النقدية، وذلك بغية حصر وتحديد مراكز الضرب المخالفة في إصداراتها النقدية للوزن، العيار وشكل السكة المرسوم من قبل الخليفة، ومعاينة القائمين على العمل في حال وجود أي خلل أو زيف في شكل وأوزان المسكوكات المشرفين على إصدارها.

ومن الجدير بالذكر، ما تميزت به المسكوكات الأموية المعربة عن سبقتها من المسكوكات التي تعامل بها عرب الجزيرة العربية في مرحلة ما قبل التعريب، بنقيد الضاربين سواء في مركز الخلافة أو في الأقاليم الممنوحة لحق الضرب، بشكل السكة الرسمية المصدرة من مقر الخلافة، التي تفادت نقش اسم الخليفة الأموي أو اسم ولي عهده من بعده على المسكوكات كافة.

غير أنه ومع اعتلاء العباسيين لعدة الخلافة إثر نجاحهم في القضاء على البيت الأموي، واتساع مساحة الأقاليم التابعة لنفوذها، وعجز الخلافة العباسية عن ضبط أمور الأقاليم البعيدة، التي ولي أمرها لبعض الولاة الذين كانت لهم اليد الطولى الثورة على البيت الأموي والإسهام في نقل الخلافة لبني العباس، وعرفانا من العباسيين بالدور الذي لعبه هؤلاء الولاة، وخشية تمردهم عليهم في أقاليمهم البعيدة عن مقر الخلافة، فقد وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التساهل معهم في حكم أقاليمهم ومنحهم لبعض الامتيازات الخاصة، منها السماح لهم بنقش اسمائهم على الدراهم الفضية الصادرة من قبلهم، الأمر الذي يؤكد عثورنا على بعض الدراهم الفضية الصادرة في عهد الخليفة العباسي الأول أبو العباس السفاح

(136 هـ.)، التي حملت أسماء بعض عماله على الأقاليم أمثال عبد الله بن زيد، وعبد الرحمن بن مسلم، اسماعيل بن علي وصالح بن علي.

وكذلك في عهد خليفته أبو جعفر المنصور (136 هـ.)، حيث تم العثور على بعض دراهمه الفضية المنقوشة باسم ولي عهده محمد المهدي، وبأسماء بعض عماله على الأقاليم أمثال عبد الله، سالم، العشار، عمر بن حفص، برمك...

في حين أمر الخليفة العباسي محمد المهدي (158 هـ.)، بنقش اسم ولديه هارون وموسى على الدراهم الفضية، كما سمح لبعض أمرائه ووزرائه أمثال عبد الله، مالك، جعفر، نصير وغيرهم، بنقش أسمائهم على الدراهم الفضية؛ وتلاه في هذا الأمر الخليفة أبو محمد موسى الهادي (169 هـ.)، الذي نقش على مسكوكاته اسم أخيه هارون، وأسماء بعض عماله على الأقاليم أمثال إبراهيم، جرير، يزيد...

أما في عهد هارون الرشيد (170 هـ.)، فقد أمر بنقش اسمه واسم ولديه المأمون والأمين على السكة، وأولى أمر مراقبة العيار لوزيره أبو جعفر البرمكي، الذي نقش اسمه إلى جانب اسم الخليفة على بعض المسكوكات الذهبية، في حين أن المسكوكات الفضية، كانت تنقش بأسماء عماله على الأقاليم أمثال بشر، خزيمة، الحرث وكذلك اسم عبد الله بن إبراهيم ابن الأغلب¹⁷²، الذي نقش على وجه دينار الذهب الصادر في العام 198 هـ.. عبارة "لا إله إلا الله وحده - لا شريك له"، في حين خصص مركز الظاهر لنقش عبارة "غلب - محمد - رسول - الله - عبد الله"، المؤطرة بعبارة التأريخ "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة ثمان وتسعين ومئة".

وكذلك وزيادة الله الأول ابن إبراهيم الأغلبي¹⁷³، الذي قام في العام 218 هـ. بإصدار دينار ذهبي الذي نقش على مركز وجهها الأول عبارة: "لا اله الا الله وحده- لا شريك له- سرور"، المؤطرة بنقش التاريخ المتضمن لعبارة "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة ثمان وعشر ومائتين"، في حين خصص مركز الظهر لنقش عبارة "غلب- محمد- رسول- الله- زيادة الله"، المؤطرة بطوق كتابي غير مقروء.

في حين تميزت المسكوكات الصادرة في عهد الخليفة المأمون في العام 193 هـ، بحملها لاسم أخيه الأمين، واسماء عماله كالزبير وداود وظاهر بن الحسين مؤسس الدولة الناهرية؛ كما سار الخليفة المأمون الذي اعتلى سدة العرش في العام 198 هـ. على نهج أسلافه في نقش أسماء أبنائه (العباس، عيسى، المأمون)، على السكة، وكذلك بالسماح لبعض عماله أمثال السري وعبيد الله بذقشهم لاسمائهم بعد ذكر اسم الخليفة العباسي.

هذا وقد أصبح نقش اسم الخليفة العباسي وولي عهده من بعده سنة متبعة في الإصدارات النقدية كافة، في حين أن عملية نقش أسماء الأمراء، الوزراء والولاة على الدراهم الفضية، كانت لا تتم إلا بموافقة الخليفة العباسي الذي كان يمنحه لبعض عماله المقربين؛ غير أن تداعي هيبة الخلافة مع اعتلاء المعتضد بالله ومن تلاه لسدة الخلافة، وفقدانهم السيطرة على زمام الأمور، وإعلان العديد من الأمراء لاستقلالهم بما تحت أيديهم من إقطاعات، دون أن يتمكن الخليفة العباسي تأديهم وردهم إلى طاعته، قد جراحهم على ضرب مسكوكاتهم الذهبية والفضية الخاصة السبائية في أوزانها ومعاييرها، المنقوشة باسمائهم واسماء ولاة عهدهم وألقابهم الخاصة، إلى جانب تأكيدهم على ذكر النقش الكتابي المتضمن لاسم الخليفة العباسي، وذلك بغية إكساب سلطانهم في إماراتهم المستقلة الصفة

الشرعية، والظهور أمام محكوميهـم على أنهم الممثلون الشرعيون للخليفة العباسي في إدارة وحكم تلك الإمارات، دون أن يكون للخليفة العباسي الحق في التدخل بإدارة وتسيير شؤونها¹⁷⁴.

وهنا تجدر الإشارة على أن التباين الحاصل في القيم الوزنية والمتراثية للدنانير والدرهم المضروبة خلال العهود الأتفة المذكور، سواء كانت بالزيادة أو النقصان، إنما يعود إلى مجموعة العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي كانت تعيشها الخلافة العباسية، والتي أثرت وبشكل ملموس على القيمة الشرائية للمسكوكات الذهبية والفضية، التي كانت تشهد نوعاً من التحسن في حال استقرار أوضاع الخلافة وتوفر مظاهر الأمن والاستقرار، الذي انعكس وبشكل إيجابي على حركة العمل التجاري، الذي كان يهدف الخزينة المركزية بالكم الهائل من الموارد المادية، وتوفير احتياطي المعادن الثمينة المستخدمة في ضرب النقد، وتوقف حركة التجارة في حال انعدام الأمن، وبالتالي تضائل احتياطي الخزينة من المعادن الثمينة، وما ينجم عن ذلك من فقدان الخزينة لأهم مواردها، واضطرارها لتغطية النقص في العملات المتداولة، من خلال تخفيضها لوزن المسكوكات الذهبية والفضية، وإصدارها للنوعيات الرديئة منها، التي تزيد في خلطتها نسبة المعادن الخسيسة عن النسبة المحددة أصولاً، وذلك بهدف زيادة عدد النقد المتداول في السوق (سياسة التعويم)، وهذا ماكان يؤدي إلى تدهور القيم الشرائية للنقد وعدم تداوله نتيجة فقدان الثقة بجودة معدنه.

174 - من هذه الدول المستقلة عن نفوذ الخليفة العباسي: 1- بنو بويه في فارس، 2- بنو بويه في عراق العجم، 3- بنو سامان، 4- بنو حمدان، 5- سلاجقة بلاد فارس، 6- سلاجقة خراسان، 7- الطولونيين في مصر، 8- الإخشيديين في مصر، 9- الزكيني في الشام ومصر، 10- الأيوبيون في الشام ومصر، 11- بنو أيوب في حلب، 12- أتاتك الموصل، 13- أتاتك حلب، 14- أتاتك الديك، 15- سلاطين خوارزم، 16- المماليك في مصر والشام، 17- دولة الممولى، 18- بنو هولاكو، 19- بنو عثمان...



نقوش المسكوكات العربية والإسلامية

12- الرتب والألقاب والكنى المتخذة على النقد الإسلامي .

تأثرت المسكوكات الإسلامية في مرحلة ما قبل التعريب الكامل وما بعده بمجموعة المأثورات الكتابية والدعائية المتخذة على المسكوكات البيزنطية والساسانية؛ وعلى الرغم من قبول الخلفاء الراشدين ومن تلاهم التعامل بذلك المسكوكات إتباعاً لسنة الرسول الكريم الذي أقر صحة التعامل بها، فقد حاول بعض الخلفاء الراشدين ومن ثم الأمويين الأوائل، إجراء بعض التعديلات على مضمون النقوش الكتابية المتخذة عليها، وذلك من خلال نقشهم على تلك المسكوكات لبعض العبارات الكتابية العربية ذات الصبغة الدينية، ونقشهم لأسمائهم باللغتين العربية أو الفهلوية، ودون إحداث أي تغيير يذكر في شكل النقش التصويري المنفذ على وجهيها، حتى عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، الذي عمد إلى إجراء تعديل جذري على المسكوكات السابقة وتحريرها من كافة الشعارات والرموز والكتابات غير العربية، وذلك من خلال إصداره السكة العربية الإسلامية الخالصة، التي اعتمدت في مجمل نقوشها الكتابية على العبارات الدينية المستمدة من القرآن الكريم المدونة بالخط العربي، واعتماده على التقويم الهجري في عملية تأريخ إصداراته النقدية، دون نقش أي إشارة أو رمز يشير إلى اسم الخليفة الذي قام بإصدار المسكوكة أو المنصب الذي يحتله، وقد تابع الخلفاء الأمويين تقيدهم في شكل السمة التي أوجدها عبد الملك دون إحداث أي تعديل يذكر في مضمون نقوشها وكتاباتهما؛ واستمر التقيد بها خلال الحقبة العباسية الأولى، حتى اعتلاء الخليفة العباسي المعتصم لسدة الخلافة، الذي كان أول من شرع بعملية نقش اسم الخليفة ولقبه على الدينار، وجعلها سنة من بعده تقيد بها كل من تلاها على سدة الخلافة، وجاراهم في ذلك الخلفاء الأمويون في الأندلس والفاطميون في مصر والشام، واستمر الأمر حتى الخلافة العثمانية،

الذين نقشوا إلى جانب اسمائهم، مجموعة الألقاب والرتب التي وصلوا إليها، والتي أشاروا من خلالها إلى الوظيفة السياسية والمكانة الاجتماعية التي كانوا يحتلونها بين أقرانهم، منها لقب:

- الخلافة: وهو اللقب الذي أطلق في بادئ الأمر على الخلفاء الراشدين الأربعة (أبو بكر، عمر، عثمان وعلي)، وانتقل منهم إلى الأمويين، العباسيين، الفاطميين، والعثمانيين، الذين اتخذوه للدلالة على زعامتهم الدينية لعموم المسلمين، وتوكيداً منهم على أن حقهم في إدارة شؤون الأمة وزعامتهم الدينية لها.

- الأمير: اتخذ هذا اللقب في بادئ الأمر من قبل الخلفاء الذين أضافوا إليه لفظ (المؤمنين أو المسلمين) بحيث أصبح يعني إمرة المؤمنين أو المسلمين، وهو إشارة إلى المكانة السياسية التي يتمتع بها حامل هذا اللقب، الأمر الذي دفع بالخلفاء الأمويين، العباسيين، الفاطميين وكذلك العثمانيين، إلى إقرانه بلقب الخلافة دلالة على جمعهم للسلطين الدينية والسياسية بأن واحد؛ غير أن هذا اللقب (الأمير)، مالم يثبت أن أخذ يطلق على ولاية العهد، قادة الجيش ورجال الدولة البارزين من أفراد الأسرة الحاكمة، أو المستقلين عن سلطة الخلافة، بعد إضافتهم للقب الجليل، المظفر أو المؤيد، وذلك تمييزاً لمنصبهم ومكانتهم عن منصب الأمير، الذي كان قد اختص به ولاية العهد وأفراد أسرة الخلافة من الذكور.

- أمير الأمراء: وهو لقب تشريفي يعني كبير الأمراء ورئيسهم؛ برز هذا المنصب إلى حيز الوجود في الفترة الأيوبية، ولاسيما في عهد عماد الدولة، الذي نقشه على درهماه الفضي بعد إرداقه بلقب أمير الأمراء عبارة السعيد، تمييزاً لنفسه عن أقرانه من الأمراء الذي تمنعوا بذلك اللقب.

- السلطان: ويعني ملك الملوك؛ وكان ينقش لقب السلطان لوحده، أو يضاف إليه ألقاب أخرى مثل (سلطان المسلمين، سلطان البر والبحر، السلطان ابن السلطان، السلطان السعيد، السلطان القاهر، السلطان الكامل، السلطان الأعظم...).

- ملك: عرف بهذا اللقب عدد من أمراء الأيوبيين والمماليك أمثال (الملك العادل، الملك الأشرف، الملك الصالح، الملك المنصور...).

- الخان: وهو لقب أطلق أصلاً على شيوخ الأمراء من قبائل المغول، الذي اتخذهم أمراءهم فيما بعد كلقب لهم، ونقشوه على نقودهم بشكل منفرد تارة، ومضافاً إليه لقب المعظم، الأعظم أو العدل تارة أخرى، وانتقل منهم إلى العثمانيين حيث استخدمه سلاطينهم بحيث كان يأتي مضافاً إلى اسمائهم، (أر خان، مراد خان، محمود خان...).

- الخاقان: وهو لقب خاص أيضاً بأمراء المغول، الذين نقشوه على مسكوكاتهم بشكل إفرادي أو أضافوا إليه ألقاباً أخرى مثل (خاقان البحرين، الخاقان بن الخاقان، الخاقان العادل...).

- شاه: ومعناها الملك أو المالك. هو لقب ذو أصول فارسية، شاع استخدامه بين الأمراء ذوي الأصول الفارسية، الذين أعلنوا استقلالهم عن الخلافة العباسية بعد إضافتهم لبعض الألقاب المتممة مثل (شاه أرض "ملك الأرض"، شاه ديار بكر "ملك ديار بكر"...).

- شاهنشاه: وتعني ملك الملوك، وهو اللقب الذي اتخذته أمراء البويهيين من العجم وأمراء السلاجقة، وكان يأتي بشكله المفرد أو يضاف إليه عبارة الأعظم.

الأتابك: وهو كلمة مشتقة من لقب بك، أي الأكبر والأتابك تعني المربي الأكبر، وهو اللقب الذي أطلقه أمراء السلاجقة على مربي ومعلمي الأمراء من أفراد أسرهم؛ وقد درج استخدام هذا اللقب من قبل أمراء حلب السلاجقة والزنكيين.

هذا وقد أردفت مجموعة النقوش الكتابية الدالة على الوظيفة أو المنصب السياسي الذي يتمتع به ضارب السكة، بمجموعة أخرى من الأسماء والألقاب، التي نقش بعضها بشكل إفرادي غير مضاف إلى اسم، كالخليفة المرضي، الذي نقش اسمه على دنانيره الذهبية التي أصدرها باسمه؛ ومنها ما كان مضافاً إلى اسم يدل على الرفعة والمكانة، كلقب ذي الرئاستين، الذي اتخذهُ وزير المأمون، ولقب ذي الوزارتين، الذي اتخذهُ وزير الخليفة المعتمد.

ومن الألقاب المتخذة ما كان منها مضافاً إلى كلمة الله، كالمتعصم بالله، القائم بأمر الله، المتوكل على الله...؛ ومنها ما أضيف إلى الدين، كلقب تاج الدين وبهاء الدين وهم من أمراء خوارزم؛ أو أضيف إلى الدولة كلقب سيف الدولة، الذي اتخذهُ أبو الحسن الحمداني، ولقباً إقبال الدولة، تاج الدولة وبهاء الدولة الذي اتخذهُ الغزنويين، ولقب حسام الدولة وحسام الدين الذي اتخذهُ بعض أمراء المماليك البحرية، وألقاب رضي الدولة، ركن الدولة وركن الدين، الذي اتخذهُ بعض أمراء السلاجقة ونقشوه على مسكوكاتهم، هذا إلى جانب العديد من الألقاب التي ميزت الأمراء في الفترات اللاحقة؛ والتي كان يضاف إليها وفي كثير من الأحيان نقش كتابي يتضمن الكنية الشخصية المضافة إلى عبارة (أبو...)، حيث اتخذ العديد من الخلفاء والأمراء ألقاباً تشابهت في كثير من الأحيان منها:

- أبو أحمد: الذي اشتهر به العديد من الشخصيات عبر التاريخ الإسلامي أمثال الخليفة العباسي المعتصم بالله، وكذلك عامل دمشق الأيوبي اسماعيل، اللذين نقشا كناههما على المسكوكات الصادرة في أيامهم.

- أبو تغلب: وقد عرف بهذا اللقب فضل الدولة الحمداني ابن ناصر الدولة.

- أبو تميم: لقب المستنصر بالله الفاطمي.

- أبو جعفر: لقب الخليفة العباسي المستنصر بالله.

- أبو الحسن: لقب الأمير محمد بن الخليفة المستنفي بالله، استخدم هذا اللقب من قبل عماد الدولة.

- أبو حفص: لقب مؤسس الدولة الحفصية. نقش هذا اللقب على نقد أبي زكريا وعلى نقد أبي حفص عمر الثاني.

- أبو سعيد: وهو اللقب المتخذ من قبل مسعود الأول الغزنوي، وهو لاكو ملك المغول، وكذلك السلطانين المملوكيين برفوق وجقمق، ومن ثم قانصوه الخوري.

- أبو العباس: وهو اللقب الذي استخدمه الخليفة العباسي الناصر لدين الله، والسلطان المملوكي بيبرس، والأمير أحمد بن حفص.

- أبو عبد الله: وهو اللقب الذي استخدمه المعتر بالله العباسي، والذي وجد منقوشاً على الدراهم الفضية التي ضربها في عهد أبيه.

- أبو علي: وهو اللقب المتخذ من قبل ركن الدولة أحمد بن بويه.

- أبو الفضل: عرف بهذا اللقب الخليفة العباسي المرضي بالله، والخليفة القاهر بالله، وكذلك الخليفة الفاطمي القائم بالله، ومحمد الغزنوي.

- أبو المعالي: لقب السلطان قلاوون.

- أبو محمد: لقب ناصر الدولة الحمداني وعبد المؤمن أحد خلفاء الموحدين.

- أبو النصر: وهي الكنية التي نقشها السلطان المملوكي المؤيد شيخ، على دنانيره الذهبية المضروبة في مصر، والتي حملها بعبارة (أبو النصر المؤيد شيخ عز نصره)، وكذلك فقد اتخذت هذه الكنية من قبل السلطان الأشرف برسباني والسلطان قايتباي من سلاسل البحريّة في مصر.

هذا إلى جانب الأعداد الكبيرة من الألقاب والكنى الشخصية للأمراء، الخلفاء، السلاطين والوزراء، المنقوشة على المسكوكات والتي يستحيل حصرها لكثرتها وتنوعها وتشابهها، حيث كانت تذكر في بعض الأحيان بشكلٍ فرادي، أو تردف ببعض المأثورات الدعائية التي كانت تتبع الألقاب والكنى، مثل مأثورة أبقاه الله التي نقشها الوليد الأول على دراهمه الفضية؛ ومأثورة أعزه الله ونصره التي نقشها الولاة العباسيون على دراهمهم الفضية، التي أعقبت في تسلسلها النقش المتضمن اسم الخليفة العباسي واسم الوالي الذي ضرب الدرهم، إلى جانب المأثورتين الدعائيتين السابقتين، هناك مأثورة العز الدائم والعمر السالم أبدأ، التي نقشها الخليفة الفاطمي المعز لدين الله على دينارهِ الذهبي الأول، هذا إلى جانب توفر العديد من العبارات الدعائية التي اتخذها الخلفاء، الأمراء والقادة التي نقشوها إلى جانب اسمائهم منها أنار الله برهانه، بركة، بركة للمهدي...، التي تذكر عادةً في أسفل نقش مأثورة المركز، الذي يتضمن اسم ولقب صاحب النقد، المحاطة ببعض الآيات القرآنية، ومكان وتاريخ الضرب.

نقوش المسكوكات العربية والإسلامية

14- الألفاظ المرمزة والأحرف المنقوشة على المسكوكات الإسلامية:

كان من الضروري بعد أن بحثنا في أشكال وأنواع الدراهم والدنانير الصادرة خلال الفترة العباسية، من توضيح وشرح معاني العديد من الألفاظ، الحروف والاختصارات والرموز الكتابية، المنقوشة على وجهي السكة خلال عصري الخلافة الأموية والعباسية؛ التي أوقعت الكثير من الباحثين في مجال الشك في فك وحل مضامين الرموز التي حملتها، حيث قام بعضهم بالتأكيد على أن عملية نقش تلك الأحرف على وجهي السكة، لم تكن سوى ضرب من ضروب التشكيلات التزيينية والزخرفية، المراد بها ملء الفراغ المحيط بالكتابة المركزية؛ وذلك على النقيض من المعنى الهام الذي كان يقبع خلف مجموعة الألفاظ، والحروف المرمزة، المنقوشة على وجهي المسكوكة، التي كانت تشير إلى جودة المعدن المستخدم في ضربها وصحة العيار والوزن الشرعي لها، الذي يسمح بتداولها في الأسواق، دون الخشية من دخول الغش أو الزيف فيها.

1- الألفاظ المرمزة:

يعدُّ الخليفة الراشدي الثالث عمر بن الخطاب، هو أول من ضرب على دراهمه الفضية كلمات مثل (طيب، جائز، واف)، التي جاءت لتؤكد صحة عيار ووزن الدراهم المضروبة تحت إشراف السلطات الحكومية المختصة، التي أجازت صحة تداولها بين العامة، وذلك تمييزاً لها عن المسكوكات الصادرة عن الجهات غير الرسمية؛ هذا وقد توبع العمل بذلك النظام خلال الفترة الأولى من الخلافة الأموية، حيث أمرت كافة دور الضرب النظامية، بتمييز مسكوكاتها الصادرة من قبلها وفق السكة النظامية والوزن الشرعي، من خلال نقش بعض الرموز والشارات الدالة على صحة وزن المسكوكة ونقاء معدنها، وذلك بغية

تميزها عن المسكوكات الصادرة عن دور الضرب وورش التصنيع غير النظامية؛ وذلك قبل صدور الأوامر الجازمة بمنع الأفراد من القيام بإصدار المسكوكات الخاصة بهم، وحظر عملية إصدارها بدور الضرب النظامية في بعض الأقاليم التي أوكل إلى عمالها وولاتها عملية الإشراف المباشر على السكة والعيار فيها، الأمر الذي حدا بالولاة إلى القيام بإلغاء نقش تلك الألفاظ على مسكوكاتهم، بعد أن أصبحت جميعها تصدر باسم دور الضرب النظامية وتحت إشراف السلطات والولاة المخولين بشكل رسمي من قبل الخليفة لإصدار المسكوكات وفق العيار، الوزن والسكة الرسمية للخلافة.

هذا وقد توبع العمل في نظام نقش الألفاظ على المسكوكات خلال الفترة العباسية، غير أنها لم تعط أية أهمية تذكر في بادئ الأمر، حيث اختلفى النقش المتضمن لتلك الألفاظ عن وجه الدينار الذهبي العباسي، ليستمر نقشها على وجه الدراهم العباسية الفضية المعروفة باسم البخية، الصادرة عن دار الضرب بمدينة السلام في العام 147 هـ، في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، التي نقش على أحد وجهيها كلمة (بخ) وتعني جيد، التي ضوعف نقشها في الدراهم العباسية الصادرة في العام 153 هـ، لتصبح (بخ بخ) أي جيد جداً؛ هذا إلى جانب توالي نقش مجموعة من الألفاظ على الدراهم العباسية، التي كانت تشير في مجملها على جودة الدرهم وصحة وزنه، ومنها عبارات: (صرد # نقش)؛ (سلم أو سلام # كامل)؛ (طيب # شرعي # عدل)؛ (مبارك # مبارك الوزن)؛ (حق أو حقا # موافق الأصول والحق)؛ (بر # حقيقي)؛ (تم # كامل أو تام)؛ (واف # واف الوزن)؛ (هذب # نقى مهذب)؛ (محبوب # عزيز ثمين)؛ (إبريز # ذهب بحت)؛ (جاز، جائز، جواز # جائز التعامل به)؛ هذا إلى جانب العديد من العبارات والألفاظ الأخرى، التي جاءت نقوشها لتؤكد صحة التعامل بالدرهم عدداً، ودون الحاجة لإخضاعه لعملية الوزن.

2- الأحرف:

من جانب آخر فقد نقش الخلفاء العباسيون على دراهمهم الفضية، بعض الأحرف العربية المتقطعة مثل: (ع، ت، هـ، ح، أو...)؛ التي أوقعت العديد من علماء النميات في حيرة تفسير معانيها؛ حيث أكد بعضهم على أن هذه الأحرف إنما ترمز إلى أسماء أمناء الضرب، ووكلائهم، أصحاب العيار أو الطباعين في دور الضرب، في حين نوه بعضهم على أن نقش هذه الأحرف على أحد وجهي السكة، إنما جاء كاختصار وترميز للعبارات المؤكدة على صحة وشرعية التعامل في المسكوكات الفضية، حيث تم اختصار الكلمات والألفاظ بمجموعة من الأحرف الدالة عليها، حيث استعويض عن نقش عبارة عدل بنقش حرف العين "ع"، واستعويض عن نقش كلمة تم أو تام بنقش حرف التاء "ت"، وعن كلمة هذب بحرف الهاء "هـ"، وعن كلمة حق بنقش حرف الحاء "ح"...

وربما يعود السبب في اختصار وترميز هذه العبارات؛ إلى ضيق سطح المسكوكة عن ذكر مجمل العبارات الكتابية، ولأسيما بعد قيام الخلفاء العباسيين بنقش بعض السور القرآنية والعبارات الدينية على وجهي المسكوكة، هذا إلى جانب نقشهم لأسمائهم وألقابهم مع ولاية عهدهم، وكذلك أسماء بعض الوزراء أو القادة والمتنفذين في الخلافة، بحيث أصبحت رقعة الدرهم غير قادرة على استيعاب ذلك الكم الهائل من النقوش الكتابية، الأمر الذي حدا بهم إلى القيام بترميز العديد من العبارات والنقوش الكتابية المؤكدة لصحة وشرعية تداول المسكوكة.

14- الجبابة والخراج:

على الرغم من عدم تملكنا لأي وثيقة أو مدونة صريحة، تدل على الموارد الرئيسية التي كانت تمول خزائن الأمم القديمة في بلاد الشام وغيرها من المناطق، سوى بعض النصوص التوراتية القديمة، التي أكدت على أن قيام

الشعوب الآسيوية القديمة بفرض ضريبة العشار أو العشر على الإنتاج الزراعي والحيواني، هذا إلى جانب الجزية الرأس، المقومة بما يعادل نصف شافل تدفع عن كل شخص.

هذا وقد قام الأباطرة خلال العصرين الروماني والبيزنطي بمتابعة العمل بالنظام الضريبي السابق، والسعي إلى تطويره وزيادة واردات الخزينة، من خلال ابتداعهم لأنماط ضريبية جديدة ومصادر جبائية محدثة، كالأتاوة أو الجزية المالية التي تم فرضها على سكان المستعمرات الرومانية مقابل تأمين الحماية ضد أي عدوان خارجي، هذا إلى جانب الرسوم والجبائات السنوية المفروضة على أملاك الأشخاص البالغين من الذكور والإناث¹⁷⁵، التي شكلت إلى جانب التحقيقات الضريبية والمكوس المجبأة عن حقوق ممارسة التجارة، الحرف، استثمار المناجم، وكذلك والأراضي الزراعية المستأجرة من الدولة لصالح بعض المتنفذين، الذين كانوا يقومون بتأجيرها للأفراد مقابل رسوم سنوية، تتم جبايتها على يد بعض المتعهدين والعشارين، الذين يتنازعون من السلطة المركزية حق جباية استحقاقاتها على الأفراد، مقابل حصولهم على نسبة محددة من الأرباح المضافة على القيمة الضريبية المورد الرئيسي لخزينة الدولة؛ غير أن عدم متابعة السلطات المركزية لأعمال العشارين ومتعهدي الضرائب، قد أغرت العديد منهم على استغلال الامتيازات الممنوحة لهم لمضاعفة أرباحهم، وذلك من خلال قيامهم بمضاعفة القيم الضريبية المفروضة على السكان، في محاولة منهم اسداد قيمة الصك الضريبي المبتاع من السلطة الرومانية.

175 - قام الرومان بفرض الجزية على أهالي المستعمرات الرومانية الخاضعة لنفوذهم حيث فرضت الجزية على الذكور من سن الرابعة عشرة وعلى الإناث من سن الثامنة عشرة وحتى سن الخامسة والستين من العمر، والذي قدرته على كل رأس بما يعادل الواحد بالمئة من قيمة الأملاك التي يحوّرها الفرد.

وتحقيق أكبر هامش ممكن من الربح، الذي تجاوز في كثير من الأحيان قيمة صك حق الجباية المبتاع من الدولة.

أما في فترة صدر الإسلام، فقد كانت واردات الدولة تجمع من أربعة موارد رئيسية هي الخراج، العشور، الصدقات والفيء، التي شكلت الموارد الأساسية المعتمدة في اعمار بيت مال المسلمين، الذي كانت تصرف جبايته في صالح الرعايا بشكل عام.

غير أنه ومع تطور نظام الحكم في الخلافة الإسلامية خلال العصرين الأموي والعباسي، ومن ثم الانتقال من حياة التقشف التي عاشتها الدولة في صدر الإسلام، إلى حياة الرفاه والقصور، وتزايد نفقات الحكام بشكل ملحوظ إلى الحد الذي أسهم في إفلاس الخزانة المركزية على الرغم من تعاضد وارداتها؛ اضطر معها الخلفاء والقائمون على الخزانة، إلى البحث عن موارد جديدة لعمار بيت مال المسلمين وتغطية النفقات المتنامية للدولة، بغض النظر عن شرعية تلك الموارد أو ملائمتها للواقع، الأمر الذي جعل أساليب وطرق الجباية وأبوابها، تتباين من عصر إلى آخر طبقاً للوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث اضطر القائمون على الأمر إلى فرض العديد من الضرائب غير الشرعية على رعاياهم عندما تدعو الحاجة إلى دعم الخزانة المركزية في الظروف الصعبة والحرجة، والقيام برفعها عنهم عند زوال السبب، مدركين مدى الضرر الذي يلحقه استمرارية فرضها بالصالح العام للبلاد؛ ومثال ذلك قيام الخليفة العباسي المعتضد في العام 283 هـ. بإبطال ديوان المواريث¹⁷⁶، والطلب إلى عماله برد فائض سهام المواريث إلى ذوي الأرحام.

176 - أدى تفاقم الأزمة الاقتصادية في الخلافة العباسية قبل الخليفة المعتضد إلى البحث عن وسائل لزيادة واردات الخزانة عن طريق الجبايات الضريبية، كان منها تأسيس ديوان المواريث، الذي كان يقوم بالإشراف على توزيع الموارث وفق النسخ، وحماية الفائض من التركة لصالح الخزينة المركزية، الأمر الذي أدى إلى إفقاد الورثة لحقوقهم في توزيع الفائض من أسهم التركة عليهم.

وكذلك قيام صلاح الدين الأيوبي بعد دخوله لدمشق في العام 570 هـ، وإطلاعه على ما آلت إليه الأوضاع في دمشق، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأخلاقية نتيجة سياسة الجور والتعسف، والجبایات الضريبية غير الشرعية التي فرضها الأمراء الزنكيون على سائر نواحي الحياة، إلى القيام بإبطال كافة الضرائب والرسوم غير الشرعية المفروضة على الأسواق¹⁷⁷، والعودة إلى الرسوم الشرعية التي أباحها الشرع وهي الخراج والعشور.

وعندما قبض المماليك على زمام السلطة والأمور في مصر والشام، كانت المكوس المفروضة على السكان المحليين في نهاية عصر الدولة الأيوبية قد أثقلت كاهل الرعايا، غير أنهم وبدلاً من تخفيفها عنهم، مالبثوا أن عمدوا إلى زيادتها ومضاعفتها، والتفنن في ابتداعها وتنويعها، إلى الحد الذي أصبح معه من الصعب حفظها أو حصر أنواعها وأبوابها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الضرائب المفروضة على المغنين والمغنيات، السماسرة، الغلال، الكبالة، الأسواق، الطواحين، الحيوانات، وكذلك المكيفات كالخمر والحشيش (حشيشه الكيف)، اللواتي أدرجن في العام 643 هـ. في جدول المواد المسموح بتعاطيها والمتاجرة بها، شريطة دفع الضرائب المستوجبة على الاتجار بها، حتى عهد الظاهر بيبرس الذي أمر في العام 665 هـ. بإسقاط موارد ورسوم الحشيشة من جداول الجبایات الضريبية، ومنع تعاطيها، زراعتها أو المتاجرة بها؛ ومهما يكن من أمر فقد توجه اهتمام السلاطين المماليك الذين تولوا على مدة السلطة إلى التفنن في ابتداع الضرائب، وتحقيق الثراء السريع على حساب

177 - عمد حكام بلاد الشام المستفلون عن السلطة العباسية إلى فرض العديد من الغرامات والضرائب المبتدعة على مواطنيهم بهدف تكديس الأموال في خزائنهم الخاصة، حيث فرضت أضرار على ممارسة الأعمال التجارية في البعثات والأسواق، دواب العمل والركوب، رسوم ممارسة الحرف والمهن، التجارة ومنها بيع الخضار والثمار، اللحوم، الأحياء والألبان، والتي أُلغيت من قبل نور الدين زنكي وفائدة صلاح الدين بعد فتح بلاد الشام والاضطلاع على الجور والتعسف والعاقبة التي بعانها السكان نتيجة المفارم والضرائب المفروضة عليهم، والتي أسهمت في تدهور الوضع الاقتصادي لبلاد الشام نتيجة الغلاء وتوقف الحركة التجارية فيها.

الرعية، بغض عن شرعية العمل الممتهن الذي فرضت عليه الضريبة، إلى الحد الذي جعل بعض سلاطين المماليك، يشرعون حق جباية الضرائب والرسوم السنوية على مهن البغاء، المغاني وإدارة المواخير، التي تجبى ضرائبها لصالح الخزينة المركزية، الموضوعات تحت الإشراف المباشر للسلطان؛ وعلى الرغم من تحقيق الخزينة السلطانية لأكثر قدر من الجبايات نتيجة تعسفها الضريبي، فقد انعكس ذلك وبشكل سلبي على الاقتصاد المحلي، نتيجة ارتفاع الأسعار وفقدان السيولة من الأسواق، وتعاطف الجبايات الضريبية على التجارة وممارسة الأعمال التجارية التي توقفت نتيجة عجز القائمين عليها عن دفع مستحقاتهم الضريبية للخزينة، التي أخذت وارداتها بالتضاؤل، وبدأت بفقدان احتياطياتها من المعادن الثمينة، الأمر الذي دفع بالسلاطين المماليك إلى سحب المسكوكات الذهبية والفضية الجيدة من الأسواق، وإعادة ضربها من جديد بعد تخفيض أوزانها وغش معدنها، وإفقادها لأكثر من ثلثي قيمها الشرائية، وهذا ما دفع بالتجار إلى العزوف عن قبولها في عمليات البيع والشراء نتيجة فقدانهم الثقة بجودة معدنها، والتحول إلى سياسة التعامل بالدوكات والفلورينات الذهبية، أو اللجوء إلى سياسة التبادل العيني للمنتجات.

وقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في السلطنة المملوكية، إلى قيام الأهالي بالوقوف إلى جانب الجيوش العثمانية الفاتحة، للتخلص من جور وظلم السلاطين المماليك الذين أزهقوا كاهلهم بالجبايات والرسوم الغير شرعية، أملين أن يكون العهد الجديد أرفق بحالهم من سابقه، غير أن أحلامهم وآمالهم مالبثت أن تبخرت إثر تمكن السلطان سليم من فتح بلاد الشام ومصر، وقيامه بمصادرة أموال أمراء المماليك لصالح الخزينة العثمانية، وإقراره لكافة الضرائب والرسوم المفروضة على الأهالي خلال الحقبة المملوكية بما فيها الضرائب المجبة عن ممارسة المهن غير الشرعية (ضريبة المومسات)، ورغبة منه في تحقيق جباياته

الضريبة المعجلة والسريعة، فقد أمر بتقليد نيابة دمشق وما تتبعها من المناطق الشرقية والجنوبية حتى عريش مصر، إلى الوالي جانبرد الغزالي الذي منح حق التفرد في إدارة أمور المناطق التابعة له وجباية ضرائبها ورسومها، مقابل دفعه لجرية سنوية معجلة مقدرة بمئتين وثلاثين ألف دينار ذهبي تدفع في بداية كل عام وبشكل مسبق للخزينة السلطانية؛ الأمر الذي مكن بعض ولاة الأقاليم من إبطال بعض الضرائب ذات الموارد غير الشرعية، ورفع بعض المكوس الجائرة المفروضة على الأهالي، ومنها ما قام به والي الشام في العام 994 هـ، من إبطال لمكس الخمارات، وإلغاء الضريبة والمكس المفروضين على البضائع والخضار والأكبان التي تدخل دمشق، وكذلك الضرائب المفروضة على الموازين، كما قام بإلغاء وظيفة اليسق، وهو كبير الإنكشارية المسؤول عن باب القضاء، الذي كانت مهمته الدفع المباشر للغرامات المالية المفروضة على المحكومين، مقابل فائدة مركبة ومضاعفة، تتم جبايتها من أموال وعقارات المحكومين، الذين يعجزون عن الدفع خلال المدة المحددة بعض مضاعفته للفائدة المستوجبة على أصل المبلغ.

ومهما يكن من أمر فإن الغالبية العظمى من الولاة، الذين كانوا ينصبون على الولايات بطريقة المزايدة في دفع أكبر قدر ممكن من الجريات السنوية لصالح الباب العالي، قد صبوا جل اهتمامهم على الطرق والوسائل التي يستطيعون من خلالها سداد قيمة المبلغ الذين دفعوه مقابل توليهم لمراكزهم الإدارية، ساعين لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، من خلال إرهاب السكان بالضرائب المتزايدة، دون النظر إلى النتائج السلبية التي تتركها كثرة الجبايات على الصالح العام.

ومن الضرائب المبتدعة خلال الفترة العثمانية، الضريبة المعروفة باسم العوارض (العقارات) التي فرضها سليم باشا على كل عقار أو بناء مشيد،

وضريبة الذخيرة (ضريبة الأراضي الزراعية)، التي كانت تجبى لمرتين في العام من كافة سكان القرى ذكوراً وإناثاً، وتدفع بالتكافل والتضامن بين الأهالي المالكين وغير المالكين للأرض الزراعية في القرية الواحدة، بحيث يتم تقدير الضريبة وفقاً لمساحة الأرض الزراعية المروية، وتقسّم الضريبة على كافة السكان القاطنين في القرية؛ هذا إلى جانب الجباية العينية المحققة على المنتجات الزراعية والحيوانية المنتجة في القرية، التي أسفرت الأساليب التعسفية المستخدمة في جبايتها، ومخالفاتها للقانون أو المنطق، إلى توقف حركة النشاط الاقتصادي في العديد من المجالات الإنتاجية من زراعية، صناعية وحرفية، نتيجة عجز المكلفين عن دفع المستحقات الضريبية المترتبة عليهم للجباة والمتولين، الأمر الذي أدى إلى نقص واردات الخزينة، وسارع في انهيار القيمة الشرائية للنقد والعملة المحلية.

وفي ختام بحثنا عن المسكوكات، لا بد من التنويه إلى الدور الذي لعبته المسكوكات الإسلامية في عملية التأريخ والتوثيق الأثري، نظراً لاقتران هذه المسكوكات بنقش التاريخ الذي ضربت فيه، معتمدين في عملية التوثيق التاريخي للمسكوكة على التقويم الهجري الذي اعتبر هجرة الرسول الكريم بداية له؛ وذلك على العكس من طريقة التأريخ التي كانت متبعة في العصور السابقة من رومانية، ساسانية وبيزنطية، التي ارتبطت فيها عملية التأريخ بأسماء الأباطرة والأكاسرة الذين اعتلوا سدة العرش، والتي عدت فترة اعتلائهم للعرش بداية لحقبة تاريخية مستقلة عن سابقتها، وغير مرتبطة بمجرى وتسلسل التاريخ العام، الأمر الذي دفعهم إلى تأريخ مسكوكاتهم وفق فترة وسني تولي الإمبراطور أو الكسرى للحكم، ونقشهم عليها لعبارات أمثال (المنة الثالثة، الرابعة، الخامسة...)، التي كانت تشير إلى عدد السنوات التي استمر فيها الإمبراطور أو الكسرى، وعدد السنوات التي مضت منذ تاريخ اعتلائه لسدة العرش؛ دون أي محاولة

للقيام إلى دمج هذا التاريخ في مجرى التقويم الفارسي أو البيزنطي العام، كما هو الحال في التقويمين الميلادي والهجري؛ الأمر الذي أسفر عن مواجهة الباحثين والدارسين للعديد من الصعوبات والإرباكات عند محاولتهم القيام بتحديد تاريخ ضرب إحدى المسكوكات العائدة للفترة ما قبل الإسلامية، وذلك لما تتطلبه هذه العملية من ضرورة مراجعة المصادر التاريخية، بغية تحديد مجرى تسلسل الحكام، ومعرفة عدد سني حكم كل منهم، ومن ثم القيام بإجراء العديد من العمليات الحسابية، التي تهدف إلى ربط تاريخ ضرب المسكوكة، ومقارنتها مع ما يعادلها من السنوات في التقويمين الميلادي والهجري.

من هنا تبرز أهمية الهجرة الإسلامية بما تحمله من تاريخ ثابت، في عملية التأريخ الستراتيجرافي للسويات، التي أسهمت وبشكل ملموس من خلال تثبيت تاريخ الضرب على حواف المسكوكة وفق التقويم الهجري الثابت، بإعطاء فكرة واضحة عن تاريخ السوية التي وجدت فيها، دون القيام بإجراء أي معادلات حسابية تذكر لربطها بالتاريخ الميلادي، الذي يتوافق فيه العام 622 م، مع العام الأول للهجرة¹⁷⁸.

178 - يتم تحويل التاريخ الميلادي إلى الهجري طبقاً للمعادلة التالية:

(التاريخ الميلادي - 622) ÷ 33 + 32 = التاريخ الهجري) في حين تم عملية تحويل التاريخ الهجري

إلى الميلادي طبقاً للمعادلة التالية:

(التاريخ الهجري × 33 + 32 + 622 = التاريخ الميلادي).

- المصادر والمراجع -

- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 7، لندن 1867م.
- ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الجزء الثاني، حيدر آباد 1357هـ.
- ابن بكرة، منصور بن بكرة الذهبي الكاسلي: كشف الأسرار العلية بدار الضرب المصرية.
- إسكندر، توفيق: نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية، م. الجمعية التاريخية" مصر 1957.
- إيمار، أندريه وجانين بوايه: تاريخ الحضارات العام ، روما وإمبراطوريتها، ت. يوسف وفريد داغر، ط 1، لبنان 1964.
- بحر العلوم، محمد السيد علي: النقود الإسلامية، النجف. المكتبة الحيدرية.
- بدر، أحمد: تاريخ المغرب والأندلس. منشورات جامعة دمشق 1980-1981.
- بلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادي: فتوح البلدان "رسالة في النقود. (ت 279 هـ / 892 م). ت. عبد الله وعمر الطباع. بيروت 1957.
- بهنسي، عفيف: الفن الإسلامي. دار طلاس، ط 1.
- بيطار، أمينة: تاريخ العصر العباسي. منشورات جامعة دمشق 1980-1981.
- بيطار، أمينة: نقطة: دراسات في تاريخ الأيوبيين. منشورات جامعة دمشق 1979-1980.

- حارثي، الربيع بن زياد: درهم أموي على طراز ساساني في المتحف العراقي.
- حرب، محمد: مذكرات السلطان عبد الحميد، ط3.
- حسن، إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ج4. مكتبة النهضة 1981.
- حسنين، محمد ربيع: النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين.
- حسين، عبد الرحمن: النقود، مطبعة الاعتماد، مصر، القاهرة 1980.
- حسيني، محمد باقر: الكنى والألقاب على نقود مدينة السلام بغداد منذ تأسيسها وحتى نهاية العهد العثماني. "مجلة المسكوكات" العدد 10-11.
- حسيني، محمد باقر: تطور النقود العربية الإسلامية، ط1. بغداد 1969.
- حسيني، محمد باقر: دراسة وتحقيقات إسلامية عن نقود الثوار والدعاية والمشعارات، العدد 5. 1974.
- حصني، محمد أديب نقي الدين: منتخبات التواريخ لدمشق، ج1-2. دمشق 1927.
- حلاق، الشيخ أحمد البديري: حوادث دمشق اليومية 1154-1175 هـ / 1741-1762 م. ت. أحمد عزت عبد الكريم. مصر.
- خوري، لطفي: السلاجقة، تاريخهم وحضارتهم، بغداد 1968.
- خولي، محمد: أقدم مدينه في العالم، نفائس التحف الدمشقية.
- خولي، محمد: السكة في مدينة حمص إبان العهد الأموي.
- ريتشارد، بلانت: النقود العربية والإسلامية، ت. إبراهيم سروج. دمشق 1994.

- ريس، ضياء الدين: عبد الملك بن مروان موحد الدولة العربية.
- زقزوق، عبد الرزاق: الكنز الذهبي المكتشف في نكرتاري. الحوليات الأثرية السورية. م. 23. 1973.
- زكار، سهيل: نوطه: العصر العباسي. منشورات جامعة دمشق 1979-1980.
- زهدي، بشير: النقود الرومانية. م. الحوليات الأثرية العربية السورية. عدد 23. 1963.
- زهدي، بشير: النقود اليونانية. م. الحوليات الأثرية العربية السورية. عدد 26. 1975.
- زهدي، بشير: دليل المتحف الوطني.
- زهدي، بشير: نقود بصرى في المتحف الوطني.
- زيتون، عادل: نوطه: السماليك. منشورات جامعة دمشق 1979-1980.
- زيمرن، ألفرد: الحياة العامة اليونانية، السياسة والاقتصاد، ترجمة د. عبد المحسن الخشاب ط5.
- سعدية، محمد صالح: نقود فترة الأمراء في العصر العباسي الثاني المحفوظ في المتحف العراقي 324-334هـ. م. المسكوكات عدد 10-11 وزارة الثقافة والإعلام.
- شرباصي، أحمد: المعجم الاقتصادي الإسلامي.
- شما، سمير: النقود الإسلامية التي ضربت في فلسطين. دمشق 1980.
- صايغ، خالد: النقود الإسلامية. المجمع الثقافي أبو ظبي 2002 م.

- عابد، مفيد رائف: الآثار الكلاسيكية (النقود اليونانية). دمشق 1992-1993.
- عاقل، نبيه: دراسات في تاريخ العصر الأموي. جامعة دمشق 1975-1976.
- عتيبي، ناهض عبد الرزاق: موسوعة النقود العربية والإسلامية، ط 1. عمان 2001 م.
- عش، محمد أبو الفرج: الآثار الإسلامية في الوطن العربي. وقائع المؤتمر التاسع للآثار. المنظمة العربية للثقافة والعلوم. تونس 1985.
- عش، محمد أبو الفرج: النقود العربية الإسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطني. قطر. الدوحة، ج 1. 1984.
- عش، محمد أبو الفرج: النقود العمانية من خلال التاريخ الإسلامي. سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة. عدد 54، عمان 1984.
- عش، محمد أبو الفرج: كنز أم حجرة الفضي. ط 1. دمشق 1972.
- عش، محمد أبو الفرج، عدنان الجندي، بشير زهدي: دليل المتحف الوطني بدمشق. ط 1. دمشق 1969.
- عطار، عبد السلام رؤوف: بعض العملات المستعملة في الموصل في العهد العثماني وأقيامها. م. المسكوكات. المؤسسة العامة للآثار والتراث، وزارة الثقافة والإعلام. ع 8. 1974.
- علبي، أكرم حسن: دمشق بين المماليك والعثمانيين، الشركة المتحدة للطباعة والنشر، ط 1. 1982.
- عنان، محمد عبد الله: دول الطوائف منذ قيامها وحتى الفتح المبريطي. ط 2. 1969.

- عيسى، سلمان: دراهم فريدة للخليفين العباسيين المنتصر بالله والمعتمد علي الله. م. المسكوكات عدد 5. دار الحرية للطباعة. بغداد 1974.
- عيسى، سلمان: صورة من حياة الخليفة العباسي المقتدر بالله من درهمي صلة باسمه. م. المسكوكات عدد 4. دار الحرية للطباعة. بغداد 1973.
- فارس الطراونه، محمد خلف: المسكوكات الأيوبية.
- فهمي، عبد الرحمن: النقود العربية ماضيها وحاضرها. دار القلم. مصر. القاهرة 1964.
- فهمي، عبد الرحمن: فجر النقود العربية. القاهرة 1964.
- فسوس نايف ومحمد خلف فارس الطراونه: مسكوكات العالمين القديم والإسلامي. البنك العربي. الأردن 1991.
- كرد علي، محمد: خطط الشام. ج. 2-5. دمشق 1927.
- كرمل، أنستاس: النقود الإسلامية وعلم النميات. مكتبة الثقافة الدينية. المركز الإسلامي للطباعة. ط2. القاهرة 1987.
- مبيض، سليم عرفات: النقود العربية الفلسطينية وسكنها المدنية الأجنبية من القرن السادس وحتى 1946. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1989.
- محمد المهدي، سهام: دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية منذ الفتح العربي وحتى القرن الخامس عشر الميلادي.
- مرزوق، محمد عبد العزيز: الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974.
- مقريري، تقي الدين أحمد بن علي: النقود الإسلامية تُذَوَّر العقود في ذكر النقود. ت. محمد بحر العلوم. دار الزهراء. ط. 6. بيروت. لبنان 1988.

- ملحق، محمد: نقود العالم متى ظهرت ومتى اختفت. الهيئة العامة المصرية للكتاب.

- مهندس، كامل: نقود مصادرة. الحوليات الأثرية. م. 13. 1963.

- مورغان، فكتور: تاريخ النقود. ت. نور الدين خليل.

- موركهائم، أوتون "Otton Morkhaim": نقود يونانية في جزيرة فيلكا، ترجمة عن مقال من مجلة Kaml، وزارة الإرشاد والإنباء، إدارة الآثار والمتاحف، مطبعة حكومة الكويت.

- موسكاني، سباتينو: الحضارة الفينيقية. ت. نهاد خياطة. ط1. 1988.

- ناهض، عبد الرزاق: تاريخ المسكوكات ونورها الوثائقي حتى العصر العباسي. مجلة المسكوكات ع. 8-9. بغداد دت.

- نصحي، إبراهيم: تاريخ مصر في عهد البطالمة، ج3، ط4. مصر 1976.

- نقشبندي، ناصر محمد ومهاب درويش البكري: الدرهم الأموي المعرب. بغداد 1974.

- نقشبندي، ناصر محمد ونوري رشيد: الدرهم الإسلامية المضروبة على الطراز الساساني.

- نقشبندي، ناصر محمد: الدرهم الإسلامي. مطبوعات المجمع العلمي العراقي ج1. بغداد العراق 1969.

- نقشبندي، ناصر: الدينار الإسلامي. م. سومر. مجلد 5. ج1. 1949 م.

- هامرتون، جون: تاريخ العالم، م3، ترجمة إدارة الترجمة بوزارة المعارف العمومية.

- هولوي، رومن: موسوعة العملة. ت. ملاذ حفار و مأمون عابدين.
دار المعرفة.

- وليد المعمار، رضوان: الذقود والمصارف. بيروت 1992.

- غربال، شفيق: الموسوعة العربية الميسرة. ج 2. م 2. 1965.

مقالات ومجلات.

- م. بهجة المعرفة: المجموعة 2، ج 3، م 1. ط 2، بقلم كريم عزقول.
- م. المسكوكات في العالمين العربي والخليجي. البنك الخليجي.
- م. المسكوكات الإسلامية: البنك العربي المحدود، برئاسة د. عبد المجيد الشومان. 1980-1930.
- م. المسكوكات: مديرية الآثار العربية. ج 2. م 1. 1969.
- م. المسكوكات: مجله علمية تبحث في المسكوكات. وزارة الإعلام مديرية الآثار العامة. بغداد. الأعداد 5-11، عام 1975-1980. "مجموعة من المؤلفين".
- م. المسكوكات: أسباب ودوافع تعريب المسكوكات. ع. 10-11. 1879-1980.
- م. سومر: مجلة علمية تبحث في آثار العراق القديمة. مديرية الآثار. مجلد 9، ج 1. 1953. بقلم معالي يوسف غنيمه.
- م. سومر: مجلد 18 و 20. بقلم وداد القزاز.



-المراجع الأجنبية-

- DE LAS CAGIGAS, Isidro: "Un Hallazgo de Monedas -
Arabes". Al-Andalus. Vol. 21. Pp. 199-209. Madrid-
.Granada. 1956
- FERNANDEIS TORRES, Jose: "Tesorillo de dinares -
Almoravides hallados en la Alcazaba de Almeria". Al-
.Andalus. Vol. 6. Pp. 328-335. Madrid- Granada 1941
- KASSIS HANNA, E: "Coinage of an Enigmatic Caliph, -
The Midrarid Muhammad Ibn al-Fath of Sijilmasah". Al-
.qantara. Vol. 9. Pp. 489-503. Madrid 1988
- MATEU Y LLOPIS, Felipe: " Tesoro de Monedas --
Musulmanas Encontradas en Badajoz". Al-Andalus. Vol.
.2. Pp. 299- 327. Madrid- Granada 1934
- MATEU Y LLOPIS, F.: "Hallazgos Numismaticos -
Musulmanes". Al-Andalus. Vol. 14. Pp. 200-207. Madrid-
.Granada 1949
- MATEU Y LLOPIS, F.: "Hallazgos Numismaticos -
Musulmanes". Al-Andalus. Vol. 15. Pp. 218-226 y 486-
.491. Madrid- Granada 1950
- MATEU Y LLOPIS, F.: "Hallazgos Numismaticos -
Musulmanes". Al-Andalus. Vol. 19. Pp. 439-447. Madrid-
.Granada 1954

-MENDOZA EGUARAS, Angel: "Tesorello de Moneda -
Musulmanas se Pinar (Granada)". Cuadernos de la
.Alhambra. Vol. 12. Pp. 267-277. Granada 1976

.-MUNZHANDLUNG SCHEINIR". West Germany" -

MILES, G.C.: The Coinage of the Umayyads of Spain. -
.New York 1950

PRIETO VIVES, Antonio: "Numesmatica Qarmata". Al- -
.Andalus. Vol. 1. Pp. 301-305. Madrid- Granada 1933

PRIETO VIVES, A.: "Miscelena Numesmatica I. La -
moneda Rasidi". Al-Andalus. Vol. 3. Pp. 127-131.
.Madrid- Granada 1935

RODRIQUEZ LORENTES, Juan jose Y FONTENLA -
BALLESTA, Salvador: "Controbucion al estudio de la
Metrologia Hispano-Arabe. La plata Nazari". Al-Qantara.
.Vol. 9. Pp. 475-487.. Madrid 1989

RETAMERO, Felix: "Fulus y Moneda en Mallorca, -
Ibiza y Menorca antes del 290 h./902 D.C." Al-Qantara.
.Vol. 17. Pp.153-169. Madrid 1996

RODRIQUEZ LORENT, Juan Jose: "El sello de -
Salomon en un Dirhem inedito de Abd Al-Rahman III.". -
.Al-Qantara. Vol. 12. Pp.269-271. Madrid 1991

SECO DE LUCENA, Luis: "Hallazgos de Moneda - Arabes". Al-Andalus. vol. 14. Pp. 467-469. Madrid-Granada 1949

VALLVE, Joaquin: "Notas de metrologia Hispano-Arabe, III. Pesos y Monedas". Al-qantara. Vol. 5. Pp. 147-167. Madrid 1984

VIVES, Prieto: Los Reyes de Taifas. Madrid 1926 -

VIVES y ESCUDERO: Monedas de las Dinastias - Arabigo-Espanolas. Madrid 1893

- INSTITUT DU MONDE ARABE: Chateaux Omayyades De Syria. Collection de Musee Nacional de Damas. 10 September 1990 17 Mars 1991.

مواقع انترنت

WWW.islamiccoins.net



الجنة العلمية : .

أ. د. إبراهيم زعرور

أ. د. شكران خربوطلي

أ. د. فوزي مصطفى

المدقق اللغوي :

د. هيثم غره

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية المكتب والمطبوعات

